جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱⴼⴰⵙ
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES

كلية الآداب و العلوم الإنسانية–ظهر المهراز
ⵜⴰⵖⵡⵍⴰⵜ ⵏ ⵜⵙⴰⵡⵍⵉⵏ ⴰ ⵜⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵉⵏ ⵜⵉⵏⵣⵓⵍⵉⵏ -ⴹⵀⵕⴰⵣ
Dhar El Mahraz-Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه: التعابير والأشكال الرمزية

تخصص: اللغة العربية

المصطلح النحوي في كتاب "البديع في علم العربية" لمجد الدين ابن الأثير(ت606ه)

دراسة في المصطلح والقضايا

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

إعداد الطالبة:
بشرى امومينة
ر.و.ط:9/91798080

بإشراف الأستاذ:
الدكتور محمد العلْوي

السنة الجامعية:

1441-1440ه/ 2020-2019م

مـقـدمـــة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن البحث في التراث اللغوي عموما والتراث النحوي على وجه الخصوص، يعد مجالا خصبا لتجديد الصلة بالمعرفة النحوية والإلمام بأصولها وأدواتها ومناهجها، كما يعد فضاء لترسيخ مبادئ هذه المعرفة لدى المتعلمين والناشئين، وتثبيت أصولها لدى الباحثين والدارسين والمتخصصين، كما يعد وسيلة لضمان استمرارية الوعي بقيمة هذا التراث والحرص على الاستفادة من مضامينه، سواء على مستوى الاستعمال والتداول، أو على مستوى البحث والدراسة وصياغة مشاريع بحث أساسها سلامة التوجه، ووضوح الرؤية، وسداد المنهج.

إن الاحتكاك بمتون التراث النحوي ودراسة مصنفاته المتضمنة لأصناف من التجارب في التفكير والتأليف والتصنيف،يعد سبيلا من السبل المؤدية إلى تعميق المعرفة بهذا التراث، والاطلاع على مناهج علماء النحو في عرض المسائل النحوية وتوظيف مصطلحاتها ومفاهيمها؛ كما أن دراسة هذا التراث والعناية به، دراسة وبحثا وتنقيبا، قد تفتح المجال للكشف عن بعض مصادره التي لم يكتب لها الذيوع والانتشار بين الدارسين والباحثين، والوقوف على جهود بعض أعلامه الذين لم ينالوا حظهم من الشهرة فلم يُلتفت إلى ما خلفوه من آثار نحوية قيمة، وخاصة منهم الذين عرفوا باختلاف توجهاتهم المعرفية وتنوع المجالات العلمية التي أدلوا فيها بدلوهم وأبدعوا فيها، غير أن تفاوت عنايتهم بهذه المجالات وغلبة انشغالهم بمجال على حساب آخر، جعلهم ينسبون إلى المجال الذي غلب عليهم ويصنفون من بين أعلامه، في حين أهملت جهودهم في مجالات أخرى كانوا فيها أكثر تميزا وإبداعا، فلم ينسبوا إليها ولم يصنفوا ضمن أعلامها، وهذا الأمر يصدق على أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير الذي وصفته المصادر بالمحدث البارز والمصنف البارع في غريب

الحديث وصنفته من بين أعلامه، لكنه لم يصنف ضمن أعلام النحو، سواء في كتب التراجم والطبقات[1]، أو في الدراسات التي أنجزت عن تاريخ النحو العربي وأعلامه ومدارسه ومذاهبه[2].

وبالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات تبين أن ما ورد بشأن مجد الدين ابن الأثير النحوي،لم يتعد حدود الإشارات العابرة إلى أنه كان من أهل اللغة والنحو، أو أنه كان عالما جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث[3]، أو أنه قرأ النحو على بعض النحويين كابن الدهان ومكّي بن ريّان الماكِسينيّ الضرير[4]، أو أن له تصانيف في النحو هي: البديع والباهر وتهذيب الفصول[5].

وكل هذه الإشارات تدل دلالة واضحة على أن ابن الأثير كان نحويا مقتدرا وأنه خلف آثارا لها شأن في علم النحو وأثر واضح في مسار التأليف النحوي، غير أن ذلك لم

---

[1] من كتب الطبقات التي لم تذكر مجد الدين ابن الأثير ضمن طبقات النحويين، كتاب: طبقات النحاة واللغويين لتقي الدين ابن قاضي شهبة(ت851). وتجدر الإشارة إلى أن ابن قاضي شهبة ذكره في كتابه "طبقات الشافعية" ضمن الطبقة الثامنة عشرة الشافعية، وهم الذين كانوا في العشرين الأولى من المائة السابعة. ينظر: طبقات الشافعية، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط:1، 1407هـ، ج2، ص:76.

[2] خير مثال على ذلك كتاب "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة" للشيخ محمد الطنطاوي، فقد خصص المؤلف فصلا للنحو في العراق ذكر فيه مشاهير علماء النحو في هذا القطر، بدءا بالسيرافي المتوفى سنة 368هـ وانتهاء بابن الخباز المتوفى سنة 637هـ، مرورا بالفارسي والرماني وابن جني والزمخشري وابن الخشاب وابن الدهان وابن الأنباري وغيرهم. والملاحظ أن الشيخ الطنطاوي لم يذكر ابن الأثير من بين علماء النحو في هذه الفترة، لسبب بسيط يفهم من كلام الشيخ وهو عدم شهرة ابن الأثير نحويا، يقول موضحا سبب ذكرِهِ منْ ذَكَر من النحويين: "ومع هذا فإن الذي سوغ لنا ذكر من نذكر في النحويين شهرتهم الذائعة في النحو دراسة وتأليفا"، ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط:2، 1995هـ، ص: 196.

[3] معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط:1، 1993، ج5 ص: 2269.

[4] إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406 هـ / 1982م، ج3 ص: 258.

[5] قال السيوطي: "له من التصانيف: النهاية في غريب الحديث، جامع الأصول في أحاديث الرسول، البديع في النحو، الباهر في الفروق فِي النحو، تهذيب فصول ابن الدهان"، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، ط:1، 1384هـ/ 1964م، ج2 ص: 274. وينظر النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج6، ص: 198.

يشفع له بأن يصنف بين نحويي عصره، أو يدرج ضمن طبقة من طبقاتهم المذكورة في كتب الطبقات،في حين أدرج اسمه ضمن طبقات المحدثين وطبقات الشافعية[1].

إن الشغف بالتراث النحوي، وخاصة في جانبه الاصطلاحي، كان حافزا على خوض غمار تجربة البحث في المصطلح النحوي في سنة التخرج من سلك الماستر، حيث أنجزت بحثا في المصطلح النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه "سبك المنظوم وفك المختوم"، وكان ذلك تجربة فريدة بحق، مكنتني من الاطلاع على جزء من الفكر النحوي لعلم من أعلام النحو الأندلسي هو ابن مالك الأندلسي، من خلال أحد كتبه المغمورة "سبك المنظوم وفك المختوم"، هذا الكتاب الذي لم يعرف كثيرا بين الدارسين والباحثين كما عرفت كتبه المشهورة مثل منظومته "الكافية الشافية" وخلاصته المعروفة ب"الألفية"، وكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، و"إيجاز التعريف في علم لتصريف" وغيرها.

لقد كانت هذه التجربة المتواضعة دافعا قويا لمواصلة البحث والتنقيب في ثنايا هذا التراث، فوقع الاختيار في بحث الدكتوراه على كتاب نحوي فريد يختلف عن سبك المنظوم، تأليفا وزمانا ومكانا هو كتاب"البديع في علم العربية" لعلم من أعلام القرن السادس الهجري، اشتُهر بانتسابه لعلم الحديث أكثر من انتسابه لعلم النحو، هو المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير(ت 606هـ). وبذلك استقر الرأي على أن يكون البحث في موضوع" المصطلح النحوي في كتاب البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير– دراسة في المصطلح والقضايا".

[1] ينظر على سبيل المثال: المعين في طبقات المحدثين، شمس الدين أبو عبد الله بن قَايْماز الذهبي، (ت: 748هـ)، تح: د.همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط:1، 1404هـ. ص: 187. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تح: محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، 1413هـ/ 1992م. ج8، ص:366.

بناء على ذلك سينصب الاهتمام في هذا البحث على دراسة "المصطلح النحوي" من حيث هو ألفاظ دالة على مفاهيم خاصة في علم النحو بمفهومه العام المشتمل على علم النحو وعلم التصريف، وذلك مجاراة لابن الأثير الذي سار على هذا المذهب، مستعملا مصطلحا يشمل العلمين معا هو مصطلح "علم العربية"[1]، وقد أوضح ابن الأثير المراد منه في مقدمة كتابه، حيث ذهب إلى أنه يعني به علم النحو المشتمل على قسمين: الأول موضوعه معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلق بحرفها من التغيير وهو يقصد علم التصريف، والثاني موضوعه معرفة ما يطرأ عليها من الحركات والسكون، والمراد هو علم النحو، وهذان العلمان كما يرى ابن الأثير، متداخلان لا يكاد ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر. يقول ابن الأثير: "**واعلم أن علم العربيّة المخصوص باسم النحو لا يعدو قسمين:أحدهما: معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلّق بحرفها من التغيير.والثاني: معرفة ما يطرأ عليها من الحركات والسّكون.** وكلّ واحد من هذين القسمين يدخل على الآخر في التّبيين؛ لضرورة الإفهام، **فهما متداخلان، لا يكاد ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر**"[2].

بناء على ذلك، سيركز البحث على دراسة المصطلح النحوي بمفهومه الشامل لمصطلحات النحو والصرف في كتاب"البديع في علم العربية" الذي يعد أحد المصنفات النحوية الفريدة لابن الأثير، كما أنه كتاب ذو قيمة علمية متميزة ونظام تأليفي فريد، مما يجعله مجالا خصبا للبحث والدراسة.

---

[1] المراد بعلم العربية، علم النحو المشتمل على علم التصريف، قال الأزهري في شرح المراد من "علم العربية": "والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف، وله حد وموضوع وغاية وفائدة. فحده علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه" ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2006م، ج1، ص:11- 12.

[2] البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1420هـ .ج1، ص:3.

أما معالم البحث فتتلخص في دراسة عدد من القضايا الخاصة والعامة المتصلة بالمصطلح النحوي، هذه القضايا التي تعكس الشخصية العلمية والمصطلحية لمجد الدين ابن الأثير، وتكشف عن ملامح التميز والتفرد عنده وخاصة في الجانب الاصطلاحي بمستوييه النظري والتطبيقي.

إن موضوع هذا البحث يندرج ضمن مسار البحث في المصطلح التراثي بصفة عامة، والبحث في المصطلح النحوي بصفة خاصة، هذا المسار الذي عرف عناية كبيرة من قبل الباحثين والدارسين، سواء في إطار مشاريع البحث في الجامعات والمعاهد المتخصصة، أو في إطار المشاريع العلمية الخاصة والجهود الفردية؛ ومما يعكس ذلك ويؤكده كثرة الأبحاث والدراسات المنجزة في هذا الباب، ووفرة الكتب المنشورة فيه.

فعلى مستوى البحث الجامعي أنجزت أطروحات ورسائل جامعية في موضوع المصطلح بصفة عامة والمصطلح النحوي بخاصة، في مختلف الجامعات المغربية والعربية، ويمكن أن نمثل لذلك ببعض ما أنجز في بعض الجامعات المغربية، وذلك كالآتي:

– المصطلح اللساني في أصول ابن السراج، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، أعدها الباحث محمد بن محمود بن محمد الأمين، بإشراف الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي، نوقشت بكلية الآداب ظهر المهراز بفاس سنة 2000م.

– المصطلح اللساني في كتاب سيبويه: دراسة في المعجم والأسس المعرفية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، إعداد الباحث عبد العزيز احميد، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر بأكادير سنة 2003م.

– المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، أقسام الكلام نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، إعداد الباحث محمد الدحماني، بإشراف الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول بوجدة سنة 2006م.

– المصطلح النحوي في تراث ابن هشام– مصطلحات حروف المعاني نموذجا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، إعداد الباحثة سميرة حيدة بإشراف د. رشيد بلحبيب، نوقشت بكلية الآداب بوجدة، سنة 2012م.

– المصطلح النحوي عند ابن هشام من خلال كتابه: شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أطروحة لنيل الدكتوراه، إعداد الباحث الشيخ أحمد الطلبة، بإشراف د. عبد الله غزيوي، نوقشت بكلية الآداب سايس بفاس، سنة 2015م.

– المصطلح النحوي في تراث عبد القاهر الجرجاني– تصنيف ودراسة، "العامل نموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إعداد الباحث بن عبد الله الحفياني بإشراف الدكتور محمد الدحماني، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بفاس، سنة 2018م.

– المصطلح النحوي في كتاب الإرشاد في علم الإعراب،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إعداد الباحث نجيب نصر سيف أحمد، بإشراف الدكتور عبد العزيز أحميد، نوقشت بكلية الآداب ظهر المهراز بفاس، سنة 2018م.

أما فيما يخص الأبحاث والدراسات المنشورة، فنذكر منها ما يأتي:

– المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، 1981م.

– مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، الدكتور أشرف ماهر النواجي، دار غريب للطباعة، 2001م.

– من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الدكتور مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى،2003م.

– المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي للنشر، منوبة، الطبعة الأولى، 2003م.

– تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، الأستاذ يحيى عطية عبابنة، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، 2006م.

– المصطلح النحوي دراسة في فكر ابن هشام، الدكتور حسام عبد العزيز عبد الجليل، الصحوة للنشر، الطبعة الأولى، 2010م.

– تشكل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب، الدكتور رياض عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.

– المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، عبد الله محمد العبد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2011م.

– موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، الدكتور يوخنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2012 م[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اتفاق هذه الأبحاث في موضوع المصطلح النحوي، فإن لكل منها خصوصيته الموضوعية والمنهجية التي تجعله مختلفا عن غيره، وذلك يرجع بالأساس إلى اختلاف القضايا والظواهر الجزئية المرتبطة بالمصطلح النحوي، وتنوع وجهات النظر في معالجتها ومناهج دراستها وتحليلها.

[1] للتوسع في الموضوع، ينظر: دليل مكتبة المصطلح في الأدب واللغة واللسانيات، الدكتور رشيد سلاوي، منشورات مختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية، كلية الآداب ظهر المهراز، مطبعة بلال، ط:1، 2019م.

1- موضوع البحث وأهميته:

تتمثل الغاية من هذا البحث في الوقوف على مقومات التفكير النحوي عند ابن الأثير من خلال دراسة مجموعة من المصطلحات والمفاهيم النحوية التي اعتمدها في صياغته للدرس النحوي بمختلف مسائله وأبوابه وفصوله، كما يسعى إلى رصد ودراسة بعض القضايا العامة والخاصة في كتاب"البديع في علم العربية"، كقضية التعريف، وقضية الخلاف النحوي، وقضية الاستشهاد، وقضية التبويب النحوي.

إن تتبعَ المصطلحات النحوية لدى نحوي يعد من" مشاهير العلماء، وأكابر النبلاء، وأوحد الفضلاء"[1]، هو مجد الدين ابن الأثير، وتصنيفَها ودراسةَ القضايا النحوية المتصلة بها، من شأنه أن يكشف عن سمات الدرس النحوي بمسائله وقضاياه ومصطلحاته في فترة زمنية محددة من تاريخ علم النحو، هي النصف الثاني من القرن السادس الهجري وبداية القرن السابع الهجري، وفي مكان عرف بكثرة أعلامه واجتهاداتهم النحوية، هو مدينة بغداد التي نسبت إليها مدرسة نحوية أطلق عليها عدد من الدارسين اسم "المدرسة البغدادية"، هذه المدينة التي يعد ابن الأثير واحدا من أعلامها، إلى جانب عدد من أعلام النحو كابن سعدون القرطبي وابن الدهان وهما من شيوخه، وأبي البقاء العكبري، وابن الخشاب وابن يعيش، وغيرهم.

وقبل التعريف بالمؤلف وكتابه، ومحتوى البحث والمنهج المقترح لدراسته، يمكن الإشارة إلى أن شخصية ابن الأثير العلمية تعرف من جهة اهتمامه بالحديث الشريف وذلك من خلال كتابه المعروف بين المحدثين"النهاية في غريب الحديث والأثر"؛ فقد اشتُهر ابن الأثير بكونه من علماء الحديث والأثر، وهذه هي الصفة الملازمة له عند ذكره، أما الغائب من شخصيته العلمية فهو أنه كان من علماء النحو الراسخين في اللغة والنحو، يقول عنه

[1] بغية الوعاة، ج2،ص: 274.

ياقوت الحموي:" وكان عالما فاضلا، وسيدا كاملا، قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث ... وصنف في كل ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيره"[1]. ونقل الأسنوي عن ابن خلكان قوله: "كان فقيها محدثا، أديبا نحويا عالما بصنعة الحساب، والإنشاء، ورعا عاقلا مهيبا ذا بر وإحسان"[2].

لذلك سيحاول هذا البحث، إضافة إلى ما سلف، التعريف بمجد الدين ابن الأثير العالم اللغوي النحوي، والتعرف على مذهبه النحوي، والوقوف على معالم منهجه في التأليف والتبويب، والكشف عن ملامح الوعي المصطلحي النحوي عنده، والتعرف على سبل توظيفه للمصطلحات النحوية في سياق دراسته للمسائل النحوية، وتبين طرق تحديد مدلولاتها وأساليب تعريفها.

2- دوافع البحث:

يمكن الحديث عن مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية المحفزة على البحث في هذا الموضوع، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- الاقتناع التام بأن البحث في التراث النحوي، والمصطلحي منه على الخصوص، ضرورة علمية وحضارية من شأنها أن توسع آفاق الانتفاع بهذا التراث المصطلحي في مجالات البحث العلمي والتدريس والتعلم.

- الرغبة في إغناء المعرفة النحوية وتوسيع آفاقها، والإحاطة بأكبر قدر من مصطلحاتعلم النحو ومفاهيمه ومسائله وقضاياه، والاستفادة من مناهج النحويين وطرقهم في التفكير والتحليل والتفسير.

[1] معجم الأدباء، ج17، ص:71.

[2] البديع في علم العربية – مقدمة المحقق، ج1، ص: 54.

– الإسهام في التعريف ببعض المصادر النحوية التي لم تأخذ حظها من العناية من قبل الدارسين قديما وحديثا، والعمل على إبراز قيمتها العلمية وما قدمته من إضافات في الدرس النحوي، وكتاب البديع واحد من هذه المصادر.

– الرغبة في الكشف عن الشخصية النحوية المتميزة لمجد الدين ابن الأثير،فقد عرف محدثا واشتهر بكتابه "النهاية في غريب الحديث"، لكنه لم يعرف نحويا ولم يشر إليه بهذه الصفة إلا في مصادر قليلة لا تتجاوز حدود الإشارة الوصفية في بعض كتب التراجم وبعض المصادر النحوية. لذلك تعين التعريف بابن الأثير النحوي وإبراز مكانته وقيمته بين النحويين ومقدار ما أسهم به في الدرس النحوي العربي.

– القيمة العلمية الكبيرة لكتاب "البديع في علم اللغة العربية"، فهو يتميز بطريقة فريدة في التبويب تختلف عما هو مألوف فيكتب النحويين، كما أنه يتميز بمنهج دقيق في عرض المسائل النحوية وتحديد المفاهيم، وضبط دلالات المصطلحات النحوية التي تنبني عليها موضوعات الكتاب ومسائله. وبذلك يمثل كتاب البديع حلقة مهمة من حلقات الدرس النحوي التي يصعب تجاوزها أو إغفالها في البحث والدراسة.

– التميز والتجديد المصطلحي الذي يطبع الكتاب بجزأيه، فالمؤلف لم يكتف بتوظيف منظومة المصطلحات النحوية المعروفة عند النحويين ولكنه تعدى ذلك إلى اقتراح مصطلحات وتعابير اصطلاحية جديدة وتوظيفها في كتابه.

3- منهج البحث

إن تتبع المصطلح النحوي في كتاب البديع، ورصد سياقاته واستخلاص نصوصه، والوقوف على عدد من القضايا المرتبطة به، يقتضي اعتماد خطة منهجية منسجمة مع الغاية المتوخاة من البحث، وبما أن الغاية هي وصف واقع المصطلح النحوي في الكتاب والإحاطة بجزئيات توظيفه، وإبراز خصوصيات استعماله، ودراسة بعض قضاياه، فقد

استعان البحث بالمنهج الوصفي لمرونته الكبيرة وشموليته، وباعتباره النموذج المنهجي الأمثل للوصف والتحليل والتعليل.بناء على ذلك سار البحث على خطوات عملية تمثلت في قراءةِ متن الكتاب قراءة متأنية ومتكررة، وتتبعِ المصطلح النحوي في الكتاب واستخلاص نصوصه وتعريفاته، وجمعِ لنصوصه وتصنيفها حسب القضايا التي تضمنتها لتكون مجالا للدراسة والتحليل، وجمعِ المصطلحات المعرفة المستخلصة وتصنيفها في معجم خاص. ثم جمعِ أبرز القضايا المحصلة من الكتاب وتصنيفها ودراستها.

4- صعوبات البحث:

إن الخوض في أي موضوع كيفما كانت طبيعته، لا بد أن تعترضه صعوبات مختلفة وعوائق متنوعة، منها ما يرجع إلى طبيعة موضوع البحث نفسه، ومنها ما يرتبط بالمتن المقترح للدراسة من حيث توثيقه وتحقيقه. أما الصعوبات التي واجهت هذا البحث فيمكن تلخيصها في الآتي:

- دقة الموضوع وخطورته، فالبحث في المصطلح النحوي يقتضي إلماما واسعا بالمعجم الاصطلاحي لدى النحويين، ومعرفة دقيقة بأوجه الخلاف بينهم في استعمال هذا المعجم، وحذرا شديدا من الوقوع في الخطأ في التصنيف أو الخلط في إبداء الرأي وإصدار الأحكام، خاصة إذا تعلق الأمر بالتمييز في المصطلحات بين ما هو متداول وما هو جديد، وبين ما هو بصري وما هو كوفي.

- جدة الموضوع وطرافته وانعدام الأبحاث فيه، في حدود علمنا، وذلك يستدعي مجهودا مضاعفا في الإحاطة بكل جوانبه واعتماد تصور واضح في تتبع مسائله واستخلاص قضاياه وتصنيفها ودراستها.

- قيمة الموضوع وأهميته، فالبحث في المصطلح النحوي في كتاب البديع، والكشف عن مظاهر الوعي المصطلحي عند ابن الأثير، والإحاطة بمنهجه في توظيف المصطلحات

والمفاهيم النحوية وطرق تعريفها وتحديد مدلولاتها، كل ذلك من شأنه أن يسهم في إغناء الدرس النحوي والمصطلحي من جهة، وأن يجلي القيمة العلمية لهذا الكتاب وصاحبه وإنزالها المنزلة التي يستحقها من جهة ثانية.

– كثرة الأخطاء والتصحيفات في ضبط عدد من الكلمات والشواهد الشعرية والأمثلة في الكتاب، وهذه الأخطاء غالبا ما تؤثر في الفهم، وتوجه القارئ توجيها خاطئا يؤدي في بعض الأحيان إلى الخروج عن المطلوب ومجانبة الصواب[1].

– التعميم في بعض الأحكام التي أصدرها المحقق على ابن الأثير وجزم فيها برأي قاطع، وقد تبين أن بعضها مجانب للصواب. ومثل هذه الأحكام من شأنه أن يوهم الباحث فيسلم بها ولا يكلف نفسه عناء البحث فيها أو مراجعتها، مما قد يؤدي إلى تغييب الكثير من الحقائق العلمية المتعلقة بالموضوع أو إلى طمس معالمه[2].

5– محتوى البحث:

يتشكل محتوى البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول ومعجم للمصطلحات النحوية المعرفة وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع.

فالمقدمة خصصت للحديث عن موضوع البحث وأهميته وقيمته العلمية، ودوافع البحث فيه، ومنهجه، وصعوباته.

---

[1] من أمثلة التصحيف التي لم ينتبه إليها المحقق، قوله في ج2، ص: 162: "والثّاني: نحو: "عليه سَحْقُ عَماقة"، والصواب هو "سحق عمامة" بالميم.

[2]من هذه الأحكام أن تقسيم ابن الأثير للجمع إلى خاص ومتوسط وعام، لم يسبقه إليه أحد، قال المحقق: "قسّم الجمع إلى: خاص ومتوسط وعام، وهذا تقسيم لم يسبقه إليه أحد من العلماء– فيما أعلم" البديع، المقدمة، ص: 94. والواقع أن هذا التقسيم سبق إليه ابن الدهان في كتابه الفصول مع بعض الاختلاف، يقول ابن الدهان: "الجمع السالم على ضربين: خاص ومتوسط؛ فالخاص جمع المذكر، والمتوسط جمع المؤنث"، ينظر: كتاب الفصول في العربية، ابن الدهان، تح: د.فائز فارس، دار الأمل، 2010م، ص: 8.

والتمهيد جعل للتعريف بشخصية ابن الأثير ونشأته، ومكانته العلمية، وشيوخه، وتلامذته، ومصنفاته.

أما الفصل الأول، فقد أفرد للحديث عن المصطلح النحوي ومظاهر الوعي المصطلحي عند ابن الأثير، وذلك من خلال مبحثين، تضمن أولهما تحديدا للمفاهيم الأساسية التي ينبني عليها البحث وهي: مفهوم "المصطلح" ومفهوم "النحو" ومفهوم "المصطلح النحوي"، كما تضمن حديثا عن طبيعة المصطلح النحوي ومصادره في الكتاب؛ أما المبحث الثاني فخصص للحديث عن بعض ملامح الوعي المصطلحي ومظاهره عند ابن الأثير.

وعُقِد الفصل الثاني لدراسة بعض قضايا المصطلح النحوي في كتاب البديع، وذلك من خلال مبحثين، خصص الأول لدراسة قضية التعريف عند ابن الأثير، وذلك من خلال تحديد مفهوم التعريف، وبيان أهميته، والغاية منه، وأوجه استعماله، ومنهج ابن الأثير في التعريف، وصور التعريف وأنواعه؛ وخصص الثاني لدراسة قضية الخلاف النحوي في الكتاب، وذلك من خلال تحديد مفهوم الخلاف النحوي عند النحويين أولا وعند ابن الأثير ثانيا، ورصد بعض مظاهر الخلاف النحوي ونماذجه في الكتاب.

أما الفصل الثالث، فقد سيق لدراسة بعض القضايا العامة في الكتاب، ومنها على وجه الخصوص: قضية الاستشهاد وقضية التبويب النحوي. وبناء على ذلك قسم إلى مبحثين، خصص الأول لقضية الاستشهاد، وقد تحدثنا فيه عن أهمية الاستشهاد في الكتاب، وأنواع الشاهد، والغاية من الاستشهاد، والعلاقة القائمة بين الشاهد والمصطلح في الكتاب. أما المبحث الثاني فتضمن حديثا عن قضية التبويب النحوي في الكتاب، وذلك من خلال الحديث عن منهج ابن الأثير في تبويب الكتاب، وعن الأصول التي استقى منها منهجه في التبويب، وختم هذا المبحث بالحديث عن العلاقة التي تربط المصطلح بقضية التبويب، إذ

حاولنا إبراز أثر المصطلح النحوي في بناء الإطار العام للكتاب ورسم معالم أبوابه وفصوله وفروعه وأنواعه.

وختم البحث بخاتمة جامعة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذُيل بمعجم للمصطلحات النحوية المعرفة في الكتاب، وفهرس للمصادر والمراجع وفهرس للمحتويات.

تمهيد

نحاول في هذا التمهيد تقديم تعريف مختصر بالمؤلف وكتابه، وذلك من خلال عرض بعض الملامح المميزة لسيرته العلمية والاجتماعية، ومخلفاته العلمية، ومنها على وجه الخصوص كتابه "البديع في علم العربية".

1-التعريف بمجد الدين ابن الأثير[1]:

أ- مولده ونشأته:

هو أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقب مجد الدين[2]الموصلي الكاتب[3]، كان مولده في أحد الربيعين سنة أربع وأربعين وخمسمائة بجزيرة ابن عمر، وانتقل إلى الموصل في سنة خمس وستين ولم يزل بها إلى أن مات[4]. لما انتقل إلى المَوْصل، كتب لأمرائها، وكانوا يحترمونه ويعظِّمونه، ويستشيرونه، وكان بمنزلة الوزير النَّاصح، إلا أنه كان منقطعًا إلى العِلْم[5].

---

[1] ترجمت له مصادر عديدة، ذكر محقق الكتاب أنها تصل سبعة وثمانين مصدرا، نذكر منها: إنباه الرواة للقفطي، وتاريخ إربل لابن المستوفي، ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان لأبي المظفر المعروف بسبط ابن الجوزي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وكنز الدرر وجامع الغرر لابن أيبك، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، والبداية والنهاية لابن كثير، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، وبغية الوعاة لجلال الدين السيوطي، وغيرها.

[2] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1398هـ/1978م، ج4، ص: 141.

[3] تاريخ إربل، ابن المستوفي، تح: سامي بن سيد خماس الصقار، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980 م،ج2، ص: 208.

[4] ينظر: معجم البلدان، ج5، ص: 2268، ووفيات الأعيان ج4، ص:141. ذهبت بعض المصادر إلى " أنه ولد سنة أربعين وخمس مئة"، منها: تاريخ إربل لابن المستوفي، ج2، ص:208. ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لأبي المظفر سبط ابن الجوزي، تح: إبراهيم الزيبق، شركة الرسالة العالمية، ط1، 1434هـ/ 2013م، ج22، ص: 171. و"النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، ليوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج6، ص: 198.

[5] مرآة الزمان، ج22، ص:171.

عرض لابن الأثير مرض كف يديه ورجليه فمنعه من الكتابة مطلقا، وأقام في داره يغشاه الأكابر والعلماء، وأنشأ رباطا بقرية من قرى الموصل تسمى قصر حرب ووقف أملاكه عليه وعلى داره التي كان يسكنها بالموصل[1].

يقول ابن خلكان: "حكى أخوه عز الدين أبو الحسن علي أنه لما أُقعد جاءهم رجل مغربي، والتزم أنه يداويه ويبرئه مما هو فيه، وأنه لا يأخذ أجرا إلا بعد برئه، فملنا إلى قوله، وأخذ في معالجته بدهن صنعه، فظهرت ثمرة صنعته ولانت رجلاه وصار يتمكن من مدهما، وأشرف على كمال البرء فقال لي: أعط هذا المغربي شيئا يرضيه واصرفه فقلت له: لماذا وقد ظهر نُجْحُ مُعاناته؟ فقال: الأمر كما تقول، ولكني في راحة مما كنت فيه من صحبة هؤلاء القوم والالتزام بأخطارهم: وقد سكنت روحي إلى الانقطاع والدَّعَة، وقد كنت بالأمس وأنا معافى أذل نفسي بالسعي إليهم، وها أنا اليوم قاعد في منزلي، فإذا طرأت لهم أمور ضرورية جاءوني بأنفسهم لأخذ رأيي، وبين هذا وذاك كثير، ولم يكن سبب هذا إلا هذا المرض، فما أرى زوالَه ولا معالَجته، ولم يبق من العمر إلا القليل، فدعني أعش باقيه حرا سليما من الذل وقد أخذت منه بأوفر حظ، قال عز الدين: فقبلت قوله وصرفت الرجل بإحسان"[2].

وكانت وفاة مجد الدين بالموصل، يوم الخميس ذي الحجة سنة ست وستمائة، ودفن برباطه بدرب دراج داخل البلد، رحمه الله تعالى[3].

كان لمجد الدين ابن الأثير أخوان نجيبان، أحدهما أبو الحسن عز الدين بن الأثير (ت630هـ) صاحب كتاب "مختصر الأنساب للسمعاني "وكتاب "التاريخ" وكتاب "أخبار

[1] وفيات الأعيان ج4، ص:142.

[2] وفيات الأعيان ج4، ص: 142-143.

[3] المصدر نفسه، ج 4، ص: 143.

الصحابة". وثانيهما أبو الفتح نصر الله محمد بن محمد الملقب ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ) صاحب كتاب "المثل السائر بين الكاتب والشاعر"[1].

ذكر الزَّبيدي الإخوة الثلاثة في تاج العروس فقال: "وأبناء الأَثير: الأئمة المشاهيرُ، الإخوة الثلاثةُ: عِزُّ الدِين عليُّ بنُ محمّدِ بنِ عبدِ الكريمِ بنِ عبد الواحدِ الشيبانِيُّ الجَزريُّ، اللغوِيُّ، المحدِّث، له التاريخ، والأَنساب، ومعرفةُ الصَّحابةِ، وغيرها، وأخوه مجدُ الدينِ أَبو السَّعاداتِ، له جامعُ الأصول، والنّهايةُ، وغيرُهما، ذكرهما الذّهَبِيُّ في التذْكرة، وأخوهما الثالثُ ضياءُ الدين أبو الفتح نصرُ اللهِ، له المثلُ السّائرُ، وغيرُه، ذكره مَع أخويه ابنُ خلِّكانَ في الوفيات.قال شيخنا: ومن لطائف ما قيل فيهم:

وبَنو الأَثيـرِ ثلاثـةٌ***قـد حــاز كلٌّ مُفْتَخَــرْ

فمُؤَرِّخٌ جَـمَـع العُلــو***مَ وآخَــرٌ وَلِيَ الوَزَرْ

ومُحَدِّثٌ كَتَب الحَديـ***ـثَ لَهُ النِّهايةُ في الأَثَرْ

قالَ: والوزيرُ هو صاحبُ (المَثَلِ السّائِرِ) "[2].

ب- مكانته العلمية ومنزلته السياسية:

كان ابن الأثير عالما فاضلا وسيدا كاملا، قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث وشيوخه وصحّته وسقمه، والفقه، وكان شافعيا، وصنّف في كلّ ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيرها[3].

---

[1] إنباه الرواة ج3، ص: 260.

[2] تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تح: إبراهيم الترزي، مطبعة حكومة الكويت، 1392هـ/1972م، ج 10، ص: 24.

[3] معجم البلدان ج5، ص: 2268-2269.

تفقه ابن الأثير"على مذهب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ وقرأ علم العربية والنحو على أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي البغدادي، وسمع الحديث بأخرة... وكان له اليد الباسطة في الترسل وكتابة الإنشاء، وكان حاسبًا كاتبًا ذكيًا فاضلًا عالمًا في عدّة علوم، مشاركًا فيها؛ كالفقه والأصول والحديث والقرآن والعربية واللغة وصحة الحديث وسقمه ومشايخه؛ وصنف في كل ذلك تصانيف مفيدة نافعة، هي مشهورة بالموصل، مرغوب فيها.وكان ذا عقل تام، ورأي سديد، وخبرة بأمر الدول، ينتاب الناس منزله لسماع مصنفاته، والاستضاءة برأيه، والاستعانة بجهده"[1].

تولى مجد الدين الخزانة لسيف الدين الغاري بن مودود بن زنكي، ثم ولاه ديوان الجزيرة وأعمالها، تم عاد إلى الموصل فناب في الديوان عن الوزير جلال الدين أبي الحسن علي بن جمال الدين محمد بن منصور الأصبهاني، ثم اتصل بمجاهد الدين قايماز بالموصل أيضا فنال عنده درجة رفيعة، فلما قُبِض على مجاهد الدين اتصل بخدمة أتابك عز الدين مسعود بن مودود إلى أن توفي عز الدين، فاتصل بخدمة ولده نور الدين أرسلان شاه، فصار واحدَ دولته حقيقةً، بحيث إن السلطان كان يقصد منزله في مهام نفسه لأنه أُقْعِد في آخر زمانه، فكانت الحركة تصعب عليه، فكان يجيئه بنفسه أو يرسل إليه[2].

كان ابن الأثير رجلا متقدما عند الملوك أصحاب الموصل من بني زنكي[3]، كتب لأمرائها، وكانوا يحترمونه، وكان عندهم بمنزلة الوزير الناصح إلّا أنّه كان منقطعا إلى العلم

[1] قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، المشهور بـ «عقود الجمان في شعراء هذا الزمان»، ابن الشعار الموصلي، تح: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط:1، 2005 م. مج:5،ج:6، ص: 31-32.

[2] معجم البلدان ج5، ص: 2269. وقلائد الجمان، مج:5،ج:6/ 32.

[3] كنز الدرر في جامع الغرر،أبو بكر بن عبد الله بن أيبك، تح: سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، 1314هـ/ 1972م، ج7، ص: 124.

قليل الملازمة لهم. وأصيب بالنقرس فبطلت حركة يديه ورجليه، ولازمه هذا المرض إلى أن توفي[1].

وصفه ابن خلكان نقلا عن أبي البركات ابن المستوفي في "تاريخ إربل" بأنه "أشهر العلماء ذكرا، وأكبر النبلاء قدرا، وأحد الأفاضل المشار إليهم، وفرد الأماثل المعتمد في الأمور عليهم، أخذ النحو عن شيخه أبي محمد سعيد بن المبارك الدهان ... وسمع الحديث متأخرا، ولم تتقدم روايته"[2].

ج- مشايخه:

أقام مجد الدين ابن الأثير بالموصل، وتتملذ بها لمشايخ في اللغة والأدب والنحو والحديث، فقرأ بها النحو على أبي بكر يحيى بن سَعْدون المغربي القرطبي، المتوفى سنة 567هـ، وأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادي المتوفى سنة 569هـ، ثم على أبي الحرم مكي بن ريّان الماكِسينيّ الضرير، نزيل الموصل، المتوفى سنة 603هـ. وسمع الحديث من أبي بكر يحيى ابن سعدون القرطبي، وعبد الوهاب بن هبة الله بن أبي حبَّة البغدادي، المتوفى سنة 558هـ وأبي الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد الطوسي المتوفى سنة 578هـ، وعبد الوهاب بن سُكَينة البغدادي، المتوفى سنة 607هـ وغيرهم. قال ياقوت الحموي عن مجد الدين ابن الأثير: "حدثني أخوه أبو الحسن قال: قرأ أخي الأدب على ناصح الدين أبي محمد سعيد بن الدهان البغداديّ وأبي بكر يحيى بن سعدون المغربي القرطبي وأبي الحزم مكي بن الريان بن شبّة الماكسي[3] النحوي الضرير، وسمع الحديث بالموصل من جماعة منهم الخطيب أبو الفضل ابن الطوسي وغيره، وقدم بغداد حاجا فسمع

---

[1] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، 1963م، ج 6، ص: 198.

[2] وفيات الأعيان ج 4، ص: 141.

[3] هكذا ضبطت الكلمة في معجم الأدباء، ج5، ص: 2269، وضبطت "الماكِسيني" في إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ج3، ص: 258.

بها من أبي القاسم صاحب ابن الخلّ وعبد الوهاب بن سكينة، وعاد إلى الموصل فروى بها وصنّف ووقف داره على الصوفية وجعلها رباطا"[1].

- تلامذته:

تتلمذ له وروى عنه عدد من الشيوخ والعلماء، منهم:

- أبو الحسن علي بن يوسف القِفْطيّ، المتوفى سنة 646هـ.

- والشهاب القوصي إسماعيل بن حامد، المتوفى سنة 653هـ.

- وتاج الدين عبد المحسن بن محمد شيخ الباجربقي.

- وروى عنه بالإجازة الشيخ فخر الدين بن البخاري.

- وروى عنه ولده، ولم يُسَمِّه المؤرخون[2].

- آثاره ومصنفاته:

كان لابن الأثيرمعرفةٌ تامة بالأدب، ونظر حسن في العلوم الشرعية[3].فقدجمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث والفِقْهِ، وصنّف فيكلّ ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيرها[4] .

---

[1] معجم الأدباء:ج5، ص: 2269

[2] ينظر: منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه «النهاية في غريب الحديث والأثر»، د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص:19.

[3] إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج3، ص: 257.

[4] معجم الأدباء ج5، ص: 2268- 2269.

وتصانيفه مشهورة في التَّفْسير والحديث والفقه والحساب وغريب الحديث والنحو، وله رسائل مدونة[1]، فقد صنف مجد الدين" كتبا جيدة في النحو وغريب الحديث والحديث النبوي، وأجاد فيها، وجمع وبالغ"[2].

قال عنه ابن خلكان: "وله المصنفات البديعة والرسائل الوسيعة، منها: جامع الأصول في أحاديث الرسول جمع فيه بين الصحاح الستة، وهو على وضع كتاب رزين، إلا أن فيه زيادات كثيرة عليه، ومنها كتاب النهاية في غريب الحديث في خمس مجلدات، وكتاب الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف في تفسير القرآن الكريم، أخذه من تفسير الثعلبي والزمخشري، وله كتاب المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار، وله كتاب لطيف في صنعة الكتابة، وكتاب البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان، وله ديوان رسائل، وكتاب الشافي في شرح مسند الإمام الشافعي وغير ذلك من التصانيف"[3].

وقال السيوطي: "له من التصانيف: النهاية في غريب الحديث، جامع الأصول في أحاديث الرسول، البديع في النحو، الباهر في الفروق فِي النحو، تهذيب فصول ابن الدهان، الإنصاف بين الثعلبيّ وَصَاحب الكشَّاف، شرح مُسْند الشَّافِعِي، البَنِينَ وَالبَنَات والآباء والأمهات والأذواء والذوات"[4].

ويمكن إجمال تصانيفه في الآتي:

– البديع في النحو، وهو(البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان)، الباهر في الفروق في النحو، تهذيب فصول ابن الدهان[5]، الفروق في الأبنية، الإنصاف بين الثعلبيّ وَصَاحب

---

[1] البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط:1، 1408 هـ/ 1988 م، ج13، ص: 54- 65.

[2] إنباه الرواة، ج3، ص: 257

[3] وفيات الأعيان ج4، ص: 141. وينظر: معجم البلدان،ج5، ص: 2270-2271.

[4] بغية الوعاة ج 2، ص: 275.

[5] لعل هذا الكتاب هو الذي سماه ابن الأثير "بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية"، البديع ج 1، ص:2

الكشَّاف في تفسير القرآن، الشافي وهو شرح مسند الشافعي، جامع الأصول في أحاديث الرسول، النهاية في غريب الحديث والأثر، المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات، منال الطالب في شرح طوال الغرائب، المختار في مناقب الأخيار، الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف، المصطفى المختار في الأدعية والأذكار[1].

- شعره:

كان مجد الدين قليل الشعر، ولم يعرف له إلا أبيات قليلة أوردها ياقوت في معجم الأدباء رواية عن عز الدين بن الأثير أخي مجد الدين[2].

يروي ياقوت الحموي قصة عن عز الدين بن الأثير تثبت قول مجد الدين ابن الأثير للشعر، فيقول: "وحدثني عز الدين أبو الحسن قال: حدثني أخي أبو السعادات رحمه الله قال: كنت أشتغل بعلم الأدب على الشيخ أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي البغدادي بالموصل، وكان كثيرا ما يأمرني بقول الشعر وأنا أمتنع من ذلك، قال: فبينا أنا ذات ليلة نائم، رأيت الشيخ في النوم وهو يأمرني بقول الشعر، فقلت له: ضع لي مثالا أعمل عليه، فقال: [البسيط]

[1] معجم الأدباء،ج 5، ص:2271. وطبقات الشافعية الكبرى،ج8، ص: 366، وقلائد الجمان، مج:5، ج:6، ص: 32-33.
[2] ينظر: معجم الأدباء، ج 5، ص: 2270.

جُبِ الفَلا مُدْمِناً إنْ فاتك الظَّفَرُ***وخُدَّ خَدَّ الثَّرى والليلُ مُعْتكِرُ

فقلت أنا: [البسيط]

فالعِزّ في صَهَواتِ الخَيْل مَرْكَبُه***والمجْدُ يُنْتِجُه الإسْراء والسَّهَرُ

فقال لي: أحسنت، هكذا فقل، فاستيقظت فأتممت عليها نحو العشرين بيتا"[1].

ومن شعره ما أنشده لصاحب الموصل، وقد زلَّت به بغلته وألقته على الأرض:

إن زلَّت البغلة من تحته***فإن في زَلَّتها عُذْرا

حمَّلها من علمه شاهقا***أو من نَدى راحته بَحرا[2].

أورد له ابن الشعار الموصلي في كتابه "قلائد الجمان" أبياتا ومقطوعات شعرية تفوق الثلاثين بيتا[3].

2- كتاب "البديع في علم العربية" وقيمته العلمية:

يعد كتاب" البديع في علم العربية " من أهم كتب ابن الأثير في النحو، وهو كتاب يشتمل على أربعة أجزاء، حققه الدكتور فتحي أحمد علي الدين، والدكتور صالح حسين العايد، ونشر عام 1420هـ عن مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة.

[1] معجم الأدباء ج5، ص:2270، وذكر السيوطي القصة في كتابه "المحاضرات والمحاورات"، نقلا عن الصفدي. ينظر: "المحاضرات والمحاورات"، جلال الدين السيوطي، تح: الدكتور يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1424هـ/2003م، ص: 276.

[2] النجوم الزاهرة، ج 6، ص:199.

[3] ينظر: قلائد الجمان، مج:5، ج:6، ص: 33-35.

والكتاب في أصله شرح لكتاب آخر لابن الأثير سماه "بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية" ألفه شرحا لكتاب "الفصول في النحو" لابن الدهان[1]، ومما يدل على ذلك ما ذكره ابن الأثير عن سبب تأليفه لهذا الكتاب حيث قال: "أمّا بعد فإنك أيّها الأخ ـ أبقاك الله ورعاك ـ لمّا قرأت كتاب "بغية الراغب في تهذيب الفصول النحويّة" ورأيته في غاية ما يكون من الاختصار، ويمكن من الإيجاز مع ما اشتمل عليه من الشرائط، وحواه من الأحكام والضوابط، وكنت في مزاولة هذا الفنّ من العلم ناشئا، وإن كان عزمك فيه ماضيا، واطّلعت منه على مستبهم مستغلق، وسمت نفسك إلى ما هو أعلى منه قدرا وأوضح سبيلا، وأكثر منه بسطا وأقوم قيلا، ورغبت إلي في جمع كتاب ينير طرق فهمه، وتتّضح مذاهب معرفته فأجبتك إلى ما سألت غير ذاهب بالإطالة إلى الإملال، ولا جانح بالإيجاز إلى الإخلال، حسب ما طلبت أن يكون باسطا لما أوجز فيه، مبيّنا لما أغلق من ألفاظه ومعانيه تقصر عن رتبته الشروح، ولا يقصر في البيان والوضوح، جامعا لأبواب النحو وأحكامه، مشتملا على أنواعه وأقسامه إلا ما عسى أن يشذّ منها أو وما لا تمسّ الحاجة إليه..."[2].

نسب المؤرخون والمترجمون كتاب "البديع في علم العربية" لابن الأثير، وسموه بأسماء مختلفة، فياقوت الحموي سماه "البديع في النحو"[3]، وابن خلكان سماه "البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان"[4]، وسماه ابن الشعار الموصلي "البديع في علم الإعراب"[5].

والتسمية التي ارتضاها ابن الأثير هي "البديع في علم العربية"، قال في مقدمته: "وها أناقد عرّضت نفسي لرشق سهام الملام إجابة لسؤالك؛ فإنّ الوقت حرج، والشّواغل كثيرة،

---

[1] ذكره السيوطيّ في "بغية الوعاة " باسم : "تهذيب فصول ابن الدهان"ج 2، ص: 274.

[2] البديع، ج 1، ص: 2.

[3] معجم الأدباء، ج5، ص: 2270.

[4] وفيات الأعيان، ج 4، ص: 141.

[5] قلائد الجمان، مج:5، ج:6، ص: 33.

والموانع جمّة، والعهد بهذا الفنّ بعيد وللنفس عنه صادف، والهمّة إلى غيره مصروفة، ومن الله أستمدّ حسن التوفيق والإعانة على ما كلّفتنيه **وسمّيته كتاب "البديع في علم العربيّة"**[1].

يعد كتاب "البديع في علم العربية" من الكتب النحوية التي لم تنل من الشهرة والشيوع في أوساط النحويين والدارسين ما نالته كتب نحوية أخرى كالكتاب لسيبويه، أو المقتضب للمبرد، أو الأصول لابن السراج، أو الجمل للزجاجي، أو اللمع لابن جني أو غيرها. ولعل ذلك يرجع إلى شهرة المؤلف محدثا أكثر من شهرته نحويا، فقد اقترن ذكر مجد الدين ابن الأثير بعلم الحديث أكثر من اقترانه بعلم النحو. ويبدو أن شهرة كتابه "النهاية في غريب الحديث" قد غلبت على مجالات اهتمامه الأخرى ومنها على وجه الخصوص "علم العربية" .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان لكتاب البديع حظ من القبول لدى بعض النحويين المتأخرين الذين استفادوا منه ونقلوا عنه وأحالوا عليه في كتبهم، وأكثر من نقل عنه أبو حيان الأندلسي في كتابيه: "التذييل والتكميل"و"ارتشاف الضرب"، وابن عقيل في "المساعد على تسهيل الفوائد"، والسيوطيّ في كتابه" همع الهوامع"، وغيرهم[2].

إن الإحاطة بمحتوى هذا الكتاب من حيث المصطلحات النحوية الواردة فيه والقضايا المرتبطة بها، ستمكن من الوقوف على قدر من جهود علماء النحو البغداديين في تطوير الدرس النحوي العربي ومصطلحاته ومفاهيمه، وذلك من خلال الوقوف على اجتهادات ابن الأثير في دراسة المسائل النحوية عموما، وتوظيف المصطلحات النحوية المرتبطة بهذه المسائل على وجه الخصوص، سواء من حيث الاستعمال، أومن حيث التعريف وتحديد المفاهيم، أومن حيث الاستقلالية في التوظيف والجرأة على اقتراح مصطلحات خاصة به، وغير ذلك من القضايا التي سنعمل على تتبعها والكشف عنها.

---

[1] البديع ج 1، ص: 3.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 140- مقدمة المحقق،.

الفصل الأول:

المصطلح النحوي ومظاهر الوعي المصطلحي

عند ابن الأثير:

تقديم:

سنحاول في هذا الفصل تلمس بعض الملامح العامة للوعي المصطلحي عند ابن الأثير والوقوف على بعض مظاهر هذا الوعي، وذلك من خلال ما تم رصده في كتابه "البديع" وبعض كتبه الأخرى من قضايا اصطلاحية تعكس شخصية علمية ذات حس اصطلاحي واسع، كما سنعمل على الوقوف على طبيعة المصطلح النحوي ومصادره في كتاب "البديع" بوجه خاص، وذلك بعد تحديد مجموعة من المفاهيم الأساسية المتمثلة في مفهوم "المصطلح" ومفهوم "النحو" ومفهوم "المصطلح النحوي".

المبحث الأول: مفهوم المصطلح النحوي ومصادره:

سنتناول في هذا المبحث مفهوم المصطلح النحوي وذلك من خلال تحديد مفهوم المصطلح ومفهوم النحو، كما سنحاول رصد بعض مصادر الاصطلاح عند ابن الأثير، وسيتم ذلك بحول الله من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم المصطلح النحوي:

قبل تحديد مفهوم المصطلح النحوي، نرى من الضروري تحديد دلالة المصطلحين المكونين له، وهما مصطلح "المصطلح" ومصطلح "النحو" من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

1- تعريف "المصطلح" لغة واصطلاحا:

أ- "المصطلح" في اللغة:

تدور مادة "صلح" على أصل واحد يدل على خلاف الفساد ونقيض الطلاح، قال ابن فارس: "الصاد واللام والحاء، أصل واحد يدل على خلاف الفساد، يقال صلح الشيء

يصلح صلاحا..."[1]. وقال الخليل:"الصَّلاحُ: نقيض الطلاح. ورجل صالح في نفسه ومُصلِحٌ في أعماله وأمُوره. والصّلحُ: تصالُحُ القوم بينهم"[2].

وبالإضافة إلى هذا المعنى أوردت المعاجم اللغوية عدة معان أخرى هي: الاتفاق والصلح والسلم وضد الفساد، والإحسان، والصواب، والتوفيق، قال الأزهري في التهذيب: "الصُّلْح: تصالُح القَوْم بَينهم، والصَّلاَح: نقيض الفساد، والإصلاح: نقيض الإفساد، ورجل صالح: مُصلحٌ، والصالح في نفسه، والمصلح فِي أَعماله وأُموره، وَتقول: أصلحتُ إِلى الدابة إِذا أحسنتَ إِليها... ويقال: صلَح فلانٌ صُلُوحاً وصَلاحاً"[3]؛ وقال ابن منظور: "الصَّلاح:ضدُّ الفساد ... والإصلاح: نقيض الإفساد. وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه ... والصلح: تصالح القوم بينهم، والصُّلح:السلم ... اصطلحوا وصالحوا واصّلحوا وتصالحوا واصّالحوا ... بمعنى واحد"[4].

وقال الفيروزآباذي: "الصلاح ضد الفساد ... وأصلحه ضد أفسده، وأصلح إليه: أحسن، والصلح: السلم..."[5]، والاصطلاح (افتعال) من الصلح وهو للمشاركة[6].

---

[1] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م، ج 3، ص: 303.

[2] كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص:117.

[3] تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 2001م، ج4، ص: 142.

[4] لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ج3، ص: 303.

[5] القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة،ط:5، 1996م، ص: 299.

[6] الكليات، أبو البقاء بن يوسف الحسيني الكفوي تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 129.

يستنتج من هذه التعاريف أن المعنى الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي هو الاتفاق، فالاصطلاح "مصدر اصطَلَح، وهو اتفاق عاقلين أو أكثر على وضع تسمية على مسمى بعينه"[1].

ب- المصطلح في الاصطلاح:

قبل الوقوف على تعريف لفظ "مصطلح" تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية، تتمثل في أن الحديث عن المصطلح هو حديث عن الاصطلاح، فاللفظتان مشتقتان من "اصطلح" الذي هو من جذر"صلح". والمصطلح والاصطلاح صيغتان مترادفتان تطلقان ويراد بهما معنى واحد، غير أن لفظ "الاصطلاح" أكثر شيوعا وتداولا في الاستعمال عند اللغويين والنحويين وأهل الاصطلاح[2]، لذلك يلاحظ أن معظم التعريفات التي وردت في مؤلفاتهم جاءت بلفظ "اصطلاح".

بعد هذه الإشارة، نشير إلى أن لفظ الاصطلاح عرف بتعريفات كثيرة في المعاجم الاصطلاحية، قال الشريف الجرجاني: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"، وهو"إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما...وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معنيين"[3].

---

[1] شرح حدود الأبدي في علم النحو، علي بن أحمد الرسموكي، تح: د. البشير التهالي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:1، 1430هـ/2009م، ص: 107.

[2] استعملت المعاجم اللغوية والاصطلاحية وكتب النحو لفظ "اصطلاح" بالمعنى الذي يدل عليه لفظ "مصطلح"، ومما يدل على ذلك قولهم: "اصطلاح نحوي" و"في اصطلاح الناس" و"في اصطلاح المصنف"، و"في اصطلاح علماء البيان"، و"اصطلاح المنطق"، و"اصطلاح البصريين"، و"اصطلاح المتكلمين" و"في اصطلاح أهل المعاني"، وغير ذلك. ينظر: اللسان لابن منظور، ج10، ص: 491؛ والتعريفات للجرجاني، ص: 58؛ وشرح الرضي على الكافية ج2، ص:319، وغيرها.

[3] التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:3، 1988م، ص: 28.

وقال الكفوي: "الاصطلاح: هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[1].

يستنتج من هذه التعريفات ما يلي:

- أن المصطلح لفظ خاص يتداوله قوم معينون في مجال معين .

- أ ن الاصطلاح هو نقل للفظ من معنى لغوي عام إلى معنى آخر خاص.

- أن الاصطلاح يتوقف على الاتفاق والمشاركة.

- أن الاصطلاح يتوقف على وجود مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الجديد الذي خرج إليه اللفظ، وهذه المناسبة قد تكون المشاركة أو المشابهة.

لقد حظي لفظ "المصطلح" باهتمام الدارسين المحدثين كذلك، فكثرت تعريفاتهم له واختلفت باختلاف وجهات نظرهم ومنطلقاتهم الفكرية والمنهجية، ويمكن أن نذكر من هذه التعريفات على سبيل المثال، تعريف الدكتور محمود فهمي حجازي الذي يقول فيه "المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"[2].

وعرفه الدكتور علي القاسمي بأنه"كل وحدة دالة مؤلفة من كلمة...أو من كلمات متعددة ...وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[3].

---

[1] الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص: 129.

[2] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د.محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1993م، ص: 11.

[3] مقدمة في علم المصطلح، علي القاسمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص: 215 .

وعرفه الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي بأنه "اللفظ" الذي يسمي مفهوما معينا داخل تخصص ما"[1]، وبأنه "مجموعة الألفاظ الاصطلاحية لتخصص ما"[2].

نخلص من هذه التعاريف إلى أن **المصطلح هو عبارة عن لفظ أو مجموعة ألفاظ خاصة تسمي مفهوما معينا في علم معين.**

ج- المصطلح في اصطلاح ابن الأثير:

لم يهتم ابن الأثير بالحديث عن لفظ "المصطلح"من الناحية النظرية كما فعل مع مصطلح النحو وغيره من المصطلحات، وذلك لأن غرضه الأساس من الكتاب هو عرض المسائل النحوية وبيان دلالات الألفاظ والمصطلحات النحوية المرتبطة بها وليس الحديث عن الأمور النظرية العامة كأمر الاصطلاح وتعريفه. غير أن ذلك لم يمنع ابن الأثير من الإشارة إلى بعض الأمور ذات الصلة المباشرة بالمصطلح، نذكر منها:

- حديثه عن أسماء في اللغة تُنقل عن وضعها العام الحقيقي إلى الوضع الخاص المجازي.

- وحديثه عن الوضع العام الحقيقي والوضع الخاص المجازي.

- وحديثه عن أن لكل فئة من الكتاب والعلماء أوضاعا واصطلاحاتٍ خاصةً بهم.

- وحديثه عن اتفاق العلماء فيما بينهم على أوضاع يعرفونها واصطلاحات يتداولونها.

- وحديثه عن اختلاف العلماء في تسمية المفاهيم المشتركة بينهم.

[1] مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، د. الشاهد البوشيخي، منشورات القلم، ط:1 1993، ص: 54.
[2] المرجع نفسه، ص: 55.

يستفاد ذلك من نصوص كثيرة منها قوله: "**وفي اللّغة أسماء تنقل عن وضعها العامّ الحقيقي إلى الخاصّ المجازي**، كالصّوم والصلاة، وقد ذكرنا ذلك مبسوطا في كتاب "الباهر في الفروق"[1].

ومنها قوله: "**اعلم أن كلّ فرقة من العلماء قد اتفقوا فيما بينهم على أوضاع يعرفونها، واصطلاحات يتداولونها**، فالنّحوي: يسمّي الجملة التي صدرها معتمد البيان وعجزها معتمد الفائدة مبتدأ وخبرا، والمنطقي: يسمّيها موضوعا ومحمولا"[2].

ومنها قوله متحدثا عن الخط: "الخط موضوع على الانفصال والوقف، **وللعلماء والكتاب فيه أوضاع واصطلاحات**"[3].

ومن النصوص الموضحة لذلك أيضا قوله متحدثا عن التصريف: "وطريقه: معرفة الموزون، والميزان، والوزن، **فالموزون هو**: الكلمة القابلة للوزن، **والميزان هو**: الفاء والعين واللام، **وضعا واصطلاحا بين أهل هذه الصناعة**"[4].

خلاصة القول أن ابن الأثير لم يقدم تعريفا واضحا للفظ "المصطلح"، لكنه أورد في هذه النصوص إشارات تدل على معرفته بقضية المصطلح وتعكس وعيا اصطلاحيا واضحا لديه،وبتتبعن الهذه النصوص تمكنا من استخلاص تعريف تقريبي للمصطلح عند ابن الأثير، يمكن صياغته على الشكل الآتي: **المصطلح هو اللفظ المنقولُ عن وضعه العام الحقيقي إلى وضعه المجازي، المتفقُ على تداوله بدلالته المعروفة بين فئة من العلماء وأهل صناعة معينة.**

---

[1] البديع، ج1، ص: 94.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 94.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 349.

[4] المصدر نفسه ، ج 2، ص: 477.

وبعد تحديد دلالة المصطلح عند ابن الأثير، تجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين هما:

– أن ابن الأثير تحدث عن المصطلح بصيغة الافتعال "الاصطلاح" مفردةً ومجموعةً، لا بصيغة اسم المفعول "المصطلح".

– أن ابن الأثير استعمل ألفاظا مرادفة للفظ "الاصطلاح"هي: الاسم، واللفظ، والوضع الخاص، وأصل الوضع[1]. وبذلك يتبين أن ابن الأثير سار على نهج النحويين واللغويين وأهل الاصطلاح في استعمال ألفاظ مرادفة للفظ المصطلح. ومن الألفاظ المستعملة عند هؤلاء: "المفاتيح"[2]، و"المقاليد"[3]،و"المفردات"[4]، و"العبارات"[5] و"الكلمات"[6]، و"المواضعات"[7].

2– تعريف النحو:

أ– النحو في اللغة:

يطلق النحو في اللغة بمعان كثيرة، فهو"بمعنى القصد، وبمعنى البيان، وبمعنى الجانب، وبمعنى المقدار، وبمعنى المثل، وبمعنى النوع، وبمعنى البعض، وبمعنى القريب، وبمعنى القسم"[8].

---

[1] البديع، ج1، ص:7 و94، وج2، ص:349.

[2] استعمله الخوارزمي في كتابه "مفاتيح العلوم" .

[3] استعمله السيوطي في "مقاليد العلوم" .

[4] استعمله الراغب الأصفهاني في كتابه "المفردات في غريب القرآن".

[5] استعمله ابن يعيش في شرح المفصل، قال:" والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين" ينظر:شرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م ،ج 5، ص: 64

[6] استعمله أبو حاتم الرازي في كتابه "الزينة في الكلمات الإسلامية العربية".

[7] قال أبو بكر الرازي في مختار الصحاح:" والخفض الجر، وهما في الإعراب بمنزلة البناء في مواضعات النحويين"، ينظر: مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، 1420ه/1999م، (خفض).

[8] شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1988م. ص:51.

قال الزَّبيدي: "النحو والطريق والجهة ج: أنحاء...نحاه ينحوه وينحاه، قصده كانتحاه...ونحا: مال على أحد شقيه أو انحنى على قوسه...النحو بمعنى المثل، وبمعنى المقدار وبمعنى القسم، وقالوا: هو على ثلاثة أنحاء، ونحا الشيء ينحوه وينحاه حرفه، وقيل، ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام... وفي المحكم : نحا بصره إليه ينحاه وينحوه نحوا : رده وصرفه...والنحو القصد..."[1].

وأصل النحو في اللغة: القصد، وهو ضد اللحن الذي هو العدول عن القصد والصواب، قال السيوطي: "وأصله مصدر نحوتُ بمعنى قصدت، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"[2].

ب- النحو في الاصطلاح:

ذهب جلال الدين السيوطي في كتابه الاقتراح إلى أن للنحو حدودا شتى وأليقها بكتابه هو قول ابن جني في الخصائص: "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة"[3].

ومن التعريفات التي أوردها السيوطي للنحو تعريف ابن السراج الذي يقول فيه:"النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[4]، وتعريف ابن عصفور الإشبيلي الذي

---

[1] تاج العروس،ج40، ص:41، وينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص:1337، ولسان العرب، ج15، ص:310.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1418هـ/1998م، ص: 14. وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق الشاطبي، تح: مجموعة محققين، تح: ج1 ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: 1، 1428 هـ/2007 م.ج 1، ص: 18.

[3] الاقتراح في علم الأصول النحو، ص: 13-14.

[4] المصدر نفسه، ص:15.

قال فيه:"النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[1].

وأورد ابن عصفور شرحا لهذا التعريف في كتابه"مثل المقرب" قال فيه:"أردت بذلك أن النحو عِلْمُ أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وغير ذلك من أحكام كلامهم، ألا ترى أن العلم بهذه الأحكام الكلية هو المسمى نحوا"[2].

وأورد السيوطي تعريفين آخرين للنحو فقال: "علم النحو: معرفة أحوال الكلم، وكيفية تركيبها، وقيل:هو العلم المستنبط بالاستقراء أو القياس من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح"[3].

ج- النحو في اصطلاح مجد الدين ابن الأثير:

خصص ابن الأثير الفصل الأول من الباب الأول من القطب الأول لتحديد ماهية النحو باعتباره من الألفاظ العامة التي يتوجب معرفتها، فبدأ بتحديد الدلالة اللغوية للفظ "النحو"، ثم أشار إلى انتقال هذا اللفظ من معناه اللغوي "القصد" ليصبح اسما لهذا العلم، وخلص بعد ذلك إلى تقديم تعريف للنحو قال فيه: "النّحو: القصد، نُقِل عِلْما لهذا العِلم المشار إليه، وهو: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحكما، واصطلاح ألفاظهم حدّا ورسما"[4].

---

[1] الاقتراح في علم الأصول النحو ص: 15.

[2] مثل المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تح: ذ.صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، ط:1427،1هـ/2006م، ص: 98.

[3] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تح: د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:1، 1424هـ/ 2004 م، ص:80.

[4] البديع ج1، ص: 7.

وبعد تعريف النحو ذكر كيفية وضعه وأدلتَه التي قام عليها وفائدته وحكتمه، حيث قال: "وطريقُهُ: الوضعُ والنقلُ، وأدلّتُه: النّصُّ والقياس، وفائدته: تقويم اللسان، وحكمته: تغيير المعاني بأحكام مباني الألفاظ"[1].

لقد استعمل ابن الأثير في تسمية كتابه مصطلح "علم العربية" بمعنى النحو بمفهومه العام الذي يشمل علمي النحو والتصريف، ولعل ما يدل على ذلك هو أنه جعل علم العربية قسمين: الأول يُهتم فيه بمعرفة الكلمة في ذاتها وما يدخلها من تغيير وهذا هو موضوع علم التصريف، والثاني يُهتم فيه بمعرفة ما يطرأ على الكلمة من حركات وسكون وهذا هو موضوع علم النحو، ويرى ابن الأثير أن هذين القسمين متداخلان لا يكاد ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر يقول: "واعلم أن علم العربيّة المخصوص باسم النحو لا يعدو قسمين: أحدهما: معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلّق بحرفها من التغيير. والثاني: معرفة ما يطرأ عليها من الحركات والسّكون. وكلّ واحد من هذين القسمين يدخل على الآخر في التّبيين؛ لضرورة الإفهام، فهما متداخلان، لا يكاد ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر..."[2].

[1] البديع، ج 1، ص: 7.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص:3.

إضافة إلى ما سبق أشار ابن الأثير إلى مسألة التقديم في الذكر بين النحو والتصريف، فذهب إلى أن الحكمة أن يُبدأ بالقسم الأول أي بالتصريف، غير أن العلماء عكسوا القضية وقدموا النحو وأخروا التصريف، وذلك لسببين: الأول، أن الحاجة إلى إصلاح الألسنة مما اعتراها من فساد إنما تكون بمعرفة الحركات والسكون، أي بمعرفة أوضاع الكلمة الإعرابية، لذلك فالحاجة ماسة إلى تعلم النحو قبل التصريف. والثاني أن دراسة الكلمة في ذاتها تثير عدة إشكالات يصعب فهمها على المبتدئين لذلك وجب تأخيره حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس على حد تعبير ابن عصفور[1]، يقول ابن الأثير: "إلا أنّ العلماء عكسوا القضية، وكان الباعث على ذلك أمرين: أحدهما: مسيس الحاجة الغالبة إلى معرفة الثاني؛ لِمَا دخل على الألسنة من الفساد، وذلك أنّ الإنسان يتلقّف الكلم في صغره ومبدئه لضرورة الإفهام والاستفهام، على ما يعلم من صحّة وفساد، ولّما غلبت العجمة على ألسنة النّاس تعلّموا الكلام ملحونا، فاحتاجوا إلى إصلاح ذلك، والغالب على طريقه: معرفة الحركات والسّكون. والأمر الثاني: أن معرفة ذوات الكلم تشتمل على أشياءَ مشكلةٍ كالتّصريف، والتصغير، والنّسب، ممّا يصعب فهمه على المبتدئين"[2].

3- مفهوم المصطلح النحوي:

بعد تحديد دلالتي مصطلحي "النحو" و"المصطلح"، ننتقل إلى تحديد مفهوم المصطلح النحوي، فما هو المصطلح النحوي في استعمال النحويين والدارسين قديما وحديثا؟ وما دلالته عند ابن الأثير؟

---

[1] يقول ابن عصفور: "وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخِّر للُطفه ودقته، فجُعل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس"، ينظر: الممتع في التصريف، تح: د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط:1، 1407هـ/1987م، ج1، ص: 30-31.

[2] البديع، ج 1، ص:3.

لقد تبين بعد الرجوع إلى العديد من المصادر النحوية أن النحويين لم يهتموا بتقديم تعريف صريح لـ"المصطلح النحوي"، غير أنهم أوردوا في مواضع حديثهم عن بعض المسائل والقضايا النحوية بعض العبارات والألفاظ التي قد تساعد على تلمس تعريف لهذا المصطلح، ومن النصوص التي يمكن الاستئناس بها في هذا السياق ما يأتي:

1- قال الرماني: "باب الحد لمعاني **الأسماء التي يحتاج إليها في النحو** وهي: القياس والبرهان والبيان، والحكم والعلة والاسم والفعل والحروف والإعراب والبناء ..."[1].

2- وقال السهيلي في تعريف مصطلحي "الفعل" و"الحرف": "**وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين،** لأن الفعل عند العرب هو الحدث، وعند النحويين هو اللفظ الدال على الحدث والزمان، والحرف عند النحويين ما دل على معنى في غيره. وليس يفهم من العرب من الحروف ذلك المعنى."[2].

3- وقال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية: "**الألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها في اصطلاح أهل ذلك الفن**"[3].

انطلاقا من هذه النصوص، وبناء على عبارات هؤلاء النحويين يمكن أن نستخلص التعريف الآتي: **المصطح النحوي هو كل اسم يحتاج إليه في علم النحو ويطلق بحسب معناه في اصطلاح أهل ذلك العلم.**

فإذا ما انتقلنا لتحديد مفهوم "المصطلح النحوي" في الدراسات اللغوية الحديثة فإننا سنجد عددا من الدارسين حاولوا تقديم تعريفات للمصطلح النحوي كل من زاوية تفكيره ومجال

---

[1] رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ج 1، ص: 2.

[2] نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1412هـ/ 1992م، ص: 51.

[3] شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري، تح: د.هادي نهر، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2007م، ج 1، ص: 210.

اشتغاله، يقول الدكتور حمد القوزي في تعريفه: "فكلمة (الاصطلاح) إذن تعني الاتفاق، وهذا الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، هو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي"[1]. وعرفه الدكتور المختار أحمد ديرة بأنه: "الاتفاق بين النحاة على ألفاظ معينة لتؤدي معاني معينة"[2].

أما الدكتور توفيق قريرة فعرفه "بأنه جملة العبارات التي استعملها النحاة في خطاباتهم النحوية المتنوعة لتعيين متصور أو لوصف مبدأ نحوي، أو لتعليل فكرة، أو لإصدار حكم أو غير ذلك من الإجراءات التي تتطلبها النظرية النحوية"[3]. وعرفه الدكتور محمد الدحماني بأنه: "مجموع الألفاظ الاصطلاحية لعلم النحو"[4].

يستخلص من هذه التعاريف أن المصطلح النحوي هو: **مجموع الألفاظ المتفق على استعمالها بين النحويين بمفاهيم معينة في علم النحو.**

أما فيما يخص مفهوم المصطلح النحوي عند ابن الأثير، فتجدر الإشارة إلى أنه لم يقدم له تعريفا، غير أنه ذكر في أحد السياقات بعض المعالم التي يمكن استثمارها في صياغة تعريف تقريبي للمصطلح النحوي عنده، يقول في تعريف مصطلح الفاعل: "الباب الثامن من القطب الأوّل: في الفاعل، وفيه أربعة فصول: الفصل الأوّل: في حدّه: **اعلم أن كلّ فرقة من العلماء قد اتفقوا فيما بينهم على أوضاع يعرفونها، واصطلاحات يتداولونها،** فالنّحوي: يسمّي الجملة التي صدرها معتمد البيان وعجزها معتمد الفائدة مبتدأ وخبرا، والمنطقي: يسمّيها موضوعا ومحمولا"[5].

---

[1] المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، 1401هـ/ 1981 ص:22-23.

[2] دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، دار قتيبة للنشر،1991م، ص:208.

[3] المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب د. توفيق قريرة، دار محمد علي للنشر، 2003 م، ص: 13-14.

[4] المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، د.محمد الدحماني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللغة العربية، نوقشت بكلية الآداب وجدة سنة 2006م. ج 1، ص: 14.

[5] البديع، ج1، ص:94.

فانطلاقا من هذا النص واستحضارا للتعريف الذي اقترحناه سابقا لمفهوم "المصطلح" عند ابن الأثير، يمكن تعريف المصطلح النحوي عنده بأنه: **مجموع الألفاظ المتفق على تداولها بدلالتها المعينة عند أهل صناعة النحو.**

المطلب الثاني: طبيعة المصطلح النحوي ومصادره في الكتاب:

1- طبيعة المصطلح النحوي:

تناول ابن الأثير أبواب النحو ومسائله بالشرح والتحليل والتعليل، وذلك من جهة مصطلحاتها ومفاهيمها، إذ جعل الحديث عن هذه المصطلحات والعناية بها، شرحا وتفسيرا وتعريفا، مدخلا لدراسة المسائل والأبواب النحوية وتصنيفها وذكر أنواعها وفروعها وأحكامها. لذلك ترددت المصطلحات النحوية في ثنايا الكتاب بأشكال مختلفة، حيث وردت بصيغ صرفية متباينة وصور اشتقاقية متعددة، وأساليب تركيبية متنوعة، ومن هذه الصيغ ما جرى تداوله عند النحويين، ومنها ما هو من اقتراح ابن الأثير كما سنبين لاحقا.

لقد تبين من تتبع المصطلحات النحوية المتداولة في الكتاب أنها تتأرجح بين مصطلحات بسيطة ومصطلحات مركبة، والمركب منها صنفان، الأول: ما تكون من لفظين اقترنا بعلاقة إضافة أو وصف أو تقييد؛ والثاني: ما جاء في شكل عبارات اصطلاحية تختلف شكلا عن المصطلحات البسيطة وعن المصطلحات المركبة تركيب إضافة أو وصف. ويمكن توضيح هذه الأصناف كالآتي:

أ- المصطلحات المفردة:

نعني بها كل كلمة بسيطة غير مركبة تستعمل للدلالة على مفهوم معين، وهذا الصنف هو الغالب في الكتاب، ومن أمثلته: الاسم، والفعل، والحرف، والفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والصفة، والحال، والتمييز، والمتعدي، يتعدى، واللازم، والنكرة، ونكَّر،

والمعرفة، والجمع، والتثنية، والإمالة، والإخفاء، والتصريف، وصَرَف، والصرف، والمنصرف، والاشتقاق، والمتمكن، والإعراب، والبناء، والمبني، والمعرب، والتنوين، والنداء، والندبة، والمفعولات، والفاعلية، والمفعولية، والتسمية، وغيرها.

وقد ورد هذا الصنف من المصطلحات بصيغ صرفية واشتقاقية مختلفة، حيث وردت اسما، ومصدرا، ومصدرا صناعيا، واسم فاعل واسم مفعول، كما وردت مصطلحاته منكرة ومعرفة، مفردة ومجموعة.

ب- المصطلحات المركبة:

يراد بها المصطلحات المكونة من أكثر من لفظ، وهي صنفان:

1- مصطلحات مركبة تركيب إضافة أو وصف أو تقييد:

فالمصطلحات المركبة تركيبا إضافيا هي التي تشكلت من مضاف ومضاف إليه، ومنها: اسم الفاعل، واسم المفعول، وغير المتمكن، وحروف الجر، وحروف الصلة، وحروف النصب،وحروف التحضيض، وحروف الجواب، وحروف الامتناع، وحروف التوكيد، وحرفا التفسير، وحروف التنبيه والاستفتاح[1]، وأعرف المضافات، وتنوين العوض، وتنوين الفرق، وغيرها.

[1] ذهب ابن الحاجب في أماليه إلى أن تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح، فقال: "تسمية حروف التنبيه بهذا للاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام، لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته. والتنبيه من دلالة هذه الحروف، بخلاف الاستفتاح. ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحا بها، ولم تسم حروف استفتاح، لأنه ليس من دلالتها. وإنما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولا بها. وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجر وغير ذلك، فثبت أن تسميتها بحروف التنبيه أولى"، ينظر: أمالي ابن الحاجب، جمال الدين ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ/1989م، ج 2، ص: 838.

والمصطلحات المركبة تركيبا وصفيا، هي المكونة من صفة وموصوف، ومنها: المفعول المطلق، والأسماء العاملة، والأفعال العاملة، والفعل الماضي، والفعل المضارع،والفعل النحوي، والفاعل النحوي، والمعرفة الوضعية، والنكرة المؤقتة، والاستفهام الخطابي، وغيرها.

أما المصطلحات التي ركبت تركيب تقييد، فهي التي قيدت بحرف جر أو ظرف أو نسبة، ومنها: المفعول به، والمفعول له أو لأجله، والنصب على الصرف، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول،والمتردد بين المتعدي واللازم، والبدل الكلي، والبدل البعضي، والبدل الاشتمالي، وغيرها.

2- عبارات اصطلاحية[1]، ونقصد بها عبارات وتراكيب استعملها ابن الأثير لتسمية بعض المفاهيم النحوية.والعبارة الاصطلاحية هي تركيب أو قول يصاغ لوصف مفهوم معين، وهي تختلف عن المصطلح في الشكل، إذ هي أطول من المصطلح من حيث تركيبها، يقول الدكتور حسام عبد العزيز عبد الجليل: "أعني بـ(العبارة الاصطلاحية) ما يجري على ألسنة المعربين من أقوال تختلف عن المصطلح في شكلها التركيبي، فتأتي طويلة عنه نسبيا، وذلك نحو قولهم: "ينوب بعض حروف الجر عن بعض"، وقولهم عن نحو "يقوم" في "يقوم زيد": "فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم" "[2] .

لقد استعمل ابن الأثير مجموعة من العبارات الاصطلاحية في أبواب متفرقة من كتابه، ولعل في ذلك ما يعكس قدرته على مجاراة النحويين في تسمية المفاهيم النحوية واستعمال مصطلحات أو عبارات خاصة به لم يسبق تداولها بين النحويين. ويمكن أن نمثل لهذه العبارات بما يلي:

---

[1] اقتبس مصطلح "العبارة الاصطلاحية" من بعض الدراسات اللغوية، ينظر: المصطلح النحوي دراسة في فكر ابن هشام، د. حسام عبد العزيز عبد الجليل، الصحوة للنشر، مصر، ط: 1، 1431هـ/2010م، ص: 62. وينظر: النظرية العربية في علم المصطلح من خلال جهود علماء مصطلح الحديث، د.خيري قدري، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط:1، 2008م، ص: 64.

[2] المصطلح النحوي دراسة في فكر ابن هشام،ص: 62. وينظر: النظرية العربية في علم المصطلح ص: 64.

- " **كامل أوصاف الاستحقاق**" بمعنى المتمكن الأمكن[1].

- "**ناقص أوصاف الاستحقاق** " بمعنى المتمكن غير الأمكن[2].

- "**المضمر فيها اسمها**" استعملت هذه العبارة للدلالة على صنف من أصناف "كان"[3].

- "**أفعال مستعارة للاختصار**" استعملت هذه العبارة للدلالة على نوع من أنواع الفعل غير الحقيقي، نحو: مات زيد ومرض عمرو[4].

- "**الصّحيح حرف الإعراب**" بمعنى الفعل الصحيح [5].

- "**المعتل حرف الإعراب**" بمعنى الفعل المعتل[6].

- "**ما لم يسمّ به غير مسماه**" بمعنى العلَم الخاص الذي لم تكثر التسمية به نحو رؤبة والفرزدق[7].

- "**المتردد بين اللازم والمتعدي**"، بمعنى الفعل الذي يتعدّى تارة بنفسه وتارة بمُعَدّ[8].

- "**لا يتعدّى الفاعل إلى غيره**" استعملت هذه العبارة وصفا للفعل اللازم نحو: قام وقعد[9].

هذا إضافة إلى عبارات اصطلاحية ومصطلحات أخرى سنذكرها لاحقا وسنستدل عليها بنصوص من كتاب البديع.

---

[1] البديع ج 1، ص: 16.
[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 16.
[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 461.
[4] المصدر نفسه، ج 1، ص: 432.
[5] االمصدر نفسه، ج 1، ص: 16.
[6] المصدر نفسه، ج 1، ص:19.
[7] المصدر نفسه، ج 2، ص: 32.
[8] المصدر نفسه، ج 1، ص: 436.
[9] المصدر نفسه،ج 1، ص: 433.

2- مصادر المصطلح النحوي في الكتاب:

أفضى تتبع المصادر التي استقى منها ابن الأثير مصطلحاته النحوية إلى وجود ثلاثة مصادر أساسية هي: المصدر البصري والمصدر الكوفي، والمصدر الذاتي الخاص. لذلك تنوعت المصطلحات النحوية الموظفة في الكتاب بين مصطلحات كوفية ومصطلحات بصرية، ومصطلحات خاصة به. غير أن هذا التنوع لا يعكس تعارضا في الاستعمال أو تضاربا في التوظيف، بقدر ما يعكس ذكاء ابن الأثير في استيعاب الجهود الاصطلاحية لغيره من النحويين، وإن اختلفت مذاهبهم، وتوظيفها على حد سواء دون تحفظ أو تعصب لهذا المذهب أو ذاك؛ كما يعكس جرأته على الإدلاء بدلوه في صياغة مصطلحات جديدة. إضافة إلى ذلك يعكس هذا التنوع قدرة ابن الأثير على استيعاب هذه الجهود وحرصه على بسطها أمام المتعلم وتقريبها منه حتى يتيسر له الإلمام الشامل بعلم العربية بمختلف مذاهبه ومدارسه؛ فهو حينما يسمي الباب النحوي بمصطلح بصري مثلا ويتبعه بمرادفه أو بمرادفاته من مصطلحات الكوفيين، أو العكس، ويحرص على نسبة هذه المصطلحات إلى مصادرها، فهو إنما يفعل ذلك ليؤكد أن كل ما جاء به النحويون من آراء وأحكام واصطلاحات وتعريفات هو جهد معتبر يدخل تحت مسمى علم العربية، ولا سبيل إلى إقصاء جهد من هذه الجهود أو الحكم بفساد هذا الرأي لأنه كوفي، وصلاح ذاك لأنه بصري، أو العكس؛ لذلك نجده يجمع، في عدة مواطن، بين اصطلاحات البصريين واصطلاحات الكوفيين، ويذكرها مجتمعة في الكثير من الأحيان، ومما يؤكد هذه النزعة التوفيقية عنده أنه كان يكثر من ترديد ألفاظ: "البصري" و"الكوفي"، و"البصريين" و"الكوفيين"، ويجمع بينها في الكلام، ومن النصوص الدالة على ذلك قوله: "و"إذا" يكتبها **البصري** بالألف، ويقف عليها بالألف، **والكوفي** يكتبها بالنّون، ومن النّحاة من يكتبها إذا عملت بالنّون وإذا لم تعمل بالألف، ومنهم من يعكس القضيّة"[1].

[1] البديع ج 1، ص: 618.

ومنها قوله: "الفصل، وهو ضمير المرفوع المنفصل، للمتكلّم والحاضر، والغائب، نحو، أنا وأنت وهو...**ويسمّيه البصري فصلا، والكوفي عمادا**..."[1].

لقد أفاد ابن الأثير من البصريين والكوفيين معا، غير أنه لم يكتف بتوظيف مصطلحاتهما، بل تعدى ذلك إلى اقتراح مجموعة من المصطلحات والعبارات الاصطلاحية الجديدة الخاصة به.

وسنحاول التفصيل في هذه المصادر والتمثيل لها، وذلك كالآتي:

1.2. مصطلحات بصرية المصدر:

تكشف المصطلحات النحوية في الكتاب عن مصدر انتمائها، وعن المذهب الذي سار عليه صاحبها، فبالرجوع إلى المسائل النحوية التي بنيت عليها أبواب الكتاب وفصوله، والمصطلحات النحوية الموظفة في دراسة هذه المسائل، وبالرجوع إلى العناوين التي سمى بها ابن الأثير هذه الأبواب، يتضح أن أغلب مصطلحاته مستمدة من معجم المصطلحات البصرية، وأن الطابع العام الذي يطبع استعمالاته الاصطلاحية هو طابع بصري محض، إلا ما كان من بعض المصطلحات الكوفية التي استعملها إلى جانب مصطلحات البصريين، أو رجحها على المصطلحات البصرية، وهي قليلة مقارنة بالكم الكبير للمصطلحات البصرية الموظفة في الكتاب.

لقد كان ابن الأثير شديد الميل إلى اختيار مصطلحات البصريين وترجيحها في الاستعمال، ويمكن الاستدلال على ذلك بما يلي:

[1] المصدر نفسه، ج1، ص: 61.

1- أنه كان كثير الإحالة على البصريين بلفظ "البصري" أو"البصريين"، كما أنه كان كثير النقل عنهم محيلا عليهم بعبارات عامة مثل: "أكثرُ النحاة"[1]و"المحقّقين من النّحاة"[2] و"محققي النحاة"[3] و"حذاق النحاة"[4].

2- أنه سمى أبواب الكتاب وفصوله بمصطلحات بصرية خالصة، ومن هذه المصطلحات: "القَسَم"، و"المجرورات"، و"العطف بالحرف"، و"اللازم"، و"التمييز"، و"الوصف"، و"الإعراب"، و"البناء"، و"الفاعل"، و"البدل"، و"النداء"، و"الندبة"، وغيرها.

3- أنه جمع في بعض الأحيان بين مصطلحات البصريين ومصطلحات الكوفيين في الاستعمال، غير أنه كان يقدم اصطلاحات البصريين في الذكر، حيث يجعلها في أول الكلام ثم يردفها بمصطلحات الكوفيين، مما يعني أنه يرجح المصطلحات البصرية، ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف مصطلح "العطف بالحرف":"النّوع الخامس: في **العطف بالحرف، ويسمّى** النّسق، وفيه ثلاثة فروع..."[5]. ومنها قوله في تعريف مصطلح "التمييز": "النوّع الثاني: في **التّمييز، ويسمّى:** التّبيين، والتفسير، وفيه ثلاثة فصول"[6]. وقوله في تعريف مصطلح "ضمير الشأن والقصة: "من عادتهم أن يقدّموا قبل الجملة ضميرا، **يسمّيه البصري ضمير الشّأن والقصّة،** ويسمّيه الكوفي المجهول"[7].

فمصطلحات "العطف بالحرف" و"التمييز" و"ضمير الشأن والقصة" مصطلحات متداولة عند البصريين والجمهور من النحاة، أما المصطلحات المرادفة: "النسق" و"التبيين والتفسير" و"المجهول" فهي من مصطلحات الكوفيين.

---

[1] ينظر: البديع، ج 1، ص: 236، 246، 469.
[2] المصدر نفسه، ج 1، ص:215.
[3] المصدر نفسه ،ج 1، ص: 572، 595.
[4] المصدر نفسه ،ج 2، ص: 538.
[5] البديع ج 1، ص: 354.
[6] المصدر نفسه، ج 1، ص: 203.
[7] المصدر نفسه، ج 1، ص: 61.

إن المصطلحات البصرية متواترة الذكر في كل أبواب الكتاب وفصوله، وهي الغالبة في استعمال ابن الأثير ويمكن أن نمثل لها بنموذجين هما:

أ- **مصطلح "الوصف"**:

الوصف هو: "ما دلّ على أحوال الذّات، أو بعضها، إيضاحا للمعارف،وتخصيصا للنكرات"[1]. والوصف من المصطلحات الكثيرة الورود في الكتاب بصيغ اشتقاقية مختلفة (فعل، مصدر، مصدر صناعي، اسم مفعول)، وهو مصطلح بصري، يقابله عند الكوفيين مصطلح "النعت" الذي لم يذكره ابن الأثير إلا مرتين، واحدة بصيغة الاسم وأخرى بصيغة الفعل المنسوبة إلى الفراء، قال ابن الأثير: "الحكم الثامن: الأسماء الموصولة لا يحسن أن توصف بعد تمامها بصلاتها؛لأنّهم حيث أرادوا ذلك أدخلوا **النّعت** في الصّلة إلا الّذي والّتي، .... فـ"الذي" لمّا كان يوصف بها حسن أن توصف، ولمّا لم يوصف بـ"مَن وما" لم يجز أن توصفا، **قال الفّراء: من نعَتَ** مَن وما على القياس لم نردد عليه ونخبره أنه ليس من كلام العرب،"[2].

لقد استعمل ابن الأثير مصطلح الوصف بصيغه الاشتقاقية المختلفة في عدة مواضع، نذكر منها على سبيل المثال قوله متحدثا عن أنواع التوابع التي يعد الوصف واحدا منها:"الباب الثالث عشر في التّوابع: وهي خمسة: **وصف**، وتأكيد، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"[3].

---

[1] البديع، ج 1، ص: 309.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 251.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 309.

ومنها قوله في تعريفه:"النوع الأوّل: **الوصف،** وفيه ثلاثة فروع: الفرع الأوّل: **في تعريفه، وهو: ما دلّ على أحوال الذّات، أو بعضها، إيضاحا للمعارف، وتخصيصا للنكرات**"[1].

وبعد تعريف الوصف، تحدث ابن الأثير عن أقسام الوصف، فقسمه إلى وصف محض خالص في الوصفية، ووصف غير محض ولا خالص في الوصفية، فقال:"الفرع الثّاني: في تقسيمه، وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون **وصفا محضا خالصا في الوصفيّة.** والثّاني: **أن يكون وصفا غير محض، ولا خالصا في الوصفيّة.** أمّا الضّرب الأول: فلا يخلو **الوصف** فيه: أن يكون بذكر معنى **في الموصوف،** أو في شيء من سببه غالبا؛ احترازا من "أَفْعلَ"، و"مائةٍ" ونحوِها. فالأوّل: يكون بالخَلْقِ، نحو: طويلٍ، وقصيرٍ، وبالخُلُق، نحو: كريمٍ، وبخيلٍ، وبالعملِ، نحو؛ ضاربٍ، وراكبٍ، وبالمصدر، نحو: عَدلٍ، وضيفٍ، وبالنّسَبِ، نحو: مكّيٍّ، ومدنيٍّ، وبالجوهر، نحو: مررت برجل ذي مالٍ. والثاني: يكون بما يتعلّق **بالموصوف،** من نَسيبٍ، أو صديق، أو جارٍ، أو مِلْكٍ، ونحوِ ذلك، تقول: مررت برجل كريمٍ أبوه، وعاقلٍ صديقُه، وصالحٍ جارُه وحسنةٍ دارُه"[2].

ومن النصوص التي توضح أكثر استعماله لمصطلح "الصفة" قوله:"فإن فَصَلَت "إلّا" وما بعدها بين **الصّفة والموصوف**– في النّفي– فالبدلُ، عند سيبويه، والنّصبُ عند المازنيّ، تقول: ما مررت بأحد إلا أبيك خيرٍ من عمرو، وإلّا أباك، تقديره: ما مررت بأحد خيرٍ من عمرو إلا أبيك"[3].

تجدر الإشارة، بخصوص مصطلح "الوصف"، إلى أن ابن الأثير استعمل هذا المصطلح بمفهوم آخر هو مفهوم التوكيد، يدل على ذلك قوله أثناء حديثه عن ضمائر

---

[1] البديع، ج1، ص: 309.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 310.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 230.

المرفوع المنفصل الواقعة توكيدا، يقول ابن الأثير: "الحكم السادس عشر: ضمائر المرفوع المنفصل يقَعْنَ **وصفا** لمضمرِ المرفوع والمنصوب والمجرور على غير **حد الوصف، ولكن بمنزلة نفسِه وعينِه، نحو: قمنا نحن، ورأيتها هي، ومررت به هو**، فإن أبدلتَ المضمر من المضمر أو المظهرِ احتجت أن تُبدِل منه مثلَه في الإعراب، وتُعيدَ عامل الجر، لأنه ليس له ضمير منفصل نحو: رأيته إيّاه، وقام هو، ومررت به، وقد أجازوا هذا في المتكلم والمخاطب خلافا للمظهر، فإن أكّدت الضمائر المتصلة مرفوعَها ومنصوبَها ومجرورَها، أكّ

دتها بضمير المرفوع المنفصل نحو: قمتَ أنت، وضربتك أنت، ومررت بك أنت"[1].

ب- مصطلح الضمير/المضمر:

"الضمير" و"المضمر": ما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة، مثل: أنا، وأنت، وهو[2]. وقد يراد به "المقدر وجوده في التركيب مع عدم ذكره"[3]. وهذان المصطلحان من اصطلاحات البصريين، ويرادفه عند الكوفيين مصطلح "الكناية" و"المكني".

لقد اختار ابن الأثير المصطلح البصري ووظفه في كتابه بشكل يكاد يكون مطردا[4]، ويمكن التمثيل له ببعض النصوص منها قوله:"الحكم السادس عشر: **ضمائر المرفوع المنفصل** يقَعْنَ وصفا **لمضمرِ المرفوع** والمنصوب والمجرور على غير حد الوصف، ولكن

---

[1] البديع ، ج 2، ص: 29.

[2] معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:1/ 1432هـ/ 2011م، ص: 188.

[3] المرجع نفسه، ص: 188.

[4] تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير استعمل مصطلح الكوفيين بصيغة اسم المفعول "المكني" مرة واحدة، حيث قال:" إذا سألت ب "مَن" عن النكرة فلا يخلو؛ إمّا أن تصلها بكلام بعدها، أو تقف عليها...وإن وقفت عليها زدت بعد "النّون" حرفا من جنس حركة المسؤول عنه، تقول في الرّفع إذا قال: جاءني رجل :مَنُو؟ وفي النّصب: مَنَا؟ وفي الجرّ: مَنِي؟ وفي المؤنّث: مَنَهْ؟ ب "هاء" ساكنة؛ وفي التّثنية: مَنَانْ؟ ومَنْتَانْ؟ ومَنِين؟ ومَنْتَيْنْ؟ وفي الجمع: مَنُونْ؟ ومَنينْ؟ ومَناتْ؟ كلّ هذه ساكنة الأواخر، قال سيبويه: من العرب من يقول: ذهبت معهم، فيقول: مع مَنِينْ؟ ورأيته، فيقول: مع مَنَا؟ وإنّما كان كذلك لأنّ المتكلّم بنى أمر المخاطب على أنّه عارف بالاسم المكنيّ، ولم يكن عارفا؛ فسأله على ما كان ينبغي له أن يخاطبه به، يقول: ذهبت مع رجال، ورأيت رجلا معهم، ورأيته، فلمّا غلط، ردّه في الجواب إلى الصّواب" ينظر: البديع ج 1، ص: 706-707.

بمنزلة نفسِه وعينِه، نحو: قمنا نحن، ورأيتها هي، ومررت به هو، فإن أبدلتَ **المضمر** من المضمر أو المظهرِ احتجت أن تُبدِل منه مثلَه في الإعراب، وتُعيدَ عامل الجر، لأنه ليس له **ضمير منفصل**، نحو: رأيته إيّاه، وقام هو، ومررت به به، وقد أجازوا هذا في المتكلم والمخاطب خلافا للمظهر، فإن أكّدت **الضمائر المتصلة** مرفوعَها ومنصوبَها ومجرورَها، أكّدتها **بضمير المرفوع المنفصل** نحو: قمتَ أنت، وضربتك أنت، ومررت بك أنت"[1].

ومن النصوص الدالة على ذلك قوله: "النوع الثاني من الأحكام فيما تشترك فيه **الضمائر**: الحكم الأول: السبب الموجب لوجود **المضمر** الاختصار وعدم اللبس. أما الاختصار فنحو: زيد ضربته، سد مسد قوله: زيد ضربت زيدا، وأما عدم اللبس: فإنك تقول عن نفسك إذا كان اسمك زيدا مثلا: زيد فعل ذاك، فيظنّ غيرك؛ فجعل عوضه: أنا فعلت ذاك" [2].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير استعمل مصطلح "الإضمار" بمفهوم آخر هو: التقدير والاستتار، يستفاد ذلك من قوله:"قد تقدّم أنّ اسم الفاعل إذا كان للماضي لا يعمل عند البصريّ، وما جاء منه عاملا فمؤوّل، كقوله تعالى: ﴿فالِقُ الإِصْباحِ وجاعلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقمرَ حُسْباناً﴾، وكقولهم: هذا مُعطي زيدٍ أمسِ درهمًا، فالشّمس والقمر منصوبان **بفعل مضمر دلّ عليه** "**جاعل**"، ومثل هذا الإضمار في القرآن كثير، وتقديره- والله أعلم- أنّه لمّا قال: "وجاعل اللّيل" قيل: ما جَعَلَه؟ قيل: جعلَه سكنا وجعلَ الشّمس والقمر حسبانا، وكذلك "درهما" **منصوب بفعل مضمر** دلّ عليه "مُعْطٍ"، ولقد استغنى الكوفي عن هذا التقدير والتعسّف"[3].

---

[1] البديع، ج 2، ص: 29.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 16.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 514.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله متحدثا عن العامل المقدر: "وأمّا العامل **المضمر**: فعلى ضربين: ضرب لا يجوز إظهاره، وضرب يجوز إظهاره... ومن هذا القسم ما **أضمر عامله** على شريطة التفسير، كما سبق في المفعول به، تقول: اليومَ سرت فيه، وأَيَوْمَ الجمعة ينطلق زيد؟ والمكانَ جلست فيه؟ تقديره: سرت اليوم، وأينطلق زيد يوم الجمعة؟والثاني: نحو قولك في جواب من قال: متى سرت؟ يوم الجمعة، وأين قعدت؟ خلفك، وكم سرت؟ عشرين فرسخا؛ فلك أن تقول في جوابه: سرت يوم الجمعة، وقعدت خلفك، وسرت عشرين فرسخا"[1].

2.2. مصطلحات كوفية المصدر:

سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير جمع في الاستعمال بين اصطلاحات البصريين واصطلاحات الكوفيين في عدة مواضع من الكتاب، كما سبقت الإشارة أيضا إلى أنه كان يميل إلى استعمال اصطلاحات البصريين في الكثير من المسائل، غير أن ذلك لم يمنعه من توظيف بعض المصطلحات الكوفية وترجيح استعمالها واعتمادها مصطلحاتٍ أساسيةً في ثنايا الكتاب، مفضلا إياها على غيرها من مصطلحات البصريين. ومن خلال البحث والاستقصاء استُخلِصت بعض المؤشرات التي ترجح هذا الحكم، نذكر منها ما يلي:

1- أن ابن الأثير أخذ بمجموعة من آراء الكوفيين دون إحالة صريحة عليهم أو التصريح بأسمائهم، وقد كشف محققا الكتاب عن عدد من المواطن التي أورد فيها ابن الأثير آراء الكوفيين دون نسبة[2].

---

[1] البديع، ج 1، ص: 169.

[2] ينظر على سبيل المثال: البديع، ج1، ص: 237؛ ج2، ص: 242؛ ج 1، ص: 247- 272- 355- 362- 393-533؛ ج 2، ص: 4- 8- 159- 262- 307- 357- 402.

2- أنه ذكر عددا من أعلام الكوفة بأسمائهم، ونسب بعض الآراء إليهم، ومنهم على وجه الخصوص: الكسائي[1]، والفراء[2]، وثعلب[3]، يضاف إلى ذلك أنه نقل عن هؤلاء عدة آراء دون ذكر أسمائهم، وقد ذكر المحققان الكثير منها في مقدمة الكتاب.

3- اختياره لبعض المصطلحات الكوفية، واعتمادها في الكتاب عوضا عن اصطلاحات البصريين.

ويمكن أن نمثل للمصطلحات الكوفية التي رجحها ابن الأثير في الاستعمال على غيرها من مصطلحات البصريين بما يأتي:

أ- مصطلح "الصلة":

الصلة يراد بها الزيادة، والزيادة تعني: أن يكون دخول الحرف كخروجه من غير إحداث معنى[4]، ومصطلح "الصلة" من اصطلاحات الكوفيين[5]، ويقابله مصطلح "الزيادة" عند البصريين، وقد اختاره ابن الأثير وسمى به هذا الصنف من الحروف، يقول متحدثا عن الصنف الخامس من الحروف: "والصنف الخامس: حروف الصلة:وهي ستة أحرف: إنْ، وأنْ، والباء، ولا، وما، ومن، والمراد **بالصلة هنا الزيادة**"[6].

---

[1] تردد اسمه في الكتاب حوالي 14 مرة: ج1، ص: 415- 458- 546- 564- 647؛ ج 2، ص: 66- 93- 307- 354- 358- 404- 639- 642.

[2] ذكر اسمه حوالي 12 مرة: ج1، ص: 116- 359- 459- 511- 592؛ ج 2، ص: 8- 173- 219- 224- 231- 251.

[3] ذكر اسمه ثلاث مرات: ج 1، ص: 356؛ ج 2، ص: 59- 546.

[4] شرح المفصل، ج 5، ص: 64.

[5] المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط:7، 1968م، ص:167.

[6] البديع ج 2، ص: 425.

ب- مصطلح "حروف الصلة":

يرتبط هذا المصطلح بسابقه، فالصلة لها ستة أحرف تسمى "حروف الصلة"، وهذا المصطلح يرادف مصطلح "حروف الزيادة"[1] عند البصريين. وحروف الصلة هي: إنْ، وأنْ، والباء، ولا، وما، ومِنْ. وهذه الأحرف كما أشار ابن الأثير في النص السابق، يمكن الاستغناء عنها، ودخولها يفيد تأكيد المعنى.

تحدث الزمخشري عن مصطلح "حروف الصلة" في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب"، وتعرض ابن يعيش لكلامه بالشرح والتفسير في كتابه "شرح المفصل"، حيث قال: "ومن أصناف الحرف حروفُ الصِّلة ... قال صاحب الكتاب: وهي "إنْ"، و"أنْ"، و"ما"، و"لا"، و"مِنْ"، و"الباءُ"، في نحو قولك: "ما إن رأيت زيداً". والأصل: "ما رأيت"، ودخول "إنْ" صلة أكدت معنى النفي.قال الشارح: يريد **بالصلة أنها زائدة. ويعني بالزائد: أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى. والصلةُ والحَشوُ من عبارات الكوفيين، والزيادةُ والإلغاءُ من عبارات البصريين.** وجملةُ الحروف التي تزاد هي هذه الستةُ التي ذكرها: "إنْ"، مكسورةَ الهمزة، و"أنْ" مفتوحةَ الهمزة، و"ما"، و"لا"، و"مِن"، والباءُ "[2].

والملاحظ أن ابن يعيش ذكر مصطلحين آخرين هما: الحشو، وهو مرادف للصلة عند الكوفيين، و"الإلغاء" وهو مرادف للزيادة عند البصريين، فالصلة والحشو مصطلحان كوفيان، والزيادة والإلغاء مصطلحان بصريان.

---

[1] يراد بحروف الزيادة هنا الأدوات التي يجوز أن تقع زائدة في التراكيب وهي: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومِن، والباء؛ ولا يراد بها حروف المعجم التي يصح زيادتها على أصل الكلمة كالهمزة والتاء واللام والميم... ومثالها: أخرج، وانتصر، وانكسر، وهذه الحروف تكسب الكلمة دلالة جديدة. ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 107.

[2] شرح المفصل،ج 5، ص: 64.

ج- مصطلح "النصب على الصرف":

النصب على الصرف أو النصب بالصرف "يراد به: نصب الفعل المضارع بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب مَحضَيْن"[1]، وهو من اصطلاحات الكوفيين، استعمله الفراء في "معاني القرآن[2]، ونسبه ابن السراج إلى الكوفيين في كتابه "الأصول في النحو"[3].

أورد ابن الأثير هذا المصطلح في معرض حديثه عن الفعل المضارع المنصوب بواو المعية المسبوق بشرط، حيث قال: "فأمّا إذا قلت: أقوم إن تقم، وعطفت عليهما بفعل فإن كان من جنس الأوّل رفعته لا غير، كقولك: تُحْمدُ إنْ تأمرْ بالمعروفِ وتُؤْجَرُ، وإن كان من جنس الثّاني فيجوز فيه الجزمُ، عطفا على"إنْ"، والرّفعُ على الاستئناف، **والنّصبُ على الصّرف، كقولك: تُحْمدُ إنْ تَنْهَ عن المنكرِ وتَأْمُرَ بالمعروف**، فإن كان الفعل يصلح أن يكون من جنس الأوّل والثّاني جاز فيه الرّفع عطفا على الأوّل، والاستئناف والجزم عطفا على"إنْ"، والنّصب على الصّرف، كقولك: **تحسن إلينا إنْ تزرْنا وتُكرمَنا**" [4].

د- مصطلح "يلاقي و"لايلاقي":

استعمل ابن الأثير هذين المصطلحين بمعنى الفعل المتعدي والفعل غير المتعدي، فالفعل الذي يلاقي شيئا هو الفعل الذي يؤثر فيما يدخل عليه أثرا لفظيا، وهو الذي يسمى عند النحويين المتعدي، والفعل الذي لا يلاقي هو الذي لا يلاقي شيئا فيؤثر فيه، وهو الذي

---

[1] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 279.

[2] ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط:3، 1983م. ج1، ص:33- 34.

[3] الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:3،1471هـ/ 1996م، ج 2، ص: 188- 189.

[4] البديع ج 1، ص: 644.

يسميه النحويون غير المتعدي؛ وهذان المصطلحان من اصطلاحات الكوفيين، استعملهما ابن السراج في كتابه الأصول في النحو[1].

أورد ابن الأثير هذين المصطلحين في سياق حديثه عن تقسيم الفعل النحوي فقال: "الفعل النّحوي له انقسام باعتبارات: الاعتبار الأوّل: الأفعال على ضربين: **ضرب يلاقي شيئا ويؤثّر فيه أثرا لفظيا، وضرب لا يلاقي شيئا فيؤثّر فيه؛ فسمّوا المؤثّر متعدّيا، والّذي لا يؤثر غير متعد**.أمّا الّذي يتعدّى: فكلّ حركة كانت ملاقية لغيرها من أفعال الحواسّ والنّفس، نحو: نظرت وشممت، وضربت وأحببت، وفاعلت: من هذا القبيل؛ لأنّك تكون قد فعلت به مثل ما فعل بك.وأمّا الذي لا يتعدّى: فهو الّذي لم يلاق مصدره مفعولا، نحو: قام وطال؛ ويكون خلقة، نحو: اسودّ واحمرّ، وطال، وقصر، وهيئة، نحو: قام وقعد وتحرّك وسكن، وفعلا نفسيّا، نحو: كرم وظرف ورضي وغضب"[2].

فالفعل الملاقي هو الذي يؤثر تأثيرا لفظيا فيما يدخل عليه، لذلك اعتبر متعديا، والفعل غير الملاقي هو الذي لا يؤثر فيما يدخل عليه ولذلك سمي غير متعد.

3.2. مصطلحات مشتركة(بصرية وكوفية):

يراد بها مجموعة من المصطلحات النحوية البصرية والكوفية التي استعملها ابن الأثير على حد سواء في الكتاب، حيث زاوج في توظيفها دون إشارة إلى مصدرها أو تنصيص على مستعمليها. فللدلالة على المفهوم الواحد يستعمل ابن الأثير المصطلح

---

[1] قال ابن السراج: "شرح الثاني: وهو المفعول به. قد تقدّم قولنا في المفعول على الحقيقة أنه المصدر، ولما كانت هذه تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئًا ويؤثر فيه، وضرب منه لا يلاقي شيئًا ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقي متعديًا وما لا يلاقي غير متعد. فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولًا نحو: قام، واحْمرّ، وطالَ إذا أردت به ضد قصر خاصةً، وإن أردتَ بِه معنى علا كان متعديًا، والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقةً أو حركة للجسم في ذاته وهيئةً له، أو فعلًا من أفعال النفس غيرَ متشبث بشيء خارج عنها "، الأصول في النحو ج 1، ص: 169.

[2] البديع ج1، ص: 431.

البصري أحيانا والمصطلح الكوفي أحيانا أخرى، ويمكن أن نمثل لهذا الصنف بالمصطلحات الآتية:

أ- المستقبل/ المضارع:

المستقبل من اصطلاحات الكوفيين والمضارع من اصطلاحات البصريين، غير أن ابن الأثير استعمل هذين المصطلحين دون تمييز بينهما أو ترجيح لأحدهما على الآخر. لقد ورد المصطلحان في مواطن كثيرة من الكتاب. فمن النصوص التي استعمل فيها ابن الأثير مصطلح المضارع قوله متحدثا عن المعرب من الأفعال: "الفصل الثاني: في المعرب من الأفعال، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: في تعريفه، وهو نوعان: النّوع الأوّل: **الفعل المضارع**، إذا لم يوجد فيه مانع من نوني التّوكيد ونون جماعة النّساء، فإنّه يكون معها مبنيّا، وإنّما استحقّ الإعراب لمشابهته الأسماء من وجوه"[1]. ومنها أيضا قوله في موضع آخر: "الأفعال على ضربين: مبنيّ، وهو الأصل، ومعرب وهو الفرع.والمبنيّ: مبنيّ على الفتح والسّكون، وهما: الماضي والأمر العاري من اللّام، نحو: ضرب ودحرج، واستخرج، واضرب ودحرج واستخرج.والمعرب هو: **المضارع**، وفعل الأمر إذا دخله اللّام، وإن كان ساكنا فإنّ سكونه إعراب لا بناء، نحو: يضرب ويدحرج ويستخرج، وليضرب وليدحرج وليستخرج. وإعراب **المضارع** الرّفع والنّصب والجزم، وهو على ضربين: صحيح ومعتلّ" [2].

ومن النصوص التي توضح استعماله مصطلح "المستقبل" قوله متحدثا عن أنواع الفعل:"النّوع الأوّل في الأصلي. الفعل المضارع بعض أقسام الأفعال، فإذا ذكرنا أقسامها دخل تحتها، فنقول: الفعل ينقسم إلى: ماض **ومستقبل** وبعضهم يثبت الحاضر قسما ثالثا. فالماضي: ما قرن به الزّمان الماضي قلّتْ حروفُه أو كثُرت، نحو؛ قام ودحرج وانطلق، واستخرج، تقول: قام أمس وانطلق عام أوّل.والحاضر: ما قرن به الحاضر من الأزمنة،

[1] البديع، ج 1، ص: 29.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 588.

نحو؛ هو يقوم الآن وينطلق السّاعة. **والمستقبل: ما قرن به المستقبل من الأزمنة**، نحو: هو يضرب غدا ويستخرج بعد غد، وهذا اللّفظ يشترك فيه الحال والاستقبال؛ فمنهم من يجعله أصلا في الحال، فرعا في الاستقبال، ومنهم من يعكس ذلك"[1].

ب-اللازم/ القاصر:

يراد باللازم "الفعل الذي لا يصل إلى المفعول به بنفسه بل يصل إليه بحرف جر أو بوسيلة أخرى"[2]، واللازم من مصطلحات البصريين، ويقابله عند الكوفيين مصطلح "القاصر"، وقد جمع ابن الأثير بينهما في الاستعمال في مواضع كثيرة، فاستعمل الأول حينا والثاني حينا آخر، ومن نماذج استعماله مصطلح "اللازم"، قوله معرفا إياه: "النوع الأوّل: **في اللّازم:** وهو كلّ فعل لا يقتضي مع فاعله مفعولا، نحو: قام وقعد، فهو يعمل الرّفع في فاعله، ويقتصر عليه، فاحتاج- في تعديته- إلى قرينة تعدّيه إلى المفعول، والقرائن ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: خمس"[3].

ومن أمثلته، قوله متحدثا عن أوزان اللازم المضارع: "الفرع الأول: **في اللّازم،** ويجيء مضارعه على: يفعِل ويَفعُل، ويَفعَل.أما يفعِل بالكسر فمصدره على فَعْل، نحو: عَجَز يَعجِز عَجْزا، وعلى فَعَلٍ، نحو: حَلَفَ حَلِفًا، وعلى فَعَال، نحو ضلّ ضلالا، وعلى فَعَالة، نحو: لذّ لذاذة..."[4].

ومن النصوص التي استعمل فيها مصطلح "القاصر" قوله متحدثا عن حروف القسم: "الفصل الثاني في القسم، وفيه ثلاثة فروع: الفرع الأوّل: في حروفه. وهي: أصل، وفرع،

---

[1] البديع، ج 1، ص: 32.

[2] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 236.

[3] البديع، ج 1، ص: 433.

[4] المصدر نفسه، ج 2، ص: 449.

وفرع فرع. فالأصل: الباء؛ لأنّها هي أوصلت **الفعل القاصر**- الذي هو أحلف وأقسم- إلى المقسم به؛ حيث لم يكن متعدّيا إلّا بالباء، ومعناها فيه: الإلصاق"[1].

ومنها أيضا قوله متحدثا عن الحروف التي تدخل على الأفعال المتعدية فتجعلها قاصرة، يقول: "الضّرب الثّالث: أفعال متعدّية بنفسها، فإذا أُدخِلَتْ عليها القرينةُ صارت **قاصرةً**، وذلك قولهم: "أقشعَ السّحابُ"، و"قشعت الرّيح السّحاب"، و"أكَبَّ الرّجلُ" و"كبَبْتُه" و"أنزَفَتِ البئرُ" و"نَزَفْتُها"، و"أشْنَقَتِ النّاقةُ" و"شَنَقْتُها"، وهذه ألفاظ يسيرة، تحفظ ولا يقاس عليها"[2].

ج- التمييز/ التفسير والمفسِّر والتبيين:

التمييز يراد به: "الاسم النكرة الجامد المنصوب الذي يزيل الإبهام عن ذات أو نسبة"[3]، وهو مصطلح بصري، و"المفسِّر والتفسير والتبيين" من اصطلاحات الكوفيين، وقد جمع ابن الأثير بين هذه المصطلحات في مستهل المبحث المخصص للتمييز، حيث جعل التمييز عنوانا لهذا المبحث ثم ذكر بعده مصطلحي "التبيين والتفسير" وهما من اصطلاحات الكوفيين، قال ابن الأثير:"النوّع الثاني: **في التّمييز، ويسمّى: التّبيين، والتفسير**، وفيه ثلاثة فصول: الفصل الأوّل: في تعريفه. **التّمييز**: تخليص الأجناس المحتمِلُهَا المَحَلُّ، بواحد منكور غالبا، يحسن تقدير"من" في أكثره، وإن شئت قلت: هو رفع الإبهام الواقع في جملة، أو مفرد، بالنّصّ على أحد محتملاته"[4].

لقد استعمل ابن الأثير مصطلح "التمييز" بصيغه المختلفة، فعلا، ومصدرا، واسم فاعل، واسم مفعول في عدة مواطن، كما استعمل مصطلحات الكوفيين في مواضع أخرى،

---

[1] البديع، ج1، ص:270.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 438.

[3] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 272.

[4] البديع ج 1، ص: 203.

بصيغة اسم الفاعل "المفسِّر" وصيغة المفعول "المفسَّر"، وصيغة الفعل "فسّر"، ومن النصوص الأخرى التي ورد فيها مصطلح التمييز، نذكر على سبيل المثال قوله في حكم من أحكام التمييز: "الحكم الثّالث: أكثر **المميّز** لا بدّ فيه من معنى" مِن"، والضّابط: أنّ كلّ ما كان الثّاني فيه هو الأوّلَ، لم تدخل فيه" مِن"، وما كان غيره، دخلته فتقول: أحد عشر درهما، وقفيزان بُرًّا، و" لله درُّه فارساً"، و"امتلأ الإناءُ ماءً"، و"تفقّأ زيدٌ شحماً"، أي: من الدّراهم، ومن البُرّ، ومن الماء، ومن الشّحم؛ لأنّ هذه الأشياء **المميّزَة** غيرُ **المُميَّزَة**، ولا تدخل على:" طِبتُ به نفْسا"، و"ضِقتُ به ذَرْعا"؛ لأنّ **المميّز** فيه هو **المميَّزُ**"[1].

ومن النصوص التي ورد فيها مصطلح "المفسِّر" وبعض مشتقاته، قوله متحدثا عن نوع من أنواع التمييز: "والموزون كقولك: عندي مَنَوَانِ سَمْناً، ورِطْلٌ عَسَلًا، ورِطْلَان زَيْتا، **فقد فسّرت** بالسّمن، والعسل، والزّيت، ما احتمله المنوان، والرّطل. ويُحتاج- في هذا الباب- إلى محذوف مقدّر؛ ليصحّ الكلام؛ فإنّك إذا قلت مثلا: عندي راقودٌ خَلّا، فليس الخلّ من الرّاقود، **والمفسِّر** يجب أن يكون من جنس **المفسَّر**؛ فيقدّر المحذوف؛ بـ"مِلْءِ"، أو بـ" قَدْرِ"، فكأنّك قلت: عندي مِلْءُ راقُودٍ خَلًّا، وقَدْرُ رِطْلٍ عَسَلا"[2].

ومن المواضع التي جمع فيها ابن الأثير بين التمييز والتفسير والمفسِّر قوله: "ويقولون في "الحَسَنَ الوجْهَ"، وفي قوله: والطّيّبون مَعَاقدَ الأُزُرِ

إنّه منصوب على **التّمييز**، والبصريّ ينصبه على التّشبيه بالمفعول به، قال ابن السّرّاج: فأمّا قوله تعالى:﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[3]، وقوله:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾[4]فقال بعض النّحاة: نَصبُه كنَصْب **التفسيرِ**، والمعنى: سفِهَتْ نفسُه، وبَطِرَت

[1] البديع، ج 1، ص: 209.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 206.

[3] سورة البقرة: 131.

[4] سورة القصص: 58.

معيشتُها، ثمّ حُوِّلَ "السّفَه" إلى المضمر، و"البَطَر" إلى القرية، فخرج "النفْسُ"، و"المعيشة" **مُفَسِّرا**، وكان حكمه: سفِهَ نفْسًا، وبَطِرَت مَعيشةً، فتُرِكَ على إضافته، ونُصِبَ نَصْبَ النكرة"[1].

د- القسَم ولام القسم/ اليمين ولام اليمين:

استعمل ابن الأثير، في مواضع متفرقة من الكتاب، مصطلح "القسم" وما يرتبط به كـ"لام القسم" و"المقسم به" و"المقسم عليه" و"حروف القسم". والقسممن مصطلحات البصريين؛ كما استعمل مصطلح "اليمين" و"لام اليمين"، واليمين مصطلح كوفي، ومن النصوص الدالة على ذلك قوله: "لمّا كان **القسم** بمنزلة المفرد احتاج إلى جواب يتمّ به، وإلى رابطة بين **القسم والمقسم عليه**، لفظا أو تقديرا، ولا تخلو الجملة: أن تكون موجبة أو منفيّة. أمّا الموجبة، فلا تخلو: أن تكون اسميّة أو فعليّة. فالاسميّة: يربطها **بالمقسم عليه** حرفان، "إنّ"، واللّام التي للابتداء، وتغني عن **لام القسم**، ويدخلان مجتمعين، ومنفردين، تقول: والله إنّ زيدا لقائم، وإنّ زيدا قائم، ولزيد قائم"[2].

ومن ذلك قوله متحدثا عن الهمزة المفتوحة والمكسورة:"ومنها: وقوعها بعد أفعال الشّكّ واليقين، تقول: علمت أنّ زيدا قائم، فتفتح، فإذا جئت باللّام كسرت، وعلّقت الفعل، كقوله تعالى: وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وقوله: إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ، وتقول: ظننت زيدا إنّه منطلق، فتكسر، ولا يجوز فيه الفتح؛ لأنّه يصيّر المعنى: ظننت زيدا الانطلاق، ولو قلت: ظننت أمرك أنّه منطلق، فتحت؛ لأنّ الأمر انطلاق. وهذا التّعليق إنّما يكون في أفعال الشك واليقين، ولا يجوز في غيرها من الأفعال؛ فلا تقول: وعدتك إنّك لخارج. وتقول: علمت أنّ زيدا لينطلقنّ، فتفتح؛ لأنّ هذه **اللّام لام القسم**؛ لدخول النّون معها، وليست لام الابتداء"[3].

---

[1] البديع، ج 1، ص:207.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص:277.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص:533.

ومن الأمثلة الدالة على استعمال مصطلحي "اليمين" و"لام اليمين"، قوله:"قال سيبويه: وهذه كلمة يتكلّم بها العرب في حال **اليمين**، وليس كلّ العرب يتكلّم بها، ولحقت هذه الّلام كما لحقت" ما" حين قلت: إنّ زيدا لَمَا ليَنْطلقَنّ، فالّلام الأولى في"لَهِنَّكَ" **لام اليمين**، والثّانية: لامُ" إنّ"، وهي في "لَمَا" لامُ" إنّ"، وفي" لينطلقنّ" **لام اليمين**؛ لدخول النّون معها"[1].

هذه نماذج من مصطلحات البصريين والكوفيين التي استعملها ابن الأثير دون تغليب بعضها على بعض؛ فقد كان يراوح بينها في الاستعمال، فأحيانا يوظف مصطلح البصريين وأحيانا يوظف مصطلح الكوفيين.

[1] البديع، ج 1، ص: 561.

لقد سار ابن الأثير في عرض المسائل النحوية ومناقشتها على نهج يقوم على اختيار وترجيح ما يراه مناسبا، بحيث كان يأخذ بآراء البصريين في أغلب الأحيان مرجحا إياها على آراء الكوفيين، كما أنه كان يردها أحيانا أخرى مرجحا عليها آراء الكوفيين[1]؛ ويعكس هذا النهج المتبع في المسائل والأحكام اعتدال ابن الأثير في التعامل مع آراء كلتا المدرستين، وينفي صفة التعصب لمدرسة بعينها، فهو كان يختار من الآراء ما يظهر له أنه الأقربُ إلى الصواب ويرجح ما يراه الأنسب[2].

لقد اتبع ابن الأثير هذا النهج أيضا في توظيف المصطلحات النحوية واستعمالها في ثنايا الكتاب، فاجتمعت له ثلاثة مسالك: المسلك الأول غلَّب فيه مصطلحات البصريين على مصطلحات الكوفيين، والمسلك الثاني رجح فيه اصطلاحات الكوفيين على اصطلاحات البصريين، أما المسلك الثالث فجمع فيه بين اصطلاحات البصريين والكوفيين.

4.2. مصطلحات خاصة (ذاتية المصدر):

لم يكتف ابن الأثير بتوظيف المصطلحات البصرية والكوفية في كتابه البديع، ولكنه استند إلى مجهوده الخاص وخبرته الواسعة بعلم العربية فاقترح مجموعة من المصطلحات الجديدة التي تبين لنا، في حدود ما توصلنا إليه بعد التقصي والبحث، أن منها ما ابتدعه ابن

---

[1] انتقد ابن الأثير البصريين في بعض تأويلاتهم، إلى حد وصفهم بالتعسف أحيانا، ويدل ذلك على أنه كان في بعض الأحيان، يفضل رأي الكوفيين ويرجحه على رأي البصريين، ومن الأمثلة الموضحة لذلك قوله: "قد تقدّم أنّ اسم الفاعل إذا كان للماضي لا يعمل عند البصريّ، وما جاء منه عاملا فمؤوّل، كقوله تعالى: (فالِقُ الإصْباحِ وجاعلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقمرَ حُسْباناً)، وكقولهم: هذا مُعطي زيدٍ أمسِ درهمًا، فالشّمس والقمر منصوبان بفعل مضمر دلّ عليه"جاعل"، ومثل هذا الإضمار في القرآن كثير، وتقديره –والله أعلم– أنّه لمّا قال:" وجاعل اللّيل" قيل: ما جَعَلَه؟ قيل: جعلَه سكنا وجعلَ الشّمس والقمر حسبانا، وكذلك "درهما" منصوب بفعل مضمر دلّ عليه "مُعْطٍ"، ولقد استغنى الكوفي عن هذا التقدير والتعسّف" ينظر: البديع ج 1، ص: 514.

[2] يقول محققا الكتاب في هذا الصدد: "والمطلع على كتاب" البديع في علم العربية" ... سيحكم لأول وهلة أن "ابن الأثير" ذو نزعة بصريّة، ولكن من ينعم النظر فيه سيجد أن المؤلف– وإن بدا عليه الاتجاه نحو المدرسة البصرية– يرجّح كثيرا من آراء الكوفيين، ويرّد بعض آراء البصريين ... وهذا كله ينفي عنه صفة التعصب لمدرسة بعينها. والمؤلف– رحمه الله– يختار من الآراء ما يبدو له أنه الأقرب للصواب وهو كثير الاجتهاد في اختيار الأرجح، ولذا رأينا أنه قد يختار الرأي غير المشهور، ويترك رأي الجمهور... وموافقته البصريّين ظاهرة في معظم الكتاب، ويصعب حصر المسائل التي اتبعهم فيها، وأما متابعته الكوفيين فجاءت في مواضع كثيرة من الكتاب ..."، البديع، مقدمة التحقيق، ص: 148.

الأثير ابتداعا خالصا وتفرد باستعماله، ومنها ما أخذه عن أصل متداول فتصرف فيه وأعاد صياغته بطريقته.وللتأكد من صحة هذا الحكم رجعنا إلى عدد من كتب النحو، فتبين:

– أن ابن الأثير لم يكن، في عدد من المصطلحات المبتدعة مقلدا ولا سائرا في توظيفها على نهج أحد من النحويين، وإنما ابتدعها ابتداعا وضمنها في كتابه، معبرا بها عن مجموعة من المفاهيم النحوية التي عبر عنها النحويون بمصطلحات أخرى.

– أن من المصطلحات التي استعملها ابن الأثير بصورة جديدة وغير مألوفة، ما صاغه عن أصل سابق في الاستعمال فتصرف فيه بزيادة أو نسبة، وذلك مثل: البدل الكلي وأصله: بدل الكل، والبدل البعضي وأصله بدل البعض، والبدل الاشتمالي وأصله بدل الاشتمال، المتعدي إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما، والمتعدي إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما، وغيرها.

وبذلك يتضح أن المصطلحات الذاتية المصدر يمكن تقسيمها إلى صنفين: مصطلحات خاصة خالصة الذاتية، ومصطلحات معدلة عن أصل سابق. وسنحاول أن نبين ذلك بإيراد مجموعة من المصطلحات التي تدخل تحت كل صنف.

1.4.2.مصطلحات خاصة خالصة الذاتية:

نقصد بها المصطلحات الجديدة التي استعملها ابن الأثير ولم ترد في استعمال النحويين. والملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها من خلال معاينة هذه المصطلحات والوقوف على صيغها وطريقة بنائها هي أن السمة الغالبة عليها هي التركيب، فكلها وردت مركبة، غير أن صور تركيبها تختلف من مصطلح إلى آخر، بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث صور تركيبية:

– فمنها ما ورد في شكل مركبات إضافية مثل: **أعرف المضافات، تنوين الفرق، تعريف الوضع** وغيرها.

– ومنها ما ورد في صورة مركبات وصفية مثل: **النكرة المؤقتة، المعرفة الوضعية، البدل البعضي** وغيرها.

– ومنها ما ورد في صورة عبارات اصطلاحية، مثل: **كامل أوصاف الاستحقاق، ناقص أوصاف الاستحقاق، أفعال مستعارة للاختصار، الفعل المتردد بين المتعدي واللازم، المعتد به اعتداد الظاهر في اللفظ،** وغيرها. وسنوضح المقصود بالعبارة الاصطلاحية في مبحث لاحق.

ويمكن التمثيل لهذه الأنماط الثلاثة من المصطلحات والعبارات الاصطلاحية المبتدعة عند ابن الأثير بما يأتي:

أ–"تعريف الوضع":

يراد به عند ابن الأثير التسمية باللفظ[1]، يستنتج ذلك من قول ابن الأثير: "وفي التعريف مسألة غريبة، وهو أنّ في الأسماء ما لا ينصرف نكرة، فإذا **عرّف تعريف الوضع** انصرف، وذلك: أحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع، لا ينصرف للوصف والعدل، كما ستراه، **فإذا سمّي به** خرج عن الوصف والعدل المعنويّ بالتسمية، فبقي فيه علّة واحدة وهي التّعريف فانصرف، ومنهم من لا يصرفه مع التّسمية"[2].

[1] قال الجرجاني: "الوضع: في اللغة جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني، والمراد بالإطلاق: استعمال اللفظ وإرادة المعنى"، ينظر: التعريفات، ص:252. وقال السيوطي: "الوَضْعُ: تَخْصِيص شَيْء بآخر ليفهم الثَّانِي عِنْد إِطْلَاق الأول أَو تخيله"، ينظر: مقاليد العلوم، جلال الدين السيوطي، ص: 80.

[2] البديع ج 2، ص: 259.

ب- "التعريف الوضعي العَلَمِي":

يراد به كون الاسم علما مسمى به، وهو فرع على التنكير، يستخلص ذلك من قول ابن الأثير:"أمّا التعريف: فقد ذكرنا أقسام المعارف في باب المعرفة والنكرة، إلا أنّ المانع من الصّرف منها **هو التعريف الوضعي العلمي، وهو فرع على التنكير؛ لأنّ الأصل في الأسماء أن تكون نكرة، ثم تتعرف،** ويجتمع معه من العلل ستّ وهي: العجمة، والعدل، والوزن، والألف والنون، والتركيب والتأنيث. واثنان لا يجتمعان معه وهما على بابهما: الوصف، والجمع؛ لزوال معناهما بالتسمية، والجمع لا يتعرف إلا بالألف واللام"[1].

ج- "المعرفة الوضعية":

استعمل ابن الأثير هذا المصطلح مرادا به العَلَمِيَّة الأصلية[2]، وذلك نحو: "زيد" و"عمرو" وجميع الأعلام، يستفاد ذلك من قول ابن الأثير متحدثا عن أنواع المعارف: "**والمعرفة، لا تخلو: أن تكون وضعيّة** أو بالألف واللّام، والنكرة، لا تخلو: أن تكون مقصودة، أو غير مقصودة. وغير المفرد، لا يخلو: أن يكون مضافا، أو شبيها بالمضاف؛ لطوله.فحصل من هذين التقسيمين أقسام ستّة، ولكلّ منها حركة تخصّه.وأمّا حركاته: فمختلفة بحسب أقسامه. القسم الأول: **المعرفة الوضعيّة، نحو:"زيد" و"عمرو"، وجميع الأعلام،** وهي مبنيّة على الضمّ، في النداء، نحو: يا زيد، ويا عمرو؛ وإنّما بني فيه لوقوعه موقع أسماء الخطاب، وحروفه؛ لأنّ النداء: خطاب تنزّل منزلة" أدعوك"، و" يا إيّاك"، وبني

---

[1] البديع، ج 2، ص: 259

[2] قال ابن جني:" فإن قلت: فإذا كان الزيدان والعمران إنما تعريفهما عندك كتعريف الرجلين والغلامين بما أوردته من الأدلة في ذلك؛ فهلا جاء عنهم وكثر في كلامهم: مررت بالزَّيْد، وضربت البَكْرَ، كما كثر عنهم مررت بالغلام، وضربت الرجل؟

فالجواب: أن زيدًا وعمرًا ونحوهما من الأعلام إذا انتزع ما فيهما في بعض الأحوال من التعريف، فحصلا نكرتين، ثم أريد بعد ذلك تعريفهما؛ فأخلق أحوالهما بهما أن يردا إلى ما كانا عليه من العلمية الأصلية؛ فيقال: جاءني زيد، ومررت بعمرو" سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1421،1هـ/ 2000م. ج2، ص: 123.

على الحركة؛ نظرا إلى تمكّنه في الاسميّة، وخصّ بالضمّ؛ لأنّ النّصبَ عملُ حرفِ النداء، والجرَّ من إعراب المضاف"[1].

وأورد ابن الأثير هذا المصطلح في موضع آخر حيث قال:"القسم الخامس: في النكرة المقصودة، وحكمها حكم **المعرفة الوضعيّة**، في البناء على الضّمّ؛ لأنّها بالقصد إليها تنزّلت منزلتها، نحو قولك: **يا رجل، ويا غلام**؛ لأنّك أقبلت في ندائك على واحد مخصوص من جنسه"[2].

يستخلص من هذين النصين أن المعرفة الوضعية هي الاسم العلم الذي يعين مسماه بالوضع لا بقرينة كالألف واللام أو الإضافة، يقول ابن الأثير: "لا يخلو المنادى من أن يكون معرفة، أو نكرة. **والمعرفة** لا تخلو أن تكون **معرفة بالوضع**، أو بقرينة، والقرينة لا تخلو من أن تكون: في أوّله، وهي الألف واللّام، أو في آخره، وهي الإضافة، وألحق بها ما كان شبيها بها"[3].

وتجدر الإشارة إلى أن ما سماه ابن الأثير بـ"المعرفة الوضعية" سماه بعضهم "المعرفة المؤقتة"، يقول الطبري في تفسير قوله تعالى﴿غير المغضوب عليهم﴾:"قال أبو جعفر: والقَرَأَةُ مُجْمِعَةٌ على قراءة "غيرِ" بجر الراء منها، والخفضُ يأتيها من وجهين:أحدهما: أن يكون "غير" صفة لِـ"الذين" ونعتًا لِـ"هُمْ" فتخفضها. إذ كان "الذين" خفضًا، وهي لِـ"هُمْ" نعتٌ وصفةٌ. وإنما جاز أن يكون "غير" نعتًا لِـ"الذين"، "الذين" معرفة و"غير" نكرة، لأن "**الذين**

[1] البديع ج 1، ص: 389.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 392.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 388– 389 .

بصلتها ليست بالمعرفة الموقتة كالأسماء التي هي أماراتٌ بين الناس، مثل: زيد وعمرو وما أشبه ذلك؛ وإنما هي كالنكرات المجهولات، مثل: الرجل والبعير، وما أشبه ذلك"[1].

فالطبري يعني بـ"المعرفة المؤقتة" المعرفة المحددة، وهو العَلَمُ الشخصي الذي يعين مسماه تعيينًا مطلقًا غير مقيد. فقولك "زيد" يعين مسماه تعيينًا مطلقًا أو محددًا، والمعرَّف بالألف واللام إنما يعين مسماه ما دامت فيه "أل"، فإذا فارقته فارقه التعيين[2].

أما الفراء فقد استعمل في كتابه "معاني القرآن" مصطلح "مُؤقَّت" بمعنى "المعرفة المؤقتة"، قال في تفسير قوله تعالى﴿غير المغضوب عليهم﴾: "وقوله تعالى: غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ...بخفض "غَيْر" لأنها نعت للذين، لا للهاء والميم من "عَلَيْهِمْ". وإنما جاز أن تكون "غَيْرِ" نعتًا لمعرفة لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمودٍ له ولا الأول أيضا بمصمود له، وهي في الكلام بمنزلة قولك: لا أمرّ إلا بالصادق غيرِ الكاذب، كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب. ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير **لأن عبد الله موقّت**[3]، و"غَيْرِ" في مذهب نكرةٍ غير موقتة، ولا تكون نعتا إلا **لمعرفة غير موقتة.** والنصب جائز في"غَيْرِ"، تجعله قطعا من "عَلَيهِم"، وقد يجوز أن تجعل "الَّذِينَ" قبلها في موضع توقيت، وتخفض "غَيْرِ" على التكرير"صراط غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ""[4].

بناء على ما سبق، يرجح أن يكون هذا المصطلح خاصا بمجد الدين ابن الأثير، وأنه لم يسبق إليه، إذ لم نجده،في حدود ما توصلنا إليه من بحث، عند غيره من النحويين، لذلك يمكن اعتباره من الجديد الذي استعمله ابن الأثير ولم يسبق إليه.

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط:1، 1420هـ/2000م،ج 1، ص: 180-181.

[2]المصدر نفسه، الهامش للمحقق، ج 1، ص:181.

[3] قال المحقق في شرح هذا اللفظ: "يعني كونه علما معينا معرّفا بالعلمية" ينظر: معاني القرآن، ج 1، ص: 8.

[4]المصدر نفسه، ج1، ص: 8.

د ـ"أعرف المضافات":

أعرف المضافات يقصد به: ما كان مضافا إلى أعرف المعارف، قال ابن الأثير: **"فأعرف المضافات: ما كان مضافا إلى أعرف المعارف،** على حسب الترتيب الذي تقدم ذكره[1]، ثم بمقتضى الإضافة إلى آحاد كل نوع من المعارف، فأعرفها المضاف إلى المضمرات، والمضاف إلى المتكلم أعرف من المضاف إلى المخاطب، والمضاف إلى المخاطب أعرف من المضاف إلى الغائب، نحو: غلامي، وغلامك، وغلامه، ويتلوه المضاف إلى الأعلام، ثم هو متفاوت:فما كان مضافا إلى الأخصّ كان أعرف من المضاف إلى الأعم..."[2].

هـ ـ"النكرة المؤقتة":

استعمل ابن الأثير مصطلح "النكرة المؤقتة" بمعنى: النكرة المعلومة القدر أو المحدودة، نحو: رجل، ودراهم، ويوم، وليلة، يستخلص ذلك من قوله: "**النكرة المؤقّتة، نحو؛ رجل ودراهم، ويوم، وليلة؛** فلا يؤكّده البصريّ ويلحقه بالنكرة الشّائعة، ويؤكّده الكوفيّ **لأنّه عنده معلوم القدر**، فشابه المعرفة"[3].

---

[1] قال في موطن آخر: "فالذي عليه الأكثر وإليه ذهب سيبويه، أن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، ثم ما تعرف بالألف واللام، ثم المضاف"، البديع ج 2، ص: 4.

[2] البديع ج 2، ص: 43.

[3] البديع ج1، ص:335. استعمل عبد القادر البغدادي "النكرة المؤقتة" بمعنى النكرة المعلومة المقدار والنكرة المحدودة، كالحول والشهر والدهر ونحو ذلك، ، قال في الخزانة:" "الشَّاهِد الثَّالِث وَالسِّتُّونَ بعد الثلاثمائة:

يَا لَيْتَنِي كنتُ صَبيّاً مُرْضَعًا*** تحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ حَوْلا أكْتَعَا

على أَن الكُوفِيّين اسْتشْهدُوا به على جَوَاز توكيد النكرَة المؤقتة المعْلُومَة المِقْدار وهو حول بِمَعْنى العَام" ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:4، 1418 هـ/1997 م، ج5، ص: 168. وقال في شرح أبيات مغني اللبيب في شرح أحد الشواهد:" وأنشد بعده، وهو الإنشاد السادس عشر بعد الثلاثمائة:

نلبث حولًا كاملًا كلَّه***لا نلتقي إلا على منهج

على أن النكرة قد أكّدت بكلّ. وأراد: النكرة المؤقتة المحدودة كالحول والشهر والدهر"، ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، ط:2، 1414هـ/ 1993م.ج4، ص:187.

يبدو أن هذا المصطلح من ابتداع ابن الأثير، فقد بحثنا عنه في عدة مصادر نحوية، لكننا لم نصادف وروده فيها، غير أننا صادفنا مصطلحا آخر له علاقة بمصطلح "النكرة المؤقتة" هو"المعرفة غير المؤقتة"[1]، وقد استعمله الفراء في كتابه "معاني القرآن"، لكن الفراء لم يستعمل مصطلح "النكرة المؤقتة"[2]، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن مصطلح "النكرة المؤقتة" مصطلح خاص بابن الأثير.

و- "تنوين الفرق":

استعمل ابن الأثير مصطلح "تنوين الفرق" أثناء حديثه عن أنواع التنوين التي تعد من علامات الأسماء، وهو يقصد به: ما يفرق به بين المعرفة والنكرة، مثل: صهْ وصهٍ، وإيهْ وإيهٍ، وهذا النوع سماه جمهور النحويين "تنوين التنكير" الذي يدل وجوده على تنكير الاسم وعدمه على تعريفه[3]، قال ابن الأثير: "التنوين:وهو على خمسة أضرب:الأول: تنوين التمكين، وهو الدّالّ على تمكّن الاسم وصرفه، الداخل على رجل وزيد. الثاني: **تنوين الفرق في أسماء الأفعال بين المعرفة والنّكرة، نحو: صهْ وصهٍ (وإيهْ) وإيهٍ**"[4].

---

[1] المعرفة غير المؤقتة تعني: ما حدد مسماه بقيد، كالضمير واسم الإشارة والاسم الموصول والمحلى بأل والاسم المضاف إلى معرفة، ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف: ص: 211 و304.

[2] قال الفراء: "وقوله: فَساءَ قَرِيناً بمنزلة قولك: نِعم رجلا، وبئس رجلا. وكذلك وَساءَتْ مَصِيراً وكَبُرَ مَقْتاً وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات، وإن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقتة وما أضيف إلى تلك المعرفة. وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب"، ينظر: معاني القرآن، ج1، ص: 267. وينظر: ج2، ص: 419.

[3] قال المرادي: "تنوين التنكير. وهو اللاحق بعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها. ويطرد فيما آخره ويه، نحو: سيبويه. ولا يطرد في أسماء الأفعال"، الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة وذ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1413هـ/ 1992م، ص: 144 .

[4] البديع ج 2، ص: 446.

ز-"الاستفهام الخطابيّ":

الاستفهام الخطابي يعني به ابن الأثير الجملة المكونة من فعل مضارع مبدوء بتاء الخطاب مسبوق بهمزة استفهام مثل: "أتقول"[1]. وقد ورد هذا المصطلح في سياق حديثه عن إعمالِ فعلِ القولِ مع الاستفهام عملَ الظَّنِّ، حيث قال: "وقد أعملوا فعل القول مع الاستفهام الخطابيّ خاصّةً عمل الظّنّ، فقالوا: أتقول زيدا منطلقا؟ و: متى تقول عمرا ذاهبا؟ قال:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ***لَعَمْرُ أبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينَا"[2].

ح- "كانَ المضمرُ فيها اسمُها":

أورد ابن الأثير هذا المصطلح في سياق حديثه عن أنواع "كان"، حيث قسمها إلى خمسة هي: الناقصة، والتامة، والزائدة، والمضمر فيها اسمها، والتي بمعنى "صار"، ويقصد ابن الأثير بهذا المصطلح "كان" التي تتخذ ضمير الشأن والحديث اسما لها وتكون الجمل بعدها أخبارا، يقول: "أمّا "كان" فإنّها ترد في الكلام على **خمسة أنحاء "ناقصة وتامّة وزائدة ومضمرا فيها اسمها وبمعنى"صار"**. أمّا الناقصة: فهي أمّ الباب، وهي الّتي ترفع الاسم، وتنصب الخبر...وأمّا التامّة: فهي التي تكون دالّة على الحدث؛ فتستغني عن الخبر، تقول: كان زيدٌ، أي: حدَثَ، ووُجِدَ...**وأمّا المضمر فيها اسمها- وهو ضمير الشّأن والحديث-** فتقع الجمل بعدها أخبارا عنها، كقولك: كان زيدٌ قائمٌ؛ فـ"زيدٌ" مبتدأ، و"قائمٌ" خبره، **واسم" كان" مضمرٌ فيها، وهو ضمير الشّأن**، والجملة في موضع نصب؛ لأنّها الخبر"[3].

---

[1] استؤنس في صياغة هذا التعريف بقول القائل في شرح الشاهد المذكور:

"أجهّالا تقول بني لؤي***لعمر أبيك أم متجاهلينا

والشاهد: إعمال "تقول" عمل "تظن" وهو مضارع مبدوء بتاء الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام، وقد فصل بينه وبين الهمزة، بأحد المفعولين وهو قوله "أجهّالا"، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري"، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1، 1427هـ/2007م، ج 3، ص: 222.

[2] البديع ج1، ص: 447.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 461.

وبالرجوع إلى كتب النحو، تبين عدمُ ورود هذا المصطلح عند النحويين، غير أن بعض المتأخرين استعملوا مصطلحين آخرين في وصف وتسمية هذا النوع من "كان"، فمنهم من وصفها بـ"التي يكون فيها ضمير الشأن"[1]، ومنهم من سماها "كان الشأنية"[2].

ط-"المنادى الطويل":

استعمل ابن الأثير مصطلح "الطويل" صفة للمنادى كناية عن المنادى الشبيه بالمضاف[3] الذي يعمل فيما بعده، وهو نوع من أنواع المنادى المعرب نحو: يا قائما أبوه الكريمَ، قال ابن الأثير:"الحكم السّابع: في وصف المنادى. قد انقسم المنادى- بما تقدّم من البيان-إلى: معرب ومبنيّ: والمعرب ثلاثة أنواع: النكرة غيرُ المقصودة، والمضاف، **والطويل**، وصفة هذه الأنواع تَتْبعُها، نحو قولك: يا رجلا قائماً، ويا غلامَ زيدٍ الظريفَ، **ويا قائماً أبوه الكريمَ**"[4].

وفي موضع آخر من الكتاب، استعمل ابن الأثير مصطلحا آخر بمعنى المنادى الطويل هو "مشابه المضاف"، وهو الموالي في الذكر.

---

[1] قال أبو الفداء عماد الدين: "ثالثها: أن يكون فيها ضمير الشأن والقصة، ولا يكون خبرها إلا جملة نحو قولك: كان زيد قائم، أي كان الحديث زيد قائم" الكناش في النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين بن شاهنشاه ، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000 م،ج 2، ص: 39.

[2] قال ابن مالك في شرح التسهيل: "وقد تلي حروفَ التحضيض جملة اسمية، كقول الشاعر:

ونُبِّئتُ ليلى أُرْسِلَت بشفاعةٍ*** إليّ فهلّا نَفْسُ ليلى شَفيعُها

وهو شاذ نادر، ويمكن تخريجه على إضمار كان الشأنية، وجعل الجملة المذكورة خبرها، والتقدير: فهلا كان الأمر والشأن نفس ليلى شفيعها" ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ، ط:1، 1410هـ/ 1990م، ج 4، ص: 114.

[3] قال الأزهري: "الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه" إما بعمل أو عطف قبل النداء. والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور، فالأول "نحو: يا حسنا وجهه" فـ"وجهه" مرفوع على الفاعلية بـ"حسن". والثاني نحو: "يا طالعا جبلا" فـ"جبلا" منصوب على المفعولية بـ"طالعًا". والثالث نحو: "يا رفيقًا بالعباد" فـ"العباد" متعلق بـ"رفيقًا". ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص: 214.

[4] البديع ج 1، ص: 401.

ي- "مُشابِهُ المضاف":

أورده ابن الأثير ضمن حديثه عن أقسام المنادى، وهي: المنادى العلم، والمنادى المعرف بالألف واللام، والمنادى المعرف بالإضافة، والمنادى المشابه للمضاف، و هو القسم الرابع من هذه الأقسام، وعرفه ابن الأثير بأنه: **كل ما عمل فيما بعده، نصبا أو رفعا؛ لفظا أو موضعا. وسمي مشابهَ المضاف لطوله.** يستخلص ذلك من قوله:"القسم الرّابع: **في مُشابِهِ المضاف؛ لطوله، وهو: كلّ ما عمل فيما بعده، نصبا أو رفعا؛ لفظا أو موضعا،** وحكمه: حكم ما أشبهه، وهو النّصب، نحو قولك: يا خيرا من زيد، ويا ضاربا عمرا، ويا قائما أبوه، ووجه المشابهة: عمل الأوّل في الثّاني، وتخصيصه به، وأنّ الثاني من تمام الأوّل"[1].

ك- "يأتي بعد تمام الكلام" و" يأتي بعد تمام الاسم":

استعمل ابن الأثير عبارتي "يأتي بعد تمام الكلام" و"يأتي بعد تمام الاسم"[2] وصفا لنوعين من التمييز هما: التمييز الذي "يأتي بعد تمام الكلام"، وهو الذي يأتي لتوضيح إبهام الجملة وإزالة غموضها، وهو الذي يسميه النحويون "تمييز النسبة" و"تمييز الجملة" و"التمييز الملحوظ"؛ أما التمييز الذي "يأتي بعد تمام الاسم"، فهو الذي يأتي لتوضيح اسم مبهم، وهو الذي يسميه النحويون "تمييز المفرد" و "تمييز الذات" و"التمييز الملفوظ "[3]، قال ابن الأثير:

---

[1] البديع ، ج1، ص: 398.

[2] يبدو أن ابن الأثير استقى هاتين العبارتين من أبي علي الفارسي وتصرف فيهما بالزيادة والحذف، قال أبو علي: "ذكر الضرب الثاني من القسمة الأولى، وهو ما انتصب من الأسماء عن تمام اسم ولم ينتصب عن تمام كلام. أكثر ما يكون هذا الضرب في الأعداد والمقادير. والمقادير على ثلاثة أضرب ممسوح ومكيل وموزون" ينظر: كتاب الإيضاح، أبو علي الفارسيّ، تح: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط:2، 1416 هـ/ 1996م، ص: 180.

[3] ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط:9، 1987م،ج2، ص:417- 418. ومعجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 272-274.

"التّمييز: تخليص الأجناس المُحْتَمِلُهَا المَحَلُّ، بواحد منكور غالبا، يحسن تقدير"مِنْ" في أكثره، وإن شئت قلت: هو رفع الإبهام الواقع في جملة، أو مفرد، بالنّصّ على أحد مُحْتَمَلاته، وهو ينقسم قسمين: أحدهما:**يأتي بعد تمام الكلام،والآخر: يأتي بعد تمام الاسم.** القسم الأوّل كقولك: "طِبْتُ به نَفْسا"، و"ضِقتُ به ذَرْعاً"، و"تصبّب زيد عرقا"، و"تفقّأ عمرو شحما" و"امتلأ الإناءُ ماءً"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾، والأصل فيه: طابت نفسي وذَرعي، وتصبَّبَ عَرَقُ زيدٍ...**القسم الثاني: ما يأتي بعد تمام الاسم وهو على ثلاثة أضرب: أعداد، ومقادير، ومحمول عليها**.الأوّل: الأعداد، وهي نوعان: أحدهما: ما أضيف إلى المميِّز، وهو ما كان منوّنا، ومَحلُّه: من الثّلاثة إلى العشرة، ومن المائة إلى ما فوقها، تقول: ثلاثة أثواب، ومائة درهم، وألف دينار، وقالوا: ثلاثةٌ أثواباً، ومائتانِ رجلاً، والثاني: ما انتصب بعده المميِّز، وهو: من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين، تقول: عندي أحدَ عشَرَ درهماً، وعشرون ديناراً، وتسعة وتسعون ثوباً...الضرب الثاني: المقادير، وهي ثلاثة أنواع: ممسوحٌ، ومَكِيٌل، ومَوزونٌ"[1].

ل- " **كامل أوصاف الاستحقاق**":

استعمل ابن الأثير هذه العبارة الاصطلاحية بمعنى الاسم الذي تجري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء،وهي: الرّفع، والنّصب والجرّ، نحو رجل، تقول: هذا رجل، ورأيت رجلا، ومررت برجل،ويسمّى منصرفا[2] ومتمكنا أمكن. قال في معرض حديثه عن أقسام المعرب:"وينقسم المعرب قسمين: أحدهما: **كامل أوصاف الاستحقاق**، فتجري عليه جميع

[1] البديع ج 1، ص: 203- 205.

[2] قال ابن الأثير: "المتمكّن الأمكن الجاري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء وهي: الرّفع، والنّصب والجرّ، نحو رجل، تقول: هذا رجل، ورأيت رجلا، ومررت برجل، ويسمّى منصرفا، وله علامة تؤذن بصرفه، وهي تنوين التمكين". البديع:ج 1، ص:16.

أنواع إعراب الأسماء، **ويسمّى متمّكنا أمكن**، نحوُ: رجل وزيد وعِلْم، فاستحقّ الإعراب مطلقا؛ لمنافاة الحرف، واستحقّ كمال الإعراب؛ بانتفاء مشابهة الفعل"[1].

م- "ناقص أوصاف الاستحقاق":

كَنَّى ابن الأثير بهذه العبارة الاصطلاحية عن الاسم الممنوع من الصرف، أو الذي لم يَجْرِ كمالُ أنواع إعراب الأسماء عليه، وهو الذي يسمى "**المتمكن غيرالأمكن**"، قال ابن الأثير: "والثاني: **ناقص أوصاف الاستحقاق**، فلم يجر كمال أنواع إعراب الأسماء عليه، **ويسمّى متمكّنا غير أمكن**، نحو: أحمدَ وفاطمةَ"[2].

ن- " الصّحيح حرف الإعراب":

استعمل ابن الأثير هذه العبارة بمعنى الفعل الصحيح الآخر الذي لم ينته بألف أو واو أو ياء، قال متحدثا عن أنواع الفعل المعرب: "الفرع الثّاني: في أنواعه،وهي نوعان: **صحيح حرف الإعراب**، ومعتلّه. النوع الأوّل: **الصّحيح حرف الإعراب، وهو: ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا واوا، ولا ياء**، وهو على قسمين: القسم الأول: ما كان عاريا من مشابهة الحرف من كل وجه ومن مشابهة الفعل من وجهين مخصوصين، وهو: المتمكّن الأمكن الجاري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء، وهي: الرّفع، والنّصب والجرّ، نحو رجل، تقول: هذا رجل، ورأيت رجلا، ومررت برجل، ويسمّى منصرفا، وله علامة تؤذن بصرفه، وهي تنوين التمكين...القسم الثاني: ما شابه الفعل من وجهين، باجتماع علّتين فرعيّتين مخصوصتين من علل تسع، أو علّة منها تقوم مقامهما... وهذا هو المتمكّن غير الأمكن،

[1] البديع، ج 1، ص: 16.

[2] المصدر نفسه ، ج 1، ص: 16.

ويسمّى غير منصرف ... نحو: أحمد، وعمر، وإبراهيم، وأصفر، وتغلب وعثمان، وحضر موت، ومساجد، وزينب"[1].

س- "المعتل حرف الإعراب":

يراد به في استعمال ابن الأثير ما كان حرف إعرابه ألفا أو واوا أو ياء، دل على ذلك قوله: "النوع الثاني: **المعتّل حرف الإعراب، وهو ما كان حرف إعرابه ألفا أو ياء أو واوا**"[2].

ع- "ما لم يسمّ به غير مسماه":

استعمل ابن الأثير هذه العبارة بمعنى العلم الخاص الذي لم تكثر التسمية به نحو رؤبة والفرزدق، قال ابن الأثير:"مراتب الأعلام ثلاث: **أخصّها ما لم يسمّ به غير مسماه، نحو: رؤبة، والفرزدق**، والثانية: ما كثرت التسمية به نحو: زيد وعمرو، والثالثة: أسماء الأجناس، كأسامة: للأسد، وثُعَالة: للثعلب. وهى إما اسم: كزيد، أو كنية: كأبي عمرو، أو لقب: كبطة"[3].

ف- "المتردد بين اللازم والمتعدي":

استعمل ابن الأثير مصطلح "المتردد" مجردا و"المتردد بين اللازم والمتعدي" مقيدا، مرادا به الفعل الذي يتعدّى تارة بنفسه، وتارة بمُعَدٍّ، قال في تعريفه:" وأمّا **المتردّد: فهو: ما تعدّى تارة بنفسه، وتارة بمعدّ**"[4].

---

[1] البديع، ج 1، ص: 16- 17.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص:19.

[3] المصدر نفسه ، ج 2، ص: 32.

[4] المصدر نفسه، ج 1، ص: 432.

وهو النوع الثاني من أنواع الأفعال العاملة، وهو ينقسم إلى ثلاثة أضرب، قال ابن الأثير: "النّوع الثّاني: **المتردّد بين اللّازم والمتعدّي**، وهو على ثلاثة أضرب، الضّرب الأوّل: **أفعال معدودة، استعملوها تارة متعدّية بنفسها، وتارة بحرف جرّ، نحو**: شكرتك، وشكرت لك، ونصحتك، ونصحت لك، وكِلتُه، وكِلْتُ له ووزنته، ووزنت له...الضّرب الثّاني: **أفعال متعدّية بنفسها أصلا**، ثمّ أدخلوا عليها حرف الجرّ، على تأوّل ... كقول الشّاعر:

أريدُ لِأَنسَى ذِكْرَها فَكأنّما ** *تَمَثَّلُ لي ليلَى بِكُلِّ سَبيلِ

...الضّرب الثّالث: **أفعال متعدّية بنفسها، فإذا أدخلت عليها القرينة صارت قاصرة**، وذلك قولهم: "أقشعَ السَّحَابُ"، و"قَشَعَت الرّيحُ السّحابَ"، و"أَكَبَّ الرَّجُلُ و"كَبَبْتُهُ"، و"أَنْزَفَتِ البئرُ" و"نَزَفْتُها"، و"أَشْنَقَتِ النّاقةُ" و"شَنَقْتُها"، وهذه ألفاظ يسيرة، تحفظ ولا يقاس عليها"[1].

ص- "المعتد به اعتداد الظاهر في اللفظ":

استعمل ابن الأثير هذه العبارة الاصطلاحية وصفا لأحد قسمي الضمير المستكن، وهو الضمير المستتر جوازا[2]، يستفاد ذلك من قوله: "الضمير المستكن على ضربين: **أحدهما معتد به اعتداد الظاهر في اللفظ، وهو المستتر في فعل الغائب واسم الفاعل، والمفعول، والصفة، واسم الفعل، والظرف**"[3].

ق- "غير المعتد به":

استعمل ابن الأثير هذه العبارة وصفا للضمير فاستغنى بالصفة عن الموصوف، وغير المعتد به هو ما كان في فعل المتكلم والمخاطب وفعل الأمر والنهي للواحد، وهو الذي

---

[1] البديع ج 1، ص: 436 - 437

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 6، الهامش 2 للمحقق.

[3] المصدر نفسه ج2، ص: 6.

يسمى بالضمير المستتر وجوبا[1]، وهو الضرب الثاني من الضمير المستكن، قال ابن الأثير:"الضمير المستكن على ضربين: أحدهما معتد به اعتداد الظاهر في اللفظ ، **والآخر غير معتد به، وهو ما كان في فعل المتكلم والمخاطب وفعل الأمر والنهى للواحد**؛ وذلك أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة لا تسند البتة إلى مظهر ولا مضمر بارز، نحو: فَعَلَ ويَفْعُلُ؛ فإنه يسند إليه وإليهما، تقول:عمرو قام، وقام غلامه، وما قام إلا هو، وزيد يقوم، ويقوم غلامه، وما يقوم إلا هو، وكذلك اسم الفاعل في قولك: زيد ضارب، تسنده إلى المظهر في:زيد ضارب غلامُه، وإلى المضمر البارز في: هند زيد ضاربته هي"[2].

ر- "جمع في المعنى دون اللفظ":

استعمل ابن الأثير عبارة "جمع في المعنى دون اللفظ" كناية عن "اسم الجمع"، وهو كل ما لم يكن له واحد من لفظه، نحو: قوم، ورهط، قال في سياق حديثه عن الجمع وأقسامه: "وينقسم الجمع باعتبار آخر ثلاثة أقسام: جمع في اللّفظ والمعنى ... **وجمع في المعنى دون اللّفظ، وهو كل ما لم يكن له واحد من لفظه، نحو: قوم، ورهط** "[3].

ش- "الفعل النّحوي":

استعمل ابن الأثير مصطلح "الفعل النحوي" واتخذه عنوانا جامعا لكل أنواع الفعل المتعددة في علم العربية. وهو حينما قيد الفعل بالنحوي، فكأنه أراد بذلك أن يؤكد أن حديثه سينصب على الفعل في سياقه الاصطلاحي النحوي الخالص لا في سياقه اللغوي،وبذلك يتبين أن مصطلح "الفعل النحوي" يراد به "الفعل الاصطلاحي" لا الفعل اللغوي، لأن الفعل اللغوي هو مطلق الحدث، قال العلامة الشنقيطي في شرحه لنظم الآجرومية: "[بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ] المراد **بالأفعال هنا الأفعال الاصطلاحية**، لأن الفعل قد يكون المراد به **الفعل**

---

[1] البديع،ج 2، ص: 7، الهامش 1 للمحقق.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 6- 7.

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص: 88.

الاصطلاحي الذي هو الفعل الماضي والمضارع والأمر، **وقد يكون المراد به الفعل اللغوي، والأفعال اللغوية لا تنحصر...والفِعْل لغة: الحدث، نفس الحدث الذي يُحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نوم إلى آخره،** كل ما يصدر عن الإنسان من حدثٍ فهو فِعْل ... **فالفعل اللغوي هو عينُ الحدث نفسِ الحدث، والأفعال اللغوية لا يمكن حصرها، أما الاصطلاحية فهذه محصورة**"[1].

يتضح أن ما سماه ابن الأثير "الفعل النحوي" سماه بعض النحويين وأهل الاصطلاح "الفعل الاصطلاحي"، وهذا هو المصطلح المتداول في عدد من المعاجم الاصطلاحية كالتعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي. قال الجرجاني: "الفعل الاصطلاحي: هو لفظ "ضَرَبَ" القائم بالتلفظ، والفعل الحقيقي: هو المصدر، كالضرب مثلًا"[2].

لقد جمع ابن الأثير تحت مسمى "الفعل النحوي" كل أنواع الأفعال الاصطلاحية المتداولة عند النحويين: المؤثرة وغير المؤثرة؛ المتعدية واللازمة؛ الحقيقية وغير الحقيقية؛ المتصرفة وغير المتصرفة، المظهرة والمضمرة، وغير ذلك من فروع هذه الأقسام، كالمتعدي الذي ينقسم إلى: ما يتعدى إلى مفعول وما يتعدى إلى مفعولين وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وغيرها من الفروع الأخرى.

يدل على ذلك قول ابن الأثير عن تقسيمات الأفعال: "القسم الأوّل: في الأفعال، وفيه: مقدّمة، وثمانية أنواع. المقدّمة:**الفعل النّحوي له انقسام باعتبارات.**الاعتبار الأوّل: الأفعال على ضربين: ضرب **يلاقي شيئا، ويؤثّر فيه أثرا لفظيا**، وضرب **لا يلاقى شيئا فيؤثّر فيه**؛ فسمّوا المؤثّر متعدّيا، والّذي لا يؤثر غير متعد...الاعتبار الثّاني: الفعل ينقسم

---

[1] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبّ الشنقيطي)، شرح: أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط:1، 1431هـ/2010 م، ص: 225. وينظر: شرح المقدمة الآجرومية في أصول علم العربية، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2005م، ص:53.

[2] كتاب التعريفات، ص: 170. وينظر: الكليات، ج1، ص: 680، وكشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص: 1280.

قسمين: **حقيقي وغير حقيقي. أمّا الحقيقي: فينقسم قسمين: أحدهما: أن لا يتعدّى الفاعل إلى غيره، نحو: قام وقعد، ويسمّى قاصرا ولازما**.والثّاني: **يتعدّى الفاعل إلى مفعول ...** وأمّا **غير الحقيقي**، فعلى ثلاثة أضرب، الأوّل: **أفعال مستعارة للاختصار** وفيها بيان أنّ فاعلها، في الحقيقة، مفعول نحو: مات زيد، ومرض عمرو.الثّاني: **أفعال دالّة على الزّمان فقط دون الحدث**، وهي: كان وأخواتها، وفيها خلاف.الثّالث: **أفعال منقولة، يراد بها غير الفاعل الّذي جعلت له**، نحو: لا أرينّك هاهنا، فالنّهي إنّما هو للمتكلّم، كأنّه ينهى نفسه في اللّفظ، والمعنى للمخاطب، فكأنّه قال: لا تكوننّ هاهنا؛ فإنّ من حضرني رأيته...الاعتبار الثّالث: **الأفعال تنقسم إلى متصرّفة، وغير متصرّفة** ... الاعتبار الرّابع: **الفعل النحويّ ينقسم- في عمله- إلى قسمين، مظهر ومضمر.أمّا المظهر:فينقسم ثلاثة أقسام، لازم ومتعدّ، ومتردّد بينهما**. فاللّازم: ما لا يتعدّى إلى مفعول، إلّا بمعدّ، نحو: قام وقعد. **والمتعدّى: ما تعدّى بنفسه إلى المفعول، وهو أربعة أضرب**.ضرب يتعدّى إلى مفعول واحد.وضرب يتعدّى إلى مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما،وضرب يتعدّى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما.وضرب يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين. **وأمّا المتردّد: فهو: ما تعدّى تارة بنفسه، وتارة بمعدّ. وأما المضمر: فهو أفعال دلّ عملها عليها؛** فحذفت؛ اختصارا، فمنها ما يجوز إظهاره، ومنها ما لا يجوز..."[1].

لقد استعمل ابن الأثير هذا المصطلح بصيغة المفرد معرفا "الفعل النحوي" ومنكرا "فعل نحوي"، وبصيغة الجمع "الأفعال النحوية"، فمن المواضع التي ورد فيها مفردا منكرا قوله: "... أن يكون في الكلام **فعل نحوي**، كقام وقعد، وما يشبه الفعل كقائم وحسن، إذا اعتمد على حرف الاستفهام أو حرف النّفي، أو كانا صفة أو حالا أو خبرا"[2].

[1] البديع ج 1، ص: 431-433.

[2] المصدر نفسه،ج 1، ص: 95.

ومن المواضع التي ورد فيها بصيغة الجمع قوله:"في المفعول المطلق، وهو المصدر، وفيه أربعة فصول: الفصل الأوّل: في تعريفه، وأقسامه. وحدّه: كلّ اسم دلّ على حدث وضعا، وزمان مجهول ضمنا، وهو وفعله من لفظ واحد غالبا، ألا ترى أنّ لفظ الضّرب يدلّ على الحدث بالوضع، وعلى الزّمن المجهول بالتّضمّن؛ لأنه لا حدث إلّا في زمان، وقولنا غالبا؛ احتراز ممّا لا فعل له، وممّا جاء من معنى الفعل، كما سيأتي بيانه.وسيبويه يسمّي هذا الباب: الحدث، والحدثان، والمعاني، **وربّما سمّاه الفعل،لا باعتبار الأفعال النّحويّة**"[1].

لقد حاولنا تلمس مصطلح "الفعل النحوي" في عدد من كتب النحو فلم نظفر به في أحد منها، كما أننا لم نعثر عليه في عدد من المعاجم الاصطلاحية العامة[2] ومعاجم المصطلحات النحوية[3].

بناء على ذلك نخلص إلى أن مصطلح "الفعل النحوي" خاص بابن الأثير وغير مسبوق إليه.

2.4.2. مصطلحات معدلة عن أصل سابق:

يراد بهذا الصنف بعض المصطلحات التي أخذها ابن الأثير عن النحويين وتصرف فيها بزيادة أو نقصان وصاغ منها مصطلحات تختلف من حيث الشكل عما كانت عليه في الأصل، وتصرف ابن الأثير في هذه المصطلحات أضفى عليها صبغة الخصوصية والتميز في الاستعمال لدى ابن الأثير خاصة على مستولى الصيغة والبناء، لذلك ألقت تجاوزا

---

[1] البديع، ج 1، ص: 122.

[2] ومنها: التعريفات للجرجاني، ومقاليد العلوم للسيوطي، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.

[3] من هذه المعاجم: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد نجيب سمير اللبدي 1985م. المعجم المفصل في النحو العربي، د.عزيزة فوال بابتي 1992م. المعجم المفصل في علوم اللغة، د. محمد ألتونجي 1992م. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د.محمد إبراهيم عبادة2011م. موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، د.يوخنا مرزا الخامس2012م.

بالمصطلحات المبتدعة عنده. ويمكن أن نمثل لهذه المصطلحات بما يلي: البدل الكلي، والبدل البعضي والبدل الاشتمالي.

فالبدل الكلي يقصد به بدل الكل من الكل، والبدل البعضي يقصد به بدل البعض من الكل، والبدل الاشتمالي يقصد به بدل الاشتمال .

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير استعمل هذه المصطلحات إلى جانب المصطلحات المتداولة بين النحويين: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، قال متحدثا عن أقسام البدل: "الفرع الثّاني: في أقسامه: لا يخلو البدل: أن يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، أو لا علاقة بينهما.فالّذي بينهما علاقة، لا يخلو أن يكون هو هو، أو هو بعضه، والبعض لا يخلو، أن يكون جزءا منه، أو وصفا فيه، ذاتيا، أو رسميّا، أو ملابسا؛ فاقتضت له هذه القسمة أربعة:

فالّذي هو هو: يسمّى بدل الكلّ من الكلّ، نحو: قام زيد أخوك. **والّذي هو جزء منه:** يسمّى بدل البعض، نحو: ضربت زيدا رأسه. **والّذي هو وصف له:** يسمّى بدل اشتمال، نحو: أعجبني زيد علمه. **والّذي لا تعلّق له بالأوّل يسمّى بدل الغلط،** نحو: عجبت من زيد عمرو، أردت أن تقول: عجبت من عمرو، فسبق النّطق،ب"زيد" فاستدركته فقلت: بـ"عمرو"...والفرق بين **البعضي والاشتمالي: أنّ الاشتمالي** هو الذي يكون المعنى المذكور مشتملا عليه وعلى الأوّل، ويكون العامل فيه مقتضيا للثّاني، كما يكون مقتضيا للأوّل، والنفس إذا ذكر الأوّل طالبت بالمعنى الذي يستفاد من الثّاني؛ لأنّك إذا قلت في "أعجبني زيد علمه": أعجبني زيد، ذهبت النفس تطلب المعنى المعجب منه، وهو علمه، أو عقله، أو غير ذلك، بخلاف بدل البعض؛ فإنّ النّفس تسكن إلى الأوّل سكونا تامّا، ولا تطالب بالثّاني لو لم يذكر. ولا **يخلو البدل الكلي** أن يكون التابع والمتبوع فيه معرفتين، أو نكرتين..."[1].

[1] البديع ج1، ص: 342-343.

وقال في موضع آخر: "**وبدل البعض:** هو البدل الحقيقي، **دون الكلّيّ؛ لأنّ البعضي** يخالف المبدل منه لفظا ومعنى، **والكلي** يخالفه لفظا لا معنى..."[1].

وتجدر الإشارة، بخصوص هذه المصطلحات التي تصرف فيها ابن الأثير، إلى الملاحظات الآتية:

1- أن المصطلحات التي شملها التصرف مصطلحات مركبة وطويلة العبارة نسبيا. فمثلا، مصطلح "بدل البعض من الكل" مكون من أربع كلمات، أما المصطلح المعدل فمكون من كلمتين "البدل البعضي".

2- أن التصرف في هذه المصطلحات، أدى إلى اختصارها، ومن ثم إلى خفتها في الاستعمال.فالمصطلحات المقترحة مختصرة وأخف في الاستعمال. فـ"بدل البعض من الكل" أطول وأثقل في الاستعمال من "البدل البعضي" و"بدل الكل من الكل" أطول من "البدل الكلي".

3- أن التصرف فيها حدث إما بزيادة أو حذف، وذلك كزيادة حرف كياء النسبة كما في "الكلي والبعضي والاشتمالي"، أو حذف كلمة أو أكثر، كحذف كلمتي "البعض ومن" من "بدل البعض من الكل".

المبحث الثاني: ملامح الوعي المصطلحي ومظاهره عند ابن الأثير:

يكشف تعامل ابن الأثير مع الكثير من المسائل والقضايا النحوية، عن حس مصطلحي متميز، وإدراك واسع لدور المصطلح في فهم هذه المسائل والقضايا، ومن أهم السمات الدالة على ذلك، أن منهجه في عرض المسائل النحوية ودراستها ومناقشتها يرتكز بالأساس على الألفاظ التي تبنى عليها الأبواب النحوية التي تندرج ضمنها هذه المسائل،

[1] البديع، ج1، ص: 348.

فهو يجعل المصطلحات عناوين لهذه الأبواب، ويتخذها مدخلا للحديث عن هذه المسائل، كما يجعل من تحديد دلالات هذه المصطلحات منطلقا للشرح والتفسير والتحليل والتعليل، لذلك كثرت تعريفاته لهذه المصطلحات في بداية كل باب، وتنوعت السبل التي انتهجها في التعريف والكشف عن مدلولات هذه المصطلحات.

وللوقوف أكثر على مستوى الوعي المصطلحي ومظاهره عند ابن الأثير، ومعرفة درجة عنايته بالمصطلح، ارتأينا الاستئناس ببعض مصادره الأخرى، إضافة إلى كتابه البديع، لعلها تمدنا بمجموعة من الأمور المساعدة على الكشف عن هذا الوعي لدى ابن الأثير، وذلك من قبيل بعض آرائه المتصلة بالمصطلح، وكيفية توظيفه للمصطلحات المرتبطة بالموضوعات والقضايا التي اهتم بدراستها والتأليف فيها. ومن هذه المصادر، ثلاثة كتب في غريب الحديث هي: "النهاية في غريب الحديث"، و"منال الطالب في شرح طوال الغرائب"، و"الشافي في شرح مسند الشافعي". هذا إضافة إلى كتابه موضوعِ البحثِ "البديع في علم العربية". فما هي ملامح الوعي المصطلحي المستخلصة من هذه المصادر؟ وما هي مظاهره؟

المطلب الأول: من ملامح الوعي المصطلحي عند ابن الأثير:

قبل الوقوف على ملامح الوعي المصطلحي وبعض مظاهره لدى ابن الأثير، وإبراز مدى عنايته بالمصطلحات النحوية شرحا وتعريفا وتوظيفا، نود الإشارة إلى بعض الملاحظات التي سجلناها أثناء الاطلاع على مصادره المذكورة، والتي يمكن أن تساعد في فهم مدى عناية ابن الأثير بألفاظ العلوم وإدراكه لقيمتها ومكانتها في فهم مضامين هذه العلوم. وهذه الملاحظات نجملها في ما يأتي:

– تَنوُّع ثقافة ابن الأثير وتمكنه من علوم العربية والقرآن والحديث والفقه، وتبحره فيها، بحثا ودراسة وتأليفا، كل ذلك جعله منفتحا على آراء غيره، مقتديا بطرقهم في التفكير والتحليل

والتعليل، فقد نهل من كتب الحديث والفقه والأصول، كما نهل من كتب علوم العربية، كـ"الكتاب" لسيبويه و"الأصول" لابن السراج و"الغرة في شرح اللمع" لابن الدهان، وغيرها من المصادر النحوية الأخرى.

– إدراكه لقيمة ألفاظ العلوم وأهميتها البالغة في فهم مضامينها وتقريبها من الأفهام، لذلك عني عناية شديدة بشرح الألفاظ وتحديد مدلولاتها، وهذه سمة تطبع منهجه العام في البحث في مختلف المجالات التي خاض فيها .

– تَميُّز ابن الأثير بحس لغوي رفيع جعله يتبوأ منزلة رفيعة في الدرس اللغوي، وجعلت من كتبه مراجع مهمة في التأليف والتصنيف، يرجع إليها الكثير من اللغويين وأهل الحديث وغيرهم في تأليف معاجمهم وكتبهم، ومن أهم كتبه التي تأثر بها غيره "النهاية في غريب الحديث"الذي اعتمده ابن منظور في تأليف معجمه "لسان العرب"[1].

– عرف ابن الأثير بعنايته بشرح ألفاظ الحديث وتفسير معانيها، وقد انعكس ذلك، دون شك، على الدرس النحوي عنده، حيث أبدى عناية خاصة بالمصطلحات النحوية وتعريفها وشرحها وتفسيرها، ويرجع ذلك إلى اعتقاده بأن الألفاظ هي الأصل في الخطاب وبها يحصل التفاهم، وبأن الألفاظ إذا عرفت ترتبت المعاني عليها، لذلك كان الاهتمام ببيانها أولى، يقول في "النهاية في غريب الحديث" بعد أن بين قيمة علم الحديث وأهميته ووجه العناية به: "وهو على هذه الحال– من الاهتمام البيِّن والالتزام المُتعيِّن– ينقسم قسمين: أحدُهما معرفة ألفاظه،

[1] يقول محققا كتاب "البديع" متحدثين عن الحس اللغوي لابن الأثير ومبينين مدى تأثر ابن منظور بهذا الكتاب: "وقد نشأ هذا الحس اللغوي عن اشتغاله باللغة؛ فقد كان ابن الأثير ذا قدم راسخة في الدرس اللغويّ، وكتاباه في غريب الحديث يشهدان بعلو قدره في صناعة اللغة، ونعني بذلك: "النهاية في غريب الحديث والأثر" و"منال الطالب في شرح طوال الغرائب"... ولا عجب في أن ابن منظور أدار معجمه" لسان العرب" على خمسة كتب، أربعة منها معاجم لغوية، وخامسها هو"النهاية في غريب الحديث والأثر"، وها هو ذا يقول في مقدمة" اللسان": "فرأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزريّ قد جاء في ذلك بالنهاية، وجاوز في الجودة حد الغاية، غير أنه لم يضع الكلمات في محلها، ولا راعى زائد حروفها من أصلها؛ فوضعت كلا في مكانه، وأظهرته مع برهانه". البديع، ج1، ص: 158.مقدمة المحقق.

والثاني معرفة معانيه. **ولا شك أن معرفَةَ ألفاظه مُقَدّمةٌ في الرتبة؛ لأنها الأصل في الخطاب وبها يحْصُل التفاهم، فإذا عُرِفَتْ تَرتَّبتِ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أوْلَى**"[1].

ومن أهم كتبه التي تعكس عنايته بالألفاظ شرحا وتفسيرا وتعريفا، كما سبق الذكر، "النهاية في غريب الحديث"، و"منال الطالب في شرح طوال الغرائب"، و"الشافي في شرح مسند الشافعي".

فقد اهتم ابن الأثير في هذه الكتب بشرح الغريب من ألفاظ الحديث النبوي، وبيان وجوه استعمالها إفرادا وتركيبا، وعموما وخصوصا، حيث قسم الألفاظ إلى مفرد ومركب، وقسم المفرد إلى قسمين: خاص وعام.فالعام هو المتداول المشترك بين جمهور أهل اللسان العربي، تَلَقَّوْهُ وتعلموه لضرورة التفاهم بينهم. أما الخاص من الألفاظ فهو الغريب الذي لا يعرفه ولم يتداوله إلا من اهتم به من أهل العلم، وهذا هو النوع المهم عند ابن الأثير وهو الأولى بالبيان من غيره من الألفاظ العامة المتداولة بين الناس، إذ الحاجة ضرورية إليه في البيان. يقول ابن الأثير في "النهاية في غريب الحديث": "ثم الألفاظ تنقَسم إلى مفردة ومركبة، ومعرفة المفردة مقَّدمة على معرفة المركبة؛ لأنّ التركيب فَرْعٌ عن الإفراد والألفاظ المفردة تنقسم قسمين: أحدهما خاصٌّ والآخر عامٌّ. أما العام فهو ما يَشْتَرِك في معرفته جُمهور أهل اللسان العربي مما يَدُورُ بَينَهم في الخطاب، فهم في معرفته شَرَعٌ سَوَاءٌ أو قريبٌ من السَّواء، تَناقَلوه فيما بينهم وتَداوَلوه، وتَلقَّفُوه من حال الصِّغَر لضرورة التّفاهم وتعلّموه. وأما الخاصّ فهو ما ورد فيه من الألفاظ اللُّغَوية، والكلمات الغريبة الحوشيَّة، التي لا يعرفها إلا من عُنِيَ بها، وحافَظَ عليها واستخرَجَها من مظانّها- وقليلٌ ما هُمْ- فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاصّ من الألفاظ أهمَّ مما سواه، وأولى بالبيان مما عداه، ومُقَدَّماً في الرتبة على

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، المكتبة الإسلامية، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، 1383هـ/ 1963م، ج1، ص: 3.

غيره، ومَبدُوًّا في التعريف بذكره؛ إذ الحاجة إليه ضرورية في البيان، لازمة في الإيضاح والعِرْفان"[1].

يلاحظ أن ابن الأثير ميز بين مستويين لغويين في الخطاب: مستوى لغوي عام يشمل الألفاظ المتداولة بين جمهور أهل اللغة، وهذا النوع لا سبيل إلى العناية به لأنه من الشائع الذي يتلقاه الناس أو يتعلمونه بغرض التفاهم. ومستوى لغوي خاص يشمل الألفاظ الغريبة التي لا يعرفها إلا فئة ممن عُنِيَ بها، ولعله يقصد أهل العلم الذين يستعملون ألفاظا لا يعرفها العامة من الناس ولا يدركون معانيَها، وهذه الألفاظ صنفان:صنف قد يكون من قبيل ما يُبحث عنه ويُستخرج من مصادرَ خاصةٍ، وهي الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى شرح وبيان، وقد عني ابن الأثير بهذا الصنف عناية خاصة في كتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر"، حيث انصب اهتمامه على تتبع الغريب من ألفاظ الحديث شرحا وبيانا وتفسيرا، ولم يلحظ له عناية كبيرة بتحديد دلالات هذه الألفاظ من الناحية الاصطلاحية؛ أما الصنف الآخر من الألفاظ فقد يكون من قبيل ما استعمل بمفاهيم خاصة في مجالات علمية محددة كالحديث والفقه وغيرهما، وهذه الألفاظ، غالبا ما يأتي ذكرها بمفهومها الاصطلاحي الخاص في آخر مرحلة من مراحل تتبع معاني الألفاظ واستعمالاتها اللغوية العامة، وهذا ما ظهر جليا في كتابه "منال الطالب"، حيث لا يكتفي ابن الأثير، في الكثير من المواضع، بشرح الألفاظ الغريبة وحصر معانيها فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى إيراد الدلالة الاصطلاحية لهذه الألفاظ، وذلك بذكر المجال العلمي الذي تنتمي إليه، والمفاهيم التي استعملت بها، والتعريفات التي صيغت لها. ويمكن توضيح ذلك بعدة أمثلة، نذكر منها على سبيل التمثيل مصطلح "الإيماء"الذي يعرفه ابن الأثير بعد ذكر معناه اللغوي فيقول: "**والمراد في الحديث:** الإشارة بالرأس في حالة الركوع والسجود"[2]. ومن ذلك مصطلح "الوتر" الذي يقول في تعريفه

---

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر، ج1، ص: 3-4.

[2] الشافي في شرح مسند الشافعي، مجد الدين ابن الأثير، تح: أحمد بن سليمان، وأبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض، ط:1، 1426هـ / 2005 م، ج 1، ص: 478

بعد تحديد معناه اللغوي: "**والوتر في الصلاة:** ما يصلى بعد الفراغ من فريضة العشاء وسنتها في الليل"[1]. ومن أمثلته مصطلح "الإبراد" الذي يعرفه بعد ذكر معناه اللغوي وأصله الاشتقاقي فيقول: "**والإبراد في الصلاة:** هو تأخير صلاة الظهر عن أولها في شدة الحر إلى أن ينكسر الحر قليلًا" [2].

لقد سار ابن الأثير على هذا المنوال في كتابه "منال الطالب في شرح طوال الغرائب"، حيث عني بالأحاديث والآثار المشهورة في كتب الحديث والغريب، واستقصى شرح ما اختاره منها، وبسط القول في إيضاح ما شذ من وجوه التأويل عنها، وجمع بين أقاويل من تقدم من العلماء، في شرحها وتفسيرها وتبيين معانيها وتقريرها[3]، آخذا في ذلك بكل الأسباب

"المرجحة المقومة لصحته، وأشياء كثيرة من وجوه البيان والإيضاح وأنواع الكشف والإفصاح"[4].

يكشف هذا النهج الذي سلكه ابن الأثير في شرح غريب الحديث عن مدى عنايته بتحديد الدلالة الاصطلاحية الشرعية لعدد من الألفاظ، وذلك في سياق شرحه اللغوي لهذه الألفاظ واستعراض معانيها اللغوية. من هنا يمكن اعتبار ما أبداه ابن الأثير من عناية بتعريف بعض المصطلحات الشرعية في سياق الشرح اللغوي لها، وخاصة في كتابه "منال الطالب" مؤشرات دالة على حس مصطلحي اتضحت معالمه بجلاء في كتابه "البديع في علم العربية".

وبالرجوع إلى كتاب "البديع في علم العربية"، فإننا سنجد ابن الأثير أكثر وعيا بقضية الاصطلاح وأوسع معرفة بها وإدراكا لها، ذلك بأنه استطاع بحسه اللغوي والاصطلاحي أن

---

[1] الشافي، ج1، ص: 478

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 383.

[3] منال الطالب، ج 1، ص: 4.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص: 34

يدلي بمجموعة من الآراء التي تصب في صميم قضية المصطلح، وتفيد في تحديد معالم الوعي المصطلحي عنده، من هذه الآراء قوله في الجزء الأول من كتابه "البديع":"اعلم أن كلّ فرقة من العلماء قد اتفقوا فيما بينهم على أوضاع يعرفونها، واصطلاحات يتداولونها، فالنّحوي: يسمّي الجملة التي صدرُها معتمَدُ البيان وعَجُزُها مُعتمَدُ الفائدة مبتدأً وخبراً، والمنطقيُّ: يسمّيها موضوعاً ومحمولاً. وفي اللّغة أسماء تُنقل عن وضعها العامّ الحقيقيّ إلى الخاصّ المجازيّ، كالصّوم والصلاة، وقد ذكرنا ذلك مبسوطا في كتاب "الباهر في الفروق""[1].

يمكن اعتبار هذا النص تعبيرا صريحا يكشف من خلاله ابن الأثير عن تصوره النظري لقضية الاصطلاح وما يرتبط بها من قضايا مختلفة، كالوضع، والاتفاق، والتعريف، والترادف، والاستعمال الحقيقي والمجازي وغيرها من القضايا التيتعكس بعض معالم الوعي الاصطلاحي عنده.ويمكن إجمال هذه المعالم في ما يأتي:

أ- الوعي بأن عملية الاصطلاح هي اتفاق يحصل فيما بين العلماء حول أوضاع يعرفونها واصطلاحات يتداولونها.

ب- الوعي بأن لكل علم مصطلحاته، وبأن لكل فرقة من العلماء اصطلاحات يتداولونها فيما بينهم.

ج- الوعي باختلاف المصطلحات الدالة على مفهوم واحد، تبعا لاختلاف مجالات استعمالها.

د- الوعي بأن في اللغة أسماء تنقل من الدلالة العامة الحقيقية إلى الدلالة المجازية الخاصة أي الدلالة الاصطلاحية الخاصة.

[1] البديع، ج1، ص:94. كتاب "الباهر في الفروق في النحو" من كتب ابن الأثير المفقودة، وقد ذكره ياقوت في معجم الأدباء،ج5، ص: 2268.

هـ- الحرص على تعريف المصطلحات النحوية وذكر حدودها في مستهل كل باب من أبواب الكتاب.

المطلب الثاني: من مظاهر الوعي المصطلحي عند ابن الأثير:

بناء على ما سبق، وانطلاقا من تأمل عدد من نصوص الكتاب التي تضمنت حديثا عن المصطلح أو بعض ما يرتبط به من قضايا، يمكن أن نستخلص بعض المظاهر التي تدل على أهمية المصطلح عند ابن الأثير وتعكس مستوى الوعي به وببعض القضايا المتعلقة به، ويمكن إجمال هذه المظاهر كالآتي:

1- ربط المصطلح بالعلم الذي ينتمي إليه أو بمستعمله في ذلك العلم، أو بالمذهب النحوي الذي ينتسب إليه والتنصيص على ذلك بعبارات واضحة. وقد اطرد ذلك في عدد من تعريفاته لمجموعة من المصطلحات الشرعية والنحوية، سواء في كتابه "منال الطالب" أو في كتاب "البديع في علم العربية"، ومن هذه العبارات قوله: "وهو في الشرع"، "وهو في الوضوء"، "وهو في الصلاة"، "وهو المراد في الحديث"[1]، "وحقيقته في العربية"، "وأطلقه النحاة"، "فالنّحوي يسمّي الجملة"، "والمنطقي يسميها"، و"يسميه البصري"[2]، وغير ذلك من العبارات الدالة على تحديد ابن الأثير للمجالات العلمية التي استعملت فيها الألفاظ، وعلى تحديد الدلالة الاصطلاحية لهذه الألفاظ في المجال الذي ينتمي إليه كل لفظ .

2- **عنايته بتحديد دلالة المصطلح وتعريفه في العلم الذي ينتمي إليه،** والتنصيص على ذلك بعبارات تؤكد أن التعريف مرتبط بذلك المجال العلمي. وقد سار ابن الأثير على هذا النهج في مختلف المجالات التي عُنِيَ بدراستها والتأليف فيها، ومن أبرزها إضافة إلى

[1] ينظر على سبيل المثال: الشافي في شرح مسند الشافعي: ج1، ص: 61- 70- 189- 478- 616؛ وج3، ص:153.
[2] ينظر: البديع ج1، ص: 44- 60-61- 94 .

علم العربية، الحديث والشرع. ومن الأمثلة الموضحة لذلك في الحديث والشرع تعريفه لمصطلحات: "الإيماء"[1]، و"الوتر"[2]، والوضوء[3].

ومن الأمثلة الموضحة لذلك في كتابه "البديع" قوله في تعريف مصطلح "الإعراب": "**الإعراب هو:** البيان، من أعرب عن الشيء إذا بيّنه وأوضحه. **وحقيقته في العربيّة:** تغيّر آخر الكلمة حسّا أو حكما، بحركة أو حرف، لاختلاف العامل لفظا، أو معنى، أو تقديرا"[4]. وقوله في تعريف مصطلح "الترخيم": "**الترخيم**– في اللّغة – الرأفة والإشفاق، وقيل: التسهيل والتّليين، **وهو– في العربيّة**– حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة؛ تخفيفا"[5]. وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير يستعمل لفظ "العربية" في الكثير من النصوص بمعنى "النحو".

3– **تمييزه في تحديد دلالة الألفاظ بين مستويين،لغوي واصطلاحي:** فالمستوى اللغوي يعنى فيه بذكر المعاني اللغوية للألفاظ وأصول اشتقاقها، أما المستوى الاصطلاحي فيحدد فيه الدلالة الاصطلاحية للألفاظ ويقدم لها تعريفات تكشف عن ماهيتها. وقد سار ابن الأثير على هذا النهج في تعريف المصطلحات الشرعية والنحوية على حد سواء، فمن أمثلة المصطلحات الشرعية تعريفه لمصطلحات "الإيماء" و"الوتر" و"الوضوء" السالفة الذكر، ومنها أيضا مصطلح "الإبراد" الذي يقول في تعريفه: "**والإبراد": من البرد تقول منه: أبرد الرجل إذا فعل فعلًا، وقد انكسر الحر وضعفت شدته،** قال الأزهري: يقول الركب في السفر إذا زاغت الشمس فقد أبردتم فروحوا، "**وأبرد القوم" إذا صاروا في آخر القيظ، والإبراد في الصلاة، هو تأخير صلاة الظهر عن أولها في شدة الحر إلى أن ينكسر الحر قليلًا**"[6].

---

[1] يقول: "والمراد في الحديث: الإشارة بالرأس في حالة الركوع والسجود". الشافي، ج 1، ص: 478

[2] يقول: "والوتر في الصلاة: ما يصلى بعد الفراغ من فريضة العشاء فسنتها في الليل". المصدر نفسه، ج 1، ص: 478.

[3] يقول: "وهو في الشرع: عبارة عن استعمال الماء الطهور على أعضاء مخصوصة بنية مخصوصة، مقرونا بنية منعقدة في القلب دالة على رفع الحدث أو استباحة الصلاة وغير ذلك". المصدر نفسه، ج1، ص: 61.

[4] البديع، ج 1، ص: 44.

[5] المصدر نفسه، ج 1، ص:413.

[6] الشافي، ج 1، ص: 383.

ومن المصطلحات النحوية التي سلك فيها ابن الأثير هذا المسلك، نذكر على سبيل المثال مصطلح "الترخيم" السالف الذكر الذي يقول في تعريفه: "**الترخيم–في اللّغة– الرأفة والإشفاق، وقيل: التسهيل والتّليين، وهو–في العربيّة– حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة، تخفيفا**"[1].

ومن نماذجه كذلك تعريفه لمصطلح "النحو"، حيث يقول: "**النّحو: القصد،** نُقِل عَلَماً لهذا العلم المشار إليه، **وهو: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحكما، واصطلاح ألفاظهم حدّا ورسما.** وطريقُه: الوضع والنقل، وأدلّتُه: النّصّ والقياس، وفائدتُه: تقويم اللسان، وحكمتُه: تغيير المعاني بأحكام مباني الألفاظ"[2].

4– **وعيه بعملية نقل الألفاظ من أصل وضعها الحقيقي إلى الوضع الخاص المجازي،** حيث تأخذ اللفظة دلالة اصطلاحية جديدة، وذلك كالألفاظ الشرعية التي نقلت من أصل معناها اللغوي إلى دلالتها الشرعية الجديدة، كلفظ "الصلاة" الذي عرفه ابن الأثير بقوله:"الصلاة: هذه العبادة المخصوصة، ذات الأحوال والأقوال المشهورة في الشرع. **وأصلها في اللغة "الدعاء" ثم نقلها الشارع إلى ذلك**"[3].

ومما يدل على ذلك أيضا قوله في تعريف الفاعل: "وفي اللّغة أسماء تنقل عن وضعها العامّ الحقيقي إلى الخاصّ المجازي، كالصّوم والصلاة ... **فالفاعل في أصل الوضع هو: من أظهر الفعل من العدم إلى الوجود، وهو الفاعل الحقيقي، ثم نقل عن هذه الرّتبة إلى ما يقاربها،** فقال قوم: مؤثّر، وقال قوم: موجد، وقال قوم: سبب، وقال قوم: علّة، وأطلقه

---

[1] البديع، ج 1، ص: 413.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص:7.

[3] الشافي، ج1، ص: 221.

النحاة على معنى آخر وضعا واصطلاحا، وله عندهم شرائط، باجتماعها يصحّ أن يكون فاعلا نحويّا"[1].

5- **إحاطته بالحد وأنواعه،** ويدل على ذلك ذكره لبعض أنواع الحد كـ"االرسم" و"الحدود الرسمية"، يقول ابن الأثير:"قبل أن نخوض في ذكر أحكام المبتدأ فلنذكر جملة المرفوعات التي المبتدأ أحدها وجملتها خمسة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله، والمشبّه بالفاعل في اللفظ وهو: اسم كان وأخواتها وما النافية، وخبر إنّ وأخواتها ولا النّافية. فالخليل ومن تابعه يعتقد أن هذه الخمسة عدّة، وأنّ الفاعل الأصل، والباقي محمول عليه، وسيبويه ومن تابعه يجعل المبتدأ الأصل والباقي محمول عليه، وابن السرّاج يعتقدها قسمة، وأنّ كل واحد منها قائم برأسه، **والعدّة من القسمة كالرّسم من الحدّ**"[2].

[1] البديع، ج1، ص: 94.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 54.

ويقول متحدثا عن المفعولات: "قبل أن نخوض في ذكر المفعولات، فلنذكر جملة من المنصوبات الّتي المفعولات منها، وقد ذُكر لها **حدودٌ رسميّة** غيرُ جامعةٍ لأفرادها، ولا ناظمةٍ لآحادها،وكان الأولى عدّها حيث تعذّر حدّها، ويجمعها قسمان أصل وفرع"[1].

6- توظيفه لمجموعة من الألفاظ الدالة على المصطلح وما يتعلق به من قضايا متداولة عند النحويين وأهل الاصطلاح، وذلك أثناء تناوله لعدد من المسائل والقضايا النحوية، ومن هذه المصطلحات: **يسمي، أسماء، اصطلاحات، الوضع العام الحقيقي، الوضع الخاص المجازي، الحد، التعريف، الرسم، حدودٌ رسميّة الماهية، الفاعل الحقيقي، الفاعل النحوي، الفعل النحوي، اتفقوا، النقل، النحوي ، المنطقي، البصري، الكوفي...إلخ.**

ويستنتج من توظيف ابن الأثير لهذه المصطلحات،أنه خاض في عدة مباحث وقضايا اصطلاحية دون أن يسميها أو ينص عليها باللفظ، ويمكن تصنيف هذه المصطلحات بحسب ما تدل عليه من مباحث إلى ما يلي:

---

[1] البديع، ج1، ص:120. قال ابن الحاجب: "والحد:حقيقي ولفظي ورسمي...فالحقيقي: ما أنبأ عن ذاتياته الكلية المركبة...والرسمي ما أنبأ عن الشيء بلازم له، مثل: الخمر مائع يقذف بالزبد...واللفظي: ما أنبأ عنه بلفظِ أظهرِ مرادفٍ، مثل: العُقارُ: خمرُ"، ينظر: بيان المختصر- شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، تح: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط:1، 1406هـ/1986م، ج1، ص: 63-65. وقال ابن قدامة المقدسي في شرح الحد الرسمي واللفظي والحقيقي: "وأما الحد الرسمي: فهو اللفظ الشارح للشيء بتعديد أوصافه الذاتية واللازمة، بحيث يطرد وينعكس، كقوله -في حد الخمر-: "مائع يقذف بالزبد، يستحيل إلى الحموضة، ويحفظ في الدَّن". تجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بجملته الخمر، بحيث لا يخرج منه خمر، ولا يدخل فيه غير خمر...وأما الحد اللفظي: فهو شرح اللفظ بلفظ أشهر منه، كقولك في العُقار: "الخمر"، وفي الليث: "الأسد"...واختلف في حد الحد الحقيقي: فقيل: هو اللفظ المفسر لمعنى المحدود على وجه يجمع ويمنع. وقيل: القول الدال على ماهية الشيء..." ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن قدامة المقدسي، تح: د. شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، 1419هـ-1998م،ج1، ص: 63-65.

– مصطلحات دالة على وضع المصطلح وطرق وضعه،كالاتفاق، وأصل الوضع، والوضع الخاص المجازي، والأوضاع، والاصطلاحات.

– مصطلحات دالة على أهل العلم والاصطلاح، كالنحوي، والمنطقي.

– مصطلحات دالة على تعريف المصطلح وتحديد ماهيته، كالتسمية والحد والتعريف والحقيقة، والماهية.

– مصطلحات دالة على الترادف الاصطلاحي، كالمؤثر الذي سمي متعديا، وغير المؤثر الذي سمي غير متعد، والتمييز الذي يسمى: التبيين، والتفسير، وغير ذلك.

– مصطلحات دالة على منهج التصنيف عند النحويين، كالفاعل النحوي والفاعل الحقيقي، والفعل النحوي والفعل الحقيقي وغير ذلك.

– مصطلحات دالة على المذاهب النحوية، كالبصري، والكوفي، والبصريون، والكوفيون، ونحاة الكوفة.

ومن النصوص الجامعة لهذه المصطلحات قول ابن الأثير في سياق حديثه عن الفاعل: "الباب الثامن: من القطب الأوّل: **في الفاعل**، وفيه أربعة فصول: الفصل الأوّل: في **حدّه:** اعلم أن كلّ فرقة من العلماء قد **اتفقوا** فيما بينهم على **أوضاع يعرفونها، واصطلاحات يتداولونها، فالنّحوي: يسمّي** الجملة التي صدرُها مُعتمدُ البيان وعَجُزُها مُعتمَدُ الفائدة مبتدأ وخبرا، **والمنطقي: يسمّيها** موضوعا ومحمولا. وفى اللّغة **أسماء تنقل** عن **وضعها العامّ الحقيقي إلى الخاصّ المجازي**، كالصّوم والصلاة، وقد ذكرنا ذلك مبسوطا في كتاب "الباهر في الفروق". فالفاعل في **أصل الوضع** هو: من أظهر الفعل من العدم إلى الوجود، وهو **الفاعل الحقيقي**، ثم نقل عن هذه الرّتبة إلى ما يقاربها، فقال قوم: مؤثّر، وقال قوم: موجد،

وقال قوم: سبب، وقال قوم: علّة، وأطلقه **النحاة** على معنى آخر **وضعا واصطلاحا**، وله عندهم شرائط، باجتماعها يصحّ أن يكون **فاعلا نحويّا**"[1].

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره في تعريف مصطلح "النحو": "الفصل الأول: **في ماهيّة النحو**. النّحو: القصد، **نقل** عَلَماً لهذا العلم المشار إليه، وهو: معرفة **أوضاع كلام العرب** ذاتا وحكما، **واصطلاح ألفاظهم حدّا ورسما**"[2].

7- معرفته الدقيقة بأن لكل مجال علمي مصطلحاته الخاصة به، وبأن للعلماء أوضاعا واصطلاحات يتداولونها كل بحسب المجال العلمي الذي يخصه،وذلك كالمبتدأ والخبر في علم النحو، والمحمول والموضوع في علم المنطق، وغير ذلك.

8-إدراكه أن في اللغة ألفاظا تنقل من دلالتها الحقيقية العامة إلى دلالة مجازية خاصة، هي الدلالة الاصطلاحية في المجال العلمي الخاص، وذلك كألفاظ: الصلاة، والصوم في علم الشرع، والنحو والفاعل والندبة وغيرها في علم العربية.

9- إحاطته بوجود ظاهرة الترادف المصطلحي، إذ كان يورد، في كثير من الأحيان، المصطلح ويذكر مرادفاته كما وردت عند النحويين، وذلك كمصطلح "التمييز" الذي يسمى: التبيين، والتفسير[3]، ومصطلح "العطف بالحرف الذي يسمّى النّسق[4]، ومصطلح "ضمير الشأن الذي يسمّيه البصري ضمير الشّأن والقصّة، ويسمّيه الكوفي المجهول[5].

10-ارتباط الوعي المصطلحي عند ابن الأثير بالجانب التطبيقي، ومعنى ذلك أنه لم يول أهمية للحديث عن المصطلح وقضاياه من الناحية النظرية، كالحديث عن طرق

---

[1] البديع ج1، ص: 14.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص: 7.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 203.

[4] المصدر نفسه، ج 1، ص: 354.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص: 61.

وضع المصطلح،ومسألة الحد وأنواعه وشروطه، والعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وغيرها من القضايا الأخرى التي لم يخض فيها ابن الأثير ولم يفصل فيها من الناحية النظرية كما فعل عدد من النحويين[1].

إن هذه المظاهر تكشف عن مدى اتساع الوعي المصطلحي لدى ابن الأثير،وتبرز حسن إدراكه للخصوصية الدلالية للألفاظ المستعملة في مجالات علمية مختلفة كعلم النحو وعلم الشرع وغيرهما؛ كما تعكس سعة اطلاعه على بعض القضايا المتعلقة بالمصطلح، كقضية التعريف، وقضية الترادف، والحقيقة والمجاز، والتواضع الاصطلاحي وغيرها من القضايا الأخرى.

- خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل ما يأتي:

- تم تحديد المفاهيم الأساسية للموضوع، والمتمثلة في تحديد مفهوم المصطلح ومفهوم النحو ومفهوم المصطلح النحوي، حيث تيسر الوقوف على مفاهيم هذه المصطلحات في اللغة والاصطلاح العام وفي اصطلاح ابن الأثير.

- تبين من محاولة تحديد مفهوم المصطلح النحوي في الكتاب، أن ابن الأثير لم يخصص حيزا للحديث النظري عن المصطلح وقضاياه، غير أنه أورد مجموعة من الأمور ذات الصلة بالمصطلح، كحديثه عن الأسماء المنقولة عن وضعها العام الحقيقي إلى الوضع الخاص المجازي، وحديثه عن اتفاق العلماء وتواضعهم على المصطلحات، وحديثه عن بعض أنواع الحد، وغير ذلك.

[1] منهم على سبيل المثال: السيرافي في شرح كتاب سيبويه، والعكبري في التبيين، ومسائل خلافية في النحو، وأبو حيان في التذييل والتكميل، وغيرهم.

– اتضح أن المصطلحات النحوية الواردة في الكتاب، تنقسم من حيث طبيعتها إلى مصطلحات بسيطة ومصطلحات مركبة، وأن المصطلحات المركبة تنقسم بدورها إلى: مصطلحات مركبة تركيبا إضافيا أو وصفيا أو تقييديا، ومصطلحات وردت في شكل عبارات اصطلاحية تختلف شكلا عن المصطلحات المفردة أو المركبة.

– تبين أن المصطلحات النحوية الواردة في الكتاب، تنقسم من حيث مصدرها إلى: مصطلحات بصرية المصدر، ومصطلحات كوفية المصدر، ومصطلحات ذاتية المصدر، والمقصود بذاتية المصدر المصطلحات التي ابتدعها ابن الأثير وتفرد بها.

– توصل البحث إلى رصد بعض ملامح الوعي المصطلحي وبعض مظاهره عند ابن الأثير، فبخصوص ملامح الوعي المصطلحي عنه تبين:

– أنه كان ذا حس مصطلحي متميز، وكان ملما إلماما واسعا بدور المصطلح في فهم المسائل النحوية والأحكام المتصلة بها.

الفصل الثاني:

من قضايا المصطلح النحوي في كتاب

"البديع في علم العربية":

تقديم:

تميزت اللغة النحوية لمجد الدين ابن الأثير بنضج اصطلاحي واضح واستيعاب مفهومي بين، وقد انعكس ذلك على مستوى توظيف المصطلحات النحوية والتعامل معها تعريفا وشرحا وتفسيرا، كما انعكس على تناوله لبعض القضايا المرتبطة بهذه المصطلحات. وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم القضايا ذات الصلة المباشرة بالمصطلح، وسنركز بالتحديد على قضيتين رئيسيتين هما: قضية التعريف، وقضية الخلاف النحوي. فبخصوص التعريف سنحاول تحديد مفهومه، وإبراز أهميته، والغاية منه، وكيفية توظيفه، وأنواعه عند ابن الأثير؛ وبخصوص قضية الخلاف سنعمل على تحديد مفهومه والوقوف على مظاهره ونماذجه في الكتاب.

المبحث الأول: قضية التعريف عند ابن الأثير:

يعتبر التعريف من أهم القضايا المرتبطة بالعلوم، إذ عليه المعول في الإحاطة بمفاهيمها والتمكن من مقدماتها، وبسط السبل لاستيعاب تفاصيلها وجزئياتها. فإذا كانت المصطلحات هي مفاتيح العلوم، كما يقال، فإن التعريف هو الكاشف عن هويتها والمحدد لماهياتها؛ يقول ابن زكريا الأنصاري في كتابه "الحدود الأنيقة" متحدثا عن ضرورة حد الألفاظ المتداولة في الفقه: "أما بعد فَلَمَّا كَانَت الْأَلْفَاظ المتداولة في أصول الفِقه والدّين مفتقرة إِلى التَّحْدِيد تَعيَّن تحديدها لتوقف معرفَة المحدُود على معرفَة الحَد"[1].

حفل كتاب "البديع في علم العربية" برصيد وافر من المصطلحات النحوية التي وظفها المؤلف في ثنايا أبواب الكتاب وفصوله ومسائله وما تضمنته من قضايا نحوية مختلفة؛ وقد عني ابن الأثير عناية خاصة بهذه المصطلحات فوضع لها حدودا وتعريفات

[1] الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط:1، 1411هـ/1991م، ص:65.

وتناولها بالشرح والتفسير والتعليل. فما مفهوم التعريف عند ابن الأثير؟ وما أهميته عنده؟ وما الغاية منه؟ وكيف تم توظيفه في الكتاب؟

قبل الإحاطة بمفهوم التعريف، يحسن التنبيه على أن الحديث عن التعريف هو حديث عن الحد، وذلك لأن الحد والتعريف اسمان لمسمى واحد. قال الفاكهي: "اعلم أن الحد والمُعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا"[1]. وذهب التهانوي المذهب نفسه فاعتبر الحد مرادفا للمعرِّف، قال في تعريف الحد:"وعند الأصوليين مرادف للمعرِّف بالكسر، وهو ما يميّز الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمّى محدودا ومعرَّفا بالفتح"[2].

يتبين من هذين النصين أن الحد مرادف للمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين، والمعرِّف هو التعريف، وهو القول الشارح، وهو الذي يسمى حدا عند الأصوليين وأهل العربية، قال التهانوي في حد التعريف: "وعند المنطقيين والمتكلمين هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري، ويسمى معرِّفا بكسر الراء المشددة، وقولا شارحا أيضا، ويسمى حدا أيضا عند الأصوليين وأهل العربية"[3].

غير أن المنطقيين يذهبون مذهبا آخر إذ يعتبرون المعرِّف أعم من الحد، قال الفاكهي: "وخرج بعرف النحاة وما بعده، عرف المنطقيين، فإن المعرِّف بالمعنى المذكور عندهم أعم من الحد لشموله له ولغيره"[4].

فالمعرِّف عند المنطقيين أعم من الحد فهو يشمله ويشمل غيره. والمعرف، كما يقول المنطقيون، لا بد فيه من مميِّز: "فإن كان المميز ذاتيا سمّي المعرِّف حدّا، وإن كان عرَضيا

---

[1]– شرح الحدود النحوية، ص: 42.

[2] كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص:624 .

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص: 482.

[4] شرح الحدود النحوية: ص:42.

سمّي المعرِّف رسما، وإذا اجتمع المميزان سمّي رسما أكمل من الحدّ. وكل من الحدّ والرسم إن ذكر فيه تمام الذاتي المشترك بينه وبين غيره المسمّى بالجنس القريب فتام، وإلّا فناقص"[1].

إن الحد هو السبيل إلى تعريف حقيقة الشيء وتمييزه عن غيره، قال ابن هشام: "اعلم أنه إذا أريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه تمييزا ذاتيا، فالسبيل الموصلة إلى ذلك هو الحد"[2].

المطلب الأول: مفهوم التعريف وأهميته عند ابن الأثير:

1- مفهوم التعريف لغة واصطلاحا:

التعريف في اللغة من عَرَف الشيء إذا علمه؛ قال الزبيدي: "عرَفَهُ يَعرِفه معرفةً، وعِرْفاناً وعِرْفَةً بالكسرِ فيهما وعِرِفّاناً، بكسرتين مشدَّدة الفاءِ: عَلِمَه"[3]، "والتعريفُ: الإعلامُ يُقال: عَرَّفَه الأَمْرَ: أَعْلَمَه إيّاه، وعَرَّفَهُ بيته: أَعْلمه بمَكانِه"[4].

وهو في الاصطلاح "**عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر**"[5]. وعرفه التهانوي بقوله: "**عند أهل العربية هو جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية** ... وعند المنطقيين والمتكلّمين هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوّري **ويسمّى معرّفا بكسر الراء المشددة وقولا شارحا أيضا، ويسمّى حدّا أيضا عند الأصوليين وأهل العربية...**

---

[1] كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص: 482 .

[2] شرح اللمحة البدرية، ج1، ص: 238.

[3] تاج العروس، ج24، ص:133.

[4] المصدر نفسه، ج24، ص:147. والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1421هـ/2000م، ج2، ص:109.

[5] التعريفات، ص:66.

وذلك المطلوب التصوّري يسمّى معرَّفا بفتح الراء المشددة ومحدودا ... وبالجملة فالمعرِّف ما يُكتسب به التصوّر"[1].

2- مفهوم التعريف/ الحد في اصطلاح ابن الأثير:

لم يتعرض ابن الأثير لمسألة التعريف ولم يعن بالتنظير لها أو الحديث عن تفاصيل الحد وجزئياته كما فعل بعض النحويين كالعكبري[2] وأبي حيان[3] وابن هشام [4]وغيرهم، لذلك لم نجد عنده تعريفا واضحا لمصطلح التعريف في الكتاب، كما أننا لم نجد عنده إشارات واضحة يمكن أن تفيد في صياغة حد لمصطلح التعريف، باستثناء بعض النصوص التي ذكر فيها بعض المصطلحات الدالة عليه كـ"الحد" و"الرسم"[5] و"حدود رسمية". يقول ابن الأثير: "قبل أن نخوض في ذكر المفعولات، فلنذكر جملة من المنصوبات الّتي المفعولات منها، وقد **ذُكر لها حدودٌ رسميّة، غيرُ جامعةٍ لأفرادها، ولا ناظمةٍ لآحادها،** وكان الأولى عدّها حيث تعذّر **حدّها،** ويجمعها قسمان أصل وفرع"[6].

فالحدود الرسمية يقصد بها ابن الأثير التعريفات بالرسم، والحد يعني به التعريف بالحد[7]، والحد الرسمي هو اللفظ الشارح للشيء بتعديد أوصافه الذاتية واللازمة، كحد الخمر

---

[1] كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص: 482.

[2] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري البغدادي، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط:1، 1406هـ/1986م، ص: 122.

[3] ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان، ج1، ص: 45- 46.

[4] ينظر: شرح اللمحة البدرية، ج1، ص: 238.

[5] قال ابن الأثير: "...وسيبويه ومن تابعه يجعل المبتدأ الأصل والباقي محمول عليه، وابن السرّاج يعتقدها قسمة، وأنّ كل واحد منها قائم برأسه، والعدّة من القسمة كالرّسم من الحدّ" ينظر: البديع ج1، ص:54.

[6] البديع ج1، ص: 120.

[7] المصدر نفسه، ج1، ص:120، الهامش:1-2. قال الكفوي في تعريف الحد والرسم: "والحَد: تَعْرِيف الشَّيْء بِالذَّاتِ، كتعريف الإِنْسَان بِالحيوانِ النَّاطِق. والرسم: تَعْرِيف الشَّيْء بالخارج، كتعريف الإِنْسَان بالضاحك"، الكليات، ج1، ص: 392.

بأنه: "مائع يقذف بالزبد، يستحيل إلى الحموضة، ويحفظ في الدَّن"[1]، أما الحد فهو "ما أبان عن حقيقة المحدود"[2]. وهو كما يقول الكفوي: "ما أنبأ عن تمام ماهيَّة الشَّيء وحقيقته كقولك في حد الإنسان: هو جسم نام حساس متحرك بالإرادة، ناطق"[3]، وبذلك يتضح الفرق بينهما، لذلك وصف ابن الأثير"الحد الرسمي" بأنه غير جامع لأفراد المحدود، ولا ناظم لآحادها، ويمكن أن نستخلص من قوله هذا تعريفا تقريبيا للحد هو الآتي: **الحد هو الجامع لأفراد المعرَّف الناظم لآحاده.**

3- أهمية التعريف والألفاظ الدالة عليه عند ابن الأثير:

يعتبر التعريف مفتاح الولوج إلى أي علم من العلوم، والسبيل إلى تصور حقيقته، يقول الفاكهي: "اعلم أن من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأكمل، ينبغي له أن يتصور أولا حقيقته بحده أو رسمه؛ ليكون على بصيرة في طلبه"[4].

لذلك عني ابن الأثير بتعريف المصطلحات النحوية وتحديد مدلولاتها بقدر عنايته بالمسائل النحوية والأحكام المتصلة بها والقضايا المتفرعة عنها، ولقد تجلى ذلك في كل أبواب الكتاب، كما تجلى في منهجه في عرض مادته من بدايته إلى نهايته.

---

[1] ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ابن قدامة المقدسي، ج1، ص:63-65. وقال الكفوي في تعريفه: "والحد الرسمي: ما أنبأ عن الشَّيء بلازم له مُخْتَص به كقولِك: الإنسان ضاحِك، منتصب القامة، عريض الأظفار، بادِي البشرَة"، الكليات، ج1، ص: 392.

[2] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري،، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:1416،1هـ/ 1995م، ج1، ص: 71.

[3] الكليات، ج1، ص: 392.

[4] مجيب النِّدا في شرح قطر الندى، جمال الدين الفاكهي، تح: د. مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية للنشر، ط:1، 1469هـ/ 2008م، ص:7.

والملاحظ من تتبع المسائل والأبواب النحوية التي سعى فيها ابن الأثير إلى تعريف مصطلحاتها، أنه استعمل في تحديد دلالة الألفاظ مصطلح "التعريف"[1] بشكل رئيسي، كما استعمل مصطلحات أخرى دالة عليه هي:"الحد" و"الماهية" و"الحقيقة" و"العبارات".

فمصطلح "التعريف" تردد بكثرة في الكتاب، إذ ورد حوالي أربع وستين مرة، وبذلك احتل مركز الصدارة من حيث الاستعمال. ومن النصوص التي استعمل فيها هذا المصطلح، ما سبق ذكره، وما ورد في تعريفه للمضمرات، يقول ابن الأثير:"الفرع الأول في المضمرات، وفيه تعليمان: التعليم الأول: في **تعريفها:** وهي ثلاثة: ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وضمير الغائب"[2].

أما مصطلح الحد فيأتي بعد التعريف من حيث الاستعمال، إذ ورد حوالي خمس عشرة مرة في الكتاب، ومن أمثلة استعماله قول ابن الأثير في تعريف "الابتداء": "**ونظم حدّه،** بعد معرفة موادّه: كلّ اسم عريته من عوامل مخصوصة وهيّأته لدخولها عليه، وجعلته أهلا للإسناد إليه، فإذا تناول هذا المعنى الاسم رفعه لفظا أو موضعا، وسمّى مبتدأ؛ لأنّه لا عامل لفظيّا قبله، نحو: زيد قائم"[3].

ومثاله أيضا قوله في تعريف الفاعل: "**وتحرير الحدّ:** اسم مفرد متمكن غالبا، ليس بشرط ولا استفهام يأتي بعد فعل نحوي على وضعه الأصلي، أو ما أشبه الفعل معتمدا، ويكون مسندا إليه، إيجابا أو سلبا، كقولك: قام زيد، ومات بكر، وما قام عمرو"[4].

---

[1] نشير هنا إلى أن مصطلح "التعريف" استعمل في كتاب البديع بمفهومين عام وخاص، والمراد هنا التعريف بمفهومه الخاص المرادف للحد.

[2] البديع ج2، ص:5. وينظر: ج1، ص: 160- 283- 430-514؛ ج2، ص: 100- 106- 156- 184- 215-285-334-477- 620.

[3] البديع، ج1، ص:55، وينظر: ج1، ص:9- 55- 120- 122- 183- 214-495.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص:96.

وبخصوص مصطلح "الحقيقة" فقد استعمله ابن الأثير مرات معدودة لا تتجاوز ست مرات في الكتاب، منها قوله في تعريف مصطلح "التركيب": "وأمّا التركيب فهو فرع على الإفراد، **وحقيقته:** أن تجمع بين اسمين على غير جهة الإضافة، فتجعلَهُما اسما واحدا، وتبنيَ الأوّل منهما على الفتح نحو: حضرموتَ وبعلبكَّ، ومَعْديكَربَ"[1].

أما مصطلح "الماهية" فلم تتعد مرات وروده المرة الواحدة، وذلك في تعريف مصطلح "النحو"،قال ابن الأثير: "الفصل الأول: في **ماهيّة** النحو: النّحو: القصد، نُقِل عَلَماً لهذا العِلْمِ المشار إليه، وهو: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً، واصطلاحِ ألفاظِهم حدّاً ورسماً"[2].

واستعمل ابن الأثير مصطلح "العبارة" بصيغة الجمع مرة واحدة، وذلك في تعريف مصطلح "الاستثناء": "الفرع الأوّل: في حدّه، وقد اختلفت فيه **عبارات العلماء**. فقال قوم: هو أن تخرج شيئا ممّا أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره. وقال قوم: هو أن تخرج بعضا ممّا أدخلت فيه كلّا له، أو تدخل بعضا فيما أخرجت منه كلّا له. وقال آخرون: هو إخراج بعض ما يوجبه اللّفظ من عموم لفظ ظاهر، أو عموم حكم، أو عموم معنى"[3].

يستنتج أن ابن الأثير استعمل مصطلح "التعريف" والمصطلحات المرادفة له، بمفهوم واحد هو تحديد دلالة اللفظ، غير أنه غلب مصطلح "التعريف" في الاستعمال وأكثر من توظيفه؛ ولعل ذلك يرجع إلى أن مصطلح "التعريف" أخفُّ على المتلقي وأيسر في الفهم والاستيعاب من الحد، وذلك لبساطته وبعده عن التعقيد لفظا ومعنى، كما أن مصطلح الحد يوحي بنزعة منطقية جعلت ابن الأثير يتحفظ من استعماله بشكل مطرد ويفضل استعمال مصطلح "التعريف".

---

[1] البديع، ج2، ص: 272. وينظر: ج1، ص: 44- 122- 342؛ وج2، ص:30-271.

[2] المصدر نفسه: ج1، ص: 7.

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص: 214.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ابن الأثير لم يكتف بتوظيف مصطلح واحد من هذه المصطلحات في التعريف، ولكنه جمع بين أكثر من مصطلح في تعريف اللفظ الواحد، وذلك كجمعه بين مصطلحي "التعريف" و"الحد"، وجمعه بين "التعريف والحقيقة". وهذا ما سنوضحه في مبحث مصطلح "التعريف" بين المفهوم الخاص والمعنى العام.

4-الغاية من التعريف عند ابن الأثير:

تختلف الغاية من التعريف عند النحويين وأهل العلم باختلاف وجهات نظرهم وتنوع المجالات العلمية التي يخوضون فيها. فالغرض من الحد عند أهل المنطق هو، كما يقول جابر بن حيان: "الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة، حتى لا يخرجَ منه ما هو فيه ولا يدخل فيه ما ليس منه"[1]. أما الغرض من الحد عند النحويين فهو الإبانة عن حقيقة المحدود وتمييزه عما يشاركه، قال العكبري: "لأن الحد الحقيقي ما أبان عن حقيقة المحدود"[2]. وقال في موضع آخر: "والقصد من الحد تمييز المحدود عما يشاركه"[3]. وذهب الأزهري إلى "أن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه"[4].

إن لكل فئة من أهل العلم موضوعا معينا تخوض فيه وغاية محددة تتوخاها، وباختلاف الموضوع والغاية تختلف التعريفات، يقول أحد الدارسين متحدثا عن الغرض من التعريف: "للمناطقة اهتماماتهم الخاصة وللنحاة والأصوليين اهتمامات أخرى، فكل علم له موضوع وغاية خاصتان به، من أجلهما تتمايز العلوم وتفترق الدراسات، فغرض المناطقة الكشف إما عن ماهيات الشيء أو عوارضه ليحصل الاطلاع على كنه المعرَّف أو امتيازه عن جميع ما عداه أو بعضه ... أما الأصوليون وأهل العربية فهم ي صوب آخر، لأن

---

[1] الحدود لجابر بن حيان، المصطلح الفلسفي عند العرب، د. عبد الأمير الأعسم، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط:3، 2009م، ص: 165 .

[2] اللباب في علل البناء والإعراب ج1، ص:71.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص:45.

[4] شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص:571.

غرضهم تحديد المفهوم النحوي أو الأصولي بشكل يدفع اشتباه المصطلح بغيره ويفسر المراد منه ويحدد العناصر المكونة للمفهوم ... فبؤرة التعريف هي تحقيق عنصر التمييز وعدم الاختلاط المفهومي"[1].

يتضح، إذن، أن للغرض تأثيرا واضحا في اختيار التعريف المناسب، فإذا كان الغرض من التعريف هو تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن، فالتعريف الحقيقي هو الأنسب، وإذا كان الغرض من التعريف تعيين صورة من الصور الحاصلة في الذهن، فالتعريف اللفظي هو الأنسب، يقول الأحمد نكري موضحا ذلك: "**اعلم أَن الغرض من التّعريف إِما تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذّهن أو تعيين صورة من الصور الحاصلة فيه.** والأول: **هو التّعريف الحقيقي**– والثاني: **هو التعريف اللفظي.** ثمّ التعريف الحقيقي إمّا أن يكون وجود مُعرَّفِه معلوما أولا. الأول: التعريف بحسب الحقيقة. والثاني: التعريف بحسب الاسم وكل واحد منهما إِن كان بالذاتيات فحد حقيقي– أو اسمي تام– أو ناقص– وإلا فرسم حقيقي– أواسمي– كذلك"[2].

نستخلص مما سبق أن الغرض الأساسي من التعريف عند المنطقيين هو الكشف عن ماهية الشيء والإحاطة بجوهر المحدود، وعند النحويين هو تمييز الشيء من غيره. غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن النحويين لم يكتفوا بهذه الغاية التمييزية التي يضطلع بها التعريف، ولكنهم أشاروا إلى غاية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها هي الغاية التعليمية.

---

[1] تراثنا الاصطلاحي: أسسه وعلاقاته وإشكالياته– بحوث في المصطلح اللغوي، د. محمد ذنون يونس الفتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2013م، ص:24.

[2] دستور العلماء– جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م، ج1، ص:215. ويمثل المؤلف لأنواع الحد بقوله:" ومثال الحد الحقيقي والرسم الحقيقي تعريف الإنسان المعلوم وجوده بِالحيوان النّاطق وبالحيوان الضاحك. ومثال الحد الاسمي والرسم الاسمي تعريف العنقاء الغير المعلوم وجودها بالحيوان الكذائي وبالطائر الكذائي. ومثال اللّفظيّ تعريف الغضنفر بالأسد".المصدر نفسه.

لقد كانت الغاية التعليمية حاضرة في أذهان الكثير من النحويين وهم يضعون تعريفاتهم، لذلك اختاروا من صيغ التعريف وأساليبه ما يفي بهذا الغرض، ووظفوا من أنواع التعريف ما ينسجم مع هذه الغاية، ومن هذه الأنواع: التعريف بالمثال والتعريف بالمرادف والتعريف بالضد والتعريف بالعلامة. لقد فضل بعض النحويين مثلا التعريف بالعلامة على الحد، لأنه أقرب إلى القصد النحوي وأسهل من الحد وأيسر على المتعلم، يقول الجوجري في معلقا على تعريف ابن هشام للاسم: " لما قسم الكلمة إلى الثلاثة الأقسام، استدعى ذلك ذكر ما يميز كل قسم منها عن أخويه، إذ لو لم يذكر لم تفد القسمة. والتمييز يحصل بالحد وبالعلامة، وهو بالحد أضبط، لاطراده وانعكاسه، بخلاف العلامة، إذ لا تنعكس ... **وإنما اختار التمييز بالعلامة دون الحد، لأنه في مقام التعليم وتمييز الأقسام لمن ليست متميزة عنده، وهو بالعلامة أسهل منه بالحد**؛ إذ لا تحتاج العلامة لما يحتاج إليه الحدّ من الشرح"[1].

لقد تنبه الإمام الشاطبي إلى هذا الأمر أيضا في سياق تعليله اختيارَ ابنِ مالك تعريفَ الاسم بالعلامة في قوله "بالجر والتنوين والنِّدَا وأل"، وذهب إلى أن ابن مالك اختار التعريف بالخواص لأنه الأقرب إلى القصد النحوي والأسلم على المبتدئ، يقول: "جرت عادة النحويين أن يعرّفوا هؤلاء الكل بطريقين: أحدهما: طريق الحد، والآخر: طريق التعريف بالخواص ... فإن الحد تمييز للمحدود من جهة معناه، والتعريف بالخواص تمييز له من جهة لفظه، وتعريف النحاة بالأمر المعنوي إنما يكون مقيدا باللفظ، لأن نظرهم بالقصد الأول في اللفظ، وبالقصد الثاني في المعنى، فما عرفوه بِمَالَهُ مِنْ جهة المعنى أرادوا أن يعرفوه بما له من جهة اللفظ، **ولما كان التعريف بماله من جهة اللفظ أقربَ إلى القصد النحوي وأسلمَ**

[1] شرح شذور الذهب، شمس الدين الجَوجَري، تح: د.نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط:1، 1424هـ/ 2004م، ج1، ص:143.

على المبتدئ وهو التعريف بالخواص اجتزأ الناظم– رحمه الله – به فقال: (بالجر والتنوين ... إلى آخره)"[1].

يستخلص من هذين النصين أن للغاية التعليمية دورا مؤثرا في اختيار التعريف المناسب عند النحويين، فالجوجري يفسر اختيار ابن هشام التعريف بالعلامة بدل الحد بأمرين: الأول أن المقام هو مقام التعليم، وتعريف الاسم وتمييزه عن غيره بالعلامة أسهل في هذا المقام من الحد. والأمر الثاني أن التعريف بالعلامة لا يحتاج إلى ما يحتاج إليه الحد من الشرح والبيان.

أما الشاطبي فيرجع سبب اختيار ابن مالك التعريفَ بالخواص إلى أنه أقرب إلى القصد النحوي، وأنه أيسر على المبتدئ.

وبالعودة إلى ابن الأثير، نجد أن الغاية من التعريف عنده تكمن في أمرين أساسيين:

أولهما: تحقيق المقصد النحوي الخالص في تعريفاته، ويتمثل هذا المقصد فيما يقتضيه تناول الأبواب والمسائل النحوية من تحديد لدلالات المصطلحات التي تبنى عليها هذه المسائل وصياغة تعريفات لها، وجعل هذه التعريفات منطلقا لتفسير هذه المسائل وتحليل القضايا المرتبطة بها وتعليلها والتفصيل في جزئياتها.

وثانيهما: تحقيق المقصد التعليمي، الذي يمكن تلخيصه في أن ابن الأثير جعل التعريف منطلقا للبيان والإفهام ووسيلة للتيسير على المتعلم، ويمكن توضيح هذا الأمر كالآتي:

[1] المقاصد الشافية، ج1، ص:43.

– حَرَص ابن الأثير على وضع مقدمات للأبواب النحوية، وهذه المقدمات هي بمثابة توطئة تيسر للقارئ المتعلم استيعاب وفهم ما سيقدمه من تعريفات، وغالبا ما تتضمن هذه المقدمات معلومات عن الأحوال اللغوية والاشتقاقية والصرفية للفظ الذي يراد تعريفه، وما يتعلق به من أقسام وأحكام وشروط، وكل ذلك يدخل فيما سماه ابن الأثير بـ"مواد اللفظ" التي تذكر قبل حده وتعريفه.وسنعود إلى هذا الأمر في الفصل الخاص بالتبويب النحوي.

– اعتمد أنواع التعريف البسيطة والواضحة التي تيسر للمتعلم سبل الفهم وتبعده عن دوائر الغموض والتعقيد، وذلك كالتعريف بالمثال، والتعريف بالمرادف، والتعريف بالضد، والتعريف بالعلامة.

– وظف أساليب مختلفة في التفسير والبيان، كشرح ألفاظ التعريف وتفسيرها وتعليل اختياراته اللفظية والأسلوبية في صياغة التعريف.

– بنى تعريفاته بأسلوب يتوخى الاختصار والوضوح ويبتعد عن التعقيد والإبهام.

–اعتمد ابن الأثير أسلوب الخطاب المباشر في التعريف، فهو يفترض متلقيا مستمعا يتوجه إليه بالكلام شرحا وتفصيلا، ومما يدل على ذلك استعماله لضمائر الخطاب كالكاف والتاء وربطهما بعبارات توحي بإشراك المتلقي في عملية الشرح، ومن هذه العبارات قوله: "ألا ترى أنك" و"لأنك"، و"ترفع لسانك"، وغيرها، يقول في تعريف الحروف الشديدة: "وأما الشديدة فثمانية أحرف يجمعها"أجدك قطبت" ومعنى الشديدة، أنها حروف قوية تمنع الصوت أن يجرى معها، فينحصر في مخارجها، **ألا ترى أنّك إذا وقفتَ** على الجيم **فقلتَ**: الحجّ، **وجدتَ** صوت الجيم راكدا محصورا **لا تقدر** على مدّه"[1]. ومن أمثلته قوله في تعريف "حروف الصفير": "وأما حروف الصفير فثلاثة: الصاد والسين والزاي، **لأنك تصفر** عند النطق بها"[2].

[1] البديع، ج2، ص: 614.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 618.

ومن ذلك أيضا تعريفه مصطلح "الإطباق": "ومعنى الإطباق، **أن ترفع لسانك** إلى الحنك الأعلى عند النطق بها"[1]. ومن نماذج توظيف هذا الأسلوب قوله في تعريف مصطلح "المعادلة": "ومعنى المعادلة: **أن تسأل** عن اسمين، أو فعلين، **فتدخل** "الهمزة" على الأوّل منهما، و"أم" على الثّاني وتجعل المعنى المتعلّق بهما متوسّطا بينهما، **تقول:** أزيد عندك أم عمرو؟ وأقام أزيد أم قعد؟ ويجوز أن **تقدّم** المعنى المتعلّق، في الشّعر، **فتقول** أعندك زيد أم عمرو؟ وأزيد قام أم قعد؟ فيتحصّل من "الهمزة" و"أم" معنى "أي""[2].

5- مصطلح "التعريف" بين المفهوم الخاص والمعنى العام:

سلك ابن الأثير في توظيف مصطلح "التعريف" مسلكين مختلفين:

المسلك الأول: استعمل فيه مصطلح التعريف بمفهومه الاصطلاحي الخاص المتداول عند النحويين وغيرهم من أهل العلم، الذي يراد به تحديد دلالة اللفظ والكشف عن مفهومه في المجال الذي ينتمي إليه، وهو هنا مجال علم النحو، ومعنى ذلك أنه استعمل التعريف مرادفا للحد.

المسلك الثاني: استعمل فيه ابن الأثير مصطلح التعريف بمعنى عام يشمل ذكر الحد وكل ما يتعلق بالمصطلح من معلومات مبينة لأحواله، كذكر أقسامه وشروطه وأوصافه وخواصه وغير ذلك. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

1.5.استعمال مصطلح "التعريف" بمفهوم الحد:

استعمل ابن الأثير مصطلح "التعريف" بمفهوم "الحد" في عدة مواطن من الكتاب، ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف المعرب من الأسماء: "الفصل الأول: **في المعرب من**

---

[1] البديع، ج2، ص: 615.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 365 .

الأسماء، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: **في تعريفه، وهو: ما عري من أوصاف ستّة فلم يشبه الحرف**، نحو: "الذي"، أشبهته باحتياجها في الإفادة إلى صلتها..."[1].

ومن أمثلته كذلك تعريفه لهمزة القطع وهمزة الوصل، حيث يقول:"النوع الأول في همزة القطع والوصل، وفيه ثلاثة فصول، الفصل **الأول في تعريفهما**:وهما همزتان: همزة قطع، وهمزة وصل. **فهمزة القطع هي: الّتي تثبت في النطق وصلا ووقفا، وينقطع بالتلفّظ بها ما قبلها عمّا بعدها**، وهي ثابتة بثبوت الحكم الّذي تدلّ عليه من بنية أو معنى، وسواء كانت أصليّة أو زائدة، أو بدلا، نحو: أَخْذٍ، وأَحْمَرَ، وإِشَاحٍ في: وشاح. **وأمّا همزة الوصل فهي: التّي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل**؛ لأنّها إنّما جيء بها توصّلا إلى النّطق بالسّاكن..."[2].

ومنها كذلك تعريف مصطلح "الخبر" حيث يقول: "الفصل الأول: **في تعريفه. حدّ الخبر: ما احتمل الصّدق أو الكذب**، تقول: زيد قائم، وعمرو قام أبوه؛ فقيام زيد وأبى عمر، يجوز أن يكون صدقا، وأن يكون كذبا، **وهو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به عنه**"[3].

2.5. استعمال مصطلح "التعريف" بمعنى عام:

استعمل ابن الأثير مصطلح "التعريف" بمعنى عام يتضمن حد اللفظ المعرَّف وأمورا أخرى هي عبارة عن معلومات متعلقة بالمصطلح، وذلك كذكر أقسامه وشرائطه ووظائفه، لذلك نجده يجعل التعريف،في الكثير من الأبواب، عنوانا لفصل أو فرع أو نوع، ويدرج تحته حد المصطلح وأقسامه وشروطه وغير ذلك،مما يعني أن مفهوم التعريف أعم وأوسع من مفهوم الحد، إذ يشمل الحد وما زاد عليه من معلومات خاصة بأحوال المصطلح وأوضاعه.

---

[1] البديع، ج1، ص:15.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص:312.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 66.

لقد ورد استعمال مصطلح التعريف بهذا المعنى العام في الكثير من أبواب الكتاب وفصوله، ويمكن أن نستدل على ذلك بتعريفه لمصطلح "المبتدأ"، حيث يقول:"الفصل الأوّل: **في تعريفه:** الابتداء: معنىً يتصفُ بِه الاسمُ، وهو الاهتمام بتقديم النطّق به، وله وصفان، أحدهما سَلبيٌّ، والآخرُ إيجابيٌّ...**ونَظْمُ حَدِّه بعد معرفة مَوادّه:** كلُّ اسم عرَّيْتَه من عواملَ مخصوصةٍ وهيّأته لدخولها عليه، وجعلته أهلا للإسناد إليه..."[1].

يستنتج من هذا النص أن ابن الأثير جعل مصطلح "التعريف" عنوانا لفصلٍ الغايةُ منه الإحاطة بمفهوم "المبتدأ"، غير أنه ذكر في ثنايا هذا الفصل عددا من الأمور المتصلة بالمبتدأ لكنها ليست من الحد، كذكر أصله الاشتقاقي، وذكر بعض أوصافه، ليصل بعد ذلك إلى حده "ونظم حده بعد ذكر مواده". والملاحظ أن ابن الأثير عبر عن هذه المعلومات المذكورة بلفظة "مواده" أي مواد المصطلح التي يجب معرفتها قبل حَدِّه.

ومن أمثلة ذلك تعريفه لمصطلح"الحال"، حيث جعل الفصل الأول في تعريفها وضمنه فرعين: الفرع الأول في حدها وأقسامها والفرع الثاني في شرائطها. يقول ابن الأثير:"في الحال، وفيه ثلاثة فصول: **الفصل الأوّل: في تعريفها، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: في حدّها، وأقسامها:** الحال: وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به، **وحقيقتها:** أنها هيئة الفاعل عند وجود الفعل منه، وهيئة المفعول عند حلول الفعل به، وتجيء منهما معا على الجمع والتّفريق، ومن المضاف إليه. وهى منصوبة لفظا، وموضعا، تقول في الفاعل: جاء زيد راكبا، وخرج الأمير ماشيا، وتقول في المفعول: ضربت زيدا مذنبا، وأكرمت عمرا مستحقّا، وتقول في مجيئهما منهما معا إذا اتّفقت حالاهما: لقي زيد عمرا راكبين... **الفرع الثّاني: في شرائطها:** للحال شرائط- في الغالب- بها يصحّ أن تكون حالا..."[2].

---

[1] البديع، ج1، ص: 55.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 183- 185.

فابن الأثير جعل الحد فرعا من الفروع المكونة لفصل التعريف، وبذلك يظهر المعنى العام للتعريف الذي يشتمل على الحد وما زاد عليه من ذكر لمواد اللفظ المتمثلة في أقسامه وشرائطه والتي قد تتسع لتشمل ذكر الأصل الاشتقاقي للمصطلح وصفاته ووظائفه وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بأحوال المصطلح المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير كان يستغني، في بعض الأحيان، عن التصريح بمصطلح "التعريف" بمفهومه المرادف للحد، سواء في بداية الفصل أو في بداية الفرع أو أثناء التعريف بحيث نجده يصوغ التعريف مباشرة بعد ذكر اللفظ المعرَّف، ومن الأمثلة الموضحة لذلك تعريفه لمصطلحي "النكرة" و"المعرفة"، حيث يقول: "**الباب الأول في النكرة والمعرفة. وفيه فصلان: الفصل الأول في النكرة.** النكرة والمعرفة نوعان متقابلان، يعمّهما جنس هو الاسم، ولا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر، حيث هو على بابه، إلا أنّ النكرة يجوز أن تصير معرفة، ولا تصير المعرفة نكرة إلا على تأوّل، فلهذا كانت النكرة أصلا للمعرفة، فتعين تقديمها في الذكر، **فنقول: النكرة: كل اسم صلح أن يكون لكل واحد من جنسه على طريق البدل.** وقيل: كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة [نحو رجل وامرأة وفرس وجبل]"[1]. وكذلك فعل في تعريف مصطلح "المعرفة"، حيث عرفه دون ذكر لفظ "التعريف" أو "الحد"، فقال:"الفصل الثاني **في المعرفة: وهي كل اسم خص الواحد من جنسه،** وأنواعها ثلاثة: مظهر، ومضمر، ومبهم"[2].

[1] البديع، ج 2، ص: 1.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 4.

المطلب الثاني: منهج ابن الأثير في تعريف المصطلح النحوي:

اتسم منهج ابن الأثير في تعريف المصطلحات النحوية بتعدد الصيغ المعتمدة في التعريف وتنوع الأساليب الموصلة إلى تحديد دلالات الألفاظ، ويمكن عرض هذه الأساليب كالآتي:

1-العناية بذكر المعنى اللغوي وأصل الاشتقاق:

جرت العادة في تعريف أي مصطلح، أن يبدأ بتحديد المعاني اللغوية للفظ المعرف وأصل اشتقاقه، لينتقل من ذلك إلى تحديد الدلالة الاصطلاحية للفظ من خلال تعريفه.

لقد سار ابن الأثير على هذا النهج في الكثير من تعريفاته،حيث كان يبدأ بذكر المعاني اللغوية للفظ وينص على ذلك بصريح العبارة، كقوله: "في اللغة"، ثم ينتقل إلى تعريف المصطلح مستعملا عبارات وألفاظا تؤكد نسبة المصطلح الذي يراد تعريفه إلى مجاله، كعبارة "في العربية" إذا تعلق الأمر بمصطلح نحوي، وعبارة "في الشرع" إذا تعلق الأمر بعلم الحديث أو الفقه أوغير ذلك.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله في تعريف مصطلح "الترخيم":"الفصل الثّاني من باب النّداء: في التّرخيم وفيه ثلاثة فروع: الفرع الأوّل: **في تعريفه: الترخيم- في اللّغة - الرأفة والإشفاق، وقيل: التسهيل والتّليين، وهو-في العربيّة-** حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة؛ تخفيفا. وهو من خواصّ الأسماء"[1].

ومن أمثلته قوله في تعريف مصطلح الإعراب: "**الإعراب هو: البيان، من أعرب عن الشيء إذا بيّنه وأوضحه. وحقيقته في العربيّة:** تغيّر آخر الكلمة حسّا أو حكما، بحركة أو

[1] البديع، ج1، ص:413.

حرف، لاختلاف العامل لفظا، أو معنى، أو تقديرا، وقد سبق معنى هذا الحدّ في الباب الثّاني، فلم نعده" [1].

فابن الأثير يذكر المعنى اللغوي للفظ المعرف وأصل اشتقاقه ثم يأتي بالتعريف الاصطلاحي المعبر عنه بقوله: "في العربية" و"حقيقته في العربية".

2- تتبع ألفاظ التعريف شرحا وتفسيرا:

عمد ابن الأثير في الكثير من تعريفاته إلى شرح ألفاظ التعريف، أو تعريفها أحيانا، وذكر الأمثلة الموضحة لها، يقول مثلا في تعريف مصطلح"المعرَب":"وحدّ المُعْرَب: كلّ كلمة يُغَيَّرُ حرفُ إعرابها حِسًّا أو حكمًا، بحركة أو حرف، لاختلاف العوامل لفظا، أو معنى أو تقديرا، **فقولنا: حسّا**، نحو: "زيد" و"يضرب" وحُكْمًا، نحو"عصا"، و"يسعى"، **وقولنا: بحركة**، كالرّفع، والنّصب والجرّ، **وقولنا: أو حرفٍ**، كالألف والواو والياء، في الأسماء السّتّة، وفي كلا وكلتا، **وقولنا: لفظا**، نحو: "مِنْ" و"لَنْ"، **وقولنا: معنى**، نحوُ الابتداءِ ورافعِ الفعلِ المضارعِ، **وقولنا: تقديرا...**"[2].

ومن الأمثلة التي تعرض فيها ابن الأثير لتعريف بعض ألفاظ التعريف، تعريفه لمصطلح "تخفيف الهمز" حيث يقول: "ومعنى تخفيف الهمز: قلبه، أو حذفه، أو جعله بين بين، **ومعنى جعله بين بين: أن تجعل الهمزة (بين الهمزة) وبين ما منه حركتها** فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء"[3].

فابن الأثير عرف تخفيف الهمز، وأورد فيه عبارة "بين وبين" التي تبين له أنها تحتاج بدورها إلى تعريف وبيان، فتوقف عندها وحاول تعريفها فقال: "ومعنى جعله بين بين:

---

[1] البديع ، ج1، ص: 44.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 15.

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص: 325.

أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين ما منه حركتها". ولم يكتف ابن الأثير بتعريف هذه العبارة ولكنه زاد في شرحها بذكر أمثلة موضحة لها فقال: "فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء".

3- تعليل تسمية المصطلح المعرَّف:

لم يكتف ابن الأثير بتسمية المفاهيم النحوية وإطلاق المصطلحات الدالة عليها،ولكنه تعدى ذلك إلى ذكرعلل[1]التسمية بهذا المصطلح أو ذاك، وتفسير أسباب إطلاق المصطلحات على مسمياتها، يقول معللا إطلاق مصطلحي "الجمع السالم" و"الخاص" على جمع السلامة:"**إنما سمي هذا النوع جمع سلامة لسلامة نظم بنائه في الجمعية**، وانفرد باسم الخصوص **لانحصاره في المذكر العلم العالم** احتراما للفظه ومسماه ونفيا لوقوع اللبس فيه، ألا ترى أن عُمورا يحتمل أن يكون جمع عَمْرٍو، وعُمْرٍ، وعِمْرٍ، وعَمَرٍ، وعَمِرٍ، فأما عَمْرُون، فلا يحتمل أن يكون إلا جمع عمرو، لبقاء بناء واحده فيه"[2].

ومن نماذج تعليله قوله في تعليل تسمية مصطلح "التصريف": "التّصريف: تغيير يلحق الكلمة في حروفها وبنائها، حركة وسكونا؛ **وإنّما سمّي تصريفا لأنّه يتصرّف بالكلمة الواحدة على أبنية مختلفة**، بزيادة، ونقصان، وحذف، وقلب، ونقل. وفائدته: معرفة أوضاع الكلمة في تصرّفها.وطريقه: معرفة الموزون، والميزان، والوزن، فالموزون هو: الكلمة القابلة للوزن، والميزان هو: الفاء والعين واللام، وضعا واصطلاحا بين أهل هذه الصناعة، والوزن: مقابلة الأصل بالأصل، والزّائد بالزّائد"[3].

---

[1] يراد بالعلة في النحو: التماس سبب لحكم من الأحكام النحوية. وقد عني النحويون ببيان علل البناء والإعراب، ورفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه...إلخ. ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 216 .

[2] البديع، ج2، ص:90 .

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص:477.

ومن ذلك تعليل تسمية الجمع السالم للإناث بـ"المتوسط"، حيث قال: "**إنما سمي متوسطا لأنه أعم من الأول لكونه للمؤنث العاقل وغير العاقل، ولأنه أخص من الثالث** باقتصار على المؤنث خاصة، فحصل بينهما"[1].

ومن نماذجه قوله في تعليل تسمية المقصور: "النوع الثاني: المعتّل حرف الإعراب، وهو ما كان حرف إعرابه ألفا أو ياء أو واوا، وينقسم إلى أربعة أضرب، ورديف:الضّرب الأوّل: الألف إذا كانت حرف إعراب، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا؛ لتعذّر النّطق، **وسمّي مقصورا، لأنّه قصر عنه جميع أوجه الإعراب لفظا، أي: حبس، نحو: عصا ورحى...**"[2].

ومن أمثلته كذلك قوله متحدثا عن المفعولات: "**وسمّي الثّاني مفعولا به، لأنّ الفعل به وقع. وسمّي الثّالث مفعولا فيه، لأنّ الزّمان والمكان محلّان للأفعال، لا بدّ لها منهما. وسمّي الرّابع مفعولا له، لأنّه عذر الفعل وسببه. ولمّا جاز أن يصاحب الإنسان في فعله غيره، وليس من ضرورته. قيل: مفعول معه**"[3].

ومن أمثلته أيضا تعليل تسمية الاسم والفعل والحرف، قال ابن الأثير:"أمّا الاسم: فهو مشتقّ من السّموّ، عند البصريين، ووزنه في الأصل:سِمْوٌ، ومن السّمة، عند الكوفيّين، ووزنه في الأصل وَسْم؛ **وإنّما سمّي اسما لسموّه على قسيميه**، فإنّه يخبر به، وعنه، وليسا كذلك. والفعل مشتقّ من المصدر الذي هو الحدث، عند البصريّين، لأنّ في الفعل زيادة على المصدر، وهي دلالته على خصوص الزّمان، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة، **وإنما سمّي فعلا باسم أصله**، وهو الفعل في الحقيقة وعند الكوفيّين: المصدر مشتقّ من الفعل. **والحرف مشتق من حرف الشيء، وهو طرفه وجانبه، ولذلك سمّي حرفا؛ لأنّه يقع طرفا**"[4].

---

[1] البديع، ج 2، ص: 100.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 19.

[3] المصدر نفسه،ج 1، ص: 121.

[4] المصدر نفسه، ج 1، ص: 14.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج الذي اتبعه ابن الأثير في تعليل تسمية المصطلحات اطرد بشكل لافت في المباحث الخاصة بالحروف والأصوات، حيث ركز أثناء حديثه عن مخارج الحروف وصفاتها، على ذكر علل تسميتها، ويمكن توضيح ذلك ببعض النماذج، منها قوله في شرح أسباب تسمية الحروف المجهورة: "أمّا المجهورة فهي تسعة عشر حرفا، يجمعها" لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا" تكرر فيها الميم والألف، **وإنّما سمّيت مجهورة، لإشباع الاعتماد في مخارجها، ومنع النفس أن يجري معها، حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت،** ألا ترى أنّك إذا لفظت بالعين اعتمدت على مخرجها بقوّة، ومنعت النّفس أن يخرج معها فخرج ظاهرا. والجهر: الإظهار، إلّا أنّ الميم والنون يعتمد لها في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّة"[1].

وقال في تعريف الحروف المهموسة وتعليل تسميتها:"وأمّا المهموسة فعشرة أحرف، يجمعها: (ستشحثك خصفة)، وهي خلاف المجهورة، **وسميت مهموسة؛ لضعف الاعتماد في مخرجها حتّى جرى معها النّفس فأخفاها.** والهمس: الصّوت الخفيّ"[2].

وقال في تعليل تسمية الحروف اللينة: "وأمّا الليّنة فهي ثلاثة أحرف: الألف، ثم الواو، ثم الياء، وتسمى حروف المد وحروف العلة،**لأنها لانت في مخارجها واتسعت، ولامتداد الصوت بعد خروجها من موضعها، ولانقلاب بعضها عن بعض وتغيرها عن حالها.**"[3].

وقال في تعليل تسمية الحروف اللهوية والنِّطعية والأسلية: "وأما **اللهوية** فحرفان: القاف والكاف، **لأن مبدأهما من اللهاة. وأما الشجرية** فثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد، **لأن مبدأها من شجر الفم وهو مفرجه.**وأمّا **النّطعيّة** فثلاثة أحرف: الطاء والدال والتاء، **لأن**

---

[1] البديع ، ج 2، ص: 613.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 613- 614.

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص: 616.

مبدأها من نطع الغار الأعلى، وهو موضع التحزيز منه. وأما **الأسليّة** فثلاثة أحرف: الصاد، والسين، والزاي، **لأنّ مبدأها من أسلة اللّسان**"[1].

ومن ذلك تعليل أسباب تسمية الحروف المنفردة: المكرر والهاوي والمهتوت والمنحرف، يقول ابن الأثير:"أما المكرّر فهو الراء؛ **لأنّ اللسان يتعثّر فيه حتّى كأنّه ينطق بحرفين،** وهو حرف شديد جرى فيه الصوت. وأمّا الهاوي فهو الألف؛ **لهويّه في الحلق ولأن مخرجه اتسع له الصوت أشدّ من اتّساع مخرج أخويه،** وهما الياء والواو.وأمّا المهتوت فهو التاء، **سمّيت بذلك؛ لضعفها، وخفائها.** وأمّا المنحرف فهو اللام، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت، **سمّي بذلك؛ لانحرافه عن إخوته شيئا إلى الرّخوة**"[2].

ومن نماذج ذلك قوله في تعليل تسمية الحروف الرخوة: "وأمّا الرخوة فهي ثلاثة عشر حرفا: الهاء والحاء، والغين، والخاء والشين، والضاد، والصاد، والسين، والزّاي، والظّاء، والذّال، والثّاء والفاء. **وسميت رخوة لضعف الاعتماد في مخارجها، فيجري الصوت معها،** ألا ترى أنّك إذا وقفت على الشّين من: الطشّ، والضاد من:العضّ، أجريت فيهما الصوت وأمكنك مده"[3].

4- الاحتراز في التعريف:

كان ابن الأثير شديد الحذر في تعريفاته، فقد كان يتوقف عند بعض ألفاظ التعريف محترزا فيها مما يمكن أن يصرف كلامه عن مقصوده أو يحيد به عن حقيقته، وقد كثرت احترازاته في الكثير من التعريفات، ومنها على سبيل التمثيل تعريفه لأقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف،حيث يقول: "فإذًا حدّ الاسم: كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مجرّدة من الزّمان المختص لفظا، نحو: زيد وضرب. وحدّ الفعل: كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها

---

[1] البديع، ج 2، ص: 616.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 618.

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص: 615.

مقترنة بزمان مختصّ لفظا، نحو: ضرب ويضرب. وحدّ الحرف: كل كلمة دلّت على معنى في غيرها ولم تكن أحد جزئي الجملة المفيدة سوى النداء، نحو"من" و"إلى".**فقولنا:** كل كلمة، **احتراز من الحروف غير المنتظمة، وقولنا:** دلّت على معنى، **احتراز من** الملغاة، **وقولنا:** في نفسها، **احتراز من الحروف، وقولنا:** مجرّدة من الزّمان المختصّ **احتراز** من الفعل، **وقولنا:** لفظا، **احتراز** من صيغة الفعل؛ لأن للفعل ثلاث دلالات اثنتان بالوضع، والأولى منهما دلالة"الضاد" و"الراء" و"الباء" على هذا النوع من الأفعال، والثّانية: دلالة صيغة الفعل على خصوص الزّمان نحو" فَعَل" للماضي، و"يَفْعَل" للمستقبل ... والثالثة: دلالة الملازمة... **وقولنا: في الحرف:** ولم يكن أحد جزئي الجملة المفيدة، **احتراز من**"الذي"، **وقولنا:** سوى النداء، **احتراز من**"يا زيد""[1].

ومن أمثلته قوله في تعريف مصطلح "محل الإعراب: "وأمّا محل الإعراب: فهو مِنْ كلّ كلمة معربةٍ آخرُها، حكما غالبا، نحو: يد، ويضرب، وإنمّا كان آخرَها؛ لأنّ من الإعراب الجزم، وهو سكون، ولا يمكن الابتداء بالسّاكن، فلم يقع أوّلا، ولأنّ وزن الكلمة يعرف بحركة وسطها نحو: فَلْسٌ وفَرَسٌ، وزنهما: فَعْلٌ، وفَعَلٌ، فلو جُعِل وسطها، لاختلّ وزن الكلمة عند تغيرّ الإعراب، **وقولنا: حُكما، احتراز من التثنية والجمع فى الزّيْدَينِ والزّيْدينَ**؛ فالنّون فيهما ليست حرف إعراب، **وقولنا: غالبا، احتراز من الأفعال الخمسة**؛ فإنّها معربة، وليس لها حرف إعراب"[2].

5- التقديم للتعريف:

من الأساليب التي اعتمدها ابن الأثير في التعريف تقديمه للتعريف الاصطلاحي بكلام عام يذكر فيه أمورا متعلقة بالمصطلح، كذكر نوعه، ومرادفه، ولغته، وأصليته أو فرعيته وبعض أوصافه وأقسامه، وبعد الفراغ من ذلك ينتقل إلى ذكر حده، ويمكن أن نستدل

---

[1] البديع، ج 1، ص: 9.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 47.

على ذلك بما ورد في تعريفه لمصطلح النكرة حيث يقول: "**النكرة والمعرفة نوعان متقابلان،** يعمّهما جنس هو الاسم، **ولا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر**، حيث هو على بابه، إلا أنّ النكرة يجوز أن تصير معرفة، ولا تصير المعرفة نكرة إلا على تأوّل، **فلهذا كانت النكرة أصلا للمعرفة، فتعين تقديمها** في الذكر، فنقول:**النكرة: كل اسم صلح أن يكون لكل واحد من جنسه على طريق البدل.** وقيل: كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة [نحو رجل وامرأة وفرس وجبل]"[1].

ومن الأمثلة التي يقدم فيها للمصطلح بالحديث عن أصل استعماله ولغته، قوله في تعريف مصطلح "الإمالة": "الفصل الأول (في تعريفها): **الإمالة لغة تميم وأسد وقيس وعامّة أهل نجد،** فأمّا أهل الحجاز فلغتهم التفخيم إلّا في مواضع قليلة، والذين أمالوا فعلوا ذلك لضرب من تجانس الحروف، وليجري اللّسان في النّطق على طريقة واحدة. **وحقيقتها: أن تميل الفتحة نحو الكسرة ميلا خفيّا، فتميل الألف لذلك نحو الياء،** فالألف الممالة واسطة بين الياء والألف، وكسرتها واسطة بين الفتحة والكسرة؛ ولذلك جعل ألفها سيبويه من الحروف المستحسنة"[2].

يلاحظ إذن أن ابن الأثير يقدم للتعريف بذكر معلومات مختلفة وتفاصيل خاصة بالمصطلح المعرف تساعد على الإحاطة بمفهومه وتمهد لتعريفه.

6- التمثيل للتعريف:

جرت عادة النحويين بإيراد الأمثلة والشواهد أثناء تناولهم لمختلف المسائل النحوية والقضايا المتصلة بها، وذلك لإثبات قاعدة معينة، أو الاستدلال على اطرادها أو شذوذها، أو لإيضاحها بعد إثباتها والزيادة في شرحها وتفسيرها. وبما أن الأساس الذي تبنى عليه

[1] البديع، ج 1، ص: 1.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص:333.

المسائل النحوية هو المصطلحات والمفاهيم، فقد اقتضى الأمر أن يتم تناول هذه المصطلحات بالتعريف والشرح، وأن يستعان بكل الوسائل لتوضيح دلالات هذه المصطلحات وتيسيرها للفهم. ومن الوسائل التي لجأ إليها النحويون وسيلة التمثيل والاستشهاد[1]، فابن مالك حينما عرف الكلام بقوله : "كلامنا لفظ مفيد كاستقم"، فهو لم يكتف بتقديم تعريف للكلام، بل أضاف إليه مثالا توضيحيا هو"استقم"، وهذا المثال، كما قال الإمام الشاطبي هو مثال لما حصلت فيه القيود المذكورة في التعريف[2].

لقد استعان ابن الأثير بمختلف أنواع الأمثلة والشواهد في الكثير من تعريفاته وذلك حرصا منه على توضيحها وتيسير فهمها، ويمكن التمثيل لذلك ببعض الأمثلة[3]، منها قوله في تعريف اسم الفاعل واسم المفعول: "**اسم الفاعل: ما جرى على فعله، كضارب ومُخرِج ومُنطلِق، ومُستخرِج**، من: ضرب يضرب، وأخرج يخرج، وانطلق ينطلق، واستخرج يستخرج، وكذلك ما جاء منها على غير هذا الوزن، نحو: **ضرّاب، وضَروب، ومِطعام، وقدير...وأمّا اسم المفعول: فهو الجاري على" يُفْعَلُ" من فعله:نحو: مَضروب، ومُخرج، ومُستخرج، ومُنطلَق به**، وحكمه حكم اسم الفاعل، إلّا أنّه ينقص عنه بمفعول واحد أبدا، تقول: زيد مضروب غلامه، ومخرج ولده، ومستخرج ماله"[4].

---

[1] قال الصبان معلقا على المثال الذي أورده ابن مالك في تعريفه للكلام: "ولأن عادتهم بعد إيراد تعريف الشيء إيراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله" ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 417 هـ/1997م، ج1، ص: 32.

[2] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص:31. من النحويين من اعتبر هذا المثال مثالا بعد تمام الحد، ومنهم من اعتبره تتميما للحد لا مثالا بعد تمام الحد، ينظر على سبيل المثال: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م، ص: 7.

[3] ستكون لنا عودة إلى هذا الموضوع بأمثلة وافية في مبحث "الاستشهاد وعلاقته بالمصطلح".

[4] البديع،ج1، ص: 500.

ومن أمثلته كذلك تعريفه لمصطلح "الاشتقاق"، حيث يقول: "الاشتقاق، وهو أن يشتقّ من الكلمة ما تبقى معه حروفها، أو يذهب بعضها، فالباقي أصلي، والذّاهب زائد، **نحو: صيرف وجهور**، (فالياء والواو) زائدتان؛ لأنّ الكلمتين من الصّرف والجهر"[1].

لقد أكثر ابن الأثير من ذكر الأمثلة في السياق الواحد ونوع فيها، فمثل بالأمثلة المصنوعة والآيات من القرآن الكريم والأبيات من الشعر، ومن أمثلة ذلك ما ورد في تعريف حروف التنبيه والاستفتاح، حيث يقول: "حروف التنبيه والاستفتاح:وهي ثلاثة: ها، وألا، وأما، **تقول: ها إنّ زيدا منطلق، وها أَكرِمْ عمرا، وألا إنّ عمرا بالباب، وألا لا يفعل، وأما إنّك خارج، وأما والله لأفعلنّ، ومنه قوله تعالى:**﴿أَلا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[2]،و﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللَّهِ﴾[3]، **وقول الشاعر:**

هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إن لم تكن قُبِلَتْ***فإنّ صاحبها قد تاه في البلد.

وكقوله:

أما والذّي أبكى وأضحكَ والذّي***أمات وأحيا والذّي أمرُه الأمرُ.

وكقوله:

ألا نادت أمامةُ بارتحالِ***لِتَحزُنَنِي فلَا بِكِ مَا أُبَالي"[4].

فابن الأثير في هذا النص عرف حروف التنبيه والاستفتاح ومثل لها بعدة أمثلة مصنوعة وآيتين من القرآن الكريم، وثلاثة أبيات من الشعر.

---

[1] البديع، ج 2، ص: 482.

[2] سورة هود: 18.

[3] سورة يونس: 62.

[4] البديع، ج 2، ص: 433-434.

7- الإفادة من تعريفات النحويين:

نقل ابن الأثير الكثير من تعريفاته عن النحويين، وسلك فيما نقله مسلكين: المسلك الأول لم يعن فيه بتوثيق التعريفات ونسبتها إلى قائليها أو مصادرها، والمسلك الثاني نسب فيه بعض التعريفات إلى أصحابها.

والملاحظ أن المسلك الأول هو الغالب في الكتاب، فابن الأثير أورد الكثير من التعريفات دون أن يذكر أصحابها أو مصادرها، وأمثلة ذلك كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل تعريفه لمصطلحي"النكرة" و"المعرفة" حيث يقول: "**النكرة: كل اسم صلح أن يكون لكل واحد من جنسه على طريق البدل. وقيل: كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة**"[1]، ويقول في تعريف "المعرفة": "الفصل الثاني في المعرفة: **وهي كل اسم خص الواحد من جنسه**"[2].

إن التعريفات الواردة في هذا النص مأخوذة من بعض المصادر المعروفة التي أفاد منها ابن الأثير غير أنه لم يورد أدنى إشارة إليها؛ وبالرجوع إلى هذه المصادر تبين أن التعريف الأول للنكرة وتعريف المعرفة أوردهما ابن الخشاب[3] في كتابه "المرتجل في شرح الجمل"، حيث قال: "**المعرفة هي كل اسم خص الواحد من جنسه، والنكرة كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حد البدل**"[4].

---

[1] البديع، ج 2، ص: 1.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 4.

[3] توفي ابن الخشاب سنة567هـ، وتوفي ابن الأثير سنة 606هـ. وعليه تكون الأسبقية لابن الخشاب، ويكون احتمال أخذ ابن الأثير عن ابن الخشاب راجحا.

[4] المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تح: علي حيدر، طبعة دمشق، 1392هـ/1972م، ص: 277.

وتبين أيضا أن تعريف "المعرفة" أورده ابن جني في كتابه "اللمع في العربية"مع تغيير طفيف في لفظ "كل" حيث استعمل ابن جني بدله لفظ "ما"، قال ابن جني: "**وأما المعرفة: فما خص الواحد من جنسه**"[1].

أما التعريف الثاني للنكرة فقد نقله ابن الأثير بنصه عن ابن السراج في كتابه"الأصول في النحو"، يقول ابن السراج: "**كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة**، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذكر"[2].

لقد سار ابن الأثير على هذا النهج في معظم تعريفاته، حيث أورد الكثير من تعريفات النحويين لكن دون أن يسمي قائليها أو يذكر مصادرها، وذلك على خلاف ما كان يفعله مع الكثير من الآراء والأحكام النحوية التي كان ينسبها إلى أصحابها ويصرح بأسماء قائليها[3].

وبالرجوع إلى جل أبواب الكتاب وفصوله يتضح أن ابن الأثير غفل عن ذكر مصادر تعريفاته ولم يعين قائليها إلا في مناسبات نادرة منها على سبيل المثال تعريفه لمصطلح "حرف الردع"، حيث أورد له تعريفين، الأول نسبه لسيبويه والثاني للزجاج، يقول ابن الأثير:"حرف الردع،وهو"كلّا"، قال سيبويه: (هو ردع وزجر)، وقال الزجّاج: (ردع وتنبيه) ويقع جوابا لمن قال لك ما تنكره عليه، يقول: شتمك فلان، فتقول: كلّا، أي: ارتدع عن هذا، وينبّه على الخطأ فيه"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير انتهج، في بعض ما نسبه من تعريفات، أسلوب التعميم، حيث كان ينسب التعريف إلى قائل غير معلوم، غالبا ما يُعَبِّر عنه بلفظ "قوم" أو

---

[1] اللمع في العربية، أبو الفتح ابن جني، تح: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر، 1421هـ/2001م، ص: 56. وينظر: توجيه اللمع، ابن الخباز، تح: د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط:1، 2002م، ص: 301.

[2] الأصول في النحو، ج1، ص: 148.

[3] ينظر: البديع، ج1،ص: 109– المقدمة للمحقق.

[4] االمصدر نفسه، ج 2، ص: 441.

لفظ "آخرون"، ومما يدل على ذلك قوله في تعريف الاستثناء: "الفرع الأوّل: في حدّه؛ وقد اختلفت فيه عبارات العلماء: **فقال قوم:** هو أن تخرج شيئا ممّا أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره. **وقال قوم:** هو أن تخرج بعضا ممّا أدخلت فيه كلّا له، أو تدخل بعضا فيما أخرجت منه كلّا له.**وقال آخرون:** هو إخراج بعض ما يوجبه اللّفظ من عموم لفظ ظاهر، أو عموم حكم، أو عموم معنى"[1].

المطلب الثالث: تعريف المصطلح النحوي بين الاتباع والابتداع:

أفضى تتبع التعريفات الكثيرة والمتنوعة التي أوردها ابن الأثير في مختلف أبواب الكتاب وفصوله إلى تسجيل ملاحظة مؤداها أن ابن الأثير سلك مسلكين في تعريفاته،المسلك الأول كان فيه تابعا للنحويين سائرا على طريقتهم صياغة ومضمونا، والمسلك الثاني وظف فيه معرفته النحوية وإلمامه الواسع بمفاهيم النحو ومصطلحاته فابتدع تعريفات جديدة تختلف عن تعريفات النحويين.

1- مسلك الاتباع في التعريف:

بالرجوع إلى ما ذكره ابن الأثير في مقدمة كتابه حول منهج تأليفه، تبين أنه أقر منذ البداية بأن مرجعه الأساس هو أقوال العلماء وآراؤهم، وأنه سيلجأ إليها ويحتكم إليها، يقول: "ولم أكد أودعه من الأدلة إلّا ما أوجبَ ذكرَهُ إحكامُه، وافتقر إلى معرفتِه بيانُه، وليس لي فيه إلا اختيارُ أقوال الأئمة ونقلُها، وما أضفت إليها من زيادة شرطٍ في حدٍّ، واحترازٍ في قولٍ، وإشارة إلى نكتة غريبة تقف عليها ..."[2].

---

[1] البديع ، ج 1، ص: 214.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص:2.

انطلاقا من كلام ابن الأثير يتضح أن المنهج الذي اتبعه في مجمل آرائه يقوم على النقل واختيار ما ينقل،والسير على نهج النحويين في آرائهم وأقوالهم إلا في بعض الأمور التي تقتضي زيادة شرط في حد،واحترازا في قول، وإشارة إلى نكتة، على حد قوله[1].

فإذا كان هذا منهجَ ابن الأثير في تناوله لمسائل الكتاب وأبوابه، فهل يمكن الحديث عن المنهج نفسه في تعريف المصطلحات النحوية في الكتاب؟

لقد سلك ابن الأثير المسلك نفسه في تعريف المصطلحات النحوية،حيث اقتفى أثر النحويين في تعريفاتهم ونقل عنهم عددا منها. غير أن ما تجدر الإشارة إليه أنه اتخذ منحيين في نقل هذه التعريفات، المنحى الأول نقل فيه الكثير منها دون تدخل أو تصرف فيها، والمنحى الثاني نقل فيه بعض التعريفات وتصرف فيها بزيادة أو حذف أو تغيير. وبذلك يمكن الحديث عن تعريفات نقلها ابن الأثير ووظفها كما وردت في أصول مصادرها لفظا ومضمونا، وتعريفات تصرف في صياغتها بزيادة بعض الألفاظ والعبارات.

فمن التعريفات التي أوردها ابن الأثير على أصلها دون أن يتصرف فيها، تعريفه لمصطلح "جمع التكسير" الذي يقول فيه: "وهو: **كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه،** تشبيها بتكسير الآنية وانفكاك أجزائها. ويكون في الغالب لمن يعقل، ولما لا يعقل، نحو: رجال وهنود وجمال"[2].

[1] تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير خالف هذه القاعدة في بعض تعريفاته، وسيبين ذلك في العنصر الموالي "مسلك الابتداع في التعريف".

[2] البديع، ج 2، ص: 106.

فهذا التعريف نقله ابن الأثير بنصه من كتاب "اللمع في العربية"، يقول ابن جني معرفا جمع التكسير: "بَاب جمع التكسير، **وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه**"[1].

واستعمل ابن الدهان هذا التعريف بالعبارة نفسها تقريبا، حيث قال: "الجمع المكسر ما تغيرت فيه هيئة الواحد في الغالب مشبه بتكسير الآنية؛ لانفكاك أجزائها بعضها من بعض"[2].

لقد سار ابن الأثير على هذا النهج في عدة تعريفات نذكر منها تعريف مصطلح "الجمع"، حيث قال: "**فاعلم أن الجمع: ضم غير المفرد إلى المفرد**"[3].

وهذا التعريف استعمله ابن الدهان بنصه في كتابه "الفصول في العربية" حيث قال: "**الجمع ضم غير المفرد إلى المفرد**، وهو على ضربين"[4].

ومن هذه التعريفات أيضا تعريفه لمصطلح "المعرفة" الذي يقول فيه: "الفصل الثاني في المعرفة، **وهي كل اسم خصّ الواحد من جنسه**. وأنواعها ثلاثة: مظهر، ومضمر، ومبهم"[5].

---

[1] اللمع في العربية، ص: 10. ومن النحويين من اعتمد هذا التعريف مع تغيير في بعض ألفاظه، كابن السراج في كتابه "الأصول في النحو"، حيث قال: "ذكر جمع التكسير: هذا الجمع يسمى مكسرًا؛ لأن بناء الواحد فيه قد غُير عما كان عليه فكأنه قد كسر؛ لأن كسر كل شيءٍ تغييره عما كان عليه"، ينظر: الأصول ج 2، ص: 429.

[2] الفصول في العربية، ابن الدهان، تح: د.فائز فارس، دار الأمل، ط:1، 1431هـ/ 2010م، ص: 8.

[3] البديع، ج 2، ص: 88.

[4] كتاب الفصول في العربية، ص: 7.

[5] كتاب البديع، ج 2، ص: 1.

ومصدر هذا التعريف كتاب "اللمع في العربية"، يقول ابن جني: "**وأما المعرفة: فما خص الواحد من جنسه.** وهي خمسة أضرب: الأسماء المضمرة، والأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وما تعرف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف"[1].

يستخلص مما سبق أن ابن الأثير نقل عددا من تعريفات النحويين وخاصة ابن جني وابن الدهان، دون أن يتصرف فيها تصرفا مؤثرا، غير أنه لم يصرح بمصادر النقل والمنقول عنهم.

ومن التعريفات التي نقلها ابن الأثير وتصرف فيها بزيادة بعض الألفاظ والعبارات، تعريفه لمصطلح "الإعراب" الذي يقول فيه: "**وحقيقته في العربيّة: تغيّر آخر الكلمة حسّا أو حكما، بحركة أو حرف، لاختلاف العامل لفظا، أو معنى، أو تقديرا**"[2].

فقد نقل ابن الأثير هذا التعريف عن كتاب "الفصول في العربية" لابن الدهان، مع زيادة بعض الألفاظ، قال ابن الدهان: "**وحقيقته في العربية تغير آخر الكلمة حسا أو حكما لاختلاف العامل لفظا أو معنى**"[3].

فالملاحظ أن ابن الأثير أضاف الألفاظ الآتية: "بحركة أو حرف" و"أو تقديرا"، وذلك بغرض الزيادة في التفصيل والبيان .

لقد أورد بعض النحويين المتقدمين تعريفا للإعراب يختلف في بعض ألفاظه عن تعريف ابن الأثير، قال أبو علي الفارسي(ت377هـ): "**الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل،** مثال ذلك: هذا رجل، ورأيتُ رجلاً، ومررتُ برجلٍ، فالآخِر من هذا الاسمِ

---

[1] اللمع، ص:56. ومن أمثلة التعريفات التي نقلها ابن الأثير عن غيره دون تصرف فيها: تعريف الرفع وتعريف النصب وتعريف الجر وتعريف الجزم، وتعريف الصحيح حرف الإعراب، وتعريف التمييز، وقد نقلها عن ابن الدهان في كتابه الفصول في العربية، ينظر: ص: 3-5-25.

[2] البديع، ج 1، ص: 44.

[3] كتاب الفصول في العربية، ص: 3.

قد اختلف باعتقاب الحركات عليه، واعتقابُ هذه الحركات المختلفة على (الأواخر) إنما هو لاختلاف العوامل التي هي: هذا، ورأيت، والباء في: مررتُ برجلٍ. فهذه عواملُ كلٌّ واحد منها غيرُ الآخرِ"[1].

وقال ابن الأنباري (ت577هـ) في تعريف الإعراب:"فإن قيل: فما حَدّ الإعراب والبناء؟ قيل: **أمّا الإعراب، فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا**"[2].

فالتعريف الذي ساقه ابن الأثير لمصطلح الإعراب لا يخرج من حيث المضمون عن تعريف النحويين، غير أنه تصرف فيه بتغيير بعض ألفاظه كاستعمال لفظ "تغيُّر" بدل "اختلاف" وإضافة بعض الألفاظ كقوله: "**حسّا أو حكما**" **وقوله** "**بحركة أو حرف**" وقوله "**أو معنى**".

[1] كتاب الإيضاح، ص: 73.

[2] أسرار العربية، أبو البركات ابن الأنباري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط:1، 1420هـ/ 1999م، ص: 45.

لقد ضمن ابن الأثير هذه الألفاظ في تعريفه توخيا لمزيد من الإيضاح والبيان، غير أنه تفطن إلى ما يمكن أن تحدثه هذه الزيادة في ذهن القارئ من تشويش وغموض، فتناول هذه الألفاظ بالشرح والتفسير، وذلك في سياق تعريفه للمعرب من الأسماء، حيث قال: "وحدّ المعرب: كلّ كلمة يُغيَّرُ حرفُ إعرابها حسّا أو حُكْما، بحركة أو حرف، لاختلاف العوامل لفظا، أو معنى، أو تقديرا، **فقولنا: حسّا**، نحو: "زيد" و"يضرب"، **وحكما**، نحو: "عصا"، و"يسعى"، **وقولنا: بحركة**، كالرّفع، والنّصب، والجرّ، **وقولنا: أوحرف**، كالألف والواو والياء، في الأسماء السّتّة، وفي كلا وكلتا، **وقولنا: لفظا**، نحو: "مِن" و"لن"، **وقولنا: معنى**، نحو الابتداء ورافع الفعل المضارع، **وقولنا: تقديرا**، نحو التحذير[1]، و"أن" المضمرة"[2].

يمكن أن نستخلص مما سبق أن ابن الأثير لم يخرج عن الإطار العام الذي رسمه النحويون في تعريفهم لمصطلح الإعراب، هذا الإطار الذي يتشكل من عبارات أساسية هي: "**اختلاف أواخر الكلمات**"، و"**اختلاف العوامل الداخلة عليها**"، و"**لفظا**" **أو** "**تقديرا**". بل إنه عززها بعبارات وألفاظ أخرى توخيا للدقة والتفصيل في التعريف.

[1] اللفظ مثبت في متن الكتاب هكذا "التخدير" (بالخاء والدال) ، وفيه تصحيف بين، غير أن المحقق لم ينتبه إليه ولم ينبه عليه، وصوابه "التحذير" بالحاء والذال، والدليل على ذلك أمران: أولهما: أن لفظ "التخدير" لا يدل على شيء في سياق ما يتحدث عنه المؤلف، فهو يتحدث عن التقدير، ومن الأبواب التي يتم فيها التقدير باب التحذير، وهذا هو المراد. ثانيهما: أن النحويين جعلوا باب التحذير من الأبواب التي يتم فيها التقدير، قال ابن الأنباري يشرح علة انتصاب الاسم في التحذير:" فإن قيل: فَلِمَ انتصب قولهم: "إياكَ والشرَّ"، قيل: لأن التقدير فيه: "إياك احذر"، فإياك: منصوب باحذر، والشر معطوف عليه، وقيل: أصله "إياك احذر من الشر"، فموضع الجار والمجرور النصب، فلما حذف حرف الجرّ صار النصب في ما بعده"، ينظر: أسرار العربية، ص:135. وقال ابن الحاجب: "التّحذير، وهو معمول بتقدير (اتّق)، تحذيرا ممّا بعده، أو ذكر المُحذَّر منه مكرّرا، مثل: [رأسك والسّيف]، و(إيّاك والأسد)، و(إيّاك وأن تحذف)، و(الطّريق الطّريق)" ينظر: الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:1، 2010 م، ص: 22.

[2] البديع، ج 1، ص: 15.

وتجد الإشارة في هذا السياق إلى أن ابن الأثير ذهب في تعريف الإعراب مذهب النحويين الذين عرفوه على أساس أنه معنوي[1]. والمعلوم أن النحويين اختلفوا في تعريف الإعراب، فمنهم من عرفه على أساس أنه لفظي، كبدر الدين ابن جمال الدين بن مالك الذي عرفه بقوله: "الإعراب أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب"[2]، وابن هشام الذي يقول في تعريفه: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة"[3]. ومنهم من عرفه على أساس أنه معنوي،قال ابن الخشاب: "وحَدُّه أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظا أو تقديرا، بتغير العوامل في أولها"[4]. وقال الفاكهي: "وحَدُّهُ – على القول بأنه معنوي– تغيير أواخر الكلم لفظا أو تقديرا لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا"[5].

لقد ذكر السيوطي في كتابه "همع الهوامع" اختلاف النحويين في هذه المسألة فقال: "اختلف هل الإعراب لفظي، أو معنوي؟ على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين. وحدُّه على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهو الآخِر...وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان. وعلى هذا فحده: التغيير لعامل لفظا أو تقديرا"[6].

---

[1] ومن هؤلاء: سيبويه والأعلم الشنتمري، وأبو حيان، وجماعة من المغاربة، على حد قول السيوطي. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1418هـ/ 1998م، ج 1، ص: 53-54.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك ، ص: 16.

[3] شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 68. وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ص: 45. وقال الفاكهي في تعريفه: "حد الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حيقة أو تقديرا" شرح الحدود النحوية، ص: 121-122.

[4] المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد بن عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م، ص: 34. وذهب هذا المذهب ابن عصفور في "مُثُل المقرب" ص: 100.

[5] شرح الحدود النحوية، ص: 123.

[6] همع الهوامع، ج 1، ص: 53-54.

ومن التعريفات التي نقلها ابن الأثير وتصرف فيها بزيادة بعض الألفاظ والعبارات، تعريفه لمصطلح "الحرف" إذ يقول: "وحدُّ الحرْفِ: كل كلمة دَلَّت على معنىً في غيرها،**ولم تكن أحدَ جُزْئَي الجُملة المفيدةِ سِوى النّداء، نحو" مِنْ" و"إلى"**[1].

فالزيادة في هذا التعريف تتمثل في قوله: "ولم تكن أحد جزئي الكلمة المفيدة سوى النداء"، وتتضح هذه الزيادة عند مقارنة تعريف ابن الأثير بتعريفات بعض النحويين كالزجاجي الذي عرف الحرف بقوله: "**الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو مِنْ وإلى وثم، وما أشبه ذلك**"[2]، والزمخشري الذي عرفه في بقوله: "**الحرف ما دل على معنى في غيره**"[3].

فابن الأثير أخذ بهذا التعريف، وهو أحسن ما قيل في حد الحرف، بتعبير أبي حيان الأندلسي[4]، وزاد عليه قوله "**ولم تكن أحد جزئي الكلمة المفيدة سوى النداء**"، وذلك احترازا من "الذي" واحترازا من "يا زيد"، قال ابن الأثير يشرح هذه العبارة:"وقولنا في الحرف: ولم يكن أحد جزْئي الجملة المفيدة، احتراز من"الذي"، وقولنا: سوى النداء، احتراز من"يا زيد""[5].

وتدل هذه الزيادة على توخي ابن الأثير الدقة في صياغة التعريف حيث لم يكتف بإيراده كما تداوله النحويون، ولكنه أضاف إليه ما يزيده وضوحا وبيانا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تصرف ابن الأثير في صياغة بعض التعريفات كان محدودا ولم يخرج عن الإطار العام الذي رسمه النحويون لعدد من هذه التعريفات، إذ لم

---

[1] البديع، ج 1، ص: 9.

[2] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط:5، 1406هـ/1986م، ص: 54 .

[3] المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري ، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط:1، 1993، ص: 379 .

[4] قال أبو حيان: "وأحسن ما قيل في حد الحرف: "الحرف كلمة دالةً على معنى في غيرها فقط"، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط: 1، 2010،ج1، ص: 50.

[5] البديع، ج1، ص: 9.

يتعد حدود إضافة بعض الألفاظ التي تزيد عبارة التعريف وضوحا وبيانا؛ وذلك بخلاف تصرفه في صياغة بعض المصطلحات النحوية الذي كان مؤثرا إلى درجة اقتراح صيغ اصطلاحية جديدة لم تكن مألوفة من قبل والتفرد باستعمالها.

2- مسلك الابتداع في صياغة التعريف:

إن ما تقرر سابقا لا ينفي سمة الابتداع والتجديد عن ابن الأثير سواء فيما يتعلق بالآراء والأحكام النحوية أو في الاستعمالات الاصطلاحية وصياغة تعريفاتها. ففيما يخص صياغة التعريف، تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير لم يكتف بنقل تعريفات غيره وتضمينها في كتابه كما هي، ولكنه حاول أن يبتدع فيها وأن يضيف إليها ما يراه مفيدا للقارئ؛ لذلك يمكن القول بأنه انتقل من مرحلة الاتباع والتقليد إلى مرحلة الابتداع والتجديد. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن سمة الابتداع عند ابن الأثير لا تقتصر على الجانب اللفظي للتعريف، بل تتعداه أحيانا إلى المضمون. بناء على ذلك يمكن تصنيف تعريفاته إلى صنفين: تعريفات جدد فيها صياغة لا مضمونا، وأخرى جدد فيها صياغة ومضمونا فاقترح تعريفات جديدة لم تكن متداولة عند من سبقه من النحويين.

ومن الأمثلة الدالة على تجديده في صياغة التعريف مع الحفاظ على مضمونه، تعريفه لمصطلح "المعادلة"؛ يقول في سياق حديثه عن"أمْ": "وأمّا "أم": فمعناها الاستفهام، ولها في العطف موضعان: أحدهما متّصل، والآخر منفصل. أمّا المتّصلة: فهي ما اجتمع فيها ثلاث شرائط:الأولى: أن تكون معادلة همزة الاستفهام، **ومعنى المعادلة: أن تسأل عن اسمين، أو فعلين، فتدخل "الهمزة" على الأوّل منهما، و"أم" على الثّاني، وتجعل المعنى المتعلّق بهما متوسّطا بينهما، تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ وأقام أزيد أم قعد؟**"[1].

[1] البديع، ج 1، ص: 365.

ويمكن إبراز سمة التجديد في صياغة التعريف عند ابن الأثير بمقارنة تعريفه لهذا المصطلح بتعريفات غيره من النحويين. فالسيرافي عرف المعادلة بقوله: "**وأما المعادلة: فهي بين الاسمين جعلت الاسم الثاني بديلا للأول بوقوع "الألف" على الأول و"أم" على الثاني** ومذهب السائل فيهما"[1]. وعرفها ابن يعيش بقوله: "**فأمّا المعادلة فهي بين الاسمَيْن، جعلت الاسم الثاني عديلَ الأول في وقوع الألف على الأول، و"أمْ" على الثاني،** ومذهبُ السائل فيهما واحدٌ"[2].

فالملاحظ أن ابن الأثير اعتمد صياغة جديدة لتعريف مصطلح "المعادلة" ترتكز على أسلوب الخطاب المباشر الذي يتوجه فيه إلى المخاطب بالشرح والبيان والتوضيح، كما أنه اعتمد أسلوبا تبسيطيا يروم الشرح والتفسير. يضاف إلى ذلك أنه عزز تعريفه بأمثلة موضحة. وبذلك يكون ابن الأثير قد خرج عن الأسلوب الذي انتهجه كل من السيرافي وابن يعيش في تعريفهما للمصطلح نفسه.

ومن أمثلة ذلك أيضا تعريفه لمصطلح "العَلَم"، حيث يقول: "**العَلَم: ما خَصَّ الواحدَ من جِنْسِه، أو ما عُلِّق على شيء بعَيْنِه غيرِ متناوِلٍ ما أشبَهَهُ.وحقيقتُه: سِمَةٌ وُضِعَت للشَّيْءِ يُعْرَفُ بِها، لا لِمَعنًى فيه**"[3].

لقد أورد ابن الأثير لمصطلح "العَلَم" ثلاثة تعريفات: "العلم ما خَصَّ الواحِدَ من جنسه". "ما عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه"."وحقيقتُه: سِمَةٌ وُضِعَت للشَّيْءِ يُعْرَفُ بِها، لا لِمَعنًى فيه".

---

[1] شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب، العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2008 م، ج 3، ص: 411.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش،ج 5، ص: 17.

[3] البديع، ج 2، ص: 30.

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الأول أورده ابن جني مع بعض التفصيل في كتابه "اللُّمَع"، حيث قال: "**وأما الأعلام: فما خُص به الواحدُ من جنسه فجُعل علما له، نحو عبدِ الله وزيدٍ وعمرٍو**"[1].

أما التعريف الثاني فقد أورده الزمخشري في كتابه المفصل، قال ابن يعيش: "قال صاحب الكتاب: "**وهو ما عُلِّقَعلى شيء بعينه غيرَ مُتناوِلٍ ما أشبهه**، ولا يخلو من أن يكون اسمًا، كـ"زيدٍ" و"جعفرٍ"، أو كنيةً كـ "أبي عمرو" و"أم كلثوم"، أو لقباً كـ "بَطَّة" و"قُفَّة""[2].

وأورده ابن الخباز في "توجيه اللمع"، فقال: "**العلم، وهو ما عُلِّق على شيء بعينه غيرَ متناول ما أشبهه**"[3].

وأما التعريف الثالث، فهو صيغة جديدة اقترحها ابن الأثير لتحديد مفهوم "العَلَم" وهي تتضمن ألفاظا وعبارات تختلف عما جاء عند غيره. والملاحظ أن ابن الأثير ضمن تعريفه هذا عبارة "وحقيقته"، وكأنه بذلك يلمح إلى عدم اقتناعه بالتعريفين السابقين، ويقترح تعريفا آخر يعكس حقيقة اللفظ المعرف .

ومن أمثلة الصنف الثاني من التعريفات التي جدد فيها ابن الأثير صياغة ومضمونا، وخرج فيها عما تداوله النحويون، تعريفان لظرفي الزمان والمكان، يقول معرفا ظرف الزمان: "الفصل الأول **في ظرف الزمان**، وفيه فرعان: الفرع الأول: في تعريفه: **وهو عبارة عن مُدة حركة الفلك**، فمدة طلوع الشمس على قوم يسمى نهارا، ومدة غيابها عنهم

---

[1] توجيه اللمع، ابن الخباز، ص: 310.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش،ج 1، ص: 93.

[3] توجيه اللمع، ص: 310. وقد اعتمد التعريف بنصه بعض النحاة المتأخرين كابن الصايغ وابن هشام، ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1424هـ/2004م، ج1، ص: 124. وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص: 96.

يسمى ليلا"[1]. ويقول معرفا **ظرف المكان:** "الفرع الأول في تعريفه: **وهو محل الموجودات الحادثة**"[2].

يلاحظ أن الألفاظ التي بنى بها ابن الأثير هذين التعريفين مخالفة للألفاظ والاصطلاحات النحوية المتداولة في تعريفات النحويين، فقد تبين أنها ألفاظ مستقاة من مجالين علميين مختلفين هما "علم الفلك" و"علم الكلام"، فـ"مدة حركة الفلك" من مصطلحات الفلكيين[3]، و"الموجودات الحادثة" من مصطلحات المتكلمين واستعمله المفسرون والأصوليون كذلك[4].

ومن خلال مراجعة هذين التعريفين، وعرضهما على تعريفات النحويين سواء المتقدمين على ابن الأثير، أو المعاصرين له، أو اللاحقين به، لم نجد لهما- في حدود بحثنا- أثرا في كتب النحو، لذلك يمكن القول بأن ابن الأثير ابتدع هذين التعريفين على طريقته وتفرد باستعمالهما.

يستخلص مما سبق أن ابن الأثير سلك مسلكين في تعريفاته: المسلك الأول كان فيه متبعا لغيره من النحويين، سائرا على طريقتهم في التعريف صياغة ومضمونا إلا ما كان من

---

[1] البديع، ج 1، ص: 151.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 160.

[3] جاء في كتاب "التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب: "(الأَوْقَاتُ) جمع وقت، وهو جمع قلة. والوقت مأخوذ من التوقيت وهو التحديد، والوقت أخص من الزمان؛ لأن الزمان مدة حركة الفلك" ، التوضيح، خليل بن إسحاق الجندي، تح: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات، ط:1، 1429هـ/2008م.ج1، ص: 256.

[4] ينظر: الإحكام للآمدي ج1، ص: 20. وغاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، تح: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، 1971م، ص: 218. قال الإمام فخر الدين الرازي: "والثاني: أنّ الدّلائِل الدّالة على وجود الصانع قسمان: أحدهما: الموجودات الباقية الدّائمة كالأفلاك والشمس والقمر والكواكب، وهذا النوْعُ مِنَ الدَّلَائِلِ هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَالثَّانِي: المَوْجُوداتُ الحادِثَةُ الْمُتَغَيّرَةُ، وَهِيَ المَوْتُ بَعدَ الحيَاةِ، وَالفَقْرُ بَعْدَ الغِنَى، وَالهرَمُ بَعْدَ الصِحَّةِ، وَكَوْنُ الْأَحْمَقِ فِي أَهْنَأِ العَيْشِ، وَالعَاقِلِ الذَّكِيِّ فِي أَشَدِّ الْأَحْوَالِ، فَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْأَحْوَالِ دَلَالَتُهَا عَلَى وُجُودِ الصَّانِعِ الحكِيمِ ظَاهِرَةٌ بَاهِرَةٌ". ينظر: التفسير الكبير، ج18، ص: 527.

تدخل بسيط في بعض الألفاظ، والمسلك الثاني كان فيه مبتدعا لتعريفات تختلف عن تعريفات النحويين صياغة لا مضمونا أحيانا،وصياغة ومضمونا أحيانا أخرى.

لقد حاول ابن الأثير، في عدد من التعريفات، أن يتحرر من قيد التبعية للنحويين، واستطاع أن يجد لنفسه مجالا يعبر فيه عن آرائه ويبني تعريفاته بالصيغ والأساليب التي تناسب توجهه في التفكير والفهم من جهة، وتراعي قدرة المتعلم على فهم واستيعاب ما يقدم له من جهة ثانية.

المطلب الرابع: أنماط التعريف وصوره عند ابن الأثير:

سلك ابن الأثير عدة مسالك في بناء تعريفاته وعرضها في الكتاب، فتنوعت بذلك أنماطها واختلفت صورها، ويمكن اختصار هذه الصور فيما يأتي:

1- تقديم اللفظ المعرَّف على التعريف:

وهذا النمط هو المهيمن على تعريفات ابن الأثير، وهو على الطريقة المتداولة في التعريف عند النحويين وأصحاب الحدود، ويمكن توضيح ذلك بنماذج من تعريفاته، منها قوله معرفا مصطلح"عطف البيان":"والقول الجامع **في عطف البيان،** أنّه: **اسم يتبع الاسم الذي قبله، على جهة البيان له.** ويكون بالألفاظ الجامدة، ويتنزّل من الكلمة المتبوعة منزلة الكلمة المترجمة عمّا قبلها؛ فيكون الثاني معرّفا للأوّل؛ لأنّه أشهر أسماء المذكور أو كناه؛ تقول: مررت بزيد أبي محمّد، ففي الكنية بيان اختصاص "زيد" بالذكر"[1].

ومن أمثلته أيضا تعريفه لمصطلح "العطف بالحرف" حيث يقول: "في **العطف بالحرف،** ويسمّى النّسق، وفيه ثلاثة فروع: الفرع الأوّل: في تعريفه، **وهو: أن تجمع بين التّابع**

[1] البديع، ج 1، ص: 353.

والمتبوع في الإعراب، لفظا وموضعا بحرف خارج منهما، مع اجتماعهما في الحكم واختلافهما"[1].

ومنه أيضا تعريفه لمصطلح "الاشتقاق"، حيث يقول: "**الاشتقاق، وهو أن يشتق من الكلمة ما تبقى معه حروفها، أو يذهب بعضها**، فالباقي أصلي والذاهب زائد، نحو: صَيْرَف وجَهْوَر، فالياء والواو زائدتان، لأن الكلمتين من الصرف والجهر"[2].

2- تقديم التعريف على اللفظ المعرَّف:

اعتمد ابن الأثير هذا النمط في تعريفاته لكن بدرجة أقل من النمط السابق، غير أن ما ينبغي التنبيه عليه هنا، هو أن التعريفات التي تتقدم على المصطلحات المعرفة غالبا ما تكون طويلة العبارة،ومن أمثلة التعريفات التي صيغت بهذه الطريقة، قول ابن الأثير في تعريف "المتمكن الأمكن" و"المتمكن غير الأمكن" حيث يقول: "وينقسم المعرب قسمين: أحدهما: **كامل أوصاف الاستحقاق، فتجري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء، ويسمّى متمّكنا أمكن**، نحو: رجل وزيد وعلم، فاستحقّ الإعراب مطلقا؛ لمنافاة الحرف، واستحقّ كمال الإعراب؛ بانتفاء مشابهة الفعل. والثاني: **ناقص أوصاف الاستحقاق، فلم يجر كمال أنواع إعراب الأسماء عليه، ويسمّى متمكّنا غير أمكن**، نحو: أحمد وفاطمة"[3].

ومن نماذجه تعريفه لغير المنصرف حيث يقول: "القسم الثاني: **ما شابه الفعل من وجهين**، باجتماع علّتين فرعيّتين مخصوصتين من علل تسع، أو علّة منها تقوم مقامهما وهي: التعريف الوضعي، والعجمة المنقولة معرفةً، والعدل، والنّعت، ووزن الفعل الّذي يغلب

---

[1] البديع، ج 1، ص: 354.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 482.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 16.

عليه أو يخصّه، والألف والنّون المضارعتان لألفي التأنيث، والتركيب والجمع المخصوص، والتأنيث ... **وهذا هو المتمكّن غير الأمكن، ويسمّى غير منصرف**"[1].

ومن أمثلته كذلك تعريفه لأقسام الكلمة، حيث يذكر مفهوم كل قسم منها، ثم يأتي بالمصطلح الذي يناسبه، يقول: "الكلمة: إمّا أن تدل على معنى بالوضع، أولا تدلّ، فالعارية من الدّلالة ملغاة، والدّالّة لا تخلو، أن تدلّ على معنى في نفسها، أو معنى في غيرها، **فالتي تدل على معنى في نفسها تنقسم قسمين:أحدهما، أن تقترن الدّلالة فيه بزمن مختصّ لفظا، والآخر أن تجرّد من الدّلالة عليه لفظا، فالأوّل: الفعل، والثاني: الاسم. والتي تدل** على معنى في غيرها هي الحرف"[2].

ومن أمثلته كذلك ما ورد في حديثه عن أنواع البدل حيث يقول:"لا يخلو البدل: أن يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، أو لا علاقة بينهما. فالذي بينهما علاقة، لا يخلو أن يكون هو هو، أو هو بعضه، والبعض لا يخلو أن يكون جزءا منه، أو وصفا فيه، ذاتيا، أو رسميّا، أو ملابسا؛ فاقتضت له هذه القسمة أربعة:

فالذي هو هو: يسمّى بدل الكلّ من الكلّ، نحو: قام زيد أخوك.

والذي هو جزء منه: يسمّى بدل البعض، نحو: ضربت زيدا رأسه.

والذي هو وصف له: يسمّى بدل اشتمال، نحو: أعجبني زيد علمه.

---

[1] البديع ، ج 1، ص:17

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 8.

والذي لا تعلّق له بالأوّل يسمّى بدل الغلط، نحو: عجبت من زيد عمرو، أردت أن تقول: عجبت من عمرو، فسبق النّطق، بـ"زيد" فاستدركته فقلت: بـ"عمرو" وهذا داخل في بدل الكلّ من الكلّ، لكنّه خصّ باسم الغلط"[1].

فابن الأثير يقسم البدل إلى أربعة أصناف، ويجعل لها أوصافا تميزها عن بعضها، وهذه الأوصاف هي بمثابة تعريفات لها، غير أنه يقدم هذه التعريفات على المصطلحات. و إذا أردنا أن نعيد صياغة هذه التعريفات، حسب المنوال الذي جرى عليه النحاة في التعريف، وهو تقديم اللفظ المعرف على التعريف،فستصير على الشكل الآتي:

– بدل الكل من الكل هو الذي يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، ولا يخلو أن يكون هو هو، نحو: قام زيد أخوك.

– بدل البعض هو الذي يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، ولا يخلو أن يكون هو بعضه أو جزءا منه، نحو: ضربت زيدا رأسه.

– بدل الاشتمال هو الذي يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، ولا يخلو أن يكون جزءا منه، أو وصفا فيه، نحو: أعجبني زيد علمه.

– بدل الغلط هو الذي لا تعلق له بالمبدل منه، نحو: عجبت من زيد عمرو.

ومن أمثلته كذلك تعريفه لمصطلح "الأفعال الناقصة"، حيث يقول: "النّوع السّابع: في"كان" وأخواتها، وفيه فرعان. الفرع الأوّل: **في تعريفها ومعانيها أمّا تعريفها فهي"كان"** و"**صار**" و"**أصبح**" و"**أمسى**" و"**أضحى**" و"**ظلّ**" و"**بات**" و"**ما زال**" و"**ما دام**" و"**ما انفكّ**" و"**ما فتئ**" و"**ما برح**" و"**ليس**"، **وما تصرف** منها، إن كان متصرّفا، وما كان في معناها، ممّا يدلّ

[1] البديع، ج1، ص: 343.

على الزّمان العاري عن الحدث تقول: كان زيدا قائما، ويكون عمرو جالسا، وما زال خالد كريما ... **وتسمّى الأفعال النّاقصة؛ لحاجتها إلى الخبر**"[1].

3- ذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد:

انتهج ابن الأثير هذا النهج في عدة مواطن، حيث أورد لبعض المصطلحات أكثر من تعريف، ومن أمثلة ذلك تعريفه للخبر، يقول:"**حدّ الخبر: ما احتمل الصّدق أو الكذب،** تقول: زيد قائم، وعمرو قام أبوه؛ فقيام زيد وأبي عمرو، يجوز أن يكون صدقا، وأن يكون كذبا، **وهو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به عنه**"[2].

ومن أمثلة ذلك تعريفه لمصطلح "المذكر" حيث يقول:"الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع عليه، ولهذا كان علة مانعة من الصرف كما سبق، وسيجيء، وكل واحد منهما ينقسم إلى حقيقي ومجازي.**فالحقيقي: ما كان له بإزائه نظير من الآخر**، نحو: رجل وامرأة، وجمل وناقة، وحمار وأتان، وهذا لا يكون إلا في الحيوان، ولهذا **قيل في تعريفه: إنه ما كان له فَرْج**"[3].

لقد أورد ابن الأثير تعريفين للمذكر، الأول هو: "ما كان له بإزائه نظير من الآخر"، والثاني هو:"إنه ما كان له فرج"، وبذلك تعدد التعريف والمصطلح واحد.

ومن نماذج تعدد التعاريف، قول ابن الأثير في تعريف الحال:"**الحال: وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به، وحقيقتها: أنها هيئة الفاعل عند وجود الفعل منه، وهيئة المفعول عند/ حلول الفعل به، وتجئ منهما معا على الجمع والتفريق، ومن المضاف إليه.**وهي منصوبة لفظا، وموضعا، تقول في الفاعل: جاء زيد راكبا، وخرج الأمير ماشيا، وتقول في

---

[1] البديع، ج 1، ص: 460.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 66.

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص: 45.

المفعول: ضربت زيدا مذنبا، وأكرمت عمرا مستحقّا، وتقول في مجيئهما منهما معا إذا اتّفقت حالاهما: لقي زيد عمرا راكبين"[1].

لقد سار ابن الأثير على هذا النهج في الكثير من المصطلحات حيث أورد في الكثير من الأحيان أكثر من تعريف للمصطلح الواحد، ويمكن تفسير ذلك، بالأمور الآتية:

أولها: حرصه على تعريف المتلقي المتعلم باجتهادات النحويين في تعريف المصطلحات وأساليبهم المختلفة في صياغة تعاريفها .

وثانيهما: إبراز قدرته على الإحاطة بتعريفات النحويين والإلمام بطرائقهم في تحديد دلالات المصطلحات.

وثالثهما: اعتراف ابن الأثير بمشروعية كل التعاريف بالرغم من اختلاف عباراتها واختلاف مصادرها وقائليها.

4- ذكر مرادفات المصطلح المعرَّفِ:

عمد ابن الأثير، في سياق تعريفه لبعض المصطلحات، إلى ذكر مرادف أو مرادفات المصطلح،إن كان له أكثر من مرادف، وقد سار على هذا النهج في تعريف الكثير من المصطلحات النحوية.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك تعريفه لمصطلح "حروف الجر" وذكره لمصطلح آخر مرادف له هو "حروف الإضافة"؛ يقول: "الفرع الأوّل: في تعريفها:**حروف الجرّ** ثمانية عشر

[1] البديع، ج 1، ص: 183

حرفا، **وتسمّى حروف الإضافة؛** لأنّ وضعها: أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي – في ذلك – سواء، وإن اختلفت دواعيها"[1].

ومن أمثلة ذلك أيضا مصطلح "النسب" الذي أورد له مرادفا هو "الإضافة"، حيث قال: "**النسب** معنى طارئ على الكلمة، فافتقر إلى علامة تدلّ عليه كالتأنيث والجمع ، والتّصغير، وغير ذلك من المعاني.**والنحاة يسمّونه تارة باب النسب، وتارة باب الإضافة،** لأنّ من تنسبه إلى شيء فقد أضفته إليه؛ ولذلك جعلوا العلامة في آخره. وإنّما جعلوها حرف علّة؛ لأنّ حروف العلّة أكثر ما تزاد في الكلام"[2].

فابن الأثير يعرف مصطلح "النسب" ويذكر له مرادفا هو"الإضافة"، مشيرا إلى اختلاف النحويين في تسمية هذا الباب، فمنهم من يسميه "باب النسب" ومنهم من يسميه "باب الإضافة" .

ومن المصطلحات التي أورد لها ابن الأثير أكثر من مرادف مصطلح "التمييز"، حيث ذكر له مرادفين هما: التبيين والتفسير، يقول: "النوع الثاني: في التّمييز، **ويسمّى: التّبيين، والتفسير**"[3].

فـ"التمييز" و"التبيين" و"التفسير" مصطلحات تدل على مفهوم واحد، وقد تداولها النحويون في كتبهم بمفهوم واحد، قال ابن يعيش:"اعلم أنّ التمييز، والتفسير، والتبيين واحدٌ، والمراد به رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس"[4].

---

[1] البديع، ج 1، ص: 239. والمعلوم أن مصطلح "حروف الإضافة" من اصطلاحات الكوفيين، ومصطلح "حروف الجر" من اصطلاحات البصريين.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 184.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 203.

[4] شرح المفصل، ج2، ص: 35. وأورد السيوطي في همع الهوامع المرادفات نفسها وزاد عليها، يقول:" التمييز ويقال له المميِّزُ، والتبيين، والمُبَيِّن، والتفسير، والمُفَسِّر، نكرة فيه معنى "من" الجنسية، رافع لإبهام جملة" ينظر: همع الهوامع، ج2، ص: 262.

ومن نماذجه كذلك قول ابن الأثير في تعريف الحروف اللينة: "**وأمّا الليّنة فهي ثلاثة أحرف:** الألف، ثم الواو، ثم الياء، **وتسمى حروف المد وحروف العلة؛** لأنها لانت في مخارجها واتسعت، ولامتداد الصوت بعد خروجها من موضعها، ولانقلاب بعضها عن بعض وتغيرها عن حالها. وأمّا الشديدة التي يخرج معها الصوت فحرفان: النون والميم، لأن الصوت فيهما غنة من الأنف، واللسان لازم لموضع الحرف"[1].

لقد اطرد هذا النهج في الكثير من تعريفات ابن الأثير، ويمكن تفسير ذلك بأمرين:

أ- يبدو أن الأمر مرتبط بغاية تعليمية محضة، يُتوخى منها أمران: الأمر الأول تقريب المفهوم من المتعلم بشتى الصور الممكنة، ومنها ذكر المصطلح ومرادفه. والأمر الثاني توسيع دائرة الاطلاع لدى المتعلم وتمكينه من أكبر قدر من المعلومات والمفاهيم والمصطلحات، مما قد يساعده على استيعاب المفاهيم النحوية الأساسية وترسيخ مضامينها في ذهنه وإن اختلفت صيغها، كما قد يساعده على التعرف على مذاهب النحويين وتنوع طرقهم في تسمية المفاهيم النحوية.

ب- كما يمكن تفسير هذه الظاهرة باستحضار المرجعية المعرفية لابن الأثير، فهو من النحويين المنتمين إلى المدرسة البغدادية، والمعروف عن أعلام هذه المدرسة أنهم يجمعون بين مصطلحات البصريين والكوفيين في الاستعمال[2]، لذلك فلا عجب أن يستعمل ابن الأثير أكثر من مصطلح للدلالة على المفهوم الواحد، وأن يورد المصطلح ومرادفه أو مرادفاته في عدد من تعريفاته، وأن يزاوج في الاستعمال بين اصطلاح البصريين واصطلاح الكوفيين.

---

[1] البديع، ج2، ص: 615.

[2] ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط:7، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص: 245.

5- تقديم التعريف الاصطلاحي وتأخير التعريف اللغوي وأصل الاشتقاق:

جرت العادة في تعريف أي مصطلح أن يُبدأ بذكر المعاني اللغوية للفظ المعرف وأصل اشتقاقه، غير أن ابن الأثير خالف هذه الطريقة في بعض تعريفاته فقدم التعريف الاصطلاحي وأخر التعريف اللغوي، ومن أمثلة ذلك تعريفه لمصطلح النداء، حيث يقول: "النداء: **معنى من معاني الكلام التي انقسم إليها القسمة الأصلية،** كالخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والقسم، ونحو ذلك، **وهو في اللغة: الدعاء والطلب، تقول: ناديت زيدا، كما تقول: دعوت زيدا**"[1].

ومن ذلك أيضا تقديمه للتعريف الاصطلاحي لمصطلحات "الاسم" و"الفعل" و"الحرف" وتأخير الحديث عن أصولها الاشتقاقية إلى ما بعد ذكر حدودها، يقول ابن الأثير في تعريفها: "**حدّ الاسم:** كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مجرّدة من الزّمان المختص لفظا، نحو: زيد وضَرْب. **وحدّ الفعل:** كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمان مختصّ لفظا، نحو: ضرب ويضرب. **وحدّ الحرف:** كل كلمة دلّت على معنى في غيرها ولم تكن أحد جزئي الجملة المفيدة سوى النداء، نحو"من" و"إلى""[2].

ثم تحدث ابن الأثير عن أصول اشتقاقها في موضع متأخر، فقال: "الفرع الرّابع: في **اشتقاقها: أمّا الاسم: فهو مشتقّ من السّموّ، عند البصريين،** ووزنه في الأصل: سِمْوٌ، ومن السّمة، عند الكوفيّين، ووزنه في الأصل وَسْمٌ؛ وإنّما سمّي اسما لسموّه على قسيميه، فإنّه يخبر به، وعنه، وليسا كذلك. **والفعل مشتقّ من المصدر الذي هو الحدث،** عند البصريّين، لأنّ في الفعل زيادةً على المصدر، وهي دلالته على خصوص الزّمان، والفرعُ فيه ما في الأصل وزيادة، وإنما سمّي فعلا باسم أصله، وهو الفعل في الحقيقة وعند

---

[1] البديع، ج1، ص: 388.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص: 7.

الكوفيّين: المصدر مشتقّ من الفعل.**والحرف مشتق من حرف الشيء، وهو طرفه وجانبه،** ولذلك سمّي حرفا؛ لأنّه يقع طرفا"[1].

6- الاكتفاء بالتعريف الاصطلاحي والاستغناء عن التعريف اللغوي:

لم يلتزم ابن الأثير بمنهج النحويين في التعريف الذي يراعى فيه ذكر التعريف اللغوي قبل التعريف الاصطلاحي، حيث استغنى عن ذكر التعريف اللغوي في عدة مواضع، واكتفى بذكر التعريف الاصطلاحي للمصطلح المعرف.

ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف مصطلح "البناء": "الفصل الأول: في تعريفه وانقسامه: **البناءُ: ثبوت الشَّيءِ على صورةٍ واحدةٍ لا يُغَيِّرُها لَفْظاً**، تقول: رأيت من جَاءَك فـ"مَن" مَبْنِيَّةٌ على السكونِ، والنصبُ مقدَّرٌ فيها ، بـ" رَأَيْتُ" وهو إذاً ضَدُّ الإعراب"[2].

ومن نماذجه تعريف مصطلح "التركيب"، حيث يقول: "وأما التركيب فهو فرع على الإفراد، **وحقيقته: أن تجمع بين اسمين على غير جهة الإضافة، فتجعلهما اسما واحدا، وتبني الأول منهما على الفتح نحو: حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب**"[3].

ومنه أمثلته أيضا تعريف "جمع التكسير" يقول ابن الأثير:"النوع الثاني في (جمع التكسير) وفيه فصلان: الفصل الأول: في تعريفه وأحكامه الكلّيّة. وفيه فرعان: الفرع الأول: **في تعريفه، وهو: كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه، تشبيها بتكسير الآنية وانفكاك أجزائها**. ويكون في الغالب لمن يعقل، ولما لا يعقل، نحو: رجال وهنود وجمال"[4].

---

[1] البديع، ج1، ص: 14.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 48.

[3] المصدر نفسه ، ج2، ص: 271.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 106.

ومن أمثلته تعريف مصطلح "تنوين التمكين"، حيث يقول: "**وهذا تنوين التمكين، [و] هو الدّالّ على تمكّن الاسم في بابه وصرفه**"[1].

7- الاكتفاء بالتعريف اللغوي والاستغناء عن التعريف الاصطلاحي:

وبخلاف النمط السابق من التعريف، اكتفى ابن الأثير في عدة تعريفات بذكر التعريف اللغوي للفظ المعرف وأصل استعماله واستغنى به عن ذكر التعريف الاصطلاحي، ومن أمثلة ذلك تعريفه لمصطلح "الندبة" حيث أورد أصله الاشتقاقي ومعناه اللغوي وأصل استعماله واكتفى بذلك واعتبره بمثابة تعريف لمصطلح الندبة، قال ابن الأثير: "النّدبة: **الاسم من قولك: ندبَ الميّتَ ينْدُبُه، إذا تفجّع عليه وذكر خِلَالَه الجميلة؛ في معرض المدح،** وإظهاراً للجزع وقلّةِ الصّبر على فقده، وتعلّلا بمخاطبة الميّت خطاب الحيّ، وإعلاما من النادب بما آلت حاله إليه.وأكثر ما يتكلّم بها النساء؛ لأنّهنّ أرقّ قلوبا، وأكثر جزعا، وأقلّ في عاقبة الأمر نظرا.وهي **مستندة إلى أصل**؛ وذلك: أنّ من شأن العرب مخاطبة الدّيار والرّسوم، ونداء الأطلال والأشجار وغيرها من الجمادات، ممّا لا يسمع، ولا يجيب، وعلى نحو من ذلك جاءت النّدبة، بل هي أقرب حالا؛ فإنّ الميّت وإن لم يجب، فقد كان للإجابة أهلا"[2].

8- إدخال التعاريف بعضها في بعض:

يراد بذلك تعريف مصطلح وارد في سياق تعريف مصطلح آخر، وذلك كتعريف مصطلح "بين بين" في سياق تعريف مصطلح "تخفيف الهمز"، يقول ابن الأثير: "ومعنى تخفيف الهمز: قلبه، أو حذفه، أو **جعله بين بين ، ومعنى جعله بين بين: أن تجعل الهمزة (بين الهمزة) وبين ما منه حَرَكَتُها، فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة**

---

[1] البديع، ج1، ص: 17.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص: 425.

والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء ... والتخفيف إنّما يكون في الهمزة إذا لم تكن أول كلمة مبتدأة، فإنّها تكون، محقّقة: مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورة، همزة وصل كانت، أو همزة قطع، في فعل كانت، أو اسم أو حرف، فأمّا إذا لم تكن في أوّل كلمة مبتدأة فيجوز تحقيقها وتخفيفها"[1].

ومن نماذج هذا النوع تعريفه للحروف التي بين الشديدة والرخوة، حيث عرفها بعددها وأنواعها، لينتقل في سياق هذا التعريف إلى تعريف مصطلح "البينية"، يقول ابن الأثير: "وأمّا التي بين الشديدة والرخوة فثمانية أحرف، يجمعها" لم يرو عنا" **ومعنى البينيّة فيها: أنّها غير مفرطة في الشدة ولا الرخاوة، بل هي على اعتدال بينهما، فلا يتمّ للصّوت معها الانحصار ولا الجري**، ألا ترى أنّك إذا وقفت على العين من"مع" لم تجد فيها شدّة القاف، ولا رخاوة الشّين، وتحس في صوتها شبه الانسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء"[2].

ومنه كذلك تعريفه لمصطلح "الذلاقة" في سياق تعريفه لمصطلح "حروف الذلاقة"، حيث يقول: "وأمّا حروف الذّلاقة فستة أحرف: الراء، واللام، والنون، والفاء والباء، والميم، **ومعنى الذّلاقة: الاعتماد بالحرف على ذلق اللسان وهو طرفه**"[3].

---

[1] البديع، ج2، ص: 325.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 615.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 618.

المطلب الخامس: أنواع التعريف عند ابن الأثير[1]:

قبل الحديث عن أنواع التعريف عند ابن الأثير، يحسن التذكير بأن التعريفات تتنوع بتنوع الأغراض المتوخاة منها. فقد يكون الغرض من التعريف تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن، أو تعيين صورة من الصُّور الحاصلة فيه، فينتج عن ذلك نوعان من التعريف، الأول تعريف حقيقي يناسب الغرض الأول، والثاني تعريف لفظي يناسب الغرض الثاني[2].

وقد تكون الغاية من التعريف تعليمية تتوخى التقريب على المتعلم المبتدئ، كما قد تكون الغاية منه طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة، يقول الزجاجي مبينا أسباب اختلاف النحويين في حد مصطلحات "الاسم" و"الفعل" و"الحرف": "فكذلك يقول النحويون لهم أيضاً في تحديد الاسم والفعل والحرف، **كأن لكل فريق منهم غرضاً في تحديده وقصده.** فمنهم من أراد **التقريب على المبتدئ،فحدها من جهة تقرب عليه.** ومنهم **من أراد حصر أكثرها، فأتى به. ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة، فحدها على الحقيقة** على ما ذكرنا"[3].

لقد كانت الغاية التعليمية أهم مقصد يسعى إليه النحويون في تعريفاتهم، بل إنها كانت الدافع الأساس الذي يستوجب تعريف الألفاظ قبل الشروع في دراسة المسائل المتعلقة

---

[1] التعريف له شروط وموانع ذكرها أصحاب الحدود من أصوليين ومنطقيين وغيرهم، غير أننا تجاوزنا الحديث عنها في هذا المقام لأن الموضوع لا يقتضي ذلك، فابن الأثير لم يتعرض لشيء من ذلك لا من قريب ولا من بعيد، في حين سنركز على ذكر أنواع التعريف لأن لها صلة مباشرة بواقع التعريف عند ابن الأثير.

[2] يقول القاضي الأحمد نكري موضحا هذه الفكرة: "اعلم أَن الغرض من التعريف إما تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن أو تعيين صورة من الصور الحاصلة فيه. والأول: هو التعريف الحقِيقيّ، والثاني: هو التعريف اللفظي. ثم التعريف الحقيقي إما أن يكون وجود معرَّفِه معلوما أو لا، الأول: التعريف بحسب الحقيقة، والثاني: التعريف بحسب الاسم، وكل واحد منهما إن كان بالذاتيات فحد حقيقي– أو اسمي تام– أَو نَاقص– وإلا فرسم حقيقي– أو اسمي– كذلك. ومثال الحد الحقيقي والرسم الحقيقي تعريف الإنسان المعلوم وجوده بالحيوان الناطق وبالحيوان الضاحك. ومثال الحد الاسمي والرسم الاسمي تعريف العنقاء الغير المعلوم وجودها بالحيوان الكذائي وبالطائر الكذائي. ومثال اللفظي تعريف الغضنفر بالأسد"، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط:1، 1421هـ / 2000م، ج1، ص: 215.

[3] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص:47.

بها[1]، لذلك حرص النحويون على تحقيق هذا المقصد في تعريفاتهم أكثر من حرصهم على تعريف اللفظ على جهة الحقيقة، يقول الزجاجي منتقدا بعض النحويين في تعريفاتهم للاسم، وموضحا حرصهم على تحقيق هذه الغاية: "وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني. يعني ما جاز أن يخبر عنه، **وإنما أراد التقريب على المبتدئ...ولم يرد التحقيق**"[2].

وذهب الزجاجي، في السياق نفسه، إلى أن أبا العباس المبرد في تعريفه للاسم لم يكن غرضه أن يحده على الحقيقة وإنما كان قصده التقريب على المبتدئ، فقال: "فأما حد أبي العباس المبرد للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب، حين قال الاسم ما كان واقعاً على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، ويعتبر الاسم بواحده كل ما دخل عليه حرفٌ من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم. **وليس غرض أبي العباس ها هنا تحديد الاسم على الحقيقة، وإنما قصد التقريب على المبتدئ**، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة"[3].

بناء على ذلك تنوعت التعريفات وتعددت، فتحدث الدارسون وأهل الاصطلاح عن: التعريف الحقيقي (بالماهية)، والتعريف اللفظي (بالمرادف)، والتعريف بالضد، والتعريف السلبي، والتعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم، والتعريف بالعلامة، وغير ذلك من أنواع التعريف التي ذكرها الدارسون، واختلفوا في حصرها تبعا لما يراه كل واحد منهم مناسبا لرؤيته ومنهجه.

---

[1] قال الإمام الشاطبي مبينا ضرورة التعريف بغاية التقريب: "المعرب والمبني لفظان مشتقان من الإعراب والبناء، فبمعرفة الإعراب يعرف المعرب، وبمعرفة البناء يعرف المبني، فلابد من التعريف بهما على جهة التقريب فتقول: أما الإعراب فرسمه في "التسهيل" بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"، المقاصد الشافية، ج1، ص: 71.

[2] الإيضاح في علل النحو، ص: 49.

[3] المصدر نفسه، ص: 51.

أما أنواع التعريف المستخلصة من دراسة تعريفات ابن الأثير فيمكن حصرها في: التعريف بالماهية، والتعريف بالمرادف، والتعريف بالسلب، والتعريف بالمثال، والتعريف بالضد، والتعريف بالأنواع، والتعريف بالوظيفة، والتعريف المصطلحي، والتعريف التفسيري، والتعريف السياقي، والتعريف اللغوي. وسنمثل لكل نوع بتعريفات من كتاب البديع. وذلك كالآتي:

1- التعريف بالماهية:

ويسمى "التعريف الحقيقي" و"الحد الحقيقي"[1]، وهو: "أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها" كما يقول الجرجاني[2]. ويقول الكفوي في تعريفه: "والتعريف الحقيقيّ: هو الذي يقْصد به تحصِيل ما ليس بحاصل من التصورات، ويكون بالإضافَة والإشارة الشخصية لا بالنسبَةِ" [3].

فالتعريف الحقيقي يُعنى بتحديد جوهر الشيء وماهيته، وتتحدد الماهية بإبراز الخصائص الرئيسية والسمات الجوهرية في المعرف، ولا يعد التعريف دقيقا ومضبوطا إلا إذا عبر عن الجوهر الحقيقي للشيء أو للمفهوم[4].

---

[1] ينظر: الكليات، ج1، ص: 612.

[2] التعريفات، ص: 62.

[3] الكليات، ج1، ص: 351.

[4] قضية التعريف في البلاغة الإنجليزية د. محمد بوحمدي، قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، منشورات كلية الآداب، وجدة، 1998م، ص: 44 .

والتعريف بالماهية متعسر التحقق، يقول الكفوي: "والمتعسر هو الحد الحقيقيّ لا الرسمي"[1]، أو كالمتعذر، يقول الإمام الشاطبي: "بناء على أنّ الحد الحقيقي في الأمور الوضعية كالمتعذر"[2].

وبالرغم من صعوبة هذا النوع من التعريف فقد اعتمده ابن الأثير في عدة مواضع. ومن أمثلته قوله في تعريف مصطلح "النحو": "الفصل الأول: **في ماهيّة النحو**:النّحو: القصد، نُقِل عِلْما لهذا العلم المشار إليه، **وهو: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحكما، واصطلاحِ ألفاظهم حدّا ورسما**"[3].

ومما يدل عليه كذلك قوله في تعريف مصطلح "الرَّوْم": "... الثّالث: **الرَّوْمُ ، وهو صوت ضعيف يتبَع الحرف**"[4].

ومن نماذجه أيضا تعريفه لمصطلحات: الاسم والفعل والحرف، حيث يقول: "**حدّ الاسم: كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مجرّدة من الزّمان المختص لفظا**، نحو: زيد وضرب. **وحدّ الفعل: كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمان مختصّ لفظا**، نحو: ضرب ويضرب. **وحدّ الحرف: كل كلمة دلّت على معنى في غيرها ولم تكن أحد جزئي الجملة المفيدة** سوى النداء، نحو"من" و"إلى""[5].

---

[1] الكليات، ج1، ص: 612.

[2] المقاصد الشافية، ج 3، ص: 215.

[3] البديع، ج1، ص: 8.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص:681

[5] المصدر نفسه، ج1، ص: 9.

2- التعريف بالمرادف:

التعريف بالمرادف[1]يسميه البعض الحداللفظي[2]، والتعريف باللفظ، والتعريف اللفظي، و"هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى، فيُفسرَ بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر الأسد"[3].

وعرفه الكفوي بالتعريف نفسه مع اختلاف بسيط في العبارة فقال: "والتعريف اللَّفْظِيّ: أَن لَا يكون اللَّفْظ وَاضح الدّلَالَة على معنى، فيفسر بِلَفْظٍ وَاضح دلَالَته على ذَلِك المعنى كَقَوْلِك: الغضنفر: الأسد"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع نادر الورود عند ابن الأثير، والمثال الوحيد الذي صادفناه عنده هو تعريف مصطلح "المفعول فيه" الذي يقول فيه: "في المفعول فيه وهو الظرف"[5].

3- التعريف بالسلب:

هو تعريف اللفظ بالتركيز على المعنى الذي لا يفيده ولا يعنيه[6]. وهو تعريف يقوم على النفي، كتعريف الحيوان بأنه كل ما ليس جمادا ولا نباتا، وتعريف الخير بأنه ما ليس شرا. وتستعمل فيه أدوات دالة على معنى السلب مثل: "ليس"، و"ما"، و"لا"؛ أو الدالة على السلب والإيجاب مثل: "ليس" المقترنة ب "لا" أو"بل"[7] .

---

[1] ينظر: أسس المنطق الصوري ومشكلاته، د. محمد علي أبو ريان و د. علي عبد المعطي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1976 م، ص: 147؛ والمصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، د. محمد الدحماني، ج 1، ص: 47.

[2] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج1، ص: 406.

[3] كتاب التعريفات، ص: 62

[4] الكليات، ج1، ص: 263.

[5] البديع، ج1، ص: 150.

[6] يقول الدكتور بوحمدي: "التعريف السلبي: وهو تعريف اللفظ بالتركيز على المعنى الذي لا يفيده ولا يعنيه. والسلب متأصل في عملية التفكير بواسطته نتوصل إلى تعريف إيجابي، لأن التعريف ليس جمعا وحصرا فقط ولكنه كذلك منع وإقصاء"، ينظر: قضية التعريف في البلاغة الإنجليزية، 48.

[7] المصطلح النحوي في تراث الرازي، ج1، ص: 48.

والتعريف بالسلب تعريف ناقص، فتعريف الموسيقى بأنها ليست صمتا ولا صخبا، تعريف ناقص، لأنه توجد أصوات ليست صمتا ولا صخبا إلا أنها مع ذلك ليست موسيقى، كالحوار الهادئ[1].ومثال التعريف بالسلب تعريف السيوطي لمصطلح "الصحيح"بقوله: "الصحيح ما ليس فيه حرف علة"[2]. وتعريف مصطلح "السالم" عند النحويين بأنه: "ما ليس في آخره حرف علة"[3] .

وهذا النوع قليل الورود في كتاب البديع، ومن أمثلته تعريف مصطلح "المؤنث غير الحقيقي"، يقول ابن الأثير: "إذا كان الفاعل مؤنثا، فلا يخلو تأنيثه: أن يكون حقيقيّا، **أو غير حقيقي وهو: ما لا ذَكَرَ له بإزائه، أو ما ليس له فَرْجٌ**"[4]. ومثاله أيضا تعريف "غير المنصرف"، يقول: "وغير المنصرف: **ما لا يدخله تنوين نحو: حُبْلى وسَكْرى**"[5]

ومن نماذجه كذلك تعريفه لمصطلح "اللازم" حيث يقول: "فاللّازم: **ما لا يتعدّى إلى مفعول إلّا بمعدّ، نحو: قام وقعد**"[6].

4- التعريف بالمثال:

التعريف بالمثال هو تعريف الشيء بذكر مثال أو مجموعة أمثلة موضحة له[7]، وذلك كتعريف الاسم في قول سيبويه: "الاسم: رجل وفرس و(حائط)"[8].

فسيبويه لم يحد الاسم بحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثلا كما قال ابن يعيش[9].

---

[1] قضية التعريف في البلاغة الإنجليزية، ص: 48.

[2] مقاليد العلوم، السيوطي، ص:90.

[3] التعريفات، ص: 116

[4] البديع، ج1، ص: 103.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص:19.

[6]البديع، ج1، ص: 433.

[7] المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، ج1، ص: 52.

[8]الكتاب، سبيويه، ج1، ص:12.

[9]قال ابن يعيش: "قد أكثر الناسُ في حدّ الاسم؛ فأمّا سيبويه فإنّه لم يحدّه بحدٍّ ينفصِل به من غيره، بل ذَكَر منه مَثَلًا، اكتفى به عن الحدّ، فقال: "الاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ""، شرح المفصل، ج1، ص: 82.

لقد اعتمد التعريف بالمثال وسيلة من وسائل التعريف لدى النحويين، لذلك استغنوا بالمثال عن التعريف الصريح. لقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذا الأمر في سياق تعليقه على تعريف ابن مالك للمفعول معه فقال:"المفعول معه. هذا هو النوع الخامس من المنصوبات التي ينصبها كل فعلٍ، وهو المفعول معه، **والناظم لم يعرفه تعريفًا مصرحًا به، وإنما عرفه بالمثال،** على **عادته في الاتكال على الأمثلة** فقال:

ينصب تالي الواو مفعولًا معه*** في نحو سيري والطريق مسرعه"[1].

وأكد ذلك المكودي في ثنايا تعريفه لمصطلح "الفاعل" مشيرا إلى أن ابن مالك استغنى عن تعريف الفاعل بالمثال، يقول: "الفاعل.هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدما عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعِل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

الفاعِلُ الّذي كمَرْفُوعَيْ أتى***زيدٌ، مُنيراً وَجْهُه، نِعْمَ الفَتى

فأتى بمثالين، الأول: أتى زيد، فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فَعَلَ وقدم عليه وهو أتى، والثاني: منيرا وجهه، فوجهه فاعل لأنه اسم أسند إليه وصفٌ جارٍ مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منير ثم تمم البيت بقوله: نعم الفتى، وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غيرَ متصرف. فقوله الفاعل مبتدأ والذي خبره وهو موصول صلتُه كمرفوعي وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول، والتقدير: كمرفوعي قولك أتى زيدٌ منيرا وجهُه"[2].

---

[1] المقاصد الشافية، ج3، ص:317.

[2] شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو للإمام جمال الدين بن مالك، عبد الرحمن المكودي، تح: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ/2005م، ص: 90.

إن التعريف بالمثال، كما يرى التهانوي، هو في الحقيقة تعريف بالمشابهة الموجودة بين المعرَّف وبين المثال، لذلك لا يعتبر قسما قائما بذاته، غير أنه شاع استعماله بين المتعلمين لاستئناس العقول القاصرة بالأمثلة[1].

وابن الأثير، كغيره من النحويين، اعتمد على المثال في تعريف عدد من المصطلحات، حيث لم يعرفها تعريفا صريحا، وإنما عرفها بالمثال. ويمكن أن نمثل لهذا النوع من التعريف ببعض الأمثلة، منها تعريفه لمصطلحات "ظرف الزمان" وأقسامه: "المبهم" و"المؤقت"، و"الموغل" و"غير الموغل"، إذ يقول: "**أمّا المبهم، فنحو: الحين، والوقت، والزّمان،** وينقسم إلى؛ **موغل في الإبهام، وغير موغل** فيه.**أمّا الموغل، فنحو: وقت، وزمان،** ولا فائدة في ذكره مع الفعل؛ إلّا أن يوصف، أو يضاف؛ إذ لفظ الفعل يدلّ عليه، ويغني عنه، فلا فرق بين قولك: غبت وقتا، وبين قولك: غبت؛ لأنّ لفظ الفعل يدلّ على الزّمان مطلقا، وصيغته تدلّ على تخصيصه؛ فإن قلت: غبت وقتا طويلا، وزمان الحّر، حسن. **وأمّا غير الموغل، فنحو: حين،** وفي ذكره مع الفعل فائدة؛ لأنّه يدل على زمان معيّن عند قوم، فتقول: انتظرته حينا، ولا تصفه.

وأمّا **المؤقّت: فنحو: يوم، وليلة، وشهر، وسنة،** وهذا تذكره مع الفعل موصوفا، وغير موصوف؛ لحصول الفائدة به، تقول: صمت يوما، وغبت شهرا، ومن المؤقّت، نحو: شهر رمضان، ويوم الجمعة"[2].

---

[1] يقول موضحا ذلك: "اعلم أنّ التعريف بالمثال سواء كان جزئيا للمعرّف كقولك الاسم كزيد والفعل كضرب، أو لا يكون جزئيا له كقولك العلم كالنور والجهل كالظلمة، هو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرّف وبين المثال، فإن كانت تلك المشابهة مفيدة للتمييز فهي خاصة لذلك المعرّف فيكون التعريف بها رسما ناقصا داخلا في أقسام المعرّف الحقيقي، وإلّا لم يصح التعريف بها، فليس التعريف بالمثال قسما على حدة. ولما كان استئناس العقول القاصرة بالأمثلة أكثر لكون الجزئي أوّل المدركات شاع في مخاطبات المتعلّمين التعريف به"، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص: 482.

[2] البديع ج1، ص:151.

ومن نماذجه قول ابن الأثير في تعريف العَلَم المفرد: "أما المفرد فنحو: زيد وعمرو"[1].

ومن أمثلة ذلك تعريفه للأصوات المحكية، حيث قال: "الأصوات المحكيّة، **نحو: غاقِ**، حكاية صوت الغراب، **وَعاءِ**، **حكاية صوت الشّاة**، ومنه قولهم: "ضربه فما قال: **حسّ ولا بسّ**"، **وقول المتندّم والمتعجّب: وي، وبخ**، عند الإعجاب، **وأخّ**، عند التّكره، **وهلا** زجر للخيل، وعدس للبغل، وهيد وهاد للإبل، وأمثلة من هذا النحو كثيرة"[2].

ومن أمثلته تعريفه المصدر المبهم والمختص، حيث يقول: "**فالمبهم نحو: ضربت ضربا، وقعدت قعودا**، لأنك لا تريد نوعا من الضّرب والقعود بعينه.**والمختصّ كقولك:ضربت ضربة، تريد مرّة، وقمت القيام الّذي تعلم**، فليس هذا كالأوّل في الشّياع؛ لأنّه يدلّ على شيء محدود محصور بالعدد والتّعريف؛ فالمبهم لا يتضمّن فائدة تزيد على إفادة الفعل، وإنّما هو تأكيد له ليس غير، والمختصّ يتضمّن زيادة ليست في الفعل، وهي: الاختصاص بالمرّة والتعريف"[3].

ومن نماذجه تعريفه للأسماء الأعجمية، حيث يقول:"وأما الأسماء الأعجميّة: **فنحو إبراهيم، إسماعيل**، ونحو ذلك مما أعرب من كلام العجم"[4].

---

[1] البديع، ج1، ص:30

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 43.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 122.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 33.

5- التعريف بالضد والنقيض:

وهو تعريف الشيء بما يخالفه ويناقضه،وذلك كحد التعريض مثلا بأنه ضد التصريح، وتعريف الكلام بأنه ما يضاد الخرس والسكوت[1]، وكتعريف الإعراب بأنه ضد البناء.

استعمل ابن الأثير هذا النوع من التعريف في مواضع محدودة، مقارنة بأنواع التعريف الأخرى المستعملة في الكتاب، ومن أمثلته قوله في تعريف "الحروف المستفلة" و"الاستفال": "**وأما المستفلة** – وتسمى المنخفضة– **فما عدا المستعلية،** وهي اثنان وعشرون حرفا، **والاستفال ضد الاستعلاء،** إذا نطقت بها وبالمنفتحة لم ترفع لسانك إلى الحنك"[2].

ومن نماذجه أيضا تعريفه للحروف المصمتة: "**وأما المصمتة فماعدا حروف الذّلاقة،** وهي ثلاثة وعشرون حرفا، ولا يكاد يبنى منها كلمة رباعيّة أو خماسيّة خالية من حروف الذلاقة، فكأنّها قد صمت عنها، أي: سكت، **ولما كانت حروف الذلاقة على غاية من القوة والحركة، وكانت هذه بخلافها سميت مصمتة**"[3].

ومن نماذجه كذلك تعريفه لـ"لحروف المنفتحة" و"الانفتاح": "**وأمّا المنفتحة فما عدا المطبقة، وهي** خمسة وعشرون حرفا، **والانفتاح خلاف الإطباق**"[4].

---

[1] المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، ج1، ص: 48.

[2] البديع، ج2، ص: 615.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 615.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 615.

6-التعريف بالأنواع والأقسام:

وهو تعريف الشيء بذكر أقسامه وأنواعه التي يتكون منها[1]، وذلك كتعريف ابن جني للكلام : "الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى"[2].

لقد اكتفى ابن الأثير في تعريف عدد من المصطلحات النحوية بذكر الأنواع المكونة لمفهوم المصطلح بدل تعريفه تعريفا صريحا.ولتوضيح ذلك نشير إلى بعض النماذج منها مصطلح "التوابع" الذي عرفهبذكر أنواعه، وذلك خلافا لما ورد عند عدد من النحويين كالزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب[3]. يقول ابن الأثير: "**الباب الثالث عشر في التّوابع، وهي خمسة:وصف، وتأكيد، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف**"[4].

فالملاحظ أنه بدأ بذكر أضرب التوابع ثم مضى مقسما هذا الباب إلى مقدمة بين فيها وظيفة التابع وفائدته وتنوعه بحسب الوظيفة التي يؤديها فقسمه إلى خمسة أنواع فصل فيها وأطال.

وقد سار ابن الأثير على هذا النهج في عدد من أبواب الكتاب كباب المجرورات؛ ومنه ما جاء في تعريف"المتعدي إلى مفعولين" يقول: "النّوع الخامس: المتعدّي إلى مفعولين، ولا تقتصر على أحدهما، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: **في تعريفه، وهو سبعة أفعال: "ظننت" و"حسبت" و"خلت" و"علمت" و"رأيت" و"وجدت" و"زعمت"، وتسمّى أفعال الشّك واليقين، وقد**

---

[1] المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي،ج1، ص:51.

[2] توجيه اللمع، ابن الخباز، ص: 62. وشرح ابن الخباز لفظ "الضرب" بأنه القِسْم حيث قال: "قوله" (الكلام كله ثلاث أضرب) يصح بتقدير مضاف والضرب جمع ضرب، وهو القسم..."، ينظر: توجيه اللمع، ص: 62.

[3] قال ابن يعيش: "ذكر التوابع، فصل [تعريفها] قال صاحب الكتاب: هي الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيلِ التَّبَع لغيرها، وهي خمسةُ أضرب: تأكيدٌ، وصِفةٌ، وبَدَلٌ، وعَطفُ بيان، وعطفٌ بحَرْف ... قال الشارح: التَّوابع هي الثواني المُساوِيَةُ للأوّل في الإعراب بمُشارَكتها له في العوامل"، ينظر: شرح المفصل،ج2، ص: 218. وكذلك فعل ابن الحاجب في الكافية فقال: "التّوابع: كلّ ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة"، ينظر: الكافية في علم النحو، ص: 29.

[4] البديع، ج1، ص: 308.

أضيف إليها أفعال أخرى، وهي"دريت" و"شعرت" و"توهّمت" و"هب"، وأدخل بعضهم:"سمّى" و"كنى" و"اتخذ" و"جعل"– في أحد أقسامها – مدخلها في التّعدّي"[1].

ومثاله تعريف المتعدي إلى ثلاثة، حيث يقول: "النّوع السّادس: **المتعدّى إلى ثلاثة مفعولين**، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: **في تعريفه، وهو سبعة أفعال: "أنبأ" و"نبّأ" و"أخبر" و"خبّر" و"أرى" و"أعلم" و"حدّث"، وبعضهم يدّعيها أربعة، وهي: "نبّأ" و"أنبأ" و"أرى" و"أعلم""**[2].

ومثاله تعريفه لمصطلح"العدد"، حيث يقول: "الفصل الأوّل في تعريفه: **العدد على أربع مراتب:** آحاد، وعشرات، ومئات، وألوف، وضعت؛ لتدل على الأجناس ومقاديرها.**ومداره على اثنتي عشرة كلمة**، وهي: الواحد، والاثنان، والثلاثة والأربعة، والخمسة، والستة، والسبعة، والثمانية، والتسعة، والعشرة، والمائة، والألف، وكلّها تدل على الأجناس والمقادير إلا الواحد والاثنين ..."[3].

ومن الأمثلة على ذلك تعريفه لمصطلح "الكلمة" بذكر أقسامها، حيث يقول: "الفرع الأوّل: في أقسام الكلمة وحدودها.الكلمة: **إمّا أن تدل على معنى بالوضع، أو لا تدلّ، فالعارية من الدّلالة ملغاة، والدّالّة لا تخلو؛ أن تدلّ على معنى في نفسها، أو معنى في غيرها، فالتي تدل على معنى في نفسها تنقسم قسمين:** حدهما، أن تقترن الدّلالة فيه بزمن مختصّ لفظا، والآخر أن تجرّد من الدّلالة عليه لفظا، **فالأوّل: الفعل، والثاني: الاسم، والتي تدل على معنى في غيرها هي الحرف"**[4].

---

[1] البديع، ج1، ص: 443.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 454.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 285.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص: 8

ومن نماذجه قول ابن الأثير في تعريف"المؤنث": "**والمؤنث من الأسماء على ضربين: مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة**"[1].

7- التعريف بالوظيفة:

وهو تعريف اللفظ بذكر بعض وظائفه، كتعريف الاسم بأنه الذي يصح أن يأتي فاعلا أو مفعولا أو مضافا [2].

ومن نماذجه تعريف مصطلح "الإدغام"، يقول ابن الأثير: "الإدغام: هو التداخل، **جيء به لضرب من التخفيف، فيرتفع اللّسان بالحرفين دفعة واحدة حرفا مشدّدا، حيث ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم**"[3].

ومن أمثلته تعريف مصطلح "التصغير"، حيث يقول: "التصغير من خواصّ الأسماء، فلا يصغّر فعل ولا حرف، والّذي جاء في تصغير فعل التعجب في قولهم: ما أُمَيْلِحَهُ فعلى تأوّل...**وإنّما جيء به ليقوم مقام الوصف بالصّغر، اختصارا**؛ فإنّ قولك: جبيل، قام مقام قولك: جبل صغير، ولهذا قيل لأعرابي: كيف تصغّر حبارى؟ فقال: حبرور، فأتى بالمعنى؛ لأنّ الحبرور ولد الحبارى. والنّحاة يسمّونه "باب التصغير"، وباب "التحقير"؛ تسمية للشيء ببعضه، فإنّه يقع في الكلام على أضرب"[4].

8- التعريف المصطلحي:

يقوم هذا النوع على ربط المصطلح المعرَّف بالمجال الذي ينتمي إليه في التعريف[5]، ومن أمثلته عند ابن الأثير، تعريفه لمصطلح "الترخيم"، حيث يقول: "الترخيم -في اللّغة-

---

[1] البديع، ج2، ص: 277.

[2] المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، ج1، ص: 51.

[3] البديع، ج2، ص: 620.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 156.

[5] أسس المعجم المصطلحي التراثي، د. محمد خالد الفجر، دار كنوز للمعرفة، الأردن، ط:1، 1438هـ/ 2017م، ص: 165.

الرأفة والإشفاق، وقيل: التسهيل والتّليين، **وهو- في العربيّة- حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة**"[1] .

ومن نماذجه أيضا تعريفه لمصطلح "الإعراب" حيث يقول: "الإعراب هو: البيان، من أعرب عن الشيء إذا بيّنه وأوضحه.**وحقيقته في العربيّة: تغيّر آخر الكلمة حسّا أو حكما، بحركة أو حرف، لاختلاف العامل لفظا، أو معنى، أو تقديرا** ... وينقسم الإعراب قسمين: أصلا وفرعا[2].

9- التعريف التفسيري:

يتم التركيز في هذا النوع على تفسير مفهوم اللفظ المعرف وشرح مضمونه شرحا مفصلا قد يطول الكلام فيه، مما يساعد القارئ على تمثل المراد بكل دقة ووضوح .

ويمكن التمثيل له بتعريف ساقه ابن الأثير لمصطلح "الحكاية" يقول فيه:"**معنى الحكاية: أن تأتي بالشيء المحكيّ كما تأتي بالأمثال مذكّرِها ومُؤنّثِها؛ فلا تغيّرُ صيغة المذكّر وإن خاطبْتَ مؤنّثا، ولا المؤنّثِ وإن خاطبْت مُذكّرا، وهكذا الحكايةُ في الغالب**"[3].

ومن أمثلته قوله في تعريف مصطلحي"البيان" و"الإخفاء" بمفهومهما الصوتي، وذلك في سياق حديثه عن النون في حال بيانها وإخفائها: "قال المازنيّ: ... **ومعنى البيان: هو أنْ تُعَرّيَها من الغُنّة فتخرجَها من الفم ولا تَجِد لها في الأنف أثرا، ومعنى الإخفاء: أن تكسوَها غنّةً مُشْبعةً تَخفى فيها، وتُخرِجَها من الأنف، كأنّك لا تجد لها في الفم أثرا، وهذا إذا كانت ساكنة، فأمّا إذا كانت متحرّكة لم تكن إلّا من الفم، ولم يجز إلّا إثباتها**"[4].

---

[1] البديع ج1، ص: 413.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص: 44.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 704.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 640 .

ومن أمثلة هذا النوع أيضا تعريف ابن الأثير لـ"حرف التذكر"[1]حيث يقول: "**حرف التذكر، وهو أن يقول الرّجل كلاما، فيشذَّ عنه بعض ما يريد أن يقوله، فينتهي لفظه إلى كلمة من كلامه، ويريد أن يتذكّر ما قد نسيه، فيمُدَّ صوتَه بالحرف الآخِر الّذي وصل إليه، فإن كان مفتوحا صارت الفتحة ألفا، وإن كان مضموما صارت الضّمّة واوا، وإن كان مكسورا صارت الكسرة ياء، وإن كان ساكنا حُرّك بالكسرة**، يقول في الفتح في من قال: قام زيد، إذا أراد أن يتذكّر بعد قام، قال: قاما، ثم يقول: زيدٌ، ويقول في الضّمّ: يقومو، ثم يقول زيدٌ، وفي الكسر :بغلامي، ثم يقول: زيدٍ، وفي السكون: (مِنْي)، ثم يقول زيدٍ ... قال سيبويه: سمعناهم يقولون: إنّه قَدِي رابَهَا، وأَلِي، إذا تذكّر الحارِثَ ونَحْوَه. قال: وقد سمعنا من يوثق به يقول: هذا سيفُنِي، يريد: سيفٌ مِن صفته كيت وكيت."[2].

10- التعريف السياقي:

وهو تعريف اللفظ بالنظر إلى السياق الذي ورد فيه، وذلك بذكر بعض خصائصه وأحواله المختلفة[3]، وقد أورد ابن الأثير عدة تعريفات تفهم من قرائن السياق،إذ لم يصرح في عدة مواطن بتعريف واضح للفظ المعرف، وإنما كان يتحدث عنه من خلال عدة قرائن تدل على مفهومه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التعريف قليل الورود في الكتاب، ومثاله تعريف ابن الأثير لمصطلح "عَلَم التثنية والجمع" حيث يقول: "إذا أدخلت الألف واللّام على اسم

---

[1] قال الزمخشري في تعريفه: "ومن أصناف الحرف حرف التذكر، وهو أن يقول الرجل في نحو: قال ويقول، ومن العَامِ: قالا، فيمد فتحة اللام، ويقولو، من العامِي، إذا تذكَّر ولم يرد أن يقطع كلامه" المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط:1، 1425هـ/ 2004م، ص: 343.

[2] البديع ج2، ص: 442- 443..

[3] المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، ج1، ص: 53.

الفاعل المثنّى والمجموع جئت **بعلم التّثنية والجمع**، فتقول: القائمان الزيدان، والقائمون الزيدون، كما تقول: اللذان قاما الزيدان، والذين قاموا الزّيدون ..."[1].

لقد ورد مصطلح "علم التثنية والجمع" عند النحويين بمفهوم العلامة الدالة على التثنية والجمع، وهي الزيادة في الاسم المثنى والمجموع، المتمثلة في "الألف والنون" في المثنى، و"الواو والنون" في الجمع السالم[2].

غير أن ابن الأثير لم ينص على تعريف واضح لهذا المصطلح، وإنما تحدث عنه في سياق حديثه عن اسم الفاعل في حال إدخال الألف واللام عليه، وأورد له مثالين يمكن من خلالهما استنباط مفهومه، هما: القائمان، والقائمون. فمن خلال هذين المثالين يستنتج أن علم التثنية هو الألف والنون الزائدتان في آخر اسم الفاعل "القائمان"، وعلم الجمع هو الواو والنون في آخر اسم الفاعل المجموع "القائمون".

ومن أمثلة ذلك تعريفه لمصطلح "اسم الجمع" الذي لم يصرح به، يقول متحدثا عن الجمع وأقسامه: "وينقسم الجمع باعتبار آخر ثلاثة أقسام: جمع في اللّفظ والمعنى: وهو المقصود بالذّكر هاهنا.**وجمع في المعنى دون اللّفظ، وهو كل ما لم يكن له واحد من لفظه،نحو: قوم، ورهط** ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوها﴾، فالنعمة مفردة في اللّفظ مجموعة في المعنى"[3].

---

[1] البديع ج2، ص: 251.

[2] استعمل العكبري المصطلح بالمفهوم نفسه، يقول: "فِي هَلُمّ قَولَانِ: أَحدهمَا هِيَ اسْمٌ للفعلِ فَلَا يظْهر فِيهِ علمُ التثنيةِ وَالجمع والتأنيث، وَبهَا جَاءَ القرآنُ، قَالَ الله عزّ وجلّ {هلمَّ شُهداءَكم} وَفِي آيَة أُخْرَى (والقائلينَ لإخوانهم هَلُمَّ إِلَيْنَا)، وَالْقَوْل الثَّانِي: هِيَ فعلٌ تظهر فِيهِ علامةُ التثنيةِ والجمعِ والتأنيث نَحْو هَلُمَّا وهَلُمُّوا وَهَلُمِّي وأمَّا جمَاعَة النسْوَة فالجيد فِيهَا هَلْمُمْنَ، وَقد قيلَ غيرُ ذَلِك وَلَا يُعرّج عَلَيْهِ "، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص: 89.

واستعمله الشاطبي كذلك في خلاصته، حيث يقول:"...إنَّ علَمَ التثنية والجمع قد يضاف إليهما وإن كان في غيرهما من مسمًّى بهما أو محمولٍ عليهما في الإعراب، فتقول في "رجلان" مسمًّى به: إنه قد تضمن علم التثنية، وفي "مسلمون" مسمًّى به كذلك، إنه قد تضمن علم الجمع المسلَّم، وكذلك في قِنَّسْرين وما أشبهه من الأسماء الجارية مجرى الجمع السالم" ينظر : المقاصد الشافية ج7، 486.

[3] البديع ج2، ص: 88.

فما يفهم من قوله "وجمع في المعنى دون اللفظ" وقوله "وهو ما لم يكن له واحد من لفظه"، وقوله "نحو: قوم ورهط"،هو أنه يتحدث عن "اسم الجمع"؛ فهذه كلها قرائن لفظية اجتمعت في سياق يستفاد منه أن المفهوم الذي يتحدث عنه هو مفهوم "اسم الجمع".

11- التعريف اللغوي[1]:

وهو تعريف اللفظ بذكر معناه اللغوي، وغالبا ما يذكر المعنى اللغوي قبل ذكر المعنى الاصطلاحي، وذلك كتعريف الإعراب بالبيان، والنحو بالقصد وغير ذلك.

لقد اعتمد ابن الأثير التعريف اللغوي في الكثير من تعريفاته، وجعل من ذكر المعنى اللغوي منطلقا لتحديد الدلالة الاصطلاحية للألفاظ، وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل التمثيل، تعريفه لمصطلح النحو حيث قال: "**النّحو: القصد**، نُقل عَلَما لهذا العلم المشار إليه، وهو: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحكما، واصطلاح ألفاظهم حدّا ورسما"[2].

ومن أمثلته تعريف مصطلح "الترخيم"، حيث يقول: "**الترخيم- في اللّغة- الرأفة والإشفاق**، وقيل: **التسهيل والتّليين**، وهو- في العربيّة- حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة، تخفيفا"[3].

ومن نماذجه أيضا تعريف مصطلح "الندبة"، يقول: "النّدبة: **الاسم من قولك: ندب الميّت يندبه، إذا تفجّع عليه وذكر خلاله الجميلة؛ في معرض المدح**، وإظهارا للجزع وقلّة

[1] أُدرج التعريف اللغوي ضمن أنواع التعريف باعتباره عنصرا أساسيا اعتمده النحويون في صياغة تعريفاتهم الاصطلاحية، وباعتبار العلاقة القائمة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهي علاقة عموم بخصوص، فالمعاني الاصطلاحية أخص من اللغوية، قال الصبان: "وقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها"، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص: 72.

[2] البديع، ج1، ص: 7.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 413 .

الصّبر على فقده، وتعلّلا بمخاطبة الميّت خطاب الحيّ، وإعلاما من النادب بما آلت حاله إليه"[1].

ومن ذلك أيضا تعريف مصطلح "الإدغام، حيث يقول: **الإدغام: "هو التداخل،** جيء به لضرب من التخفيف، فيرتفع اللّسان بالحرفين دفعة واحدة حرفا مشدّدا، حيث ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم"[2].

المطلب السادس: ملاحظات حول التعريف عند ابن الأثير:

من خلال تتبع تعريفات ابن الأثير، تمكنا من تسجيل مجموعة من الملاحظات التي تخص جوانب مختلفة من تعريف المصطلح النحوي. ويمكن تلخيص هذه الملاحظات فيما يأتي:

1-الاقتصاد في التعريف:

سلك ابن الأثير في بعض تعريفاته مسلك الاقتصاد في ألفاظ التعريف، حيث اكتفى بألفاظ قليلة وعبارات مختصرة في صياغة تعريفاته، مما أدى إلى غموض بعض تعريفاته وعدم وضوح مضمونها. ويمكن توضيح ذلك ببعض الأمثلة، منها تعريفه لمصطلحي "اسم الفاعل" و"اسم المفعول" حيث يقول: "**اسم الفاعل: ما جرى على فِعْلِه،** كضارِبٍ ومُخْرِج ومُنْطَلِقٍ، ومُسْتَخْرِجٍ، من: ضرب يضرب، وأخرج يخرج، وانطلق ينطلق، واستخرج يستخرج، وكذلك ما جاء منها على غير هذا الوزن، نحو: ضَرّابٍ، وضَروبٍ، ومِطْعَامٍ، وقَدِيرٍ، فيعمل عمل الفعل، مُظهَرا، أو مضمرا، ومُقدّما، ومؤخَّرا، ومؤنَّثا، ومذكَّرا؛ تقول: زيدٌ ضارِبٌ عمراً

[1] البديع، ج1، ص:425.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص:620.

ومُكرِمٌ بَكراً، وهو ضاربٌ زيداً وعمراً، أي: وضاربٌ عمراً. **وأمّا اسم المفعول: فهو الجاري على" يُفْعَلُ"من فعله:** نحو: مَضْرُوبٍ، ومُخْرَجٍ، ومُسْتَخْرَجٍ، ومُنْطَلَقٍ به، "[1].

فابن الأثير عرف المصطلحين بتعريفين مختصرين، فاسم الفاعل هو "ما جرى على فعله"، واسم المفعول "هو الجاري على يُفعَل"، فهذان التعريفان يكتنفهما غموض قد يحول دون فهم المراد منهما بسهولة، لذلك فهما يحتاجان إلى مزيد من الإيضاح والبيان، ولعل ابن الأثير قد استشعر ذلك فحاول أن يزيح عنهما الغموض بذكر مجموعة من الأمثلة الموضحة، غير أن ذلك لم يكن كافيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذين التعريفين وردا في مفصل الزمخشري بنصيهما تقريبا، مما يوحي بأن ابن الأثير قد يكون نقلهما عنه، قال ابن يعيش موردا تعريف الزمخشري لاسم الفاعل: "**قال صاحب الكتاب: هو ما يجري على "يَفْعَلُ" من فعله** كضارب، ومُكرِم، ومُنطلِق، ومُستخرِج، ومُدحرِج"[2]. وقال في تعريف "اسم المفعول": "**قال صاحب الكتاب: هو الجاري على"يُفْعَلُ"من فعله،** نحو: "مضروب"؛ لأن أصله مُفْعَلٌ ومُكرَمٌ ومُنْطلَقٌ به ومَستخرَجٌ ومُدحرَجٌ، ويعمل عمل الفعل تقول: زيد مضروب غلامه، ومكرم جاره"[3].

إن ما يؤكد غموض هذين التعريفين، سواء عند ابن الأثير أو عند الزمخشري، هو تعرض الشراح لهما بالشرح والتفسير، فلو لم يكونا غامضين لما تعرض لهما النحويون بالشرح والبيان. ونذكر منهم على وجه الخصوص ابن يعيش في كتابه "شرح المفصل"، وابن الحاجب في كتابه "الإيضاح في شرح المفصل".

فابن يعيش حاول تفسير كلام الزمخشري وبيان المقصود منه وشرحه بعبارات واضحة وألفاظ مفصلة مفهومة. يقول في شرح تعريف الفاعل: "اعلم أن اسم الفاعل الذي

---

[1] البديع، ج1، ص: 505.

[2] شرح المفصل، 4ج، ص:84

[3] البديع، ج4، ص: 103.

يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى؛ أمّا اللفظُ فلأنه جار عليه في حركاته وسكَناته، ويطّرِد فيه، وذلك، نحو: "ضارب"، و"مُكْرِم"، و"منطلِق"، و"مستخرِج"، و"مُدَحْرِج"، كله جارٍ على فعله الذي هو"يضْرِب"، و"يُكْرِم"، و"ينطلِق"، و"يستخرِج"، و"يُدَحرِج"[1]. وكذلك فعل في شرح تعريف اسم المفعول، حيث يقول:"اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنّه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، فـ "مَفْعُولٌ" مثلُ "يُفْعَلُ"، كما أن "فاعلاً" مثل "يَفْعَلُ"، فالميم في "مفعول" بدل من حرف المضارعة في "يُفْعَلُ"، وخالفوا بين الزيادتَيْن للفرق بين الاسم والفعل ... وهو يعمل عملَ فعله الجاري عليه، فتقول: "هذا رجلٌ مضروبٌ أخوه"، فـ "أخوه" مرفوع بأنه اسمُ ما لم يسمّ فاعله، كما أنّه في "يُضْرَب أخوه" كذلك، وتقول: "محمّدٌ مستخرَجٌ متاعُه"، كما تقول: "يُستخرج متاعُه"[2].

أما ابن الحاجب فقد سلك مسلك المفسر المنتقد لتعريفي الزمخشري، حيث اعترض على جل العبارات والألفاظ التي وظفها الزمخشري لغموضها وعدم دقتها في الدلالة على المفهوم الحقيقي للمصطلحين، ولم يقف ابن الحاجب عند هذا الحد، بل اقترح صيغا وعبارات بديلة لتعريف المصطلحين معا[3].

يتضح، إذن، غموض التعريفين اللذين اقترحهما ابن الأثير لمصطلحي اسم الفاعل واسم المفعول، كما يتضح أن ابن الأثير نقلهما عن الزمخشري دون أن يكلف نفسه عناء شرحهما أو تفسير عباراتهما.

---

[1] شرح المفصل، ج 4، ص: 84.

[2] شرح المفصل ج4، ص: 103

[3] ينظر: "الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري"، أبو عثمان ابن الحاجب، تح: د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للنشر، دمشق، سوريا، ط2، 1431هـ/ 2010م، ج1، ص ص: 612-618 .

2- انعدام المناسبة بين المصطلح المعرَّف وألفاظ التعريف:

ويتجلى ذلك في انعدام المناسبة بين اللفظ الذي يراد تعريفه والصيغة المعتمدة في التعريف، من قبيل انعدام المطابقة في التأنيث والتذكير، فالمصطلح المقترح للتعريف قد يكون بصيغة التذكير، ويعبر عنه في التعريف بصيغة التأنيث، ومثال ذلك ما ورد في تعريف مصطلح "المجرور بالإضافة"، يقول ابن الأثير: "القسم الثاني من الباب الثاني عشر، **وهو المجرور بالإضافة،** وفيه فصلان: الفصل الأول **في تعريفها. وهو نوع من الإسناد،** يجرّ فيه الثّاني، بإسناد الأوّل إليه لفظا أو تقديرا، فالثّاني متمم للأوّل، ومعمول له. **وهي على ضربين:** إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى"من"الضّرب الأوّل: نوعان: أحدهما: **إضافة محضة، والثاني: إضافة غير محضة.**والنّوع الأوّل صنفان أحدهما: **إضافة ملك،** نحو" دار زيد، وغلام عمرو، والثاني: **إضافة تخصيص،** نحو: سرج الدابّة، وغلام رجل، وكلّ الدّراهم، إلّا أنّ" كلا" لا تقع إلا على متجزّئ، بالوجود أو بالتقدير، لو قلت:جاءني كلّ زيد، لم يجز"[1].

فابن الأثير خصص القسم الثاني من الباب الثاني عشر للمجرور بالإضافة، غير أنه أحال عليه بضمير المذكر في قوله: "**في تعريفها**"، ثم عاد وأحال عليه بضمير المذكر حين قال "**وهو نوع من الإسناد**"، ثم عاد مرة أخرى إلى الإحالة بضمير التأنيث حين قال "**وهي على ضربين**" .

فالملاحظ أن ابن الأثير ذكر المصطلح المراد تعريفه وهو "المجرور بالإضافة"، غير أنه قرن لفظ التعريف في قوله "تعريفها" بضمير يعود على الإضافة لا على المجرور بالإضافة، كما أن التعريف الذي صاغه هو تعريف للإضافة، يضاف إلى ذلك أن حديث

[1] البديع ج1، ص: 272-273.

ابن الأثير توالى عن "الإضافة" حيث ذكر أنواعها وأصنافها، وبذلك يتضح أن المراد بالتعريف هو مصطلح "الإضافة" وليس "المجرور بالإضافة".

ومن أمثلة ذلك تعريفه للمشبه بـ"ليس"، حيث يقول: "النّوع الثّاني في **المشبّه بـ" ليس**"، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: في **تعريفها:** اعلم أنّ **المشابهة** تقتضي تأثّرا، وهذا قياس في العربيّة مستمرّ؛ ألا ترى أنّ ما بني من الأسماء إنّما بني لشبه الحروف، وأنّ ما أعرب من الأفعال إنّما أعرب لمشابهته الأسماء، وأنّ ما أعمل من الأسماء، أو منع الصّرف فلمشابهته الأفعال؟ فكذلك"ما" النّافية لمشاركتها "ليس" في نفي الحال، وفي الدّخول على المبتدأ والخبر، ودخول"الباء" في خبرها، حملها أهل الحجاز في العمل عليها بشريطة، فقالوا: ما زيد قائما.

فالملاحظ أن المصطلح الذي سعى ابن الأثير إلى تعريفه هو "المشبه بليس"، غير أنه أحال عليه في التعريف بضمير التأنيث وذلك بقوله "في تعريفها"، فالهاء هنا تعود على المشابهة وليس على "المشبه بليس"، وما يؤكد ذلك أنه ابتدأ التعريف بذكرها حيث قال: "اعلم أن المشابهة".

3- انعدام الدقة في عبارة التعريف:

يتضح ذلك من استعمال ابن الأثير لألفاظ وعبارات غير دقيقة في بعض التعاريف من ذلك قوله في تعريف الجمع:"فاعلم أن الجمع: **ضم غير المفرد إلى المفرد.** وهو يخص الأسماء دون الأفعال والحروف، وكل الأسماء تجمع إلا ما استثنيناه في مقدمة باب التثنية"[1].

فقوله "ضم غير المفرد" عبارة تبدو ملبسة إلى حد ما، مما يحول دون استيعاب مضمون التعريف وفهم المراد منه، وخاصة لدى المتعلم. وبالرجوع إلى بعض المصادر تبين

[1] البديع ج2، ص: 88.

أن ابن الأثير يقصد بهذه العبارة ضم ما هو أكثر من المفرد إلى المفرد، ومما يؤكد ذلك تعريف ابن الصايغ للجمع الذي يقول فيه: "الجمع هو: ضَمُّ الشّيء إلى أَكثرَ مِنْهُ.وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير"[1].

فعبارة ابن الصايغ توضح المراد من عبارة ابن الأثير، فالجمع هو ضم الشيء إلى أكثر منه، والأكثر منه قد يكون مثنى أو جمعا، وهذا هو المعنى الذي توخاه ابن الأثير من قوله "ضم غير المفرد إلى المفرد"، فغير المفرد يراد به اثنان أو أكثر، وبإضافة اثنين أو ثلاثة أو أكثر إلى الواحد يكون الجمع.

ومن أمثلة انعدام الدقة في ألفاظ التعريف ما جاء في تعريفه لمصطلح التثنية، حيث يقول: "الفصل الأول في تعريف التثنية: **وهي ضم مفرد غالبا**، وتنقسم قسمين: لغويّة- وهي الأصل- وصناعيّة – وهي الفرع- "[2].

فتعريف التثنية بقوله:" ضم مفرد غالبا" تعريف يحتاج إلى بيان لانعدام الوضوح والدقة في عبارته ولصعوبة استيعاب المراد منها بسهولة من لدن المتعلم.

وبالرجوع إلى بعض المصادر تبين أن ابن الأثير يعني بقوله "ضم مفرد إلى مفرد مثله غالبا" ما عبر عنه بعض النحويين بقولهم: "**ضم الشيء إلى مثله**"، يقول ابن الصايغ: "التَّثْنِيَةُ: **ضَمُّ الشّيء إلى مِثْلِهِ**. والغرض بها: الاختصارُ، وحُسْنُ التّركيبِ"[3].

---

[1] اللَّمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1424هـ/2004م. ج1، ص193.

[2] البديع ج2، ص: 75.

[3] اللمحة في شرح الملحة ، ابن الصايغ، ج1، ص: 185.

المبحث الثاني: المصطلح النحوي وقضية الخلاف النحوي في كتاب البديع:

سنحاول في هذا المبحث توضيح قضية الخلاف النحوي وعلاقتها بالمصطلح النحوي عند ابن الأثير من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات من قبيل: ما هو مفهوم الخلاف النحوي لغة واصطلاحا؟ كيف تعامل النحويون مع قضية الخلاف؟ ما هي مظاهر هذا الخلاف ونماذجه عند ابن الأثير؟

المبحث الثاني: قضية الخلاف النحوي عند ابن الأثير:

المطلب الأول: مفهوم الخلاف النحوي:

الخلاف والاختلاف في اللغة، مصدر خالف واختلف مخالفة وخلافا واختلافا، واشتقاقهما من مادة (خلف)، والخاء واللام والفاء لها ثلاثة أصول، يقول ابن فارس:"الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها أن يجيء شيء بعد شيء ويقوم مقامه، والثاني خلاف قُدّامٍ، والثالِثُ التَّغَيُّرُ "[1].

وما يعنينا، في هذا المقام، هو المعنى الأول لأن التعويض يعني ذهاب شيء وإقامة شيء آخر مقامه؛ يقول ابن فارس: "وأما قولهم: اختلف الناس في كذا، والنّاس خِلْفةٌ أي مختلفون، فمن الباب الأوَل: لأن كلّ واحد منهم يُنحّي قولَ صاحبه، ويقيم نفسه مُقام الذي نحَّاه"[2]. ويقول الفيومي: "والخَلَف بفتحتين العوض والبدل، يقال: اجعل هذا خلَفا من هذا، وخالفته مخالفة وخلافا وتخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق"[3].

---

[1] مقاييس اللغة، ج2، ص: 210 .

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 213.

[3] المصباح المنير، الفيومي، تح: ذ. يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط:2، 1418هـ/ 1997م، ص: 95.

أما في الاصطلاح، فالخلاف والاختلاف هو أن يجيء شيء مقام شيء آخر على سبيل التضاد لا على سبيل الاتفاق، لذلك يقال اختلف القوم إذا ذهب أحدهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر. فالخلاف والاختلاف يعني المعارضة وهو ضد الاتفاق. يقول الراغب الأصفهاني: "والاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقا غيرَ طريق الآخر في حاله أو قوله ... ولمّا كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التّنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة"[1].

بناء على ما سبق يمكن الحديث عن الخلاف النحوي بمعنى: تعارض النحويين وعدم اتفاقهم، بأن يذهب أحدهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر في المسائل النحوية أو الأحكام الإعرابية أو الألفاظ والمصطلحات.

المطلب الثاني: قضية الخلاف النحوي عند النحويين:

يعتبر الخلاف من الظواهر المصاحبة للتفكير النحوي العربي منذ نشأته وعبر مختلف مراحل تطوره، فـ"المتتبع لتاريخ النحو يعي تماما أن هذا العلم إنما انبنى وقام واستوى على الخلاف. وليس أمر هذا الخلاف بين العلماء بالأمر الخافي. فثمة إشارات مستفيضة حول خلافات نحوية كانت بين النحويين وعامة العرب من جهة، أو بين النحويين والشعراء من جهة ثانية، أو بين النحويين أنفسهم من جهة ثالثة"[2].

[1] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى، تح: محمد سيد كيلاني، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، 1381هـ/ 1961م، ص: 156.

[2] الخلاف النحوي الكوفي، د. حمدي محمود حمد الجبالي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،1995م. ص: 11.

لقد ظهرت عند الخليل[1] وسيبويه، في كتابيهما "العين" و"الكتاب" أحكام لغوية متنوعة تقضي بتخطئة وتغليط من سبق من النحويين واللغويين، وشملت هذه الأحكام عدة مسائل نحوية وصوتية وصرفية ودلالية[2]. فـ"الكتاب" تضمن عدة آراء غلط فيها سيبويه من سبقه من النحويين ومنهم يونس بن حبيب وأستاذه الخليل وغيرهما من أعلام الكوفة، وقد اعتبر ذلك بداية لظهور الخلاف النحوي بين مذهبين نحويين هما المذهب البصري والمذهب الكوفي، يقول الدكتور حمدي الجبالي: "ولعل فيما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أهل الكوفة، أو الكوفيين ما يعد النواة الأولى للخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي. هذا الخلاف الذي بدأ هادئا يسيرا، ثم استحال فيما بعد إلى خلاف نحوي بين مذهبين كبيرين، هما المذهب البصري والمذهب الكوفي"[3].

لقد كان لظهور المذهبين البصري والكوفي أثر واضح في احتدام الخلاف بين النحويين حول عدة مسائل لغوية ونحوية،وذلك نتيجة اختلاف منهج كلا الفريقين في تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها وكذا اختلاف المنطلقات التي بنى عليها كل طرف آراءه النحوية. فكثرت بذلك المسائل والآراء المختلف فيها بين البصريين والكوفيين، وبرزت مظاهر الخلاف النحوي حول عدة قضايا منها ما يتصل بمسائله ومنها ما يتصل بأصوله ومنها ما يتصل بمصطلحاته.

ومع تكاثر مظاهر الخلاف سعى الكثير من النحويين إلى تدوين هذه المسائل وإبداء الرأي فيها، إما تعصبا وانتصارا لنحوي بعينه على آخر كـ"الانتصار لسيبويه على

---

[1] وردت إشارات وأحكام في كتاب العين توحي بظهور مسألة الخلاف عند الخليل بشكل واضح، وقد تبلورت هذه المسألة عنده من خلال بعض المفاهيم التي توحي بمفهوم المخالفة كالتخطئة والتغليط، يقول أحد الدارسين: "لقد تكرر الحكم بالغلط والخطأ عند الخليل في معجمه (العين) ما يقارب خمسين مرة، وتوزعت هذه الأحكام بين الحكم بالغلط على الاستعمال اللغوي نفسه ... والحكم بالغلط على بعض التوجيهات والتفسيرات النحوية لبعض المسائل"، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه(المقتضب)، سيف الدين طه الفقراء،مجلة جامعة الشارقة، مج:12، ع:2،1437هـ/2015م، ص: 32.

[2] ينظر: من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد، ص: 32.

[3] الخلاف النحوي الكوفي، ص:13.

المبرد" لابن ولاد، أو رصدا لمظاهر الخلاف بين نحويين مخصوصين ككتاب "الخلاف بين سيبويه والمبرد" للرماني، أو بين نحاة المدرستين البصرية والكوفية ككتاب "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين" لأبي جعفر النحاس، و"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين" لابن الأنباري، و"التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين" للعكبري، أو استجابة لاعتبارات عصبية أو مذهبية أخرى كان لها أثرها في هذا الخلاف[1].

وبذلك كثر التأليف في الخلاف النحوي ودونت فيه الكتب والرسائل، ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[2]:

- كتاب "اختلاف النحويين" لأحمد بن يحيى ثعلب (291 هـ).

- "المسائل على مذْهب النحويين ممَّا اختلف فيه البصريون والكوفيون" لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (299 هـ). وهو رَدّ على كتاب اختلاف النحويين لثعلب.

- "الانتصار لسيبويه على المبرد" لأبي العباس محمد بن ولاَّد (332 هـ) .

-"المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين" لأبي جعفر النحاس (338 هـ)

- "الرد على ثعلب في اختلاف النحويين" لعبد الله بن جعفر بن درسْتويه (347 هـ).

- "الخلاف بين النحويين" للرماني (384هـ). وله كتاب آخر أخص هو "الخلاف بين سيبويه والمبرد".

---

[1] - ذهب سعيد الأفغاني إلى أن السياسة لم يكن لها تأثير مباشر في الخلاف النحوي، وأن العصبية هي التي كان لها تأثير في ذلك، حيث يقول: "لم يختلف نحاة المصرين تبعا لاختلاف سياسة بلديهما، فليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك، وإنما كان التكتل استجابة للعصبية ليس غير"، من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ص:81.

[2] - من تاريخ النحو العربي، ص: 91-92.

- "كفاية المتعلِّمين في اختلاف النحويين" لأبي الحسن أحمد بن فارس (395 هـ).

- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوييناالبصريين والكوفيين"لابن الأنباري (ت577هـ).

- "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ).

- "الإسعاف في مسائل الخلاف" لابن إياز (681هـ) .

- "ائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة" لأبي عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبِيدي (802 هـ).

إضافة إلى ذلك، حظيت مسألة الخلاف النحوي بعناية كبيرة من لدن الدارسين والباحثين المحدثين، حيث أنجزت عدة دراسات وأبحاث مستقلة ورسائل جامعية في الخلاف النحوي والاعتراضات النحوية والمؤاخذات النحوية، ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، 1970م.

- "المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية"، سلطان زهير عبد المحسن، جامعة قار يونس 1994م.

- "اعتراضات ابن عصفور النحوية في شرح الجمل على الزجاجي: عرض ودراسة"، عصام سيد أحمد عامرية، دار العلم للطبع، 2002م.

- "مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات، والعسكريات، والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضديات"، بلسم عبد الرسول وحيد علي الشيباني، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1423هـ/ 2004م.

– "أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي"، فاطمة محمد طاهر حامد، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1430/1429هـ.

– "مصطلحات المؤاخذة عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب"، عبد العالي محمد حسن قليصة، رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور عبد العزيز احميد، نوقشت بكلية الآداب ظهر المهراز بفاس يوم 20 يونيو 2019 م.

المطلب الثالث: ابن الأثير وقضية الخلاف النحوي:

تناول ابن الأثير، كغيره من النحويين، مسألة الخلاف النحوي في كتابه البديع، حيث أثار عدة مسائل خلافية تتعلق بالاستعمال اللغوي، واللهجات، والإعراب، والقراءات القرآنية، إضافة إلى مسائل متعلقة بالاصطلاح النحوي.

غير أن ما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن ابن الأثير لم يخص هذه القضية ببحث مستقل، ولم يجعلها قضية أساسية في الكتاب إذ لم يفصل في أسبابها، ولم يعرض لحجج المخالفين أو مناقشها كما فعل عدد من النحويين كابن الأنباري في الإنصاف والعكبري في التبيين وغيرهما؛ ولكنه تناولها في ثنايا دراسته للكثير من القضايا والمسائل النحوية المتفرقة في أبواب الكتاب وفصوله ومباحثه. وسنحاول في المطلب الموالي أن نبرز بعض مظاهر الخلاف النحوي عنده من خلال بعض المسائل الخلافية المتعلقة بالأحكام والآراء النحوية من جهة، وباستعمال المصطلحات النحوية من جهة ثانية.

المطلب الرابع: مظاهر الخلاف النحوي ونماذجه في كتاب البديع:

كان ابن الأثير على درجة كبيرة من الوعي بالخلاف الموجود بين النحويين حول عدة مسائلَ وأحكامٍ نحويةٍ، وقد تبين من تتبع هذه المسائل في الكتاب أنه تحدث عن

الخلاف النحوي من زاويتين: زاوية المسائل والأحكام النحوية، وزاوية المصطلحات النحوية. ويمكن أن نوضح ذلك كما يأتي:

1-الخلاف في المسائل والأحكام النحوية:

أورد ابن الأثير الكثير من المسائل التي اختلف فيها النحويون، حيث ذكر آراءهم في هذه المسائل ونص على أوجه الخلاف فيها، وقد عبر ابن الأثير عن مظاهر الخلاف بين النحويين والعلماء بعبارات مختلفة، منها: "اختلف العلماء"، و"اختلف النحاة"، و"اختُلِف في" و"خالفه"، و"خولف"، و"ذهب قوم"، و"مذهب"، و"قيل"، و"فيها أقوال"، و"منهم من يقول"، و"اختاره"، و"اختيار"، و"فيه نظر"، وغيرها من الألفاظ والعبارات الدالة على المخالفة والمراجعة والترجيح بين الآراء والأحكام. وتجدر الإشارة إلى أنه سلك، في تعامله مع ما اختلف فيه النحويون من مسائلَ، مسالكَ مختلفةً نجملها في الآتي:

أ- **ذكره ما اختلف فيه النحويون بتجرد تام، ودون إبداء أي رأي في المسألة المختلف فيها.** ومن أمثلة المسائل الخلافية التي أوردها ابن الأثير دون أن يبدي فيها رأيا، ما جاء في حديثه عن "لن" حيث يقول:"وأمّا "لن" فهي لتأكيد نفي المستقبل، تقول: لا أقوم غدا، فإن أردت تأكيد النّفي قلت: لن أقوم غدا، ومثلهما قوله تعالى: ﴿لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[2]، ولا تدخل على الماضي، ولا الحال؛ لأنّها نقيض السّين وسوف، وهما مختصّان بالمستقبل. وقد **اختُلف فيها، فقال الخليل:** أصلهالا أن، فحُذفت الهمزة والألف، واختلطت الكلمة كما اختلطت" هلمَّ"، **وقال الفرّاء :** نونها مبدلة من ألف"لا"، **وقال سيبويه:** هي حرف برأسه"[3].

---

[1] سورة الكهف: 60.

[2] سورة يوسف: 80.

[3] البديع، ج1، ص:592.

فابن الأثير يورد ثلاثة آراء مختلفة حول أصل "لن"، الأول للخليل والثاني للفراء والثالث لسيبويه. والملاحظ أنه أورد هذه الآراء دون أن يبدي رأيا أو ملاحظة حولها، كما أنه صرح بلفظ الخلاف بصيغته الفعلية "اختلف فيها" .

ومن النصوص الموضحة لذلك أيضا قوله مشيرا إلى اختلاف النحويين في ترتيب المعارف:"**وبين النحاة خلاف** في ترتيب تعريفها، فالذي عليه الأكثر، **وإليه ذهب سيبويه،** أنّ أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، ثم ما تعرّف بالألف واللام، ثم المضاف. **وذهب قوم [إلى]** أن أعرفها الأعلام، وظنوه مذهبا لسيبويه، ثم المضمرات، ثم المعرف بالألف واللام، ثم أسماء الإشارة، ثم المضاف"[1].

فابن الأثير يشير إلى رأي سيبويه والبصريين الذين يجعلون المضمرات أعرف المعارف، وإلى رأي الكوفيين الذين يذهبون إلى أن الأعلام هي أعرف المعارف، وقد عبر عن رأي الكوفيين بقوله "وذهب قوم"[2].

ومن ذلك أيضا حديثه عن "لن" التي اختلف النحويون في أصلها، يقول:"وقد اختلف فيها، **فقال الخليل:** أصلها لا أن، فحذفت الهمزة والألف، واختلطت الكلمة كما اختلطت"هلمّ"،**وقال الفرّاء :** نونها مبدلة من ألف"لا" **وقال سيبويه:** هي حرف برأسه"[3].

ومن أمثلته أيضا قوله في اختلاف النحاة في "ليس" هل هي فعل أم حرف:"وأمّا "ليس"، فأكثر **النّحاة يقولون: إنّها** فعل غير متصرّف، وعليه ظاهر كلام سيبويه والخليل،

---

[1] البديع ، ج 2، ص: 4.

[2] قال أبو حيان: "اختلف الناس في أعرف المعارف: فمنهم من ذهب إلى أن المضمر أعرفُها، وهو مذهب سيبويه والجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن العَلَم أعرفُها، وهو قول الصَّيمَري، وعُزي إلى الكوفيين. ومنهم من ذهب إلى أن اسم الإشارة أعرفُها، ونسب لابن السراج. ومنهم من ذهب إلى أن المعرف بأل أعرفها لأنه وضع لتعريفه أداةً، وغيره لم يوضع له أداة"، التذييل، ج2، ص:112-113. وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تح: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط:4، 1961، ص:707- 708.

[3] البديع ج1، ص: 592.

وذهب قوم إلى أنّها حرف، وعليه جاء قولهم: "ليس الطّيبُ إلا المسكُ"برفعهما، كما يرفعان بـ"ما"، **وقال الفارسيّ بالمذهبين،** فجعلها في "الإيضاح" فعلا وفي "الحلبيّات" حرفا، وهي تنفي المستقبل عند ابن السّرّاج. ولهذا مَنَعوا من قولهم: ليس زيد قد ذهب، ولا: قد يذهب؛ لتضادّ الحكم بين "قد" و"ليس"، **وقيل:** معناها: نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيد قائما الآن، ولا تقول: ليس زيد قائما أمسِ، ولا غدا"[1].

ومن النصوص التي تعرض فيها ابن الأثير لاختلاف النحويين في بعض الأحكام الإعرابية، قوله في اختلافهم في إعراب لفظ "وحدَه": "وأمّا "وَحْدَه"، **فقد اختلفوا في وجه نصبه، فقال قوم:** على الحال **وقال قوم:** على الظّرف، **وقال آخرون:** على المصدر. مذهب سيبويه: أنّه مصدر أقيم مقام الحال، ولا يثنّى ولا يجمع، ولا يؤنّث، وإنّما التّثنية والجمع والتأنيث للمضاف إليه، ولا يرفع، ولكن يجرّ في ثلاثة مواضع: واحد للمدح، وهو قولهم: "نسيجُ وَحْدِه"، واثنان للذّمّ، يقالان للرّجل إذا كان يستبدّ برأيه، وهما"عُيَيْرُ وَحْدِه"، وجُحَيْشُ[2] وَحْدِه"[3].

ب- **الإدلاءبرأيه الشخصي في بعض المسائل المختلف فيها.** ومن المسائل التي أورد فيها ابن الأثير وجهة نظره وأبدى رأيه الشخصي فيها، ما ورد في حديثه عن معاني "الواو"وما تؤديه من وظائف،حيث عبر عن رأيه بعبارة "والظاهر". يقول:"الفرع الثّاني: في معاني هذه الحروف، وأوضاعها. أمّا "الواو": فلها في العربيّة مواضع، هذا أحدها، وهي العاطفة الجامعة، **والنّحاة مجموعون** على أنّها تفيد الجمع بين الشّيئين، أو الأشياء، من

---

[1] البديع ج 1، ص: 469.

[2] أثبت المحقق لفظ "حجيش" في الكتاب، وقد جانب الصواب في ذلك ولم ينتبه لتصحيحه بالرغم من أنه أحال في الهامش على أصله في معجم الصحاح وهو "جحش"، والواقع أن اللفظ مصحف وصوابه هو"جحيش"، وقد ورد اللفظ بهذه الصيغة في كل المصادر والمعاجم العربية، قال ابن فارس:"(جحش) الجيم والحاء والشّين متباعدة جِدا. فالجحش معروف. تقول: "هو جحيشُ وحْدِهِ" في الذّمّ، كما يقولون:"نسيجُ وَحْدِهِ" في المدح. فهذا أصلٌ"، المقاييس ج1، ص:427. وقال سيبويه: "وتقول: هو نَسِيجُ وَحْدِه، لأنّه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسِه إذا قلت: هذا جُحَيْشُ وَحْدِه"، الكتاب ج1، ص: 377.

[3] البديع ج 1، ص: 469.

غير ترتيب، وهو مذهب أبي حنيفة ... **وذهب قوم**- منهم ثعلب- إلى أنّها تفيد الترتيب مع الجمع، وإليه ذهب الشافعيّ ... ولكلّ حجّة على ما ذهب إليه لم نطل بذكرها. **والظاهر في العربيّة:** أنّها للجمع خاصّة؛ ولهذا اختُصَّت بما يقتضي اثنين فصاعدا، نحو: اختصم زيد وعمرو، والمالُ بينَ بَكْرٍ وخالد، وسِيّانِ قيامُك وقعودُك، وسواءٌ خروجُك ودخولُك، ولا يستعملون مع هذا النّوع "الفاء"؛ حيث هي للتّرتيب"[1].

ج- **اعتراضه على بعض الآراء وتحفظه فيقبولها،** وقد عبر ابن الأثير عن اعتراضه وتحفظه في الغالب بعبارة "وفيه نظر". ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله في إضافة الظروف إلى الجمل:"الحكم الرّابع: لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا"حيث"، وقيل:"لَدُنْ"، **وفيه نظر**، تقول: أقوم حيث يقوم زيد، وحيث زيد قائم، وحيث زيد يقوم، وقد جاءت في الشعر مضافة إلى المفرد. وفيها لغات-هذه أشهرها- منها: حَوْثُ، بضمّ الثاء وفتحها وكسرِها فيهما. **وأمّا "لدن" فالمعروف إضافتها إلى المفرد، ومن زعم أنّها تضاف إلى الجملة، فإنما استدلّ بقول الشّاعر:**

وأنَّ لُكَيْزًا لم تكن رَبَّ عُكَّةٍ***لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجّاجُهُم فتفرّقوا"[2].

فابن الأثير يرد الرأي القائل بإضافة "لدن" إلى الجمل ويعلل اعتراضه بقوله: "فالمعروف إضافتها إلى المفرد".

ومن أمثلته أيضا قوله فيما لا يصغر من الأسماء: "وكل اسم لا ثانيَ له فلا يجوز تحقيره؛ لأنه إنما يُصغر بالإضافة إلى ما لَه مثلُ اسمِه وهو أكبرُ منه، قاله ابن السراج، **وفيه نظر**"[3].

---

[1] البديع، ج1، ص:355-356.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 165.

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص: 182. و ج1، ص: 29- 280.

فهو يعترض على رأي ابن السراج بقوله "وفيه نظر"، ووجه اعتراضه أن الشيء قد يصغر دون مقارنة بنظيره لأغراض مختلفة، ومن ذلك الثريا، فهي مصغّرة مع أنّه لا ثاني لها[1].

ومما تحفظ فيه ابن الأثير قوله في "ما" مع التعجب، يقول: "فإن قلت: ما أحسن ما كان زيدٌ! رفعت "زيدا" بـ"كان"، و"ما" الثّانية في موضع نصب على التعجّب، التقدير: ما أحسن كونَ زيدٍ، و"كان" تامّة لا تحتاج إلى اسم ولا خبر.وأجاز بعضهم ما أحسن ما كان زيدا! فجعل اسم"كان" مضمرا فيها، **وفيه نظر** لأنّه يعود إلى"ما"، و"ما" لما لا يعقل"[2].

نخلص مما سبق إلى ملاحظة مفادها أن ابن الأثير كان،خلال تناوله لهذه المسائل الخلافية،يصرح بأن لكل مخالف حجة، غير أنه كان يتجنب ذكرها حرصا منه على الإيجاز وتجنبا لإطالة بذكرها، يقول مبينا سبب عدم ذكره لحجج النحويين بعد أن ذكر آراءهم المختلفة في مسألة من المسائل: "**ولكلٍّ حجّةٌ على ما ذهب إليه لم نُطل بذكرها**"[3]. ومما يؤكد ذلك قوله في موضع آخر:"... ولا يتقدّم الحال في هذه الأمثلة على العامل، فلا تقول: قائما هذا زيد، ولا مقيما فيها زيد، ولا قائما ما شأنك؛ **وقد أجاز الأخفش:** زيد قائما في الدّار، **ومنع منه سيبويه، ولكلّ حجّة**"[4].

ويؤكده أيضا قوله أثناء حديثه عن اختلاف النحويين في حكم الاسم بعد لا، يقول: "الفرع الثّاني في أحكامها: الحكم الأوّل: سيبويه يذهب إلى أنّ حركة الاسم الّذي بعد" لا" حركة بناء، ونزّلهما منزلة"خمسة عشر" ووافقه جماعة من محقّقي النحاة، وذهب الزّجاج ومن تبعه كالسّيرافي والرّمّاني، إلى أنّها حركة إعراب، وتأوّلوا قول سيبويه؛ لأنّه سمّاها نصبا

[1] ينظر: البديع، ج 2، ص: 182. الهامش رقم 9 للمحقق.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 499.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 356.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص: 200.

ولم يسمّها فتحا، وزعم آخرون أنّها حركة إعراب تشبه حركة بناء، وعكس هذا القول آخرون، **ولكل منهم حجّة تمسّك بها**"[1].

2- الخلاف في المصطلح والتعريف:

أفاد ابن الأثير من النحويين السالفين والمعاصرين له، حيث نقل عنهم واهتدى بآرائهم في الكثير من القضايا والمسائل والأحكام النحوية.وباستحضار أسماء هؤلاء النحويين[2]، يتبين أن منهم البصري كالخليل، وسيبويه، والمبرد، والسيرافي؛ ومنهم الكوفي كالكسائي، والفراء، وثعلب. وبذلك تنوعت المصادر التي نقل عنها ابن الأثير، ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التنوع في المصادر اختلاف في الآراء والأحكام؛ وقد وقف ابن الأثير على الكثير من هذه الاختلافات كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وبالإضافة إلى اختلاف النحويين في الأحكام، فقد اختلفوا كذلك في تسمية عدد من المفاهيم والمسائل، إذ استعمل بعضهم مصطلحات خاصة لتسمية هذه المفاهيم، واعتمد بعضهم الآخر مصطلحات أخرى للتعبير عن المفاهيم نفسها. ويرجع سبب هذا الاختلاف الاصطلاحي إلى تصور كل نحوي أو فئة معينة من النحويين لهذه المفاهيم.

إن المصطلح، كما يرى أحد الباحثين، "صناعة لا بد من اختلاف فيه كبير، يعود إلى تصور كل واحد من النحاة له. فمنهم من يحتذيه متابعا فيه غيره، أو مضيفا عليه، أو مغيرا في تركيبه، وفي مواضع استخدامه، فيأخذ المصطلح، بعدها، حلة جديدة واستخداما آخر ضمن سياق جديد وتقسيم مختلف للأبواب النحوية التي تكون المصطلحات مفاتيحها"[3].

لقد أشار ابن الأثير إلى هذا الاختلاف وأبرز بعض معالمه في عدد من أبواب الكتاب، حيث وظف عددا من مصطلحات النحويين البصريين والكوفيين، واقتفى أثرهم في

---

[1] البديع،ج1، ص:572.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص: 101- 103.

[3] تشكل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب، د. رياض عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2011م، ص:30.

تعريفها ونبه، في الكثير من الأحيان، على ما اختلفوا فيه منها.ولعل ما يؤكد ذلك هو أن ابن الأثير تناول المسائل النحوية من خلال مصطلحاتها الأساسية الدالة عليها، وجَعَلَ هذه المصطلحات مدخلا للتفصيل في أحكامها، كما أنه حرص على تسمية الأبواب بالمصطلحات المشهورة عند النحويين وإتباعها بمصطلحات أخرى مرادفة لها تداولها نحويون آخرون بالمفهوم نفسه.

والملاحظ أن ابن الأثير سار على هذا النهج في جل أبواب الكتاب وفصوله،وكأنه بذلك يقر بوجود مشكل الخلاف بين النحويين في الاصطلاح والتسمية، وبأن مسألة الخلاف بين النحويين لم تقف عند حدود المسائل والأحكام، ولكنها شملت المصطلحات أيضا.

إن الحديث عن قضية الخلاف الاصطلاحي عند ابن الأثير سينحصر إذن في أمرين أساسيين هما: المصطلح والتعريف.

1.2.الخلاف في المصطلح:

أورد ابن الأثير عددا من المصطلحات التي تختلف في الصيغة وتتفق في الدلالة على المفهوم الواحد، وعبر عن اختلاف النحويين في استعمال هذه المصطلحات بعبارات مختلفة منها قوله: "وهو"، و"يسمى"، و"يسميه"؛ وهذه العبارات تؤكد بوضوح وجود اختلاف بين النحويين في تسمية المفهوم الواحد.

ولتوضيح مسألة الاختلاف في الاصطلاح وتسمية المفاهيم عند ابن الأثير،يمكن أن نستدل بمجموعة من المصطلحات المختلف في تسميتها نذكر منها ما يأتي:

أ- مصطلح "المفعول المطلق":

المفعول المطلق هو"المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه. المؤكِّد لعامله أو المبين لنوعه، أو عدده"[1].

لقد أورد ابن الأثير مصطلح "المفعول المطلق"، وهو من اصطلاحات البصريين، في سياق حديثه عن أنواع المفعولات، حيث تحدث عنه باعتباره النوع الأول من هذه الأنواع، فجعله عنوانا لهذا النوع، وأردفه بمصطلح "المصدر"[2]، وهو من مصطلحات الكوفيين[3]، ثم أتبعه بمصطلحات مرادفة استعملها سيبويه، وهي: الحدث والحدثان والمعاني والفعل .

يقول ابن الأثير:"النّوع الأوّل، في المفعول المطلق **وهو المصدر**، وفيه أربعة فصول. الفصل الأوّل: في تعريفه، وأقسامه.وحدّه: كلّ اسم دل على حدثٍ وضعاً وزمانٍ مجهولٍ ضمناً، وهو وفعله من لفظ واحد غالبا، ألا ترى أنّ لفظ الضّرب يدلّ على الحدث بالوضع، وعلى الزّمن المجهول بالتّضمّن، لأنه لا حدث إلّا في زمان، وقولنا غالبا؛ احتراز ممّا لا فعل له، وممّا جاء من معنى الفعل، كما سيأتي بيانه. وسيبويه يسمّي هذا الباب: **الحدث، والحدثان، والمعاني، وربّما سمّاه الفعل**، لا باعتبار الأفعال النّحويّة"[4].

---

[1] شرح الحدود للفاكهي، ص: 159-160 .

[2] أشار المكودي في شرحه للألفية إلى أن المفعول المطلق والمصدر ليسا مترادفين، فقال: "المفاعيل خمسة: مفعول به ومفعول مطلق وسمي مفعولا مطلقا لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة ... وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

المصدرُ اسمُ ما سِوى الزّمانِ مِنْ***مَدلُولَي الفعلِ كأمْنٍ مِنْ أَمِنْ

... قال في الترجمة المفعول المطلق، ثم قال هنا المصدر، وفى ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان، وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضربته سوطا، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبني ضربك" ينظر: شرح المكودي، ص: 112- 113.

[3] ممن استعمل مصطلح "المصدر" بمعنى المفعول المطلق ابن الأنباري، حيث جعله عنوانا للباب الثالث والعشرين، فقال: "الباب الثالث والعشرون: باب المصدر، [علّة انتصاب المصدر]، إن قال قائل: لِمَ كان المصدر منصوبًا؟ قيل: لوقوع الفعل عليه؛ وهو المفعول المطلق." أسرار العربية، ص:137.

[4] البديع ج1، ص: 122.

نستخلص من هذا النص ما يأتي:

– أن ابن الأثير عنون الباب بالمصطلح المتداول عند جمهور البصريين وهو"المفعول المطلق".

– أنه أتبعه بالمصطلح المرادف المستعمل عند الكوفيين وهو "المصدر".

– أنه ذكر مصطلحات أخرى مرادفة استعملها سيبويه وهي: الحدث، والحدثان، والمعاني، والفعل.

– أن الاختلاف، كما يكون بين مذهبين نحويين، فقد يكون كذلك داخل المذهب الواحد بل وعند نحوي واحد.

– أنه عبر عن معنى الاختلاف بعبارات هي: "وهو"، و"يسمي"، و" سماه".

ب– مصطلح "التمييز":

التمييز اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة[1]، وهو نوع من أنواع المنصوبات.

لقد جعل ابن الأثير مصطلح "التمييز"عنوانا للنوع الثاني من أنواع المنصوبات، وأتبعه بمصطلحين مرادفين هما: التبيين والتفسير[2]، وهما من اصطلاحات الكوفيين، وهو

[1] شرح الحدود النحوية، ص: 171–172.

[2] استعمل النحويون هذه المصطلحات، ومنهم من أضاف إليها مرادفات أخرى، هي: "المميِّز" و"المبيِّن" و"المفسِّر"، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ التمييز، والتفسير، والتبيين، واحد، والمراد به رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس"، شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت،ج2، ص:70. وقال أبو حيان: "يطلق على التمييزِ التبيينُ والتفسيرُ والمميِّز والمبيِّن والمفسِّر"، التذييل والتكميل ج9، ص:205. وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط: 1، 1982م، ج2، ص: 54.

بذلك يكون قد سمى هذا الباب بأغلب ألقابه[1] وأشهرها وهو "التمييز" وهو مصطلح بصري، وأردفه بمصطلحين آخرين هما: التبيين والتفسير، يقول ابن الأثير: "النوع الثاني: في التّمييز، **ويسمّى: التّبيين، والتفسير**، وفيه ثلاثة فصول.."[2].

فمصطلح التفسير من مصطلحات الكوفيين، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "فقد توسع الكوفيون في"التفسير" فأطلقوه على ما هو "تمييز" عند البصريين"[3]، وذهب السامرائي، استنادا إلى ما ورد في البحر المحيط، إلى أن الفراء أول من سمى– من الكوفيين– التمييز "تفسيرا" أو "مفسِّرا" [4].أما مصطلح "التبيين" فهو من مصطلحات البصريين، وقد استعمله المبرد في كتابه "المقتضب" حيث نص عليه في باب التمييز بقوله: "**هذا باب التبيين والتمييز**. اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد وإن اختلفت عوامله"[5]. كما استعمله عدد من النحويين المتأخرين كابن يعيش وأبي حيان وغيرهما[6].

والملاحظ أن ابن الأثير استعمل في متن الكتاب مصطلحا ثالثا مرادفا للتمييز هو "المفسِّر"[7]، يقول متحدثا عن إعراب الأعداد المركبة : "الثالث: باقي الأعداد، تبني الاسمين معا على الفتح، وتثبت التاء مع المذكر في الأوّل وتحذفها من الثّاني، وتعكس الأمر مع

---

[1] قال ناظر الجيش معلقا على تعريف ابن مالك التمييز بأنه "ما فيه معنى "من" الجنسيّة من نكرة منصوبة فضلة غير تابع": "الباب التاسع والعشرون باب التّمييز ... المقصود بالحدّ المذكور: يطلق عليه التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسِّر، والتمييز أغلب ألقابه"، ينظر: شرح التسهيل المسمى«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش، تح: د.علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط:1،2007م، ج5، ص: 2353.

[2] البديع، ج1، ص: 203.

[3] المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ط:1، 1987، ص: 126.

[4] المرجع نفسه، ص: 126.

[5] المقتضب، أبو العباس، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص: 32.

[6] ينظر: شرح المفصل ج2، ص: 70، والتذييل والتكميل، ج9، ص:205.

[7] استعمل أبو علي الفارسي مصطلح "المُفَسِّر" مرادفا للتمييز، قال القيسي في الإيضاح: " وقال أبو علي في "التذكرة": إنما لم يجز تقديم التمييز، لأنه مُفَسِّرٌ ومرتبة المُفَسِّرِ أن يقع بعد المُفَسَّرِ"، إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تح: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: 1، 408 هـ/1987م، ج1، ص:251.

المؤنث، فتقول: عندي ثلاثةَ عشرَ رجُلا وثلاثَ عشْرة امرأةً، وكذلك إلى تسعة عشر وتسع عشرة، وكسر الشين مع المؤنث مطّرد في لغة تميم، وقد قرئ بفتحها حملا على المذكر، وقرئ بسكون عين" أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَباً" ومن حقّ هذه المرتبة أن تفسر بواحد منكور منصوب، فأمّا قوله:﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً﴾[1] فقيل: إن أسباطا بدل من اثنتي عشرة، وأغنى عن**المفسِّر**، وقيل: إن أُمَما بدلٌ من اثنتي عشرةً"[2].

يستنتج إذن أن ابن الأثير جعل مصطلح التمييز، وهو مصطلح بصري، عنوانا لباب نحوي، ثم أتبعه بمصطلحين مرادفين أحدهما كوفي هو: التبيين والآخر بصري هو: والتفسير، كما استعمل في متن الكتاب مصطلحا كوفيا آخر هو"المفسِّر"[3].

وبذلك تعددت مرادفات مصطلح التمييز واختلفت باختلاف المستعملين بين بصري وكوفي. وعلى الرغم من اختلاف مصدر هذه المصطلحات فقد جمع ابن الأثير بينها في الاستعمال.

ج- مصطلح "**العطف بالحرف**":

العطف بالحرف هو**أن** "يتوسط الحرف بين الاسمين، فيشركهما في إعراب واحد"[4]وهو بتعريف ابن الأثير: "أن تجمع بين التّابع والمتبوع في الإعراب لفظا وموضعا بحرف خارج منهما، مع اجتماعهما في الحكم واختلافهما"[5].

---

[1] سورة الأعراف: 160.

[2] البديع، ج2، ص: 289.

[3] ينظر: المدارس النحوية، د. إبراهيم السامرائي، ص: 126.

[4] شرح المفصل، ج2، ص: 276.

[5] البديع، ج1، ص: 354.

والعطف بالحرف تابع من التوابع ويسميه البعض نسقا، يقول ابن يعيش:"هذا الضرب هو الخامس من التوابع، **ويسمى عطفا بحرف، ويسمى نسقا، فالعطف** من عبارات البصريين، **والنسق** من عبارات الكوفيين"[1].

فـ"العطف بالحرف" مصطلح بصري، والنسق مصطلح كوفي. وقد جمع ابن الأثير بينهما في الاستعمال حيث قال: "النّوع الخامس: في العطف بالحرف، **ويسمّى النّسق** وفيه ثلاثة فروع: الفرع الأوّل: في تعريفه، وهو: أن تجمع بين التّابع والمتبوع في الإعراب لفظا وموضعا بحرف خارج منهما، مع اجتماعهما في الحكم واختلافهما"[2].

فمصطلح "النسق" من عبارات الكوفيين وقد أورده الفراء في معاني القرآن[3]، كما استعمله البصريون أيضا وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: ""النسق" من مصطلحات الخليل، فقد جاء في "مقدمة في النحو" أن للخليل قصيدة في النحو، جاء فيها بيتان يتحدث فيهما عن النسق وحروفه، مستعملا كلمة "النسق" وهما:

فانسقْ وَصِلْ بالواو قولَك كُلَّه***وبِلا وثُم وأو فليست تَـقْعُبُ

الفـاء ناسقة كذلك عندنـا***وسبلُها رحْب المذاهب مَشعَبُ[4]

---

[1] شرح المفصل، ج2، ص: 276.

[2] البديع ج1، ص:354 .

[3] يقول الفراء: "وكذلك قوله: ﴿وَنُوحاً إِذْ نادى﴾ فهو عَلَى ضمير الذكر، وقوله: ﴿وَداوُدَ وَسُلَيْمانَ﴾ وجميع ما يأتيك من ذكر الأنبياء فِي هذه السورة نصبتهم عَلَى النَّسَق عَلَى المنصوب بضمير الذكر"، معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق ومراجعة: الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، مصر، ط: 1،ج2، ص:208. وينظر: الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول، دراسة وصفية تحليلية، مريم محمود مصطفى الشوبكي، دار الجنان للنشر، 2015م، ص: 128

[4] البيتان وردا في مقدمة خلف الأحمر(ص:86)كالآتي:

فانسُقْ وَصِلْ بالواو قولَك كُلَّه***وبِلا وثُم وأو، فليست تَصْعُبُ

الفـاء ناسقة كذلك عندنـا***وسبيلُها رحْب المذاهب مُشْعَبُ

وإذا صحت هذه الأبيات، ولا أراها تصح، فالذي يعنينا أن النسق قديم وقد التزم به الكوفيون كما استعمله البصريون ليفرقوا في باب العطف بين "عطف البيان" و"عطف النسق"[1].

ومن النحاة الذين استعملوا مصطلح "النسق" أيضا أبو العباس المبرد في كتابه المقتضب، حيث اعتمده إلى جانب مصطلح العطف المعروف عند البصريين[2].

د- مصطلح "اللازم":

اللازم صفة للفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى غيره[3]، أو هو"الذي يكتفي بمرفوعه فلا ينصب مفعولا به بنفسه، إنما بواسطة حرف جر أو غير ذلك"[4].

لقد استعمل ابن الأثير مصطلح "اللازم" وذكر مرادفا له هو "القاصر". و"اللازم" من اصطلاحات البصريين، و"القاصر" من اصطلاحات الكوفيين[5]، وقد جمع ابن الأثير بينهما في الاستعمال حيث قال: "الفعل ينقسم قسمين: حقيقي وغير حقيقي. أمّا الحقيقي: فينقسم قسمين: أحدهما: **أن لا يتعدّى الفاعل إلى غيره**، نحو: قام وقعد، **ويسمّى قاصرا ولازما.** والثّاني: يتعدّى الفاعل إلى مفعول، وهو على ضربين..."[6].

---

[1] المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص:135- 136.

[2] ينظر: الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد، ص: 128.

[3] البديع، ج1، ص: 431.

[4] المعجم المفصل في النحو العربي، ج2، ص: 767.

[5] ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص: 120.

[6] البديع ج1، ص:431.

والفعل القاصر أو اللازم يحتاج إلى ما يجعله متعديا ويوصله إلى ما بعده[1]، كـ"إلا" في الاستثناء و"الواو" في المفعول معه، و"الهمزة" في المفعول به، و"الباء"في القسم، وحروف الجر، يقول ابن الأثير متحدثا عن أدوات الاستثناء وآلاته: "الفرع الثّاني: في آلاته، وهى: أصليّة، وفرعيّة. أمّا الأصليّة: فهي"إلّا" وهي التي **عدّت الفعل القاصر**، أو معناه– في هذا الباب– إلى المستثنى، فنصبته، كما **عدّته** "**الواو**" في باب المفعول معه **و**"**الهمزة**" في باب المفعول به"[2]. ويقول متحدثا عن حروف القسم: "الفرع الأوّل: في حروفه، وهي: أصل، وفرع، وفرع فرع.فالأصل: الباء؛ لأنّها هي **أوصلت الفعل القاصر**– الذي هو: أحلف وأقسم– إلى المقسم به؛ حيث لم يكن متعدّيا إلّا بالباء، ومعناها فيه: الإلصاق"[3].

ويقول عن حروف الجر التي تعد من الخواص اللفظية للأسماء التي ترتبط بها في أولها وتوصل الأفعال القاصرة إليها: "أمّا اللفظي، فيرد في أوّلها وحشوها وآخرها. فالتي ترد في الأوّل: كالألف واللّام غالبا ... ويفيدانها التّخصيصَ نحوُ: الرّجل، والعلم. وكحروف الجرّ، ويفيدها **إيصالَ قاصرِ الأفعالِ** إليها نحو: هربت من زيد، ولجأت إلى عمرو"[4].

---

[1] ذكر ابن هشام الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر وحصرها في سبعة، يقول: "الأُمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر، وهي سبعة: أَحدها همزَة أفعل نحو ﴿أَذهَبْتُم طَيِّبَاتكُمْ﴾ ... وقد ينقل المتعدّي إلى واحد بالهمزة إلى التَّعدّي إلى اثنين، نحو "ألبست زيدا ثوبا، وأعطيته دينارا"...الثاني: ألف المفاعلة تقول فِي جلس زيد ومشى وسار، "جالست زيدا، وماشيته، وسايرته". الثَّالث: صوغه على فَعَلتُ بِالفتح، أَفْعُلُ بالضم لإفادة الغلبة تقول: "كرَمتُ زيدا" بِالفتح أَي غلبته فِي الكَرم. الرَّابِع: صوغه على استفعل للطلب أَو النّسبة إِلى الشَّيء ك"استخرجت المَال واستحسنت زيدا واستقبحت الظُّلم"... والخامس: تضعيف العين، تقول فِي فَرح زيد "فرَّحتُه"...السادس: التَّضْمِين، فلذلك عُدِّي "رَحُبَ" و"طَلُعَ" إِلَى مفعول لمّا تضمَّنا معنى "وسع" وَ"بلغ"، وَقَالُوا: فرَقتُ زيدا، و(سَفِهَ نَفسَه) لتضمنهما معنى خَافَ وامتهن أَو أهلك ... السَّابِع: إِسْقَاط الجَار توسعا نحو ﴿ولكن لا تواعدوهن سرا﴾ أَي على سر أَي نِكَاح". مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص: 678–681.

[2] البديع ج1، ص: 214.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص:270.

[4] المصدر نفسه،ج1، ص:10.

هـ- مصطلح "حروف الجر":

الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها[1]، والجر "موقع إعرابي للأسماء أو ما يحل محلها، وعلامته الكسرة أو ما ينوب عنها"[2]، وحروف الجر هي الحروف التي وضعت لإيصال الفعل أو ما في معناه إلى الاسم الذي يليه[3]، ويسميها الكوفيون "حروف الإضافة" و"حروف الصفات"؛ قال أبو حيان: "وحروف الجر اختصت بالأسماء، فعملت الإعراب الذي اختص بالأسماء، وهو الجر. **ويسميها الكوفيون حروف الإضافة** لأنها تضيف الفعل إلى الاسم؛ ألا تراه يربط بين الاسم والفعل، وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم"[4].

استعمل ابن الأثير مصطلح "حروف الجر" وهو من مصطلحات البصريين، وذكر مرادفه عند الكوفيين وهو مصطلح "حروف الإضافة"[5]، يقول ابن الأثير: "حروف الجرّ ثمانية عشر حرفا، **وتسمّى حروف الإضافة؛** لأنّ وضعها أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي- في ذلك - سواء، وإن اختلفت دواعيها"[6].

و- مصطلح "ضمير الفصل":

ضمير الفصل هو الضمير الذي يقع بين مبتدأ وخبر معرَّفين في الحال أو في الأصل، للفصل بين ما يكون خبرا وما يكون تابعا، مثل محمد هو المجد، وكان محمد هو المجدَّ[7].

---

[1] شرح المفصل، ج4، ص:447.

[2] معجم مصطلحات النحو والصرف، د. محمد إبراهيم عبادة، ص: 71.

[3] المرجع نفسه، ص: 106.

[4] التذييل والتكميل، أبو حيان، ج11، ص:114-115.

[5] لم يقتصر استعمال مصطلح "حروف الإضافة" على الكوفيين، فقد استعمله الكثير من البصريين وعلى رأسهم: سيبويه في الكتاب ج2، ص: 309، والمبرد في المقتضب، ج2، ص:321، وابن السراج في الأصول، ج 1، ص: 204.

[6] البديع ج1، ص: 239.

[7] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 190.

و"ضمير الفصل" مصطلح بصري استعمله ابن الأثير وذكر له مرادفا هو مصطلح "العماد" وهو من اصطلاحات الكوفيين؛ قال ابن الأنباري: "مسألة: [ضمير الفصل]، **ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفْصَلُ به بين** النعت والخبر **يسمى عمادًا**، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده. **وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلًا** لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: "زيد هو العاقل" ولا موضع له من الإعراب"[1].

والملاحظ أن ابن الأثير نص على مصدر الخلاف حول المصطلحين، حيث ذكر بصريح اللفظ الجهتين المختلفتين في تسميته وهما: البصري والكوفي؛ يقول: "المتعلّق الثّاني: الفصل، وهو ضمير المرفوع المنفصل، للمتكلّم والحاضر، والغائب، نحو، أنا وأنت وهو، فيتوسّط بين المبتدأ والخبر، إذا كانا معرفتين، أو كان الخبر أفعل من كذا، لأنّه أشبه المعرفة بامتناع دخول لام التّعريف عليه، ولا بدّ أن يكون كناية عن الاسم المذكور، ويدخل قبل دخول العوامل اللّفظيّة ومعها، لا يمنعها عن العمل؛ وجيء به إيذانا بأنّ الخبر خبرلا وصف؛ وليفيد ضربا من التّوكيد. **ويسمّيه البصري فصلا، والكوفي عمادا**؛ تقول: زيد هو القائم، وزيد هو أفضل من عمرو..."[2].

ز- مصطلح "ضمير الشأن والقصة":

من المصطلحات المختلف فيها الضمير الذي يتقدم الجملة ولم يتقدمه ما يعود عليه[3]، وقد سماه البصريون" ضمير الشّأن والقصّة" وسماه الكوفيون "المجهول"؛ يقول ابن الأثير: "المتعلّق الثّالث: ضمير الشّأن والقصّة. من عادتهم أن يقدّموا قبل الجملة ضميرا،

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص: 706.

[2] البديع: ج1، ص:59- 60.

[3] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص:190.

يسمّيه البصري ضمير الشّأن والقصّة، ويسمّيه الكوفي المجهول. ويخالف الضمائر؛ لأنّه لا يحتاج إلى سابق يرجع إليه، ولا يكون في الكلام دليل عليه، وبهذه المباينة، لا يعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يكون خبره مفردا، ولا يكون له عائد، ويكون منفصلا، ومتّصلا، ومذكّرا ومؤنّثا، تقول: هو زيد قائم، وهي هند ذاهبة، أي الشّأن والحديث، زيد قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿قُل هو الله أحدٌ﴾[1]"[2].

ح- مصطلح "النسب":

النسب هو إضافة الاسمِ إلى رجل أو بلد أو حي أو قبيلة إضافة معنوية[3]. ويتم ذلك بإلحاق ياء مشددة بآخر الاسم للدلالة على نسبة الاسم المتصل بهذه الياء إلى الاسم المجرد منها، مثل: مصر ومصري[4].

والنسب كما عرفه ابن الأثير هو: "معنى طارئ على الكلمة، فافتقر إلى علامة تدلّ عليه كالتأنيث والجمع، والتّصغير، وغير ذلك من المعاني. والنحاة يسمّونه تارة باب **النسب، وتارة باب الإضافة،** لأنّ من تنسبه إلى شيء فقد أضفته إليه؛ ولذلك جعلوا العلامة في آخره. وإنّما جعلوها حرف علّة؛ لأنّ حروف العلّة أكثر ما تزاد في الكلام"[5].

---

[1] سورة الإخلاص: 1.

[2] البديع ج1، ص:61.

[3] الأصول، ابن السراج، ج3، ص:63. وعرفه العكبري بقوله: "باب النسَب، ويُسمَّى إِضَافَة. ومعْناها أَن يضيف شَيْئا إِلَى بلدٍ أَو قبيلةٍ أَو صناعَةٍ إِضَافَةً معنويّةً، كَقَوْلِك: مكيّ وتميميّ. وإنما سمي نَسَباً لأَنَّك عرَّفته بذلك كما تُعرّفُ الإنسانَ بآبائه" ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:1، 1416هـ 1995م،ج9، ص: 4679.

[4] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص:278.

[5] البديع، ج2، ص:184

فابن الأثير عرف مصطلح "النسب" وذكر اختلاف النحويين في تسميته، فمنهم من يسميه "باب النسب" ومنهم من يسميه "باب الإضافة"، والملاحظ أنه لميسم أحدا من النحويين ولم يعين مذهبا معينا، بل عبر عن ذلك بلفظ عام هو "النحاة"[1].

ط- مصطلح "التصغير":

التصغير تغيير مخصوص[2] يكون بإدخال ياء ساكنة بعد ثاني الاسم بحيث يصير على وزن "فُعيْل" مثل "جُبَيْل"، أو "فُعَيْعِل" مثل:" دُرَيْهِم"، أو "فُعَيْعيل" مثل "سُلَيْطِين"[3].

وهو من المصطلحات التي اختلف النحويون في تسميتها، فالبصريون سموه "التصغير" والكوفيون سموه "التحقير"، وقد جمع الكثير من النحويين بين المصطلحين في الاستعمال، وذلك لأنهما واحد كما يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ التصغير والتحقير واحدٌ، وهو خلافُ التكبير والتعظيم"[4].

لقد أشار ابن الأثير إلى هذا التنوع في الاستعمال، فذكر أن من النحاة من يسميه "التصغير"ومنهم من يسميه "التحقير"، فقال:"التصغير من خواصّ الأسماء، فلا يصغّر فعل

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص:184. وقال المكودي: "هذا الباب يسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين"، شرح المكودي على الألفية، ج1، ص:344.

[2] شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ج2، ص:559.

[3] المعجم المفصل في النحو العربي، دة. عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1413ه/ 1992م، ج1، ص:343. وقال سيبويه في تعريفه: "اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعيلٍ"، الكتاب، ج3، ص:415.

[4] شرح المفصل، ج 3، ص: 394.

ولا حرف ... **والنّحاة يسمّونه "باب التصغير"**[1]، **وباب "التحقير"**[2]؛ تسمية للشيء ببعضه..."[3].

كانت هذه نماذجَ من المصطلحات النحوية التي أوردها ابن الأثير ونص على اختلاف النحويين في تسميتها واستعمالها، ويبدو أن هذه المصطلحات منها ما ذُكر له مرادف واحد، ومنها ما ذكر له مرادفان، ومنها ما كثرت مرادفاته أحيانا فوصلت إلى أربعة مرادفات كما هو حال مصطلح "التمييز".

2.2.الخلاف في التعريف:

قبل الوقوف على مسألة الخلاف في تعريف المصطلحات النحوية والتمثيل لها عند ابن الأثير، نود الإشارة إلى الأمور الآتية:

الأمر الأول، أن النحويين اختلفوا في تعريف عدد من المصطلحات النحوية، غير أن اختلافهم تركز بالأساس على أسلوب التعريف وألفاظه أكثر من مضمونه، لأن الحد، كما يرى الزجاجي "لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده؛ ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه؛ ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود"[4].

الأمر الثاني، أن الاختلاف في التعريف مرتبط بالقصد والغرض، فالنحويون حينما اختلفوا مثلا في تعريف الاسم والفعل والحرف، فذلك لأن "لكل فريق منهم غرضا في تحديده وقصده، فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ، فحدها من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص:415.

[2] قال ابن السراج: "باب التحقيرِ: التصغير شيء اجتزئ بهِ عن وصف الاسم بالصغرِ وبُني أَوله علَى الضم وجعل ثالثه ياء ساكنةً قبلها فتحة"، الأصول، ج3، ص:36.

[3] البديع، ج2، ص: 156.

[4] الإيضاح في علل النحو، ص: 46.

حصر أكثرها، فأتى به. ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة، فحدها على الحقيقة على ما ذكرنا"[1].

الأمر الثالث، تبين من تتبع مسألة التعريف في كتاب البديع أن ابن الأثير لم يعن بمسألة الخلاف في التعريف من الناحية النظرية، إذ لم يفصل فيها بشرح طبيعة الخلاف أو ذكر أسبابه وعلله، ولكنه اهتم بها عمليا، حيث أورد عدة تعريفات للمصطلح الواحد، مما يكشف عن وعيه بأن الخلاف بين النحويين لم ينحصر في مستوى التسمية والاصطلاح فحسب ولكنه تعدى ذلك ليشمل التعريف، والملاحظ أن ابن الأثير صرح بوجود الاختلاف بين النحويين في عدة مواطن من الكتاب، وعبر عن ذلك بالعبارة الصريحة من مثل قوله "اختلفت فيه عبارات العلماء"، وقوله "قال قوم"، و"قال آخرون" وغيرها؛ ومن أمثلة ما صرح فيه بهذه العبارات قوله في تعريف مصطلح "الاستثناء": "الفرع الأوّل: **في حدّه**، وقد **اختلفت فيه عبارات العلماء. فقال قوم:** هو أن تخرج شيئا ممّا أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره. **وقال قوم:** هو أن تخرج بعضا ممّا أدخلت فيه كلّا له، أو تدخل بعضا فيما أخرجت منه كلّا له. **وقال آخرون:** هو إخراج بعض ما يوجبه اللّفظ من عموم لفظ ظاهر، أو عموم حكم، أو عموم معنى"[2].

نخلص مما سبق ذكره في مسألة الخلاف في المصطلح والتعريف إلى ما يأتي:

– استعمل ابن الأثير عبارات وألفاظا تدل على معنى الخلاف في الاصطلاح مثل: "يسمى"، "وهو"، و"يسمي"، و"سماه".

– عبر ابن الأثير عن مسألة الخلاف في التعريف باللفظ الصريح أحيانا كقوله:"اختلفت فيه عبارات العلماء" و"قال قوم" و"قال آخرون"، مما يدل على وعيه الكامل بهذه القضية.

[1] الإيضاح في علل النحو ، ص: 47 .

[2] البديع، ج1، ص: 214.

– صرح ابن الأثير بوجود اختلاف بين النحويين في تعريف المصطلح، لكنه لم يعن بذكر بأسمائهم أو مذهبهم النحوي.

– ألمح إلى وجود الاختلاف بين نحويين ينتمون إلى أكثر من مذهب نحوي .

– أشار في بعض المواضع إلى أن الاختلاف قد يكون داخل المذهب النحوي الواحد، وقد يكون لدى النحوي الواحد.

المطلب الخامس: من مظاهر مخالفة ابن الأثير للنحويين:

سيتم التركيز في هذا المطلب على مظهرين أساسيين هما: مخالفة ابن الأثير للنحويين في الاصطلاح، ومخالفتهم في التعريف.

1– مخالفته النحويين في الاصطلاح:

إن الحديث عن مخالفة ابن الأثير لغيره من النحويين في استعمال المصطلح النحوي يقتضي في البداية أن نحدد فئة النحويين التي خالفها، فالمعلوم أن ابن الأثير، كما صرح في مقدمته، ضمَّن كتابه آراء النحويين باختلاف مذاهبهم، وقد تبين من مراجعة أبواب الكتاب وفصوله أنه كان ينهل من آراء النحويين البصريين والكوفيين على حد سواء، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن الحديث عن مخالفة ابن الأثير لهذا المذهب أو ذاك؟ وما هي مظاهر هذه المخالفة؟

في محاولة لتوضيح هذا الأمر نشير إلى أن ابن الأثير لم يتقيد باستعمال مصطلحات نحوي معين أو مدرسة بعينها، وإنما كان يختار من المصطلحات ما يراه مناسبا سواء كانت من مصطلحات البصريين، وهذا هو الغالب، أو من مصطلحات الكوفيين في بعض الأحيان. ويدل التزام ابن الأثير بمبدأ الاختيار من المذهبين على أنه يتبنى كل الاجتهادات الاصطلاحية بصرية كانت أو كوفية، ويقر بمشروعيتها في الاستعمال والتداول.

غير أن ما تجب الإشارة إليه هو أن مخالفة ابن الأثير لغيره من النحويين تتجلى بوضوح في استعماله لاصطلاحات البصريين والكوفيين، فهو حينما يستعمل مصطلحات البصريين فذلك يعني أنه يرجحها ويخالف بها الكوفيين، وحينما يستعمل مصطلحات الكوفيين فذلك يعني أنه يأخذ بها ويخالف البصريين.والملاحظ أن ابن الأثير لم يصرح، في أي موضع من الكتاب، بمخالفته لهذا المذهب أو ذاك، وإنما يظهر ذلك ويفهم من واقع استعماله لهذه المصطلحات في ثنايا الأبواب والمسائل النحوية.

لقد سلك ابن الأثير ثلاثة مسالك في مخالفته للنحويين: المسلك الأول سار فيه على نهج البصريين في اصطلاحاتهم وخالف الكوفيين، والمسلك الثاني سار فيه على نهج الكوفيين في اصطلاحاتهم وخالف البصريين، والمسلك الثالث خالف فيه المذهبين معا.

أ- ما وافق فيه ابن الأثير البصريين وخالف الكوفيين:

غلب استعمال ابن الأثير للمصطلحات البصرية في الكتاب، وقد بدا ذلك جليا في كل أبوابه وفصوله ومباحثه، ويدل ذلك على أنه ذهب مذهب البصريين في استعمالاتهم الاصطلاحية،إلا ما كان من بعض المصطلحات الكوفية القليلة التي استعملها ابن الأثير وسنشير إلى نماذج منها.

إن المتصفح لمتن الكتاب سيلاحظ وجود عدد وافرمن المصطلحات النحوية البصرية التي يتردد ذكرها في ثناياه من أوله إلى آخره، وذلك مثل: المعرب، والمبني، والبناء، والإعراب، والمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول له، والمفعول معه والتمييز، والحال، والقسم، والجر، وحروف الجر، والوصف، والبدل، وعطف البيان، واللازم، والمتعدي، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأسماء الأفعال، والنكرة، والمعرفة والمضمرات، وضمير الفصل، وضمير الشأن،

والمضاف، والتصغير، والنسب، والإدغام، والإمالة، وغيرها من المصطلحات التي شاع استعمالها عند جمهور النحويين.

وبالنظر إلى كثرة هذه المصطلحات في الكتاب فإننا سنكتفي بالتمثيل لما وافق فيه ابن الأثير البصريين بنموذجين هما: مصطلح "الصفة" ومصطلح "ضمير الفصل".

- مصطلح الصفة/ الوصف:

الصفة أو الوصف مصطلح بصري شاع استعماله في كتب النحويين، ويرادفه مصطلح "النعت" وهو من مصطلحات الكوفيين. غير أن مصطلح "النعت" لم يقتصر استعماله على الكوفيين فحسب، بل استعمله النحويون المتأخرون أيضا، واحتفظوا به إلى جانب مصطلح "الصفة"[1]. ومن هؤلاء ابن هشام الذي عرفه بقوله: "تابع مشتق أو مؤول به، يفيد تخصِيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه"[2].

[1] ينظر: المدارس النحوية، د. إبراهيم السامرائي، ص: 133. قال ابن جني: "ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف، والظريف هو الصفة، والأخ هو الظريف في المعنى وليس يريد النحويين بالصفة ما يريد المتكلمون بها، من نحو القدرة والعلم ... وإنما الصفة عند النحويين هي النعت"، سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية بيروت، ط:1،1421هـ-2000م،ج1، ص:47. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "النعت" استعمل مرادفا لمصطلح "الوصف" كذلك، قال ابن فارس(ت395هـ): "النَّعْتُ: هو الوصف كقولنا: "هو عاقل" و"جاهل". وذُكر عن الخليل أن النعت لا يكون إلاَّ فِي محمود، وأن الوصف قَدْ يكون فِيهِ وَفِي غيره"، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1418هـ/1997م. ص: 52. وقال الشيخ خالد الأزهري: "باب النعت: ويرادفه الصفة والوصف"، شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2006م. ج2، ص: 107.

[2] شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 432.

لقد استعمل ابن الأثير مصطلح "الصفة" بشكل مطرد في كتابه "البديع"[1]، حيث ورد مفردا ومجموعا، منكرا ومعرفا، مفردا ومركبا، وبصيغه الاشتقاقية المختلفة، بصيغة الفعل "وصَفَ يوصفُ"، وصيغة المصدر"الوصف" و"الصفة"، وصيغة الجمع "الأوصاف" و"الصفات"، وصيغة اسم المفعول "الموصوف"، وصيغة المصدر الصناعي "الوصفية"؛ واطرد استعماله بهذه الصيغ في كل أبواب الكتاب وفصوله، إضافة إلى ذلك جعل ابن الأثير مصطلح "الوصف" عنوانا لنوع من أنواع الباب الثالث عشر الخاص بالتوابع، وبدأ الحديث عنه بتعريفه وذكر أضربه فقال: "النوع الأوّل: **الوصف**، وفيه ثلاثة فروع. الفرع الأوّل: **في تعريفه، وهو: ما دلّ على أحوال الذّات،أو بعضها، إيضاحا للمعارف، وتخصيصا للنكرات،** ويرد في الكلام على أربعة أضرب..."[2].

ومن النصوص التي تعكس استعمال صيغة المصدر وصيغة اسم المفعول قوله في حديثه عن أحكام الوصف: "الحكم الأوّل: لا يكون **الوصف** إلّا من فعل، أو راجع إلى معنى الفعل؛ لافتقاره إلى تحمّل ضمير **الموصوف**. فالأوّل: كاسم الفاعل، نحو: قائم وقاعد، واسم المفعول، نحو:مضروب، ومقتول، والصّفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو: حسن وقبيح، والثّاني: كالنّسب، والجمل، و"ذي" و"أيّ" لأنّها كلّها يقدّر لها تقدير يرجع إلى معنى الفعل.

الحكم الثّاني: الوصف يتبع **الموصوف** في الإعراب، والإفراد والتّثنية والجمع، والتّعريف والتنكير، والتّأنيث والتّذكير، وله بهذا الاعتبار حالات: الأولى: أن يتبعه في هذه

[1] استعمل ابن الأثير مصطلح "النعت" مرة واحدة في قوله:" الأسماء الموصولة لا يحسن أن توصف بعد تمامها بصلاتها؛ لأنّهم حيث أرادوا ذلك أدخلوا النّعت في الصّلة إلا الّذي والّتي، تقول: رأيت الذي في الدار الكريم، ولا تقول: رأيت من في الدار الكريم، ولا رأيت ما في الدار، الكثير، وكذلك لا يوصف بهن إلا الّذي والّتي تقول: رأيت الرجل الذي في الدار، ولا تقول: رأيت الرجل من في الدار، ولا رأيت الشيء ما في الدار على الوصف، ف "الذي" لمّا كان يوصف بها حسن أن توصف، ولمّا لم يوصف ب "من وما" لم يجز أن توصف"، ينظر: البديع ج2، ص: 251.

[2] البديع ج1، ص: 309.

الأوصاف جميعها، نحو: رجل كريم، ورجلين كريمين، ورجال كرام، وزيد الكريم، وهند الكريمة."[1].

ومن النصوص التي ورد فيها المصدر الصناعي"الوصفية" قوله: "الفرع الثّاني: في تقسيمه، وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون **وصفا محضا** خالصا في **الوصفيّة**. والثّاني: أن يكون وصفا غير محض، ولا خالصا في **الوصفيّة**"[2].

ومن نصوص استعمال الوصف بصيغته الفعلية قوله:"أمّا الأعلام فلا **يوصف بها**، لأنّها غير مشتقّة، ولا مقاربةٍ له، وما جاء منها فإنّه يكون عطف بيان، **وتوصف** بثلاث معارفَ؛ للاشتراك الحادث فيها: أحدهما: المعرّف باللّام، نحو: مررت بزيد الكريم.الثّاني: المضاف إلى معرفة، نحو: مررت بزيد صاحبِك، وصاحبِ عمرو، وصاحبِ الأمير. والثالث: بأسماء الإشارة، عند سيبويه؛ لأنّ العلم عنده، أعرفُ من الإشارة، نحو: مررت بزيد هذا"[3].

ومن أمثلة استعمال مصطلحي "الصفة" و"الوصف"، قول ابن الأثير:

"وأمّا المبهم: فيوصف بالمعرّف باللّام، اسما، **وصفة**، نحو: مررت بهذا الرّجل- وهو الأكثر الأحسن- وبهذا الظريف، وهو الأقلّ الأقبح، وكأنه من إقامة **الصفة** مقام **الموصوف**، تقديره: بهذا الرجل الظّريف.فإن قلت: مررت بهذا العاقل، أو الكاتب، كان بينهما في الحسن؛ لأنّ من حقّ المبهم أن يبيّن بأسماء الأجناس، كالرجل، والغلام، وإنّما يبيّن **بالصّفات** عند اللّبس؛ لأنّ المبهم إشارة إلى حاضر معروف؛ فاستغني عن التّبيين، فإذا جئت **بالوصف الخاص**، حسن تبيينه به، بخلاف **الوصف المشترك**، كالطّويل"[4].

---

[1] البديع، ج1، ص: 313.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 308.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 316-317.

[4] المصدر نفسه ، ج1، ص:317.

- **مصطلح "ضمير الفصل"**[1]:

ضمير الفصل هو الضمير الذي يقع بين مبتدأ وخبر للفصل بين ما يكون خبرا وما يكون تابعا، مثل: محمد هو المُجِدُّ وكان محمد هو المُجِدَّ[2]، وهو من مصطلحات البصريين ويسميه الكوفيون "عمادا"، قال ابن يعيش:"ويقال له: فصل، وعِماد. **فالفصل من عباراتِ البصريين،** كأنّه فصل الاسمَ الأوّل عمّا بعده، وآذن بتَمامه، وأن لم يبق منه بَقيةٌ من نعتٍ، ولا بدلٍ إلّا الخبرَ لا غيرُ. **والعِمادُ من عبارات الكوفيين،** كأنّه عمد الاسمَ الأوّلَ، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده"[3].

لقد سار ابن الأثير في استعمال مصطلح "الفصل" على نهج البصريين، مخالفا بذلك الكوفيين الذين استعملوا مصطلح "العماد"، ومما يدل على ذلك أنه جعله عنوانا لمبحث مستقل، وعرفه تعريفا مفصلا فبين حقيقته والغاية من المجيء به في الكلام، ثم ذكر بعد ذلك مقابله عند الكوفيين ومثل له؛ قال: "المتعلّق الثّاني: **الفصْل، وهو ضمير المرفوع المنفصل، للمتكلّم والحاضر، والغائب،** نحو، أنا وأنت وهو، فيتوسّط بين المبتدأ والخبر، إذا كانا معرفتين، أو كان الخبر أفعلَ من كذا، لأنّه أشبهَ المعرفةَ بامتناع دخول لام التّعريف عليه، ولا بدّ أن يكون كناية عن الاسم المذكور، ويدخل قبل دخول العوامل اللّفظيّة ومَعَها، لا يمنعها عن العمل؛ وجيء به إيذانا بأنّ الخبر خبرٌ، لا وصفٌ؛ وليفيد ضربا من التّوكيد، **ويسمّيه البصري فصلا، والكوفي عمادا؛** تقول: زيد هو القائم، وزيد هو أفضل من عمرو"[4].

---

[1] ضمير الفصل، سمي بهذا الاسم "لأنه يفصل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت" "زيد هو القائم"، فلو لم تأت بـ"هو" لاحتمل أن يكون "القائم" صفة لزيد، وأن يكون خبرا عنه، فلما أتيت بـ"هو" تعين أن يكون "القائم" خبرا عن زيد"، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط:20، 1400هـ/ 1980م، ج1، ص:372.

[2] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 190.

[3] شرح المفصل، ج2، ص:328.

[4] البديع، ج1، ص: 59-60.

ب- ما وافق فيه ابن الأثير الكوفيين وخالف البصريين:

خالف ابن الأثير البصريين في عدد من مصطلحاتهم، إذ عزف عن استعمالها في الكتاب واستعاض عنها بمصطلحات الكوفيين، ويمكن أن نمثل لذلك بما يأتي:

- مصطلح "الصلة":

مصطلح "الصلة" مصطلح كوفي[1] استعمله ابن الأثير في مقابل المصطلح البصري "الزيادة". ويبدو أنه فضله في الاستعمال على مصطلح الزيادة، ولعل ما يدل على ذلك أنه جعله عنوانا لصنف خامس من الحروف سماه "حروف الصلة"، يقول: "والصنف الخامس: **حروف الصلة**، وهي ستة أحرف: إن، وأن، والباء، ولا، وما، ومن، والمراد **بالصلة هنا الزيادة**. أما "إن" فكقولك: ما إن رأيت زيدا، والأصل: ما رأيت، ودخول" إنَّ" أكّد معنى النفي، كقوله:

ما إنْ رأَيْتُ ولا سمعتُ به*** كاليومِ هانِئَ أيْنُقٍ جُرُبِ

وتقول: انتظرني ما إن جلس القاضي، أي: ما جلس، تعني مدّة جلوسه"[2].

فابن الأثير اعتمد مصطلح الكوفيين وفضله في الاستعمال على مصطلح البصريين، حيث جعله مصطلحا أساسيا وسمى به مبحثا خاصا، وذكر مرادفه عند البصريين وهو"الزيادة"، ثم فسر الأول بالثاني بقوله" والمراد بالصلة هنا الزيادة"، ويبدو أن ابن الأثير فسر مصطلح "الصلة" بـ"الزيادة" تحفظا من الوقوع في الخلط بين المفهوم المراد من مصطلح "الصلة" في هذا السياق وهو الزيادة، ومصطلح "الصلة" الذي بمعنى الموصول في سياقات أخرى.

---

[1] ينظر: المصطلح النحوي الفرّائي الكوفي في لسان العرب، د.علي أكرم قاسم، ود.حسن أسعد محمد، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 6 عدد 1، 2007م، ص: 268.

[2] البديع، ج2، ص:425.

- مصطلح "النصب على الصرف":

"النصب على الصرف" أو "النصب من الصرف" مصطلح يراد به "نصب الفعل المضارع بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب مَحْضين"[1]. وهو من مصطلحات الكوفيين؛ أورده الفراء في كتابه "معاني القرآن"، حيث قال في سياق حديثه عن قوله تعالى:﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسولَ وتخونوا أماناتكم﴾[2]: "وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو **نصبا** على ما يقول النحويون **من الصرف**، فإن قلت **وما الصرف؟** قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف؛ كقول الشاعر:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتَأتيَ مِثلَه***عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتيَ مثلَه"، فلذلك **سمي صرفا، إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله**"[3].

لقد صرح الخليل في كتابه "الجمل في النحو" بنسبة هذا المصطلح إلى الكوفيين فقال: "وتقول: إنْ تقمْ وتُحْسِنُ آتِكَ، تريد: إنْ تَجْمَعْ مع قيامِكَ إحسانًا آتِكَ، وكذلك: إنْ تقمْ تُحْسِنُ آتِكَ، تريد: إنْ تقمْ مُحْسِنًا، ولم ترد: إنْ تقمْ وإنْ تُحْسِنْ آتِكَ، **وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف، لأنهم صرفوه على النسق إلى معنى غيره**، وكذلك في الجواب، تقول: إنْ تَقُمْ آتِكَ وأُحْسِنَ إليك"[4].

وبالرجوع إلى كتاب البديع في علم العربية، يلاحظ أن ابن الأثير استعمل هذا المصطلح مقتفيا في ذلك أثر الكوفيين، ومن النصوص التي تدل على استعماله قوله: "فأمّا

---

[1] معجم مصطلحات النحو والصرف، ص: 279.

[2] سورة الأنفال: 27.

[3] معاني القرآن، الفراء، ج1، ص:33-34. وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ج2، ص: 189.

[4] الأصول في النحو، ج2، ص: 188- 189.

إذا قلت: أقوم إن تقم، وعطفت عليهما بفعل، فإن كان من جنس الأوّل رفعته لا غير، كقولك: تُحْمَدُ إن تُأْمَرْ بالمعروف وتُؤْجَرُ، وإن كان من جنس الثّاني فيجوز فيه الجزم، عطفا على"إنْ"، والرّفعُ على الاستئناف، **والنّصبُ على الصّرف**، كقولك: تُحْمَدُ إنْ تَنْهَ عن المنكرِ وتَأْمُرَ بالمعروف، فإن كان الفعل يصلح أن يكون من جنس الأوّل والثّاني، جاز فيه الرّفع عطفا على الأوّل، والاستئناف والجزم عطفا على"إنْ" **والنّصب على الصّرف**، كقولك: تُحْسِنُ إلينا إنْ تَزُرْنا وتُكْرِمَنا"[1].

ج- ما خالف فيه ابن الأثير البصريين والكوفيين:

حاول ابن الأثير أن يبرز شخصيته النحوية، وأن يرسم لنفسه مسار النحوي المجتهد الذي يمتلك الجرأة على مناقشة بعض الآراء والأحكام النحوية ومخالفة النحويين في التعبير عن بعض المفاهيم النحوية وسبل تعريفها وتحديد مدلولاتها؛ وقد تجلى ذلك على مستويين: مستوى الاصطلاح ومستوى التعريف.

فعلى مستوى الاصطلاح، استعمل ابن الأثير بعض المصطلحات، وهي قليلة، بمفاهيم تخالف ما جاء عند النحويين، ويمكن أن نمثل لذلك بالمصطلحين الآتيين:

- مصطلح "تنوين الفَرْقِ":

أطلق ابن الأثير مصطلح "تنوين الفرق" بمعنى ما يفرق به بين المعرفة والنكرة، مثل: صهْ وصهٍ، وإيهْ وإيهٍ، وذلك في سياق حديثه عن أنواع التنوين التي تعد من علامات الأسماء، مخالفا بذلك جمهور النحويين الذين عبروا عن المفهوم نفسه بمصطلح "تنوين التنكير"، وتنوين التنكير هو الذي يلحق بعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها[2]،

[1] البديع، ج1، ص:644.

[2] قال المرادي: "تنوين التنكير. وهو اللاحق بعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها. ويطرد فيما آخره ويه، نحو: سيبويه. ولا يطرد في أسماء الأفعال". الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 145 .

قال ابن الأثير: "التنوين:وهو على خمسة أضرب:الأول: تنوين التمكين، وهو الدّالّ على تمكّن الاسم وصرفه، الداخل على رجل وزيد. الثاني: **تنوين الفرق في أسماء الأفعال بين المعرفة والنّكرة، نحو: صهْ وصهٍ(وإيهْ) وإيهٍ**"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح لم يرد عند النحويين الذين سبقوا ابن الأثير. فبالرجوع إلى كتب النحو، وفي حدود ما توصلنا إليه من بحث، تبين أن هذا المصطلح ورد في كتاب البديع ولم نجد له ذكرا في كتب النحو السابقة عليه، مما يرجح أن يكون ابن الأثير هو من اقترح هذا المصطلح واستعمله. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح ورد عند بعض النحويين بعد ابن الأثير، لكن بمفهوم مخالف للمفهوم الذي استعمله به ابن الأثير؛ فإذا كان ابن الأثير استعمله بمعنى التنوين الذي يفرق به بين المعرفة والنكرة من الأسماء المبنية، فالمكودي في شرحه على ألفية ابن مالك استعمل مصطلح "تنوين الفرق" بمفهوم مخالف يراد به التنوين الذي يكون فارقا بين النصب والجر[2]، أي الذي "جيء به للفرق بين المتصرف وغيره"[3]. وتبع المكودي في استعمال مصطلح "تنوين الفرق" بمعنى ما

---

[1] البديع، ج2، ص: 446 .

[2] قال المكودي في شرحه نَصبَ "غُدوة" بعد "لدُن": "ونصبه قيل على تشبيه لدن لاسم الفاعل المنون، وقيل على إضمار كان الناقصة، وقيل على التمييز، وقد سمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق"، ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ/ 2005م، ص:169. وقال أبو العباس بن حمدون معلقا على كلام المكودي: "تنوين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لدن وذلك أن غدوة إذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوبا أو مجرورا، الأول ينون وتنوينه دال على نصبه، والثاني المجرور لا ينون بل يكون مجرورا بالفتحة ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث، فالتنوين فارق بين النصب والجر"، حاشية أبي العباس ابن حمدون بن الحاج، على سرح أبي زيد عبد الرحمن المكودي، إشراف مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1424هـ/ 2003م، ج1، ص: 343.

[3] قال عبد الواحد السجلماسي: "يعني أن "غُدْوَة" إذا أُرِيدَ بِه غُدْوَةَ يَوْمٍ بعينه صار عَلَما، فمُنِع الصرفَ للعلمية والتأنيث، فنُصِب بالفتحة غَيْرِ مُنونٍ. وإن لم يُرَدْ به غُدْوَةً من يومٍ بعينه صُرِفَ ونُصِبَ بالفتحة والتنوين. وهذا التنوين هو المسمى تنوين الفرق، أي جيء به للفرق بين المتصرف وغيرِه"، طرر على ألفية ابن مالك، عبد الواحد بن أحمد السجلماسي، تح: د. المصطفى لغفيري، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 195.

يفرق به بين المتصرف وغير المتصرف، عبد الواحد السجلماسي في كتابه "طرر على ألفية ابن مالك"[1]، وشمس الدين بن طولون في شرحه على ألفية ابن مالك[2].

- مصطلح "تنوينُ العِوَضِ":

تنوين العوض هو "نون ساكنة تلحق الاسم عوضا عن حرف أصلي أو زائد، أو مضاف إليه مفردا أو جملة"[3].هذا هو المفهوم الذي خص به النحويون مصطلح تنوين العوض؛ أما ابن الأثير فقد خالفهم في ذلك ووظف هذا المصطلح بمفهوم أعم يشمل نوعين من التنوين، الأول هو الذي سماه النحويون "تنوين العوض"، وهو الذي يكون فيه التنوين عوضا عن حرف محذوف أو كلمة محذوفة أو جملة محذوفة، والثاني هو الذي سموه "تنوين المقابلة" **وهو الذي يختص بجمع المؤنث السالم ويكون في مقابل نون جمع المذكر السالم**[4]. فابن الأثير جمع النوعين معا تحت مسمى واحد هو "تنوين العوض" على خلاف ما ذهب إليه النحويون. قال متحدثا عن النوع الثالث من أنواع التنوين: "الثالث: **تنوين العوض، وهو نوعان:** أحدهما: **عوض من المضاف إليه، نحو:** يومئذٍ، ومررت بكلٍّ قائما، ولاتَ أوانٍ. **والآخرُ: عوض من (نون) زيْدِينَ، وهو الداخل على جمع التّأنيث السّالم** نحو: هندات"[5].

---

[1] طرر على ألفية ابن مالك، ص: 195.

[2] قال ابن طولون: "وقد سمى بعض المتأخرين تنوين "غُدوَةٍ" مع "لَدُنْ" تنوينَ الفرقِ"، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي، تح: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية،بيروت، 1989م، ج1، ص: 473

[3] معجم مصطلحات النحو والصرف، د. محمد إبراهيم عبادة، ص: 287.

[4] قال المرادي: "والثالث: تنوين المقابلة. وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مسلمات، لأنه يقابل النون في جمع المذكر. والرابع: تنوين العوض. وهو نوعان: عوض عن مضاف إليه: إما جملة، نحو: يومئذ، وإما مفرد، نحو: كل، وبعض، وأي. وعوض من حرف، نحو: جوار، وغواش. فالتنوين في ذلك عوض من الياء المحذوفة " الجنى الداني، ص: 145.

[5] البديع، ج2، ص: 435.

2- مخالفته النحويين في التعريف:

أما على مستوى التعريف فقد خالف ابن الأثير بعض التعريفات المتداولة وابتدع أساليب جديدة في تعريف المصطلحات تختلف عما تداوله النحويون، من حيث الصياغة أحيانا، ومن حيث الصياغة والمضمون أحيانا أخرى.

ومن النماذج التي يمكن أن نستدل بها توضيحا لذلك قوله في تعريف ظرف الزمان: "الفصل الأوّل: في **ظرف الزّمان**، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: في تعريفه: **وهو عبارة عن مُدَّة حركة الفلك**؛ فمُدّةُ طُلوعِ الشمسِ على قومٍ يُسمّى نَهَاراً، ومُدَّةُ غَيْبِهَا عَنْهُم يُسَمَّى لَيْلا"[1].

ومن ذلك قوله في تعريف ظرف المكان: "الفصل الثاني: في ظرف المكان، وفيه فرعان: الفرع الأوّل: في تعريفه: **وهو محل الموجودات الحادثة**، وينقسم قسمين، كظرف الزّمان، مبهما ومؤقتا وكُلٌّ منهما يكون معرفةً ونكرةً"[2].

فمن خلال مراجعة هذين التعريفين وعرضهما على ما جاء عند النحويين المتقدمين أو المتأخرين، وفي حدود ما توصلنا إليه من بحث،لم نصادف استعمالهما عند أي منهم، مما يسمح بالحكم بأن هذين التعريفين خارجان عن نطاق الحدود النحوية المتداولة، بل إن كل واحد منهما يكاد يكون تعريفا ذا طبيعة مخالفة لمجال علم النحو، لأن العبارات التي وظفها ابن الأثير في هذين التعريفين لها امتدادات خارجية قد تصل إلى مجال علم الفلك (مُدَّة حركة الفلك)، وعلم الكلام (الموجودات الحادثة).

---

[1] البديع، ج1، ص: 151.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 160

وبعد البحث والتقصي تبين أن عبارة "مدة حركة الفلك" من اصطلاحات الفلكيين، وقد وردت في عدد من كتب أصول الفقه[1]، أما عبارة "الموجودات الحادثة" فهي من عبارات المتكلمين، وقد وردت في عدة مصادر كلامية منها على سبيل المثال كتاب "غاية المرام في علم الكلام" لسيف الدين الآمدي المتوفى سنة 631هـ[2].

بناء على ما سبق يمكن أن نستنتج أن ابن الأثير خرج عن المألوف من التعريفات وصاغ تعريفات جديدة على طريقته وتفرد باستعمالها.

ومن التعريفات التي خالف فيها ابن الأثير النحويين وخاصة على مستوى الأسلوب والصياغة، قوله معرفا المفعول معه: "النوع الخامس: في المفعول معه،وفيه فصلان:الفصل الأوّل: في تعريفه. **وهو: من صاحبته في فعلك؛ سواء تأتّى منه مثل فعلك، أو لم يتأتّ**، ولا يلزم أن يكون فاعلا كالأوّل، وإنّما شرطه: أن يكون مصاحبا.وهو منصوب بالفعل المذكور، أو ما هو بمعناه، بواسطة"الواو"الكائنة بمعنى "مع"؛ لأنّ الفعل لمّا لم يمكن تعديته إلى المصاحب، جيء بالواو الّتي كانت عاطفة؛ فجعلت بين الفعل والمصاحب، مقوّية له، فتنزّلت منزلة الهمزة المعدّية للفعل القاصر، نحو:أذهبت زيدا، ولم يكن لها عمل، كما لم يكن للهمزة عمل؛ نظرا إلى أصلها في باب العطف"[3].

---

[1] منها على سبيل المثال كتاب "التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب" لخليل بن إسحاق المالكي المتوفى سنة 776هـ، الذي قال فيه المؤلف متحدثا عن وقت الصلاة: "الأَوْقَاتُ جمع وقت، وهو جمع قلة. والوقت مأخوذ من التوقيت وهو التحديد، والوقت أخص من الزمان؛ لأن الزمان مدة حركة الفلك، والوقت هو ما قال المارزي: إذا اقترن خفي بجلي سمي الجلي وقتًا نحو: جاء زيد طلوع الشمس، فطلوع الشمس هو وقت المجيء إذا كان الطلوع معلومًا والمجيء خفيًا. ولو خفي طلوع الشمس بالنسبة إلى أعمى أو مجنون مثلاً لقلت له طلوع الشمس عند مجيء زيد، فيكون المجيء وقت الطلوع"، ينظر: التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق الجندي المالكي، تح: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط:1، 1429هـ/2008م، ج1، ص: 256.

[2] قال الآمدي: "والصَّواب في هذا الباب، أن يقال لو لم يكن فعل العَبد بل غَيره من الموجودات الحادثَة مقدورًا للرب وداخلا تحت قدرته للَزِمَ أن يكون الباري تعالى ناقصا بالنّسبةِ إِلى من له القدرة عليهِ كما مضى في الإرادة وهو محال". ينظر: غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن الآمدي، تح: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971م، ص: 218.

[3] البديع ج1، ص: 174.

ولكي تتضح مخالفة ابن الأثير للنحويين في هذا التعريف،نود الإشارة إلى بعض التعريفات التي تداولتها كتب النحو للمفعول معه.

جاء في "شرح كتاب سيبويه" للسيرافي قوله: "**والمفعول معه هو الذي يشاركه الفاعل ويلابسه فيه**، تقول: "قام زيد حذر الشّرّ"، فكأنه قام، وكان غرضه في قيامه أن يكفى الشر الذي يحذره، و"قام زيد ابتغاء الخير" أي لابتغاء الخير وكان قصده إلى ذلك"[1].

وورد في كتاب "اللمع في العربية" لابن جني قوله في تعريف المفعول معه:"باب المفعول معه: **وهو كلُّ ما فعلتَ معه فعلا**، وذلك قولك: قُمْتُ وَزيدا، أَي: مَعَ زيد، واستوى الماءُ والخشبةَ، أَي: مَعَ الخَشبة، وجاء البرد والطيالسةَ أي: مع الطيالسة، وما زلت أسير والنيلَ أَي: مع النّيل، ولو تُرِكَت النَّاقةُ وفصيلَها لرضعها، أَي: مع فصيلها، ولو خُلِّيتَ والأسدَ لأكلك، أَي: معالأسدِ، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثريدٍ؟ أَي: مع قَصْعَةٍ"[2]

وقال ابن يعيش في تعريف المفعول معه:"قال صاحب الكتاب: "**وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى "مع**". وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً، نحو قولك: "ما صنعت وأباك"، و"ما زلت أسير والنيل""[3]، وابن يعيش هنا يقصد بصاحب الكتاب الزمخشري.

وقال ابن مالك في تعريفه:"باب المفعول معه: **وهو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور** مع، وفي اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة"[4].

يتبين من هذه النصوص أن تعريف ابن الأثير للمفعول معه تضمن معنى المصاحبة في الفعل بين المفعول معه والفاعل، وهذه المصاحبة تتم بحرف الواو،وقد نص

---

[1] البديع، ج1، ص: 265.

[2] ينظر: اللمع، ص: 35 .

[3] شرح المفصل، ج1، ص: 437.

[4] شرح التسهيل، لابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط:1، 1410هـ/ 1990م، ج2، ص:247.

ابن الأثير على هذا المعنى بلفظ "من صاحبته"، غير أن تعريفي السيرافي وابن جني تضمنا معنى مغايرا هو "المشاركة" في الفعل، وقد عبر عنه السيرافي بلفظ "يشاركه"، وعبر عنه ابن جني بلفظ "فعلت معه".

فالملاحظ أن ابن الأثير خالف السيرافي وابن جني في الوظيفة التي تؤديها واو المفعول معه التي بمعنى "مع"، حيث ذهب إلى أن الواو تدل على المصاحبة، لذلك اعتبر المصاحبة شرطا في المفعول معه. ويفهم من كلام السيرافي وابن جني أن الواو تدل على المشاركة.

يستخلص من ذلك أن هذه المسألة تعكس خلافا بين النحويين، فمنهم من يرى أن الواو تدل على المصاحبة من غير تشريك في الحكم، وعليه رأي ابن الأثير؛ قال المكودي: "المفعول معه: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع، أي **الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم**؛ ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة"[1]. وقال بدر الدين بن مالك:"ينصب المفعول معه، وهو الاسم المذكور بعد **واو بمعنى (مع) أي: دالة على المصاحبة، بلا تشريك في الحكم**"[2]. ومن النحويين من يرى أن الواو تفيد التشريك ومنهم السيرافي وابن جني.

وبالرجوع إلى تعريفي الزمخشري وابن مالك يلاحظ أن كلا المعنيين غائب في تعريفيهما،فقد بنى كل منهما تعريفه على علاقة الاقتران التي تجمع الاسم بالواو، فتجعله منصوبا بالفعل المذكور، أو ما هو بمعناه، بواسطة هذه "الواو" الكائنة بمعنى"مع"[3].

---

[1] شرح المكودي على الألفية، ص: 123.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،ص: 204.

[3] البديع، ج1، ص: 174.

وبذلك يتضح أن ابن الأثير ربما يكون نقل تعريف المفعول معه عن ابن جني والزمخشري، لكنه لم ينقله نقلا حرفيا، بل تصرف في صياغته بتغيير بعض ألفاظه تبعا لفهمه للمسألة ونظرته إليها.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل دراسة قضيتين هما: قضية التعريف، وقضية الخلاف النحوي. ففيما يتصل بقضية التعريف عملنا على تحديد مفهومه، وإبراز أهميته، والغاية منه، وكيفية توظيفه، وأنواعه عند ابن الأثير؛ وفيما يخص قضية الخلاف النحوي حاولنا الوقوف على مفهوم الخلاف ورصد بعض مظاهره ونماذجه في الكتاب.

وقد أسفر البحث في هاتين القضيتين عن الخلاصات الآتية:

– من خلال تتبع قضية التعريف في الكتاب تبين أن ابن الأثير استعمل مصطلحي الحد والتعريف بوجهين مختلفين، الوجه الأول استعمل فيه مصطلح التعريف بمفهومه الخاص الذي يرادف مفهوم الحد، لذلك وجدناه يجمع بين المصطلحين في الاستعمال على جهة الترادف؛ أما الوجه الثاني فقد ميز فيه ابن الأثير بين المصطلحين في الاستعمال، إذ استخدم التعريف في عدة سياقات بمعنى عام يشمل الحد وما زاد عليه من معلومات تخص المصطلح المعرف، كذكر أحكامه، وأنواعه، وشرائطه، ووظائفه، وغير ذلك مما اعتبرناه مقدمات أساسية يمهد بها ابن الأثير لصياغة الحد المناسب للمصطلح، وهذه المقدمات سماها ابن الأثير "مواد المصطلح" التي يجب معرفتها قبل حده.

– لم يتعرض ابن الأثير لمسألة التعريف من الناحية النظرية، إذ لم يتحدث عن الحد وتفاصيله وجزئياته، كما فعل عدد من النحويين كالعكبري وأبي حيان الأندلسي وابن هشام وغيرهم، لذلك لم يقدم تعريفا واضحا لمصطلح التعريف، ولم يتحدث عن أنواعه وشروطه

غير أنه أورد مجموعة من الإشارات التي تعكس وعيه بمسألة التعريف وأهميتها في الدرس النحوي، من قبيل تمييزه بين الدلالة الحقيقية للألفاظ والدلالة المجازية لها، وإشاراته المتكررة إلى مسألة الترادف المصطلحي، وتمييزه بين المجالات العلمية وتفرد كل مجال باصطلاحات خاصة به، وغير ذلك.

– اهتم ابن الأثير بتعريف المصطلحات النحوية وتحديد مدلولاتها بقدر عنايته بالمسائل النحوية والأحكام المتصلة بها والقضايا المتفرعة عنها، ولقد تجلى ذلك في كل أبواب الكتاب، كما تجلى في منهجه في عرض مادته من بدايته إلى نهايته. ولعل ما يدل على ذلك هو أنه لم يكتف باستعمال مصطلح "التعريف" وحده، بل استعمل ألفاظا أخرى ترادفه وتدل عليه هي:"الحد" و"الماهية" و"الحقيقة" و"العبارات".

– تبين أن التعريف عند ابن الأثير ارتبط بغايتين أساسيتين، الغاية الأولى تتمثل في حرصه على تحقيق المقصد النحوي الخالص في تعريفاته، لذلك لم يعن بالخوض في الحد وإشكالاته وشروطه وأنواعه. والغاية الثانية غاية تعليمية، حيث سلك في تعريفاته مسلك التيسير على المتعلم، وذلك باعتماد تعريفات تساعد في تحقيق هذه الغاية، كالتعريف بالتمثيل والتعريف بالمحسوس، والاختصار المفيد في التعريف، والتقديم للتعريف، وغيرها من الوسائل المساعدة على الفهم.

– اتسم مذهب ابن الأثير في تعريف المصطلحات النحوية بالتنوع، ويمكن تلخيص معالم هذا المذهب في: عنايته بذكر المعنى اللغوي وأصل الاشتقاق قبل التعريف، وتتبعه لألفاظ التعريف بالشرح والتفسير، وعنايته بتعليل تسمية المصطلحات المعرفة، وسلكه مسلك الاحتراز في التعريف، واعتماده بعض الوسائل المساعدة على إيضاح التعريف كوضع مقدمات له أو التمثيل له؛ يضاف إلى كل ذلك، حرصه على النهل من تعريفات غيره من النحويين والاستفادة من طرقهم في التعريف.

– تبعا للمنهج العام الذي سلكه ابن الأثير في الكتاب، الذي يقوم على اختيار أقوال العلماء ونقلها مع بعض الزيادات والتعليقات اليسيرة، فقد اقتفى أثر النحويين في تعريفاتهم، فنقل عنهم معظم تعريفاته، وقد تبين أن من هذه التعريفات ما أورده ابن الأثير دون أي تدخل أو زيادة، ومنها ما تدخل فيه بزيادة أو تعديل.

– كان ابن الأثير في بعض تعريفاته مجددا مبتدعا، وقد تجلى تجديده في صورتين: الأولى كان فيه مجددا على مستوى الصياغة والأسلوب مع الحفاظ على المضمون، والثانية كان فيها مجددا مبتدعا صياغة ومضمونا، مما سمح له بإنشاء تعريفات خاصة به .

– تعددت صور التعريف وأساليب عرضه عند ابن الأثير، ومن هذه الصور: تقديم اللفظ المعرف على التعريف، وتقديم التعريف على اللفظ المعرف، وذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد، وذكر عدة مرادفات للمصطلح الواحد، وتقديم التعريف الاصطلاحي وتأخير التعريف اللغوي، والاكتفاء بالتعريف الاصطلاحي والاستغناء عن التعريف اللغوي، أو الاكتفاء بالتعريف اللغوي والاستغناء عن الاصطلاحي، وغير ذلك.

– تنوعت تعريفات ابن الأثير في الكتاب لتشمل: التعريف بالماهية، والتعريف بالمرادف،والتعريف بالسلب، والتعريف بالضد، والتعريف بالأنواع، والتعريف بالوظيفة، والتعريف اللغوي، والتعريف التفسيري، والتعريف السياقي، والتعريف المصطلحي، والتعريف اللغوي.

– حظيت قضية الخلاف النحوي بنصيب من عناية ابن الأثير، غير أنه لم يخصها ببحث نظري مستقل كما فعل بعض النحويين كابن الأنباري والعكبري وغيرهما، كما أنه لم يلتفت إلى حجج النحويين ولم يكلف نفسه عناء الحديث عنها أو التفصيل فيها كما فعل غيره، وذلك رغبة منه في الإيجاز والاختصار.

– تجلت مظاهر الخلاف النحوي عند ابن الأثير في مستويين: الخلاف في المسائل والأحكام النحوية، والخلاف في الاصطلاح النحوي والتعريف. فبخصوص الخلاف في الاصطلاح أورد ابن الأثير عددا من المصطلحات المختلفة لفظا المتفقة مضمونا، مثل: المفعول المطلق الذي يسميه البعض المصدر؛ والتمييز الذي يسمى التبيين والتفسير؛ والعطف بالحرف الذي يسمى النسق؛ واللازم الذي يسمى القاصر. أما فيما يتعلق بالخلاف في التعريف،فقد تبين أن ابن الأثير لم يهتم بهذه المسألة من الناحية النظرية ولم يفصل فيها بشرح طبيعة الخلاف أو ذكر أسبابه وعلله؛ غير أنه أورد في بعض المواطن عدة تعريفات للمصطلح الواحد، مما يدل على أنه كان مدركا لوجود الخلاف بين النحويين في تعريف المصطلح.

– تجلت مظاهر مخالفة ابن الأثير للنحويين في أمرين: مخالفتهم في الاصطلاح ومخالفتهم في التعريف، وتبين أنه سلك ثلاثة مسالك في هذه المخالفة، فالمسلك الأول رجح فيه مصطلحات البصريين وخالف الكوفيين، والمسلك الثاني مال فيه إلى بعض المصطلحات الكوفية وخالف البصريين ، والمسلك الثالث خالف فيه المذهبين معا.

الفصل الثالث:

قضايا عامة في كتاب البديع:

(قضية الاستشهاد – قضية التبويب)

تقديم:

سنحاول في هذا الفصل الوقوف على بعض القضايا العامة في كتاب البديع، ونقصد بالتحديد قضيتين بارزتين هما: قضية الاستشهاد، وقضية التبويب النحوي. وهاتان القضيتان لهما علاقة مباشرة بالكتاب عامة، وبالاصطلاح النحوي بصفة خاصة.

ففيما يتعلق بقضية الاستشهاد، سنحاول الوقوف على علاقة الاستشهاد بالاصطلاح النحوي من خلال البحث في كيفية توظيف الشاهد بكل أنواعه في خدمة المصطلح النحوي، والكشف عن دوره في توضيح دلالات الألفاظ، وتقوية التعاريف وإقناع المخاطب بسلامتها ودقتها.

أما فيما يتعلق بقضية التبويب النحوي، فسنحاول إبراز علاقتها بالمصطلح النحوي من خلال تتبع منهج ابن الأثير في التبويب، وكيفية استثمار المصطلحات النحوية وتوظيفها في بناء الإطار العام للكتاب.

المبحث الأول: قضية الاستشهاد وعلاقتها بالمصطلح النحوي عند ابن الأثير:

الاستشهاد عملية يتوخى منها إثبات قاعدة معينة أو إيضاحها، فالإثبات يتم بالشاهد[1] الذي يكون من القرآن الكريم أو من كلام العرب كالقصيدة من الشعر والمقطعة منه، وما اجتزئ منها: كالبيتين، والبيت والشطر، وما دون ذلك أو أكثر، أو كل منثور من كلامهم مجتزأ من كلي، كالحكمة والمثل[2]. أما الإيضاح فيتم بالمثال.والمِثال كما عرفه التهانوي: "يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال الفاعل كذا ومثاله زيد في ضرب زيد، وهو أعمّ من الشاهد وهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، يعني أنّ المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإيضاح القاعدة، والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإثبات القاعدة"[3].

والملاحظ أن بين مصطلحي الشاهد والمثال علاقة عموم وخصوص، فالمثال أعم من الشاهد، فهو يشمل الشاهد وغيره، فكل شاهد مثال وليس كل مثال شاهدا[4]، غير أنهما قد يتداخلان في الوظيفة فيؤدي كل واحد وظيفة الآخر[5].

يتضح إذن أن الاستشهاد "عملية منهجية أو طريقة مخصوصة في التأليف مؤسسة على جلب أو استحضار شاهد منثور أو منظوم أو هما معا في سياق مبني على: شاهد،

---

[1] عرف التهانوي الشاهد بقوله: "وعند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثال" كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص: 1002.

[2] مصطلحا الشاهد والاستشهاد، المفهوم، والأنواع، والوظائف، د.عبد الرزاق صالحي، مجلة دراسات مصطلحية، ع:6، 1427هـ/ 2006م، منشورات معهد الدراسات المصطلحية، ص: 88- 89.

[3] كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص: 1447.

[4] مصطلحا الشاهد والاستشهاد، 89.

[5] يرى الدكتور عبد الرزاق صالحي أن وظائف كل مصطلح ليست قارة أو خاصة على الإطلاق، بل قد يجوز القصد بالشاهد إلى الإثبات والإيضاح والإيصال جميعا، بدليل أن كل شاهد مثال. ومن ثم، فما يجوز في المثال من وظائف يجوز في الشاهد. ينظر: مصطلحا الشاهد والاستشهاد، 89.

مستشهد به، ومستشهِد، ومستشهد له، ومتلق لهذا الشاهد، والجامع بين الاستشهاد والسياق علاقة انسجام ومشابهة طلبا إما للتمثيل أو للبيان أو للاستبدال والاحتجاج أو للتأكيد"[1].

المطلب الأول: أهمية الاستشهاد في الدرس النحوي:

إن المتتبع لمصادر النحو العربي ومصنفاته ليلحظ ثراء هذه المصادر بالشواهد المختلفة من القرآن الكريم والحديث النبوي وأشعار العرب وأمثالها وحكمها، كما يلحظ أن شواهد الشعر تكاد تكون هي الغالبة على أنواع الشواهد الأخرى.

لقد أدرك علماء النحو أهمية الشواهد الشعرية في بناء قواعد اللغة العربية وتأصيلها وشرح المسائل النحوية وتفسيرها. فهي تعد مركز الثقل من شواهد النحاة وهي الأساس الذي بنى عليه النحاة قواعدهم[2].

ظهرت عناية النحويين بالشواهد الشعرية منذ أوائل المصنفات النحوية مع الكتاب لسيبويه، وكثر استشهادهم بأشعار الشعراء في كتبهم. وكان من نتائج ذلك أن ظهرت عناية العلماء والنحويين بهذه الشواهد جمعا وتصنيفا وشرحا، فوضعوا لها شروحا كثيرة وخصوها بكتب مستقلة، نذكر منها على سبيل المثال "شرح أبيات سيبويه" لأبي سعيد السيرافي، و"شرح أبيات سيبويه" لأبي جعفر النحاس، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي، و"شرح أبيات مغني اللبيب" للبغدادي، وغيرها. يقول الدكتور محمد بن حمود الدعجاني محقق كتاب "إيضاح شواهد الإيضاح" متحدثا عن الشواهد الشعرية وبداية العناية بها: "بدأت العناية بها منذ أوائل المصنفات النحوية، فاستشهد سيبويه في كتابه بما يزيد على ألف شاهد شعري، واعتنى العلماء بشواهد سيبويه فشرحوها في أثناء شرحهم كتابه وأفردها بعضهم بتصانيف مستقلة، كما صنع المبرد، والزجاج، وأبو جعفر النحاس، وابن السيرافي. كما اعتنى العلماء

[1] مصطلحا الشاهد والاستشهاد، ص: 93.

[2] إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تح: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ج1، ص: 5.

بشرح شواهد الكتب النحوية التي كثر اشتغال الناس بها، ككتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي ... وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ... ثم تتابعت شروح الشواهد الشعرية حتى بلغت القمة على يدي الإمام الجليل عبد القادر البغدادي في كتابيه خزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللبيب"[1].

وإذا كانت الشواهد الشعرية قد حظيت بعناية اللغويين والنحويين قديما، فإننا نجد العناية نفسها لدى الدارسين واللغويين المحدثين الذين انكبوا على دراستها وتحليلها وتتبع مصادر ورودها في مختلف المجالات العلمية وخاصة منها علم النحو، فألفت فيها الكتب وأنجزت حولها رسائل وأبحاث جامعية، ويمكن أن نذكر منها على سبيل التمثيل: "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" للدكتورة خديجة الحديثي، و"الشاهد الشعري النحوي عند الفراء" لعبد الهادي كاظم كريم الحربي، و"معجم شواهد العربية" لعبد السلام هارون، و"صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي" للدكتور نعيم سلمان البدري، وغيرها.

المطلب الثاني: أهمية الاستشهاد عند ابن الأثير:

بناء على ما سبق سنحاول تتبع قضية الاستشهاد في علاقتها بالمصطلح النحوي في كتاب البديع، متجاوزين بذلك قضايا أخرى متعلقة بهذه القضية كمصادر الاستشهاد، وتوثيق نسبة الشواهد، وتوثيق الرواية، وغيرها.

لقد أفضى تتبع هذه القضية في كتاب البديع إلى ملاحظة مفادها أن ابن الأثير لم يحد عن نهج النحويين في عرض المسائل النحوية وشرحها، وبيان ما يتعلق بها من أحكام، واعتماد وسائل مختلفة في الشرح والإيضاح، ومن أبرز هذه الوسائل الاستشهاد بالشعر. فقد سار على هذا النهج في كل فصول الكتاب وأبوابه، مما يدل على أنه كان مدركا لقيمة الشاهدفي إثبات صحة حكم نحوي أو شذوذه وخروجه عن القياس من جهة، ولفائدته في

[1] إيضاح شواهد الإيضاح، مقدمة المحقق، ج1، ص: 5-6.

تحديد دلالة مصطلح معين أو بيان مفهومه أو صياغة تعريفه من جهة ثانية. لذلك كثرت شواهده المختلفة وتفرقت في ثنايا الكتاب بحيث لا يكاد باب نحوي يخلو منها.

لقد اتخذ ابن الأثير الشعر وسيلة من وسائل التفسير والبيان، وأداة من أدوات الاحتجاج على اطراد القواعد والأحكام النحوية، أو شذوذها ومخالفتها للقياس. ولم يقتصر استشهاده بالشعر على علم العربية فحسب، بل تعداه إلى "علم الحديث"، حيث سلك في كتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر" المسلك نفسه، مع اختلاف الغاية والقصد، حيث كانت غايته في هذا الكتاب شرح الألفاظ الغريبة الواردة في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وآثار الصحابة، وبيان معانيها، والاستدلال عليها بأشعار العرب.

ومن خلال تتبع الشواهد الشعرية الواردة في كتابه "النهاية" تبين أن عددها يصل إلى حوالي ثمانمائة شاهد شعري، تتوزع على اثني عشر ومائتي بيت تام، واثنين وتسعين من أنصاف الأبيات، وتسع وعشرين ومائتي أرجوزة.

ويمكن أن نستأنس ببعض النماذج مما استشهد به ابن الأثير في كتابه "النهاية في غريب الحديث"، لنتبين القيمة العلمية للشاهد ووظيفته في الشرح والبيان والتفسير عنده.

يقول في شرحه للفظ "الأبيل" الواردة في حديث النبي ﷺ "كان عيسَى عليه السلام يُسمَّى أَبِيلَ الأَبِيلِينَ": "الأَبِيل- بوزن الأمير-: الرَّاهبُ، سُمِّي بِهِ لِتَأَبُّلِهِ عن النساء وتَرْكِ غِشْيَانِهِنّ، والفعل منه أبَلَ يَأْبُلُ إبَالَةً إذا تنسَّك وترهَّبَ. **قال الشاعر**:

وما سَبَّحَ الرُّهْبانُ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ***أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المسِيحَ بنَ مَرْيَمَا

ويروى: أَبِيلَ الأَبِيلِيّينَ عِيسَى بْنَ مَرْيمَا عَلَى النَّسَبِ"[1].

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ج1، ص: 16.

ومن أمثلة ما استشهد به من شعر لبيان صحة إعراب لفظ ورد في الحديث، قوله في سياق شرحه للفظ "أبهر" في حديث النبي ﷺ "ما زالت أُكْلةُ خَيْبرَ تُعادُّني فهذا أوانُ قَطَعَتْ أَبْهَرِي": "الأَبْهَرُ عِرْقٌ فِي الظَّهْرِ، وهما أَبْهَرَان ... ويجوز في "أوَانُ" الضّمُّ والفتح: فالضمّ لأنه خبرُ المبتدأ، والفتحُ على البناء لإضافته إلى مبنِيٍّ، **كقوله:**

عَلى حينَ عاتبْتُ المَشيبَ عَلى الصِّبا*** وَقُلتُ ألمَّا تَصْحُ والشّيبُ وَازِعُ"[1]

ومن أمثلة ذلك قوله في شرح لفظ"الأثر" في الحديث الشريف"مَنْ سَرَّهُ أنْ يَبسُطَ اللهُ في رِزْقِه ويَنْسَأَ في أَثَرِه فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ": "الأثرُ: الأجَلُ، وسُمِّيَ به لأنه يتبع العُمْرَ، **قال زهير:**

والمرءُ ما عاشَ مَمْدودٌ لهُ أَمَلٌ***لا يَنْتهي العُمْرُ حَتَّى ينتهيَ الأَثَر"[2]

ومما يلاحظ في توظيف ابن الأثير للشواهد الشعرية، أنه كان يستشهد بالبيت الشعري شرحا للفظ ورد في الحديث، وتأكيدا على وروده بالمعنى نفسه في أشعار العرب.

وبالرجوع إلى كتاب البديع، يتضح أن ابن الأثير وظف الشاهد الشعري على نطاق واسع في الكتاب، وأكثر من إيراد الشواهد الشعرية سواء في مناقشته للمسائل والأحكام النحوية، أو في شرحه لبعض الألفاظ والمصطلحات، أو في صياغته للتعريفات.

المطلب الثالث: أنواع الشواهد في كتاب "البديع في علم العربية":

كثرت شواهد كتاب "البديع في علوم العربية" وتنوعت صورها واختلفت مصادرها، وتفاوتت أنواعها في كل أجزاء الكتاب، لتشمل شواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي، وأقوال الصحابة، وأشعار العرب وحكمهم وأمثالهم.غير أن ما كثر الاستشهاد به في الكتاب هو الشواهد الشعرية، وقبل الحديث عنها نذكر أمثلة للأنواع الأخرى من الشواهد.

[1] النهاية في غريب الحديث، ج1، ص: 18.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 23.

1- الشواهد من القرآن الكريم:

أكثر ابن الأثير من الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، حيث زادت الشواهد القرآنية التي استشهد بها على سبعمائة وثمانين آية في الكتاب كله[1]. ومن أمثلة ما استشهد به من آيات، ما أورده أثناء حديثه عن بروز ضمير الشأن والقصة إذا دخلت عليه إنَّ وأخواتها، حيث استشهد بقوله تعالى:﴿فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ﴾[2]؛ قال ابن الأثير: "فإنْ أدخلتَ عليه ظننتُ وإنَّ وأخواتهما بَرَزَ، تقول: ظننتُه زيدٌ قائمٌ، وإنّه زيدٌ ذاهبٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ﴾"[3].

ومن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن المصدر(المفعول المطلق) حيث أورد عددا من الآيات القرآنية التي ورد فيه االمفعول المطلق مؤكدا للفعل،ثم أورد آيات أخرى يستدل بها على تنوع مؤكدات الفعل، حيث قال:"الأسباب الموجبة لوجود المصدر ثلاثة: تأكيد الفعل، وتبيين النّوع وعدد المرّات.أمّا تأكيد الفعل فهو فيه عوض من تكرار الفعل في قولك: ضربت ضربت، فقالوا: ضربت ضربا، والألفاظ المؤكِّدة قد وردت كثيرا في العربيّة، فمنها قوله تعالى:﴿سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[4]، والإسراء لا يكون إلّا ليلاً، وقوله ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[5]، وقوله:﴿ارْجِعُوا وَراءَكُمْ﴾[6]، وقوله:﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾[7]،وأمثال هذا"[8].

ومنها أيضا ما أورده في حديثه عن الناصب "لن" الذي يأتي لنفي المستقبل، حيث قال:"وأمّا «لنْ» فهي لتأكيد نفي المستقبل، تقول: لا أقوم غدا، فإن أردت تأكيد النّفي قلت:

---

[1] البديع، ج 1، ص: 118- مقدمة المحقق

[2] سورة الحج: 46.

[3] البديع: ج1، ص: 61.

[4] سورة الإسراء: 1.

[5] سورة البقرة: 91 .

[6] سورة الحديد: 13.

[7] سورة النحل: 26.

[8] البديع ج1، ص: 124.

لن أقوم غدا، ومثلهما قوله تعالى:﴿لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأرضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[2] ولا تدخل على الماضي ولا الحال؛ لأنّها نقيض السّين وسوف، وهما مختصّان بالمستقبل"[3].

2-الشواهد من الحديث الشريف:

استشهد ابن الأثير في كتابه "البديع" بعدد من الأحاديث وبعض آثار الصحابة، حيث وصل عددها واحدا وعشرين حديثا وثلاثة آثار للصحابة[4].

ومن أمثلة الشواهد الحديثية المستشهد بها في الكتاب، ما ورد في قوله في إعمال فعل القول مع الاستفهام عملَ الظَّنِّ: "وقد أعملوا فعل القول مع الاستفهام الخِطابيّ خاصّة عمل الظّنّ، فقالوا: أتقول زيدا منطلقاً؟ ومتى تقول عمرا ذاهبا؟...ومنه الحديث: "أنه مرّ برجل يقرأ في الصّلاة ليلا فقال: أتقوله مُرائيا" أي: أتظنّه؟ وبنو سليم يجعلون باب" قُلْتُ" في جميع تصاريفه مثل:"ظَنَنْتُ""[5].

ومنها استشهاده بحديث نبوي أثناء حديثه عن أسماء الأفعال واسم الفعل "بَلْهَ" حيث قال: ""بَلْهَ" وهي على ضربين: اسم فعل، ومصدر، ومعناها التّرك، تقول بَلْهَ زَيْدًا، أي: اترُكْهُ، ومنه قوله ﷺ في الحديث عن الله عزّ وجلّ: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بشر، بَلْهَ ما أَطْلَعْتُكُم عليه"[6].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ابن الأثير استشهد في موضع من الكتاب لإحدى الظواهر الصرفية وهي إبدال اللام ميما بحديث ورد بإحدى لغات العرب التي لا

---

[1] سورة الكهف: 60.

[2] سورة يوسف: 80.

[3] البديع: ج1، ص: 592.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 118.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص: 448.

[6] المصدر نفسه، ج1، ص: 530.

تطرد في الاستعمال ولا يقاس عليها، حيث قال:" وأمّا اللّام فما روي عن النبي ﷺ أنّه قال: "ليس مِنَ امْبِرّ امْصِيامُ فِي امْسَفَرِ" يريد: ليس مِنَ البِرّ الصِّيامُ في السَّفَرِ، فأبدل لام المعرفة ميما [وهو شاذ] لا يقاس عليه، وقيل: إنّها لغة طَيِّء"[1].

واستشهد ابن الأثير ببعض أحاديث الصحابة، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: "مُغَرِّبَةِ خَبَر"[2]. ومن ذلك أيضا قول ابن عباس للأنصار– وقد نهضوا له– : "بالإيواءِ والنَّصْرِ إلاّ جَلَسْتُمْ"، فقد استشهد ابن الأثير بقول ابن عباس في سياق حديثه عن وقوع الفعل موقع الاسم المستثنى حيث قال: "قد أوقعوا الفعل موقع الاسم المستثنى، في قولهم:" أقسمت عليك إلّا فعلت"، و"نشدتك بالله إلّا جئت"، و"عزمت عليك إلّا جئتني"، ومنه قول ابن عبّاس للأنصار– وقد نهضوا له– : "بالإيواء والنَّصْرِ إلّا جَلَسْتُم"، التقدير في هذا الحكم: ما أطلب إلّا فعلك، ولا أريد إلّا جلوسكم"[3].

---

[1] البديع، ج2، ص: 533. وقد أورد ابن الأثير في كتابه "النهاية في غريب الحديث" هذا الحديث في سياق تفسيره لحديث آخر على نفس اللغة حيث قال:" "س، فيه: ومن زنى مِمْ بِكْرٍ فاصْقَعوه مائةً" أَي اضربوه. وأَصل الصقع: الضرب على الرأس. وقيل: الضرب ببطن الكف. وقوله "مِمْ بِكْرٍ" لغة أَهل اليمن، يبدلون لام التعريف ميما. ومنه الحديث "ليس مِن امْبِرّ امْصيامُ فِي امْسَفَر» فَعلى هذا تكون راء بكر مكسورة من غير تنوين، لأن أصله مِنَ البِكْرِ، فلما أبدل اللام ميماً بقيت الحركة بحالها، كقولهم بَلْحَارِثِ، فِي بَنِي الحَارث"، النهاية في غريب الحديث، ج3، ص: 42.

[2] هذا جزء من حديث لعمر رضي الله عنه، قال ابن الأثير: "وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ «قدِم عليه رجُل فقال له: هل من مُغَرِّبَةِ خَبَرٍ؟» أَيْ هَلْ مِنْ خَبَرٍ جَدِيدٍ جَاءَ مِن بَلَدٍ بَعِيد. يُقَالُ: هَلْ مِنْ مُغَرِّبَة خَبَرٍ؟ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا مَعَ الإِضَافَةِ فِيهِمَا، وَهُوَ مِنَ الغَرْب: البُعد" ينظر: النهاية في غريب الحديث، ج3، ص: 349.

[3] البديع، ج1، ص: 238.

3- الأمثال والأقوال المأثورة:

استشهد ابن الأثير بأقوال العرب وأمثالها، وهي قليلة مقارنة بما ورد من شواهد القرآن الكريم والشعر.ويمكن أن نذكر من هذه الأمثال قولهم: "تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه"[1]، و"مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَل"[2]، و"اليومَ خَمْرٌ وغَداً أَمْرٌ"[3]، و"مواعيدَ عُرْقُوبٍ"[4]، و"غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُمِ"[5]، و"أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البَعِيرِ؟!"[6]، و"الكِلابَ على البَقَرِ"[7]، و"اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئْباً"[8]، و"أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّقِ"[9]. وغيرها من الأمثال والأقوال المأثورة المستشهد بها في ثنايا الكتاب.

4- الشواهد الشعرية في كتاب "البديع في علم العربية":

أورد ابن الأثير عددا كبيرا من الشواهد الشعرية، حيث بلغ عددها سبعة وأربعين وسبعمائة شاهد[10]، ومجموع هذه الشواهد تنسب إلى حوالي سبعة وستين ومائتي شاعر، منهم شعراء جاهليون، ومخضرمون، وإسلاميون، ومُوَلَّدون. ومن هؤلاء الشعراء: امرؤ القيس، والمهلهل، وعروة بن الورد، وعنترة، وعمرو بن كلثوم، والأعشى، وتميم بن مقبل، وعلقمة الفحل، والمتلمس، وتأبط شرا، والنابغة الذبياني، والحطيئة، وقَطَرِيُّ بن الفُجاءة، وأميةُ بن أبي الصلت، وأبو خراش الهذلي، وحسان بن ثابت، وهند بنت أبي سفيان، والراعي النميري، والفرزدق،وجرير، والأخطل، وكثير عزة، والعجاج، ورؤبة بن العجاج، وأبو نواس، وغيرهم.

---

[1] البديع، ج1، ص:11.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 24.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 76.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص: 127.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص: 127.

[6] المصدر نفسه، ج1، ص: 128.

[7] المصدر نفسه، ج1، ص: 140

[8] المصدر نفسه، ج1، ص: 140.

[9] المصدر نفسه، ج1، ص: 290.

[10] المصدر نفسه، ج1، ص: 118.

ولقد وردت الشواهد الشعرية المستشهد بها في الكتاب في صورتين بارزتين هما: الأبيات التامة وأنصاف الأبيات.

أ- الأبيات التامة:

الأبيات التامة هي الصورة الغالبة في الكتاب وأمثلتها كثيرة، غير أننا سنكتفي بذكر بعضها على سبيل التمثيل.

فمن أمثلة الأبيات المستشهد بها بيت أورده ابن الأثير في ثنايا حديثه عن الظروف التي تبنى لقطعها عن الإضافة وهي: قَبْلُ، وبَعْدُ، وفَوْقُ، وتَحْتُ، وأَمامُ، وقُدَّامُ، وغيرها؛ ليستدل به على إعراب هذه الظروف إذا لم تكن إضافتها مرادة، حيث قال: "الظّروف الّتي يقال لها الغايات، وهي: قبلُ وبعدُ وفوقُ وتحتُ وأمامُ وقدّامُ ووراءُ وخلفُ، وأسفلُ وعلُ، ودونُ، وأوّلُ، وجميع هذه مبنيّات على الضّم، حيث قطعت عن الإضافة، فالذي هو حدّ الكلام: أن ينطق بهنّ مضافاتٍ لتحصل الفائدة، فلمّا قطعن عن الإضافة صرن حدودا يُنتهى عندها، فسُمّيت غايات، ولذلك بُنيت، ولا تبنى إلا إذا كانت الإضافة مرادة، فإن لم تنوها أعربتها، وعليه قرئ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، **وقال الشّاعر:**

فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلًا***أَكَادُ أغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَات"[1].

ومن أمثلة استشهاده بالبيت الشعري ما ورد في سياق حديثه عن لام الابتداء التي لا تدخل على الخبر إلا إذا تأخر مع إنَّ، غير أنه استشهد لمخالفتها هذه القاعدة ودخولها على الخبر في الشعر، فقال :"... وأمّا غير العامل، فهي حروف، منها: لام الابتداء [نحو]

[1] البديع، ج1، ص: 42.

قولك:لزيد قائم، وقوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلى أَبِينا مِنَّا﴾[1]، ولا تدخل على الخبر إلا إذا تأخر مع إنّ، نحو: إنّ زيدا لقائم، **وقد دخلت عليه في الشّعر، قال الشّاعر:**

أُمُّ العُجَيْرِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ***تَرْضى مِنَ اللّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وفائدة دخولها: تأكيد الكلام وتحقيقه، وأنّها أغنت عن إعادته وتكريره"[2].

ومن نماذج الاستشهاد بالبيت من الشعر أيضا بيت استدل به على مخالفة القاعدة التي تقول إن الضمير المجرور لا يعطف ولا يعطف عليه إلا بإعادة العامل، يقول: "الضّمير المجرور لا يعطف، ولا يعطف عليه، إلا بإعادة العامل؛ نحو:مررت بك وبزيدٍ، ومررت بزيد وبك، ومررت بك وبه، **ولا يجوز: مررت بك وزيدٍ، وقد جاء، قال الشاعر:**

وقد رامَ آفاقَ السّماء فلمْ يَجِدْ***له مَصْعَدًا فيها ولا الأرضِ مَقْعَدَا"[3].

ب- أنصاف الأبيات:

استشهد ابن الأثير بأنصاف الأبيات في بعض المواطن،ومن أمثلتها، نصف بيت استشهد به على جمع المؤنث الخالي من تاء التأنيث، حيث قال:"وقالوا في جمع أَهْل وأرض: أَهَلاتٌ وأرَضَاتٌ، فحرّكوا العين، **قال:** "فهُمْ أَهَلاتٌ حول قيسِ بن عَاصِم""[4].

---

[1] سورة يوسف: 8.

[2] البديع، ج1، ص: 58.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 377.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 101-102.

وهو صدر بيت للمخبل السعدي، وقد أوردت بعض المصادر البيت تاما، قال ابن يعيش:

"فَهُمْ أهَلاتٌ حَولَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ***إذا أدْلَجُوا بِاللَيلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا"[1].

ومن أمثلة ذلك أيضا، استشهاده بنصف بيت في سياق حديثه عن محذوف اللام من الأسماء، حيث قال:"وأما المحذوف اللام ففيه مذهبان: أحدهما ترد لامه فتقول: أخوان وأبوان، والآخر لا ترد نحو: يدان ودمان، وقد جاء: **يديان ودميان**، قليلا، **كقوله:** "يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ"[2].

وتمامه كما أوردته الكثير من المصادر:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ*** قد يَمنَعانِكَ أن تُضامَ وتُضْهَدَا[3].

ومثاله أيضا، استشهاده بقول الشاعر: "متى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَا"، وذلك في سياق حديثه عن مخالفة القياس في حذف ألف المقصور لالتقائها ساكنة مع علامة الجمع؛ يقول:"وأما المقصور، فتحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع علامة الجمع، ويبقى ما قبلها مفتوحا بحاله دلالة عليها، فتقول: جاءني المُوسَوْنَ والمُصْطَفَوْنَ، ومررت بالموسَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ، ورأيت المُوسَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ، وفي التنزيل:﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾[4]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ﴾[5]، فقبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتان، وبقاء الفتحة دليل على أن الألف حذفت؛ اضطرارا لا اعتباطا؛ إذ لو حذفت اعتباطا لقيل: مصطفٌ ثم مُصْطفُون، ولا يجوز ذلك في جمع الصِحّة، لأنّه لا يكون فيه حذف ولا تغيير إلا ضرورةً، ولأنّه كان يلتبس بجمع

---

[1] شرح المفصل، ج3، ص:261. وأوردته بعض المصادر منها جمهرة اللغة برواية مخالفة في عجزه، ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط:1، 1987م، ج1، ص: 86.

[2] البديع، ج2، ص: 83.

[3] ينظر على سبيل المثال: شرح المفصل لابن يعيش، ج3، ص: 203. وخزانة الأدب للبغدادي، ج7، ص: 476.

[4] سورة آل عمران: 139.

[5] سورة ص: 47.

منقوصه. وقد شذ من هذا الباب **قوله:** متى كُنّا لأُمّك مَقْتَوينَا، كان القياس مَقْتَيْنَ "حمْلا" على مُوسَيْنَ، لأن أصلها مَفْعَل من القَتْوِ الذي هو الخدمة، ثم نَسَبْتَ إليه فقلت: مَقْتَوِيّ، ثم خفّفت ياء النسب كما قلت: الأشعرون، فلما سُكِّنَت الياء سقطت لالتقائها مع ياء الجمع فصارت مَقْتَوِينَ"[1].

وقد أوردت المصادر هذا الشاهد تاما ومنسوبا إلى قائله وهو عمرو بن كلثوم، قال ابن الأنباري: "ومَقْتَوين حرف من الأَضداد، يقال: رجل مَقْتَوين، إذا كان خادماً، ورَجُلٌ مَقْتوين، إذا كان مالكاً... وقالَ عَمْرو بن كلثوم:

تهدَّدْنا وأَوْعِدْنا رُوَيْداً***متى كُنّا لأُمِّك مَقْتَوينَا"[2].

المطلب الرابع: من غايات الاستشهاد في كتاب البديع:

اتخذ ابن الأثير من الشواهد الشعرية وسيلة للإيضاح والبيان والشرح، وأداة للاستدلال على اطراد الأحكام النحوية أو شذوذها ومخالفتها للقياس. ولتحقيق هذه الغايات حرص على الاستشهاد لكل مسألة يعرض لها أو حكم يناقشه أو مصطلح يعرفه؛ لذلك نجده يكثر من الشواهد وينوع فيها ويجمع بينها في مناسبات كثيرة. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

1- الاستدلال على اطراد الحكم النحوي أو شذوذه:

ومثاله ما ذكره ابن الأثير في حذف الفاعل حيث أتى بشاهد قرآني حذف فيه اللفظ الواقع فاعلا، واستدل على اللفظ المحذوف بشاهد شعري ظهر فيه اللفظ المحذوف نفسه،

---

[1] البديع، ج2، ص: 94- 95.

[2] قال في كتاب الأضداد: "وقالَ أَبو عُبيدة: قال رجل من بَنِي الحِرْماز: هذا رجل مَقْتَوينَ، وهذان رجلان مَقْتَوينَ، وهؤلاء رجال مَقْتَوينَ، وهذه امرأَة مَقْتَوِينَ، وكذلك التثنية والجَمْعُ"، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،1407/1987م، ص: 120. وينظر: كتاب النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط:1، 1401هـ/1981م، ص: 502.

حيث قال: "فأمّا قوله تعالى:﴿ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1] فالفاعل مقدّر وهو البَدَاءُ، كقوله:

لَعَمْرُكَ والمَوْعودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ***بَدَا لكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

فالمُظهر ها هنا هو المُضمر فيه"[2].

فالدليل الذي اعتمده ابن الأثير لإثبات أن الفاعل المحذوف في الآية هو لفظ "البداء"، هو قول الشاعر الذي ظهر فيه الفاعل مقترنا بفعله: "بدا لك ... بداء".

ومن الشواهد الدالة على شذوذ الاستعمال، ما أورده في حديثه عن المبهم الذي لا يجوز جمعه حيث قال: "وأمّا المبهم فلا يجوز جمعه؛ فلا تقول: قتلت قُتُولا، ولا: ضربت ضُرُوبا،إلّا على إرادة تفريق الجنس، واختلاف أنواعه، كقوله تعالى:﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[3]، وكقوله:﴿أَضْغاثُ أَحْلامٍ﴾[4]، وكقول الشّاعر:

هل مِنْ حُلومٍ لأقوامٍ فَتُنذِرَهُم***ما جَرّبَ الدّهرُ مِن عَضّي وتَضْريسي

وكقولك: فلان ينظر في علوم كثيرة. وهذا النّوع لم يطرد فلم يقولوا: السُّلُوب، والنُّهُوب، وإنّما يكون ذلك– غالبا– فيما ينجذب إلى الاسميّة، نحو: العِلْم والحِلْم والظّنّ، وأشباه ذلك"[5].

---

[1] سورة يوسف: 35 .

[2] البديع ج1، ص: 95.

[3] سورة الأحزاب: 10.

[4] سورة الأنبياء: 5.

[5] البديع، ج1، ص: 136.

فابن الأثير استدل بهذا البيت على ورود هذا الجمع في الشعر، وهو مما لم يطرد في الاستعمال، وحاول تعليل ما جمع هذا الجمع من ألفاظ بأن ذلك يكون غالبا فيما ينجذب إلى الاسمية نحو: العِلْم والحِلْم والظَّنّ وغيرِ ذلك.

2- الاستشهاد لما خالف القياس في الاستعمال:

ومن أمثلته استشهاده على جواز وقوع خبر"كان" متصلا ببيت لأبي الأسود الدؤلي، حيث قال: "فإن كان الاسم والخبر مضمرين جاز وقوع الخبر منفصلا ومتّصلا، وأوْلاهما: المنفصل؛ تقول: كنت إيّاه، وكان إيّاي، ويجوز: كنْتُه، وكَانَني، قال الأسود:

فإلاَّ يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنّه***أخوها غَذَّتْهُ أمُّه بلِبَانِها"[1].

ومما استشهد به ابن الأثير على ما استعملته العرب على خلاف القياس قوله في سياق حديثه عن المضمر الذي تلزم له علامة التأنيث قياسا: "وأمّا المضمر: فتلزم له العلامة، تقول: دارُكَ حسنت، ولا يجوز: دارك حسُنَ، وقد جاء في الشّعر، قال الشّاعر:

إنَّ السّمَاحَةَ والمُرُوءَةَ ضُمِّنَا*** قَبْرًا بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ

ومثله قوله:

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها***ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقالَهَا

والقياس: ضُمِّنَتَا، وأَبْقَلَتْ"[2].

[1] البديع، ج1، ص: 471.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 105.

3- الاستشهاد لتعدد وجوه الاستعمال والأحكام الإعرابية:

ومثاله ما استشهد به ابن الأثير أثناء حديثه عن "حتى" التي تكون للابتداء وقد تكون لغير الابتداء حيث قال: "الموضع الثّالث: أن تكون حرف ابتداء، كقول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ رِكَابُهُمْ*** وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ"[1]

واستشهد على ذلك بشواهد أخرى فقال: "ومثله: قام القوم حتّى زيدٌ قائم، وأكلت السّمكة حتّى رأسُها مأكولٌ،وأنشدوا:

أَلْقَى الصَّحِيفةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ*** والزّادَ حتّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

يجوز رفعُ "النَّعْل" ونَصبُها وجرّها؛ فالنّصب عطفا على ما عمل فيه" ألقى"، ويكون "ألقاها" تأكيدا، أو بفعل مضمر يفسّره" ألقاها"؛ والرّفع على الاستئناف و"ألقاها" خبره؛ والجرّ على: ألقى ما في رحلِه حتّى نَعْلِه، و"ألقاها" تأكيد"[2].

---

[1] البديع، ج1، ص: 255.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 255. وتعرض ابن الدهان في كتابه "الغرة في شرح اللمع" لهذا البيت في سياق شرحه لشواهد "حتى"، فقال: "فأما البيت الأول الذي أنشده وهو :

ألقى الصحيفة كي يخففَ رحلَه***والزادَ حتى نَعْلَه ألقاها

فالثلاثة الأوجه جائزة فيه: الرفع والنصب والجر، أما الرفع فمن وجهين: أحدهما أن يرفعه بالابتداء، و(ألقاها) خبره ... ويكونَ حرفا من حروف الابتداء. والآخر أن يكون حرفا عاطفا، ويكونَ قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية ... وأما النصب فمن وجهين: أحدهما أن تكون (النعلُ) معطوفة على (الزاد) ويكونَ (ألقاها) توكيدا ... وتكونُ فيه (حتى) حرفَ عطف. والوجه الثاني أن يُنصبَ (النعل) بفعل مضمر بعد (حتى)، ويكونَ (ألقاها) تفسيرا له ولا موضع له من الإعراب... ويكون حرفا من حروف الابتداء وتكونُ عاطفة أيضا جملةً على جملة". ينظر: "الغرة في شرح اللمع"، تح: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، المملكة السعودية، ط1، 2011م. ج2، ص: 661-662.

وإذا قلت: العجبُ حَتَّى زَيْدٌ يَسُبُّنِي، فالمعنى: يسبّ الناس إيّاي حتّى زيد يسبّني، قال الفرزدق:

فَوَاعَجَبٌ حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي**كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ"[1].

والملاحظ أن ابن الأثير كان يكثر من الشواهد الشعرية، حيث يورد أكثر من شاهد استدلالا على المسألة النحوية، وزيادة في البيان والشرح والتوضيح؛كما أنه كان حريصا على تعضيد الأمثلة المصنوعة التي كان يأتي بها بأبيات من الشعر حتى يبرز صحة ما مثل به.

4- الاستشهاد لجائزات الشعر[2]:

خصص ابن الأَثير بابا لجائزات الشعر أوضح فيه أن المراد من الجواز في الشعر هو ما يجوز في الشعر وما لا يجوز في النثر عند الاضطرار، وأكد أن على الشاعر إذا اضطر إلى شيء مخالف للقياس في شعره، فيجب أن يكون عمله على مذهبٍ وطريقةٍ، وأن يسلك ما سلكته العرب في كلامها، وأن يستند إلى أصلٍ فَعَلَتْهُ، يقول: "الباب العشرون في جائزات الشعر، وهو ما يجوز في الشعر وما لايجوز في النثر عند الاضطرار، وليس للشاعر أن يلحن،ولكن يسلك طريقا له فيه مذهب، وليس له أن يفعل في شعره ما أراد؛ لدفع ضرورته، وإنّما يجوز له ما يستند إلى أصل فعَلَتْه العرب، فيسلك ما سلكوا ويقتدي بهم فيما فعلوا"[3]، واحتج ابن الأثير لكلامه بكلام كل من سيبويه وابن السراج، فقال:"قال سيبويه: "وليس شيء يقصدون إليه إلّا وهم يحاولون به وجها، فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمه غيرنا، أو يكون وصل إلى الأوّل شيء لم يصل إلى الآخر"، وقال ابن السراج: "ليس للشّاعر أن يحذف ما اتَّفَقَ له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما

---

[1] البديع، ج1، ص: 255- 256.

[2] يراد بـ"جائزات الشعر" الضرورة الشعرية.

[3] البديع، ج2، ص: 650.

يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشّاذّ، ولكنّ الشّاعر إذا فعل ذلك فلا بدّ من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء، وإنما التشبيه يختلف، فمنه قريب، ومنه بعيد"[1].

لقد حصر ابن الأثير جائزات الشعر في أربعة أنواع هي: الزيادة والحذف، والنقل، والبدل، ورد كل ما يذكره العلماء من ضروب الضرورات إلى هذه الأربعة، وتناول كل نوع على حدة، ممثلا له بشواهد شعرية كثيرة سنقتصر على ذكر بعضها.

أ- جواز الزيادة:

قسم ابن الأثير جواز الزيادة إلى: زيادة في الحرف وزيادة في الحركة.

فمن أمثلة زيادة الحرفزيادة الهمزة وإثباتها في مضارع الفعل الرباعي، يقول: "الهمزة: أثبتوها في مضارع الفعل الرباعي في قوله:

فإنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

وفي قوله: وصَالِيَاتٍ ككَمَا يُؤَثْفَيْنْ[2]

وإنّما يقال: يُكْرَم ويُثْفَى. فردّه إلى الأصل"[3].

ومن أمثلتها إثبات الألف، يقول ابن الأثير:"الألف: أثبتوها مع الجازم في الفعل المعتلّ، كقوله:

وتَضْحكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيّةٌ*** كأنْ لمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا"[4].

---

[1] البديع، ج2، ص: 650.

[2] ورد الشاهد في عدة مصادر برواية أخرى هي: "وصالياتٍ ككما يُؤَثَفَيْنْ"، ينظر على سبيل المثال: العين، للخليل، ج8، ص:245، والأصول لابن السراج، ج1، ص: 438.

[3] البديع، ج2، ص: 651.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 652.

ومن زيادة الحرف أيضا إثبات نون الأفعال الخمسة في النصب والجزم، كقول الشاعر:

ونحن مَنَعْنَا البَحْرَ أنْ يَشرَبونَهُ***وقد كان منهم ماؤُه بِمَكَانِ

وكقوله:

لولا فوارسُ مِنْ نَعْمٍ وأُسْرَتِها*** يومَ الصُّلَيفاءِ لمْ يُوفُونَ بالجارِ[1].

وبعد إيراد عشرات من الشواهد الشعرية التي وردت فيها زيادة الحروف للضرورة، انتقل إلى القسم الثاني من الزيادة وهو زيادة الحركة، وأورد مجموعة من الشواهد التي تدل على صور مختلفة من زيادة الحركات.

ومن صور هذا النوع من الزيادة فك الإدغام، يقول: "فكّ الإدغام: وهو تحريك الحرف الأول من الحرف المشدد، فإنّه وإن كان ساكنا فإن حركته مقدرة في الأصل، كقوله:

مهلاً أَعاذلُ قد جَرَّبتِ من خُلُقي*** أنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

يريد: وإن ضَنُّوا"[2].

ومن أمثلته كذلك ما ذكره في معاملة المعتل معاملة الصحيح فتظهر عليه حركات الإعراب، حيث قال:"تصحيح المعتل: ترفع ياءاته وتجر، كما يرفع الصحيح ويجر، كقوله:

وكأنّ بُلْقَ الخَيل في حافاتِه*** تَرْمي بهنّ دوالِيُ الزُّرّاعِ

[1] البديع، ج2، ص: 656-657.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 670.

وكقوله:

فيوما يُجارينَا الهوى غَيرَ ماضِيٍ*** ويوما تُرى مِنْهُنّ غولٌ تَغَوّلُ"[1].

ب- جواز الحذف:

قسم ابن الأثير الحذف إلى نوعين: حذف حرف وحذف حركة، وأورد عددا من الشواهد الشعرية على كل نوع، سنكتفي بذكر بعض منها.

فبالنسبة لحذف الحرف، أورد ابن الأثير شواهد كثيرة على حذف عدد من الحروف، نذكر منها ما يأتي:

- حذف الفاء من جواب الشرط، قال ابن الأثير: "حذفوها من جواب الشرط، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها***والشّرُّ بالشّرِ عندَ الله مِثْلانِ"[2].

-حذف اللام، ومن ذلك حذف لام الأمر، يقول ابن الأثير:" حذفوا لام الأمر، وأعملوها في أحد الوجهين، كقوله:

مُحمّدُ تفْدِ نَفسَكَ كلُّ نَفسٍ*** إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالَا

يريد: لِتَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ"[3].

ومن ذلك حذف لام الإضافة[4] في النفي، يقول: "وحذفوا لام الإضافة في النفي، كقوله:

وقدْ ماتَ شمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ***وَأَىُّ كريمٍ لا أبَاكَ يُخَلَّدُ"

---

[1] البديع،ج2، ص: 672.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 678. أي: فالله يشكرها، كما ورد في ج1، ص: 635.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 679.

[4] المراد "لام الجر" .

يريد: لا أبالَكَ"[1].

– حذف النون، وذلك كحذف نون الجمع، يقول ابن الأثير:"حذفوا نون الجمع. ونصبوا الاسم بعدها، كقوله:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا***يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمُ وَكَفُ"[2].

ومنه حذف نون لم يكن في الوصل، يقول: "وحذفوا نون لم يكن في حال الوصل، كقوله:

لَمْ يَكُ الحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ"[3].

– حذف الواو، وذلك كحذف واو الجماعة اجتزاء عنها بالضمة، وحذف واو "هو"، يقول ابن الأثير: "حذفوا واو الجماعة اجتزاء عنها بالضمة، كقوله:

فَلَو أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي***وكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ

يريد: كانوا حولي، وحذفوا واو"هو" كقوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ:***لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

أراد: فبَيْنَا هُوَ يَشْرِي"[4].

ومن مظاهر حذف الحرف في الشعر ترخيم بعض الأسماء في غير النداء، يقول ابن الأثير: "رخموا بعض الأسماء في غير النداء، كقوله:

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ***أو أَمْتَدِحْهُ فَإنّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا

يريد: ابن حَارِثَة"[5].

---

[1] البديع، ج2، ص: 679– 680.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 681.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 682. تجدر الإشارة هنا أن لفظ "هاجه" ورد في الأصل بضم الجيم، والصواب بنصبها، وقد ورد في العديد من المصادر بالنصب، ينظر على سبيل المثال: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسيّ، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط:1، 1408 هـ– 1988م، ج1، ص: 114.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص: 680.

[5] المصدر نفسه، ج2، ص: 690.

ومن الحذف كذلك حذف بعض الكلمة إذا كان باقيها يدل عليها، يقول ابن الأثير: "وحذفوا بعض الكلمة إذا كان باقيها يدل عليها كقوله: درَسَ المَنَا بِمُتالِعٍ فَأَبَانِ

يريد: المنَازِلَ"[1].

وبالنسبة لحذف الحركة، أورد ابن الأثير شواهد كثيرة تختلف صور الحذف فيها، نذكر منها على سبيل التمثيل:

– إسكان الضمير المتّصل، يقول: "أسكَنوا الضمير المتصل كقوله:

فظَلْتُ لَدى البَيْتِ العَتيقِ أُخيلُهُ***وَمِطْوايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقانِ"[2]

– إسكان لام الفعل المعتل مع الناصب، يقول: "وأسكنوا لام الفعل المعتل مع الناصب كقوله:

فأَلَيْتُ لا أَرْثي لها مِن كَلالَةٍ***ولا مِنْ وَحْيٍ حتّى تُلاِقي مُحَمَّدا

وكقوله: أبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولا أَبِ"[3].

ج– جواز النقل:

تحدث ابن الأثير عن النقل وقسمه قسمين: نقل حركة أو نقل كلام، وأورد شواهد لكل قسم.

---

[1] البديع، ج2، ص: 693.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 694.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 695.

ففيما يتعلق بنقل الحركة[1]،استشهد ابن الأثير لنقل حركة الإعراب ضمة وكسرة حيث قال: "نقلوا حركة الإعراب ضمة وكسرة،فالضمة كقوله:

أنا ابْنُ ماوِيّةَ إذا جَدَّ النَّقُرْ

يريد النَّقْرُ[2]؛ والكسر كقوله:

شُرْبَ النَّبيذِ واصْطِفاقًا بِالرِّجِلْ

يريد بالرِّجْلِ"[3].

أما نقل الكلام، فالمراد به نقل الكلام عن موضعه، يقول: "نقلوا الكلام عن موضعه: مفردا، وجملة، تقديما وتأخيرا، وهو كثير في أشعارهم، فمنه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، أو حرف الجر، ومن شواهده قوله:

لمّا رَأَتْ سَاتِيدَ ما اسْتَعْبَرَتْ***لِلَّهِ دَرُّ – اليَوْمَ – مَنْ لامَهَا[4]

وكقوله:

كأنَّ أصْوَاتَ– مِنْ إيغَالِهِنّ بِنا–*** أواخِرِ المَيْسِ أصْواتُ الفَراريجِ[5]

يريد: لله دَرُّ مَنْ لَامَها اليومَ، وكَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ المَيْسِ.

---

[1] قال الإمام الشاطبي: "والنقلُ: عبارةٌ عن نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله حتى يوقف عليه بخالص السكون فتقول في قولك (هذا النقْرْ): (هذا النقُرْ)" ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج8، ص:60.

[2] فالشاهد في هذا الرجز "إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، لئلا يُجمعَ بين ساكنين، وليس الأول حرف مد، ولا حرفَ لينٍ"، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، ج1، ص: 358.

[3] البديع ج2، ص: 699-700.

[4] قال السيرافي: " ... ومما جاء في الشعر ففصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ ما اسْتَعْبَرَتْ***للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا

فأضاف "دَرّ" إلى "مَنْ"، و"مَنْ" في موضع جر، ونصبَ "اليومَ" على الظرف"، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص: 33.

[5] "يريد كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصواتُ الفراريج، فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، لضرورة الشعر، ومثله كثير، ... والميس: خشب الرَّحْلِ" ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص:23.

ومنه الفصل بين العدد والمعدود المنصوب، كقوله:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ ما قَدْ مَضَى*** ثَلَاثُونَ- لِلْهَجْرِ- حَوْلًا كَمِيلا"[1].

ومما أورده ابن الأثير في هذا الباب، الفصل بين الكلام ومقتضيه بأجنبي، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه، وجعل المفعول فاعلا[2].

د- جواز البدل:

ويقصد به الإبدال، وهو قسمان: إبدال حرف وإبدال حركة.

فإبدال الحرف يراد به إبدال حرف بحرف، كإبدالالألف من الميم، وإبدال الياء من الهمزة وغير ذلك، يقول ابن الأثير: "فمنه إبدال الألف من الميم كقوله:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

يريد: وَفَمًا.

[1] البديع: ج2، ص: 700-701. والشاهد في هذا البيت"فصله بين "الثلاثين" وبين "الحول"، بالمجرور ضرورة"، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، ج1، ص:260.

[2] ينظر: البديع، ج2، ص: 702-703

ومنه إبدال الياء من الهمزة، كقوله:

إذا مَا الشَّيْخُ صُمَّ فلَمْ يُكَلِّمْ***وأَعْيَا سَمْعَهُ إلّا النِّدَايَا[1]

والمراد: النِّداءَ"[2].

ومن الإبدال، يقول: "ومنهإبدال حركة بحركة على المعنى، كقوله:

قد سَالَمَ الحَيّاتُ مِنْهُ القَدَما***والأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

فنصب الأفعوان والشجاع، وحقُّه أن يُرفع؛ لأنه تفسير للحَيَّات،ولكنّه لمّا قال: قد سالم الحيات، علم أنّ القدم مسالِمة كما أنّها مسالَمة،فنصب الأفعوان والشجاع؛ لأن القدم قد سالمتهما"[3].

لقد جمع ابن الأثيرفي هذا الباب الكثير من "جائزات الشعر" وهو أكثرُ ما جمع في المصادر منها، غير أنه اقتصر على ذكر بعضها إما رغبة في الاختصار أو لشذوذها وقلة

---

[1] يغلب على الظن أن المحقق جانب الصواب في ضبط بعض ألفاظ هذا البيت، حيث ضبط "صُمَّ" بضم الصاد، و"يُكلِّم" بكسر اللام، و"سَمْعَه" بفتح العين. وبالرجوع إلى عدة مصادر لغوية ونحوية تبين أن هذه الألفاظ ضبطت بوجه مختلف، فاللفظ الأول ضبط بفتح الصاد "صَمَّ"، واللفظ الثاني بفتح اللام "يُكَلَّمُ"، واللفظ الثالث بضم العين "سَمْعُهُ"، لذلك نرجح أن يكون هذا الضبط هو الصواب ويمكن أن نستدل على ذلك بما يلي:

– أن لفظ "صَمَّ" اطرد استعماله بفتح الصاد في القرآن الكريم وفي لغة العرب، قال تعالى: ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنةٌ فعَمُوا وصَمُّوا ثم تاب الله عليه ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾ المائدة: 71. وجاء في المحكم: "الصَّمَمُ انْسدادُ الأُذُنِ وثِقَلُ السَّمْع، صَمَّ يَصَمُّ وصَمِمَ بإظهارِ التَّضْعيفِ نادِرٌ صَمّا وصَمَماً وأَصَمَّ" المحكم والمحيط الأعظم، ج8، ص:277. وقال الزَّبيدي: "الصَّمَم مُحَرَّكَةً: انْسِدَادُ الأُذُنِ وثِقَلُ السَّمْع، وَقد صَمَّ يَصَمُّ بِفَتْحِهِما أَي: من حَدّ عَلِم، وصَمِم بالكَسْرِ بإظْهَارِ التَّضْعِيفِ"، تاج العروس، ج32، ص: 513. قال سعيد بن محمد المعافري القرطبي: "وصَمَّ الإنسانُ صمَما، وأصَمَّ: ذهب سمعُهُ ... قال أبو حاتم: يقال: صَمَّتْ أُذُنُه، ولا يُقالُ صُمَّتْ"، كتاب الأفعال، تح: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1395 هـ– 1975م، ج2، ص:377.

– أن البيت روي في عدة مصادر نحوية بفتح لام "يُكَلَّمُ" وضم عين "سَمْعُهُ"، نذكر منها على سبيل المثال المقاصد الشافية للشاطبي، حيث ورد البيت كالآتي:

إذا ما الشيخ (صمَّ) ولم (يُكَلَّمْ)*** ولم يَكُ سَمْعُهُ إلا نِدَايا

ينظر: ج9، ص: 20. وينظر: الإبانة في اللغة العربية، العَوْتبي الصُحاري، تح: د. عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط:1، 1420 هـ– 1999 م، ج1، ص: 271.

[2] البديع، ج2، ص: 705.

[3] امصدر نفسه، ج2، ص: 707.

استعمالها، يقول: "هذا الّذي جمعناه من جائزات الشعر، هو أكثر ما جمع في الكتب منها، وهي مع ذلك كثيرة، وقد مرّ منها في أثناء الأبواب أشياء لم يشتمل عليها هذا الباب تركنا إضافتها إليه؛ طلبا للاختصار، وأكثرها شاذّ غير مقيس، قليل الاستعمال"[1].

المطلب الخامس: الاستشهاد وعلاقته بالمصطلح النحوي في كتاب البديع:

اعتمد النحويون الاستشهاد في تفسيرهمللمسائل والأحكام النحوية وما يتعلق بها من مصطلحات ومفاهيم وتعريفات، وجعلوا من الشواهد والأمثلة بمختلف أنواعها وسيلة للبيانوالشرح والتفسير.

وبالرجوع إلى كتاب البديع تبين أن ابن الأثير لم يحد عن منهج النحويين في التمثيل والاستشهاد وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاصطلاحي، حيث اعتمد الأمثلة والشواهد أداة أساسية في تعريف المصطلحات وتحديد دلالاتها. فلا سبيل إلى بيان المفهوم وتوضيحه إلا بالتمثيل له وإيراد الشواهد الموضحة له، وبذلك يكون ابن الأثير قد اعتبر التمثيل والاستشهاد مكونا أساسيا من مكونات التعريف، بل إنه ارتقى بالمثال، أحيانا، إلى مرتبة التعريف، فأحله محل التعريف وجعله يؤدي وظيفته التعريفية. لذلك يمكن القول بأن علاقة الشاهد بالمصطلح تتجلى بوضوح في ركن التعريف. فما طبيعة الشواهد المستشهد بها في التعريف؟ وما وظيفة الشاهد في سياق التعريف؟

1- طبيعة الشواهد والأمثلة المستشهد بها في التعريف:

أفضى تتبع أنواع الشواهد التي استشهد بها ابن الأثير في سياقات تعريفه للكثير من المصطلحات إلى خلاصة مفادها أن هذه الشواهد تختلف في طبيعتها، فهي إما أمثلة مصنوعة ترد في شكل كلمات مفردة أو جمل مركبة، وإما ألفاظ أو آيات من القرآن الكريم، وإما أبيات من الشعر، وإما أمثلة حسية من الواقع. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر ما استشهد

[1] البديع، ج2، ص: 709.

به ابن الأثير في تعريفاته هو الأمثلة المصنوعة والشواهد من القرآن والشعر، في حين خلت تعريفاته من شواهد الحديث النبوي وأمثال العرب. ويمكن بيان ذلك كالآتي:

أ- التمثيل بالكلمات المفردة:

أورد ابن الأثير أمثلة كثيرة في تعريفاته، وأغلب هذه الأمثلة جاءت عبارة عن كلمات مفردة مجردة عن التركيب، ويمكن أن نمثل لها ببعض النماذج، منها تعريفه لمصطلح "الممدود"، يقول: "وهو: كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف، **نحو: كساء ورداء، وحمراء، وصفراء**"[1].

ومثاله أيضا ما ورد في تعريف المقصور حيث قال: "الفصل الأول (في المقصور)، وهو: كل اسم وقعت في آخره ألف ساكنة **نحو: عصا وحبلى**"[2].

ومن أمثلته قوله في تعريف الاسم والفعل والحرف:"فإذًا حدّ الاسم: كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مجرّدة من الزّمان المختص لفظا، **نحو: زيد وضرب**.وحدّ الفعل: كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمان مختصّ لفظا، **نحو: ضرب ويضرب**.وحدّ الحرف: كل كلمة دلّت على معنى في غيرها ولم تكن أحد جزئي الجملة المفيدة سوى النداء، **نحو"من" و"إلى""**[3].

وتجدر الإشارة بخصوص التمثيل بالكلمة المفردة إلى أن ابن الأثير كان، في بعض الأحيان، يجعل المثال بمثابة تعريف للمصطلح، فيذكر المثال ويستغني عن ذكر التعريف،

---

[1] البديع، ج2، ص: 69.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 65.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 9.

ومثال ذلك تعريفه للأسماء الأعجمية حيث يقول: "وأما **الأسماء الأعجميّة: فنحو إبراهيم، إسماعيل**، ونحو ذلك مما أعرب من كلام العجم"[1].

فابن الأثير لم يقدم تعريفا للأسماء الأعجمية، ولكنه مثل لها بأمثلة هي بمثابة تعريف لها.

ويؤكد ذلك تعريفه لأنواع المنقول من الأعلام حيث يقول:"وأما المنقول فستة أنواع: **منقول عن عين كأسد وثور، وعن معنى كفضل وسعد، وعن صفة كعامر وحاتم، وعن فعل؛ إمّا ماض كشَمّر وبذّر**، وإما **مضارع كتغلب ويعصُر... ومن صوت، نحو: ببَّهْ**، وهو لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل ... **وعن مركب: كتأبط شرا**"[2].

ب- التمثيل بالجمل المفيدة:

لم يكتف ابن الأثير بالتمثيل بالألفاظ المفردة، ولكنه مثل بالجمل المفيدة أيضا، ومن نماذج ذلك تعريفه لمصطلح "العامل" حيث يقول: "العامل: ما أثّر في غيره شيئا لم يكن لولا هو، من حركة، أو سكون، أو حذف؛ وضعا أو اصطلاحا؛ **نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بجعفر، ولن يخرج عمرو، ولم يضرب بكر، ولم يرم خالد**"[3].

فابن الأثير يمثل بعدد من الجمل لوجوه التأثير الممكنة التي يحدثها العامل فيما يدخل عليه من حركة أو سكون أوحذف، ولبعض العوامل المؤثرة في غيرها، كالأفعال مثل: "قام" و"ضربت" و"مررت"، والحروف، مثل: الباء، ولن، ولم.

---

[1] البديع، ج 2، ص: 32.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 30-32.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 430.

ومن أمثلة ذلك تعريفه الحاضر والمستقبل حيث يقول: "والحاضر: ما قرن به الحاضر من الأزمنة، **نحو: هو يقوم الآن وينطلق السّاعة.** والمستقبل: ما قرن به المستقبل من الأزمنة، **نحو: هو يضرب غدا ويستخرج بعد غد**"[1].

ومن ذلك أيضا تعريفه لحركات الإعراب التي تحدثها العوامل، حيث يقول: "فالرّفع: اختصاص حرف الإعراب بالضّمّة الّتي يحدثها عامل، **نحو:هذا زيد.** والنّصب: اختصاص حرف الإعراب بالفتحة الّتي يحدثها عامل، **نحو: رأيت زيدا.** والجرّ: اختصاص حرف الإعراب بالكسرة الّتي يحدثها عامل، **نحو: مررت بزيد.** والجزم: اختصاص حرف الإعراب بالسّكون أو الحذف اللّذين يحدثهما عامل، **نحو: لم يضربْ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، ولم يضربا، وأخواته**"[2].

ج- الاستشهاد بآيات وألفاظ من القرآن الكريم:

استشهد ابن الأثير في سياق تعريفه لعدد من المصطلحات النحوية بآيات وألفاظ من ألفاظ القرآن الكريم، غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه كان كثيرا ما كان يذكر الآية من القرآن ثم يتبعها ببعض الأبيات الشعرية أو بعض الأمثلة المصنوعة. ومن أمثلة ذلك، تعريفهلمصطلح "تنوين الترنم"، حيث مثل بلفظين وببيت من الشعر؛ يقول: "الرابع: تنوين التّرنّم: وهو اللاحق أواخر الآي والقوافي، **كقوله تعالى:** "**سلاسلاً**"[3] و"**قَوارِيرًا**"[4]، وكقول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ***وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ"[5]

---

[1] البديع، ج 1، ص: 32.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 44.

[3] سورة الإنسان: 4.

[4] سورة الإنسان: 15.

[5] البديع، ج 2، ص: 446.

ومن أمثلة ذلك تعريفه لحرفي التفسير، حيث استشهد بالآية أولا ثم بالبيت ثانيا؛ قال ابن الأثير:"الصنف الخامس عشر: **حرفا التفسير: وهما"أيْ" و"أنْ"**، يفسران الكلام المبهم ويشرحانه، **تقول في نحو قوله تعالى:**﴿وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ﴾[1] أي: من قومه، كأنك قلت: معناه: من قومه، وتفسيره: من قومه، **ومنه قول الشاعر:**

وتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، أيْ أَنْتَ مُذْنِبُ***وتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إيّاكِ لَا أَقْلِي"[2].

د- الاستشهاد بالشعر:

سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير كان كثير الاستشهاد بالشعر أثناء عرضه للمسائل النحوية ومناقشته للأحكام المتعلقة بها، غير أنه خالف هذا النهج في سياق التعريف إذ كان قليل الاستشهاد بالشعر وحده في تعريفاته، فالسمة الغالبة عليه هي جمعه بين الشواهد المختلفة القرآنية والشعرية والأمثلة المصنوعة، كما سنبين في العنصر الموالي. ومن التعريفات القليلة التي استشهد فيها بالشعر دون غيره من الشواهد، تعريفه لمصطلح "التنوين الغالي"، إذ استشهد بنصف بيت،حيث قال: "**التنوين الغالي: ويلحق القوافي المقيدة، كقوله: وقاتم الأعماق خاوي المخترقْنْ**"[3].

هـ- الجمع بين شواهد متنوعة في التعريف:

جمع ابن الأثير في التعريف الواحد بين أنواع مختلفة من الشواهد، ويكاد ذلك يطرد في جل تعريفاته، فهو لا يكتفي بالتمثيل بنوع واحد من الشواهد، فقد يجمع بين المثال المفرد والمثال الجملة، وقد يجمع بينهما وبين آيات من القرآن أو أبيات من الشعر.

---

[1] سورة الأعراف: 155.

[2] البديع، ج 2، ص: 435.

[3] المصدر نفسه، ج 2، ص: 447.

ومن التعريفات التي جمع فيها بين المثال المفرد والمثال الجملة قوله في تعريف مصطلح "الماضي": "الفعل ينقسم إلى ماض، ومستقبل، وبعضهم يثبت الحاضر قسما ثالثا.**فالماضي:** ما قرن به الزّمان الماضي قلّت حروفه أو كثرت، **نحو: قام ودحرج وانطلق، واستخرج**، تقول: **قامَ أمْسِ وانطلقَ عامَ أوّلَ**"[1].

فابن الأثير أورد الأمثلة المفردة أولا ثم أتبعها بالجمل، فالمفردة هي الأفعال بصيغة الماضي وهي: قام ودحرج وانطلق واستخرج؛ والجمل مكونة من بعض تلك الأفعال: قام أمس، وانطلق عام أول.

ومن التعريفات التي جمع فيها ابن الأثير بين الشواهد المتنوعة، تعريفه للتأكيد اللفظي حيث أورد عدة أمثلة مصنوعة وآيتين قرآنيتين وبيتا ونصف بيت من الشعر، يقول:"أمّا اللّفظي: فيكون بتكرار اللّفظ، اسما وفعلا وحرفا؛ واحدا ومثنى ومجموعا، معرفة ونكرة، ومظهرا ومضمرا، ومفردا وجملة. تقول في المظهر: **قامَ زيدٌ قامَ قامَ زيدٌ، ورأيتُ زيدا رأيتُ زيداً، ورأيتُ زيداً زيداً، ورأيتُ زيداً رأيتُ، وزيد في الدّار في الدّار**. وتكرار اللّفظ في القرآن كثير، كقوله تعالي: ﴿**قَوارِيرَا. قَوارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ**﴾[2]، وكقوله:﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خالِدِينَ فِيها**﴾[3]، ومنه قول المؤذّن: **الله أكبر، الله أكبر، و: قد قامت الصّلاة، قد قامت الصّلاة، وقول جرير:**

هَلَّا سَأَلْت جُمُوعَ كِنْ* **دَةَ أيْنَ وَلَّوا أيْنَ أيْنَا

وقول الآخر: كَمْ نِعْمَةٍ أسْدَيْتَهَا كَمْ كَمْ وكَمْ

---

[1] البديع، ج 1، ص: 32.

[2] سورة الإنسان: 15- 16.

[3] سورة هود: 108.

وتقول في المضمر: **ما ضربني إلّا أنت أنت، وانطلقْتَ أنتَ، ومررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن، ورأيْتَنِي أنا، وزيد قام هو**، وهذا (باب) واسع في العربيّة"[1].

ومن أمثلة الجمع بين الشواهد المتعددة قول ابن الأثير في تعريف الحال الجملة والحال المفردة:"الحكم الثاني، قد قلنا: إنّ الحال ينبغي أن تكون مشتقّة، فأمّا ما جاء منها غير مشتق، فقد جاء جملة، ومفردا.**أمّا الجملة: فقالوا: "كلّمته فاه إلى في" وبايعته يدا بيد" و"بعت الشّاة شاة ودرهما"، و"بيّنت له حسابه بابا بابا"، و"قامرته درهما في درهم"**، قال سيبويه: واعلم أنّ هذه الأسماء– الّتي في هذا الباب– لا يفرد منها شيء دون شيء؛ فلا تقول: كلّمته فاه، حتّى تقول إلى فيّ، وكذلك الباقي ... **وأمّا المفرد: فكقوله تعالى: ﴿هذِهِ ناقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾**[2]، وقوله تعالى:**﴿فَما لَكُمْ فِي المُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾**[3]**،وقول الشّاعر:**

تَرَى خَلْفَهَا نِصْفاً قَنَاةً قَوِيمَةً***وَنِصْفاً نَقاً يَرْتَجُّ أوْ يَتَمَرْمَرُ

وقولهم:"هذه جُبَّتُكَ خَزّاً"، فجميع هذه الأمثلة مؤوّلة، مرجوع بها إلى المشتقّ، تقديره: مُشافِهاً، ونَقْداً، ومُسَعَّراً، ومُفَصَّلاً، ومُقرَّراً، وعَلَامةً، ومُفترِقينَ، ومقسوماً، وناعماً"[4].

فابن الأثير لم يعرف الحال الجملة والحال المفردة بتعريف واضح، ولكنه بين مفهومهما بالأمثلة والشواهد من القرآن والشعر وأقوال العرب.

ومن أمثلة ما استشهد به ابن الأثير من آيات قرآنية وشعر وكلام مصنوع، بعد تعريف المصطلح، قوله في تعريف الحال غير المنتقلة: "وغير المنتقلة: هي التي تلزم صاحبها، وتسمّى حالا مؤكِّدة، وهي التي تجئ على أَثَرِ جُملة مُنْعَقِدَة من اسمين لا عمل لهما، أو من جملة فعليّة، يدلّ لفظ الحال على معناها؛ لتوكيد خبرها، وتقرير مُؤَدَّاهُ، ونَفْيِ

---

[1] البديع، ج 1، ص: 331–332.

[2] سورة الأعراف: 73.

[3] سورة النساء: 88.

[4] البديع، ج 1، ص: 189–190 .

الشَّكِّ عنه،**كقوله تعالى:**﴿فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً﴾[1]، وقوله: ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[2] وقوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[3]، وقوله:﴿وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[4]،**وكقولك:**"هو زَيْدٌ مَعْرُوفاً"، و"زيدٌ أبُوكَ عَطُوفاً"، و"هُوَ الحَقُّ بَيِّناً"، **وكقول الشّاعر:**

أنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بهَا نَسَبِي

وكقول الآخر:

وقدْ فَرَّ عَمْرٌو هارِباً مِنْ مَنِيَّةٍ

ألا ترى كيف حققّتَ التّبسُّمَ بالضّحك، والحَقَّ بالصِّدق، والأبوّةَ بالعطف، والبعثَ بالحياة، والبُنوّةَ بالعرفان، وتقول: أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً وكريماً جواداً، فتحقّق ما أنت مُتَّسِمٌ به، وما هو ثابت لك في نفسك"[5].

فابن الأثير عرف الحال غير المنتقلة بتعريف مفصل واضح العبارة، غير أنه لم يكتف بذلك فعمد إلى الزيادة في البيان والتفسير فاستشهد بأربع آيات من القرآن وشطرين من الشعر، ومثل بمجموعة من الأمثلة المصنوعة.

و- التمثيل بالمحسوسات:

اعتمد ابن الأثير في بعض تعريفاته على التشبيه بأمور حسية، وذلك لتقريب المفهوم من ذهن القارئ وتبسيطه بأسلوب يجعله واضحا ومفهوما لديه، ومن أمثلة ذلك تعريفه للمفعول فيه، يقول: "اعلم أنّ المفعول فيه: **اسم لظرفي الزّمان والمكان اللّذين هما من**

---

[1] سورة النمل: 19

[2] سورة البقرة: 91.

[3] سورة مريم: 33.

[4] سورة النساء: 79.

[5] البديع،ج 1، ص: 193-194.

ضرورة المخلوقات، يتضمّنانها تضمّن **الوعاء لما فيه**، ولا يتصوّر فهمهما دون أن يتضمّنا معنى"في" من طريق المعنى والكناية، وأن يتعرّيا من لفظها تقول: قمت اليومَ، وجلست خلفَك، أي: في خلفك، ولهذا إذا ظهرت صار الحكم لها؛ تقول: خرجت في اليوم، وجلست في الدّار، فصار الظّرفان اسمين مجرورين بـ"في"، وكذلك إذا عريا من معناها صارا اسمين صريحين، تقول: اليوم طويل، وخلفك واسع"[1].

ومن نماذجه ما ورد في تعريف "جمع التكسير"حيث شبه التغير الذي يصيب واحده بتكسير الآنية وانفكاكها، يقول: "النوع الثاني في(جمع التكسير) وفيه فصلان: الفصل الأول: في تعريفه وأحكامه الكلّيّة. وفيه فرعان، الفرع الأول: في تعريفه: وهو كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه، **تشبيها بتكسير الآنية وانفكاك أجزائها**،ويكون في الغالب لمن يعقل، ولما لا يعقل، نحو: رجال وهنود وجمال"[2].

2- من وظائف التمثيل والاستشهاد في التعريف:

يمكن تلخيص وظائف التمثيل والاستشهاد في التعريف، فيما يأتي:

أ- وظيفة الشرح والتفسير:

اتخذ ابن الأثير الأمثلة والشواهد وسيلة لشرح دلالات ألفاظ التعريف وعباراته التي تحتاج إلى شرح وبيان، وتفسيرها وتحديد المراد منها؛ لذلك نجده يورد لكل لفظ أو عبارة مثالا يوضحه، وذلك حتى يستوفي اللفظ حقه من التفسير والشرح فينجلي المراد من التعريف، ومن التعريفات التي سار فيها على هذا النهج تعريفه لمصطلح "المعرب" حيث يقول:"وحدّ المعرب: كلّ كلمة يغيّر حرف إعرابها حسّا أو حكما، بحركة أو حرف، لاختلاف العوامل

---

[1] البديع، ج 1، ص: 150.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص: 106. قال ابن الأنباري: "إن قال قائل: لم سمي جمع التكسير تكسيرا؟ قيل: إنما سمي بذلك على التشبه بتكسير الآنية، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فك نَضْدُه في هذا الجمع، فسمي جمع التكسير"، ينظر: أسرار العربية، ص: 54.

لفظا، أو معنى أو تقديرا، **فقولنا: حسا، نحو: "زيد" و"يضرب"؛ وحكما، نحو"عصا" و"يسعى"، وقولنا: بحركة، كالرّفع، والنّصب والجرّ، وقولنا: أو حرف، كالألف والواو والياء،** في الأسماء السّتّة، وفي كلا وكلتا، **وقولنا: لفظا، نحو: "من"، و"لن"، وقولنا:** معنى، نحو الابتداء ورافع الفعل المضارع، **وقولنا: تقديرا،** نحو: التخدير[1]، و"أن" المضمرة"[2].

فابن الأثير يتناول بعض ألفاظ التعريف العامة أو المبهمة بالشرح والتفسير، ويقدم لكل لفظ مثالا يوضحه ويكشف دلالته ويبين المقصود منه.

ومن أمثلة ذلك تعريف مصطلح "التأكيد" الذي شرح فيه ألفاظا وعبارات مستعينا ببعض الأمثلة، يقول: "الفرع الأوّل: في تعريفه: وهو: لفظ يتبع الاسم المؤكّد؛ تثبيتا، وتقريرا، ورفعا للّبس، وإزالة للاتّساع. أما التّثبيت، والتقرير: فلا خفاء أنّ تكرار اللّفظ يثبّت المعنى في النّفس، ويقرّره، **وأمّا رفع اللّبس، فإنّك تقول: جاء القوم،** وقد يجوز أن يكون قد تخلّف بعضهم؛ تغليبا للأكثر، **فإذا قلت: "كلّهم" ارتفع اللبس،** وتحقّق أنّه لم يتخلّف منهم أحد.**وأما إزالة الاتّساع: فإنّ الفعل قد يسند إلى غير فاعله الحقيقيّ، فيقال: كتب الأمير،** وإنما كتب كاتبه، **فإذا قلت: كتب الأمير نفسه،** زال الاتّساع"[3].

ب- وظيفة التعريف:

اعتمد ابن الأثير التمثيل وسيلة من وسائل تعريف بعض المصطلحات النحوية، لذلك استعاض في بعض تعريفاته عن ذكر التعريف الصريح بذكر المثال الذي يقوم مقام التعريف ويؤدي وظيفته. وقد سبقت الإشارة في مبحث "أنواع التعريف"إلى التعريف بالمثال وأوردنا عدة نصوص على ذلك، لذلك نقتصر هنا على ذكر مثال واحد يعكس وظيفة التعريف التي يؤديها المثال. فمن التعريفات التي أدى فيها المثال وظيفة التعريف، قوله في

[1] أثبتنا اللفظ كما ورد في أصل الكتاب "التخدير". والواضح أن فيه تصحيفا، وصوابه "التحذير".

[2] البديع، ج 1، ص: 15.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 330.

تعريف الحال الموطئة حيث يقول:"ومن المفرد: **الحال الموطّئة، كقوله تعالى:** ﴿وَهذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِساناً عَرَبِيًّا﴾[1]. **وقولك:** مررت به رجلا صالحا، فالصّفة سوّغت مجيء الجامد حالا"[2].

فالملاحظ أن ابن الأثير لم يعرف الحال الموطئة ولكنه اكتفى بالتمثيل لها بآية من القرآن الكريم ومثال مصنوع، مستغنيا بهما عن ذكر تعريف صريح لها.

وبالرجوع إلى بعض المصادر اتضح أن النحويين أوردوا للحال تعريفا مفصلا، واضح العبارة، ومن هؤلاء الفاكهي الذي قال في تعريفها:"(حد) الحال (الموطئة)- بكسر الطاء-: **(هي الجامدة الموصوفة) بمشتق أو شبهه، نحو: (فتمثل لها بشرا سويا)[3]، فـ"بشرا" حال من الضمير المستتر في تمثل العائد إلى الملك، و"سويا" نعت "بشرا"، وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة.ومثلها**﴿فيها يُفرَقُ كل أمرٍ حكيمٍ، أمراً من عندنا﴾[4]. فـ"أمراً" حال من "أمر حكيم"، و"من عندنا" نعت له، وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة. **وسميت موطئة، لأنها ذكرت توطئةً للنعت بالمشتق، فإن "بشرا" مثلا إنما ذكر توطئة لذكر "سويا""**[5].

ج- تيسير التعريف وتقريب المادة النحوية للمتعلم:

حرص ابن الأثير على توظيف كل السبل التي تساعد المتعلم على تَبَيُّنِ مفاهيم الألفاظ النحوية وتيسر له استيعاب التعريفات المقترحة لها، ومن أهم هذه الوسائل الأمثلة

---

[1] سورة الأحقاف: 12.

[2] البديع، ج 1، ص: 190.

[3] سورة مريم : 17.

[4] سورة الدخان: 4-5

[5] شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ص:171. و"الحال الموطئة: هي الاسم الجامد الموصوف بصفة هي الحال في الحقيقة؛ فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق ومهده لما هو حال على التحقيق، بسبب مجيئه قبله"، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشْمُوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1419هـ- 1998م، ص: 2-6 (الهامش: 6).

والشواهد، لذلك نجده يكثر منها في تعريفاته ويجعلها أداة أساسية من أدوات التيسير والتقريب للمتعلم.

ومما يدل على ذلك تعريفه للفاعل الذي يقول فيه: "وهو مرفوع، لفظا أو موضعا، أمّا **اللفظ** فتقول: قام زيد، وأمّا **الموضع:** فتقول: قام الّذي في الدّار، فـ«الّذي» في موضع رفع.ورافع الفاعل: المسند إليه، وكأنّ حقيقة الرّافع إنّما هي المعنى الّذي صار به فاعلا، وهو إسناد الفعل لا اللّفظ، وإنّما اللّفظ دليل على المعنى، فالتّرتيب في النّفس هو الّذي عمل، وهذا كالقريب من الابتداء؛ وسواء كان الفعل ماضيا أو مستقبلا، نفيا أو إثباتا، استفهاما أو جزاء، حقيقة أو مجازا، فهو العامل، نحو: قام زيد، وسيقوم عمرو، وما قام بكر وأيقوم زيد؟ وإن يذهب زيد يذهب عمرو، ووقع الحائط، وجرى النّهر.وقد يجئ الفاعل ورافعه مضمر محذوف، يقال: من فعل هذا؟ فتقول:زيد، أي: فعل زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ له فِيها بِالغُدُوِّ وَالآصالِ رِجالٌ﴾[1]– بفتح الباء– أي: يسبّحه رجال، ومنه قولهم: هل زيد خرج؟"[2].

ومن أمثلة ذلك ما جاء في تعريفه للحال المنتقلة وغير المنتقلة، إذ يقول: "فالمنتقلة: ما جاز أن تفارق صاحبها، تقول: جاء زيد راكبا، فـ"راكبا" حال منتقلة، تزول عن"زيد"، ويصير غير راكب.وغير المنتقلة: هي التي تلزم صاحبها، وتسمّى حالا مؤكّدة، وهي التي تجيء على أثر جملة منعقدة من اسمين لا عمل لهما، أو من جملة فعليّة، يدل لفظ الحال على معناها؛ لتوكيد خبرها، وتقرير مؤداه، ونفي الشّكّ عنه، **كقوله تعالى:**﴿فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً﴾، **وقوله:**﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ **وقوله:**﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾، **وقوله:**﴿وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، **وكقولك:**"هو زيدٌ معروفا"، و"زيد أبوك عَطُوفاً"، و"هو الحقُّ بَيِّناً" **وكقول الشّاعر:**

أنا ابنُ دارةَ معروفا بها نسبي

[1] سورة النور: 36–37.

[2] البديع، ج1، ص: 97.

وكقول الآخر:

وقد فرّ عمرو هاربا من مَنِيَّةٍ

ألا ترى كيف حققّت التّبسّم بالضّحك، والحقّ بالصّدق، والأبوّة بالعطف، والبعث بالحياة، والبنوّة بالعرفان، وتقول: أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا، فتحقّق ما أنت متسّم به، وما هو ثابت لك في نفسك"[1].

ومن ذلك قوله متحدثا عن الضرب الثاني من أضرب التمييز: "الضرب الثاني: المقادير، وهي ثلاثة أنواع: ممسوح، ومكيل، وموزون؛ والعدد، وإن كان مقدارا، إلّا أنّه ليس له آلة يُعرف بها كهذه... والمَكِيلُ، **كقولك:** عندي قفيزان بُرّا، ومَكُّوكان دقيقاً، وراقودٌ خلًّا ومِلءُ الإناءِ عَسَلا، وكلّ هذه المقادير تحملُ أشياءَ من المَكيلات، فإذا **بيّنتها** بأحدها، **أزلت** ذلك الاحتمال"[2].

يستفاد من هذه النصوص أن ابن الأثير يتوجه بالخطاب إلى المتعلم ويحاول أن يَلْفِتَ انتباهه بألفاظ صريحة مثلِ قوله: "كقولك"، و"ألا ترى". فهذان اللفظان تكرر ورودهما في عدة نصوص، حيث تجاوز عدد ورود عبارة "كقولك" في الكتاب ثمانين ومائة مرة، وعبارة "ألا ترى" حوالي خمسين مرة، هذا إضافة إلى ضمائر الخطاب المتكررة المقترنة ببعض الحروف والأفعال من قبيل "أنك"، و"إذا قلتَ"، و"أنك لا تقول"، و"أنك إذا وقفت"، و"بينْتَها"، و"أَزَلْتَ" وغيرها.

وابن الأثير، حين يخاطب المتلقي ويعزز كلامه بالأمثلة والشواهد الكثيرة والمتنوعة، فهو يحاول بذلك أن يتيح للمتعلم سبل الفهم ويعينه على تمثل الأحكام النحوية واستيعاب المفاهيم والتعريفات المرتبطة بها.

---

[1] البديع، ج1، ص: 193.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 204-205.

المبحث الثاني: قضية التبويب وعلاقتها بالمصطلح النحوي في كتاب البديع:

اختلفت طرق التبويب عند النحويين وتنوعت مناهجهم في تقديم مادتهم النحوية وعرضها أمام القارئ، وذلك تبعا لاختلاف أغراضهم وغاياتهم، يقول ابن الأثير: "فاختلاف الأغراض هو الداعي إلى اختلاف التصانيف"[1]. لذلك اتبع كل نحوي منهجا خاصا في عرض مادته النحوية[2]، ومن ثم تعددت طرق التصنيف والتبويب عند النحويين.

وفيما يخص كتاب البديع، فقد تضمن، كباقي المصادر النحوية، حديثا عن فصول علمي النحو والصرف المعروفة وأبوابهما المشهورة، غير أنه اختلف عنها بأسلوبه المتميز ومنهجه المختلف في التبويب. فمما يلاحظ في الكتاب أن ابن الأثير بوبه تبويبا فريدا وأخضعه لنظام محكم وترتيب منظم تفرد به عن غيره، حيث اعتمد في بناء مادته تقسيمات جديدة لم يُعتد عليها في كتب النحو.

لقد أشار ياقوت الحموي في كتابه "معجم البلدان" إلى طريقة ابن الأثير الغريبة ومسلكه العجيب في التبويب، فقال:" كتاب البديع في النحو نحو الأربعين كراسة، وقفني عليهعز الدين ابن الأثير فوجدته بديعا كاسمه، سلك فيه مسلكا غريبا وبوبه تبويبا عجيبا"[3].

وأشار محققا كتاب "البديع" إلى هذا الأمر، وعبرا عن دهشتهما من طريقة تبويب ابن الأثير لكتابه بقولهما: "كتاب"البديع في علم العربّية" **من أحسن كتب النحو تبويبا وترتيبا وتنظيما وسعة في الآراء النحويّة والشواهد؛ فترتيب أبوابه لم يكن على منوال** كتاب الجمل- للزجاجيّ-، ولا على ترتيب كتاب الفصول النحويّة- لابن الدّهان-، **وإنما تبع طريقة جديدة تعتمد على تقسيم الكتاب إلى قطبين رئيسين، تحت كل قطب عشرون بابا،**

---

[1] جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين ابن الأثير، تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، 1969، ج1، ص: 46.

[2] التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، د.وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط:1، 1428هـ- 2007، 217.

[3] معجم الأدباء ج 5، ص: 2270-2271. وينظر: البديع، مقدمة المحقق، ج1، ص: 140.

وقدّم أبوابا اعتاد المؤلفون تأخيرها كباب الوقف والحكاية، **وأخّر أبوابا اعتاد النحاة** تقديمها كباب النكرة والمعرفة وكذلك كان المؤلف– رحمه الله – دقيقا في تنظيم كل باب، **وجمع المسائل النحويّة في الموضوع الواحد**، وعرضها على هيئة أحكام، **وهذا مسلك غريب لم يسبق إليه– فيما نعلم–**، وبالإضافة إلى ما يمكن أن نطلق عليه" القدرة الفنية الكبيرة"؛ فالكتاب حوى مسائل علمية واسعة، عرضها المؤلف بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيدات المنطقيّة"[1].

فما هي معالم المنهج الذي سلكه ابن الأثير في تبويب كتابه؟ وما هي مصادر هذا المنهج ؟ وما موقع المصطلح النحوي من هذا المنهج؟

المطلب الأول: معالم منهج ابن الأثير في تبويب الكتاب:

أقام ابن الأثير كتابه على قسمين بارزين حيث جعل القسم الأول في النحو، وهو ما عبر عنه بمعرفة الحركات والسكون، وجعل القسم الثاني في التصريف، وهو ما عبر عنه بمعرفة ذوات الكلم، وأوضح ابن الأثير سبب تقديمه النحو على التصريف في الكتاب، فذهب إلى أنه اقتدى في ذلك بما جرت عليه عادة العلماء الذين عكسوا الأمر، فجعلوا معرفة الصفات (النحو) قبل معرفة الذات (التصريف)، لسببين دعت الحاجة إليهما، أولهما: الحاجة الماسة لمعرفة الإعراب، درءا للحن وحفظا للألسنة من الفساد، وثانيهما أن معرفة النحو أسهل مأخذا وأيسر مسلكا من التصريف، يقول مجد الدين ابن الأثير موضحا ذلك:"واعلم أن **علم العربية** المخصوص **باسم النحو** لا يعدو قسمين: أحدهما: **معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلق بحرفها من التغيير. والثاني: معرفة ما يطرأ عليها من الحركات والسكون.** وكل واحد من هذين القسمين يدخل على الآخر في التبيين لضرورة الإفهام، فهما متداخلان، لا

[1] البديع، ج1، ص: 140 – مقدمة المحقق.

يكاد ينفرد أحدهما في الذكر عن الآخر، إلّا أن كل واحد منهما يغلب ذكره على بعض الأبواب دون بعض..."[1].

يتضح إذن أن ابن الأثير جعل مدار الكتاب على قطبين، يقول:"وجعلنا مدار الكتاب على قطبين: القطب الأول: فيما الغالب على أبوابه معرفة الحركات والسكون، وهي عوارض الكلم. والقطب الثاني: فيما الغالب على أبوابه معرفة ذات الكلم وحروفها. والقطب الأول: يشتمل على عشرين بابا: الباب الأول: في الألفاظ العامة، والباب الثاني: في المعرب، والباب الثالث: في المبني ... والقطب الثاني يشتمل على عشرين بابا:الباب الأول: في المعرفة والنكرة، والباب الثاني: في المذكر والمؤنث، والباب الثالث: في المقصور والممدود، والباب الرابع: في التثنية..."[2].

لقد جعل ابن الأثير من هذا التقسيم منطلقا للتفريع والبناء، فقسم كل قطب إلى أبواب، وقسم كل باب إلى فصول وجعل تحت كل فصل فروعا وأقساما وأنواعا. وبذلك يتضح أنه اعتمد مصطلحات دقيقة في تقسيم الكتاب وعرض مادته وترتيبها ترتيبا محكما، يضاف إلى ذلك أنه استن سنة جديدة هي التقديم والختم للأبواب والفصول. وبذلك يتبين أن الحديث عن منهج ابن الأثير في التبويب يمكن إجماله في ثلاثة أمور: مصطلحات التبويب في الكتاب، وحسن الترتيب والتقسيم. والتقديم والختم للأبواب.

1- مصطلحات التبويب في الكتاب:

سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير بنى كتابه بناء محكما، حيث خصص القطب الأول لعلم النحو (معرفة الحركات والسكون)، وخصص القطب الثاني لعلم التصريف (معرفة ذات الكلم حروفها)، وضمن كل واحد من القطبين عشرين بابا، وجعل تحت الأبواب فصولا،

[1] البديع، ج1، ص: 3- 4.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 4.

وتحت الفصول فروعا وأقساما، وتحت الفروع والأقسام أنواعا، إضافة إلى ذلك جعل للأبواب مقدمات وخواتم.

لقد سلك ابن الأثير مسلكا غير معهود في تقسيم مادة الكتاب،معتمدا في ذلك مصطلحات تصنيفية دقيقة هي: القطب، والباب، والفصل، والنوع، والقسم، والفرع، والتعليم، والمقدمة والخاتمة. ولتوضيح ذلك سنحاول الوقوف عند بعض هذه المصطلحات،وخاصة مصطلح "الباب" لقيمته التصنيفية المؤثرة، ومصطلحات: "القطب" و"التعليم" و"المقدمة" و"الخاتمة"، لما لها من خصوصية في الاستعمال عنده.

أ- مصطلح القطب:

لعل أهم مصطلح يثير الانتباه في كتاب البديع هو مصطلح "القُطب"، فقد بنى عليه ابن الأثير كتابه وجعله أساسا في جمع مباحث الكتاب وترتيبها ترتيبا منظما يستجيب لرؤية المؤلف ومنهجه في التأليف، وقد تردد هذا المصطلح في الكتاب حوالي ما يزيد عن عشرين مرة. فما دلالة هذا اللفظ؟ وما الأصل في استعماله؟

القطب في اللغة يدل على الجمع، قال ابن فارس:"(قَطَبَ) القاف والطّاء والباءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدل على الجمعِ. يُقال: جاءتِ العربُ قاطبةً، إذا جاءت بِأجمعها ... ومن البابِ القُطْبُ: قُطْبُ الرَّحى، لأنه يجمع أمرها إذ كان دوره علَيْهَا. ومنه قُطْبُ السَّمَاءِ، وَيُقَالُ إِنه نجمٌ يدورُ عليهِ الفلكُ. ويسْتعارُ هذا فيقالُ: فُلانٌ قُطْبُ بني فُلَانٍ، أَي سيِّدُهم الذِي يلوذونَ بِهِ"[1]. وقال الخليل: "القُطْبُ كوكب بين الجَدْيِ والفَرْقَدَين، صغيرٌ أبيضُ، لا يبرح موضعه، شُبه بقُطب الرحى. وقطبُ الرحى: الحديدة التي في الطبق الأسفل من الرَّحَيَيْنِ، يدور عليها الطَّبَقُ الأعلى، وتدور الكواكب على هذا الكوكب"[2].

[1] مقاييس اللغة، ج5، ص: 105. وينظر: التهذيب، ج9، ص:27، وتاج العروس، 4، ص: 55.

[2] العين، ج5، ص: 107-108.

وجاء في كتاب "الألفاظ" لابن السكيت: "ويقال: قد مزج شرابه، وقد قَطَبَه –وأَصْلُ القَطْبِ: الجمعُ– أي: جمَعَ بين الماء والشراب. ومنه: قَطَبَ ما بين عينيه أي: جمع. ويقال لما بين العينين: المَقْطِبُ. ومنه قيل: جاءني الناس قاطبة، أي: الناس جميعا"[1].

يستخلص أن لفظ القطب في اللغة يدل على معنى الجمع وما يدور عليه الأمر، أما في الاصطلاح فلم يعثر له على مفهوم محدد، لذلك حاولنا أن نقترح له تعريفا تقريبيا يوافق المجال الذي استعمل فيه وهو التأليف في علم النحو، وفحوى هذا التعريف أن القطب هو: **ما تألف من أبواب وفصول جامعة لمسائل متقاربة يتبع بعضها بعضا ويؤدي بعضها إلى بعض**. وقد استندنا في استخلاص هذا التعريف على أمرين:

الأمر الأول: الاستناد إلى المعاني التي يدور عليها لفظ "القطب" في المعاجم اللغوية ومرد هذه المعاني كلها إلى معنى واحد هو الجمع، وهذا هو المعنى الذي يوحي به اللفظ في كتاب البديع.

الأمر الثاني: استحضار كيفية توظيف ابن الأثير للفظ القطب في تقسيم الكتاب، حيث جعله جامعا لمجموعة من الأبواب وصل عددها عشرين بابا تحت كل قطب، يضاف إليها ما تفرع عنا من فصول وفروع وأنواع.

إن الأصل في استعمال مصطلح "القطب" يرجع إلى مجال التصوف، فهو من اصطلاحات الصوفية، وقد عرفه الجرجاني بقوله: "القطب: وقد يسمى غوثا باعتبار التجاء الملهوف إليه، وهو عبارة عن الواحد الذي هو موضوع نظر الله في كل زمان..."[2]. غير أنه انتقل من التصوف إلى مجال التصنيف والتبويب فاستعمله عدد من العلماء والمصنفين، في مجالات علمية مختلفة منها علم الأصول والنحو والبلاغة.

[1] كتاب الألفاظ (أقدم معجم في المعاني)، ابن السكيت، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط:1، 1998م، 271.
[2] التعريفات، ص: 177.

لقد استخدم بعض علماء الأصول مصطلح القطب في تبويب كتبهم وترتيب مباحثها، ويمكن أن نذكر منهم أبا حامد الغزالي الذي اعتمده في تبويب كتابه "المستصفى" إذ قسمه إلى أربعة أقطاب، القطب الأول في الأحكام، والقطب الثاني قي الأدلة، والقطب الثالث في طريق الاستثمار، والقطب الرابع في المستثمر،يقول في مستهل حديثه عن محتويات الكتاب: "بيان كيفية دوران عِلم الأُصول على **الأقطابِ الأربعةِ... القطب الأولُ:** في الأحكامِ، والبُدَاءَةُ بِها أوْلَى لأَنَّها الثّمرةُ المطلوبةُ.**القُطبُ الثانِي:** في الأدلَّةِ، وهيَ الكِتابُ والسُّنَّةُ والإجماع وبِها التّثنِيةُ إذْ بعدَ الفراغِ منْ معرفة الثَّمرةِ لا أَهمَّ مِنْ معرفةِ المُثمِرِ.**القُطْبُ الثّالثُ:** في طريقِ الاستِثْمَارِ، وهو وُجُوهُ دلالةِ الأَدلَّةِ، وهي أَرْبعةٌ: دلالةٌ بالمَنظُومِ، ودلالةٌ بِالمفْهومِ، ودلالةٌ بِالضَّرُورَةِ والاقْتِضَاءِ، ودلالةٌ بِالمعْنَى المَعقُولِ. **القُطْبُ الرَّابِعُ:** في المُسْتَثْمِرِ وهو المُجْتَهِدُ الَّذي يَحْكُمُ بظنّهِ، ويُقابِلُهُ المُقَلِّدُ"[1].

كما اعتمده الغزالي في ترتيب كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد" حيث قسمه إلى أربعة أقطاب كذلك، يقول: "وأما ترتيبه فهو مشتمل على أربع تمهيدات تجري مجرى التوطئة والمقدمات، وعلى أربع أقطاب تجري مجرى المقاصد والغايات"[2].

وفيما يتعلق باستثمار هذا المصطلح في علم النحو، فالمصدر الوحيد الذي وجدناه يعتمد مصطلح "القطب" في التبويب هو كتاب البديع. فقد تبين بعد المراجعة والبحث، أنه لم يرد في أي مصدر من مصادر النحو التي سبقت ابن الأثير[3]، مما يفيد أنه سبق إلى اعتماد هذا المصطلح في تبويب مباحث علم النحو ومسائله، وتفرد باستعماله في كتابه البديع.

---

[1] المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ- 1993م، ص: 7.

[2] الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004 م. ص: 10. الملاحظ أن لفظ "أربع" ورد في النص مجردا من تاء التأنيث وهو كذلك في أصل الكتاب.

[3] تأكد لنا ذلك بعد الرجوع إلى المصادر الآتية: الكتاب لسيبويه (ت 180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت286هـ)، والأصول لابن السراج (ت316هـ)، واللمع في العربية لابن جني(ت322هـ)، والجمل في النحو للزجاجي (ت340هـ)، والإيضاح لأبي علي الفارسي (ت 377)، والفصول لابن الدهان(ت569هـ).

ب- مصطلح الباب:

قبل الحديث عن أهمية مصطلح الباب في الترتيب والتبويب عند ابن الأثير يجدر بنا أن نحدد المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح.

ورد لفظ "الباب" في اللغة بمعان هي: الغاية،والسطور، والوجوه والطرق، والمدخل والطاق وغيرها. قال ابن منظور: "البابُ معرُوف، والفِعْلُ مِنْهُ التَّبْوِيبُ، والجمعُ أَبْوابٌ وبِيبانٌ... والبابُ والبابةُ فِي الحُدودِ والحِساب وَنَحْوه: الغايةُ ... وباباتُ الكِتابِ: سطورهُ، وَلَمْ يُسمع لَهَا بواحدٍ، وَقِيلَ: هِيَ وجوهُه وطُرُقُه"[1]. وجاء في تاج العروس: "والبَابُ ... بمَعْنَى المَدْخَلِ والطَّاقِ الذِي يُدْخَلُ مِنْهُ وبِمَعْنى مَا يُغْلَقُ بِهِ ذَلِك المَدْخَلُ من الخَشَبِ وغيرِهِ...(ج أَبْوَابٌ)"[2]. وقال الفيومي: "البابُ فِي تَقْدِيرِ فَعَلَ بِفَتْحَتَيْنِ ولهذا قُلِبَتْ الواوُ أَلِفًا وَيُجْمَعُ عَلَى أَبْوَابٍ مِثْلُ: سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ ... وَالبوَّابُ حافظُ البابِ وهو الحاجب وبوَّبْتُ الأَشياء تبويبًا جعلتها أبوابًا مُتَمَيِّزَةً"[3].

أما في الاصطلاح، فهو المُوصل إلى المقصود، وقد يكون المقصود منه العبارات المعينة المحدودة الدالة على المعاني المخصوصة، يقول محيي الدين الكافيجي في سياق تحديده لمفهوم الباب في كتاب "شرح قواعد الإعراب" لابن هشام: "الباب: قيل: هو في اللغة النوع، وفي **الاصطلاح هو الموصل إلى المقصود.** وقيل: هو موضع الدخول. لكن المراد منه ههنا هو العبارات المعينة المحدودة الدالة على المعاني المخصوصة"[4].

وجاء في الكليات أن الباب هو ما يُتوصل به إلى الشيء، وهو طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد، يقول الكفوي: "الباب: هو في الأصل مدخل، ثمَّ **سُمي بِهِ**

---

[1] لسان العرب، ج1، ص: 223-224.

[2] تاج العروس، ج 2، ص: 50.

[3] المصباح المنير، ص: 65.

[4] شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط: 3، 1996م، ص: 61.

ما يتوصَّل إِلى شيء. وفي العرف: **طائفة من الأَلفاظ الدالَّة على مسائل من جنس وَاحِد وَقد يُسمى بِهِ مَا دلّ على مسَائِل من صنف وَاحِد**"[1].

وورد في المعجم الوسيط ذكر تعريف اصطلاحي لمصطلح الباب هو الأكثر وضوحا ومناسبة لمجال التأليف والتبويب، فبعد الإشارة إلى بعض المعاني اللغوية، ورد ذكر المعنى الاصطلاحي للفظ، فقيل: "بَوَّب البَاب: عَمِلَه، وـــ الكتابَ وَنَحْوَه جعله أبوابا ... **البَابُ** مدْخل البَيْت وَمَا يُسد بِهِ المدْخل من خشب وَنَحْوه، **وـــ مِنَ الكتاب القسم يجمع مسَائِل من جنس وَاحِد** يُقَال هَذَا من بَاب كَذَا من قَبيلِهِ"[2].

وبالرجوع إلى كتاب البديع يتضح أن ابن الأثير استعمل مصطلح الباب بالمفهوم المنصوص عليه في هذه المصادر، وجعله مصطلحا مركزيا في ترتيب مادة الكتاب وتبويبها، فهو المصطلح الثاني في ترتيب الأبواب بعد مصطلح القطب، وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير قسم الكتاب إلى قطبين وجعل تحت كل قطب عشرين بابا، مما يعني أن الكتاب في مجمله يقوم على أربعين بابا. ولتوضيح كيفية تقسيم الكتاب إلى أبواب، نمثل بالقطب الأول وما تضمنه من أبواب.

لقد تضمن هذا القطب عشرين بابا هي: الباب الأول: في معرفة الألفاظ العامة الأوائل- الباب الثاني: في المعرب- الباب الثالث: في المبني- الباب الرابع: في الإعراب- الباب الخامس: في البناء- الباب السادس: في المبتدأ- الباب السابع: في الخبر- الباب الثامن: في الفاعل- الباب التاسع: في المفعول الذي لم يسم فاعله- الباب العاشر: في المفعولات- الباب الحادي عشر: في المشبه بالمفعول- الباب الثاني عشر: في المجروروات- الباب الثالث عشر: في التوابع- الباب الرابع عشر: في النداء وما يتبعه من الترخيم والندبة- الباب الخامس عشر: في العوامل- الباب السادس عشر: في (كم)- الباب

[1] الكليات، الكفوي، ج1، ص: 249.

[2] المعجم الوسيط، ص: 75.

السابع عشر: في نوني التأكيد- الباب الثامن عشر: في التقاء الساكنين- الباب التاسع عشر: في الوقف- الباب العشرون: في الحكاية وما أشبهها.

يلاحظ من خلال هذه الأبواب أن ابن الأثير كان حريصا في تقسيمه على مبدأ التدرج في عرض المسائل النحوية، فهو يخصص بابا للألفاظ العامة التي ينطلق منها في تعلم النحو كلفظ الكلمة والكلام والنحو واللفظ والقول وغيرها. ثم ينتقل إلى دراسة مسائل الإعراب والبناء في أربعة أبواب، وينتقل منها إلى المرفوعات فيخصص أربعة أبواب لكل من المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، بعدها يتناول المفعولات فالمجرورات فالتوابع، ثم ينتقل إلى دراسة بعض المسائل الجزئية التي لا ترتبط بمسألة نحوية معينة أو باب بعينه، كمسألة "كم"، و"نوني التأكيد"، و"التقاء الساكنين"، و"الوقف"، و"الحكاية". وبهذا التقسيم حافظ ابن الأثير على نظام الترتيب الذي سار عليه الكثير من النحويين[1]، غير أنه أكثر فيه من التقسيمات والتفريعات، حيث جعل تحت كل باب فصولا وجعل تحت كل فصل أنواعا وفروعا وأقساما. وعلى الرغم من كثرة التقسيم فقد كان ابن الأثير واعيا بضرورة تجنب الإطالة والإطناب في التفريعات لقلة الحاجة إليها، يقول متحدثا عن باب الإخبار بالموصول: "وهذا باب كثير المسائل والتفريعات، وقد أطنب فيها العلماء، فلم نطل بذكرها؛ لقلة الحاجة إليها؛ والفائدة منها"[2].

غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ابن الأثير لم يسبِق إلى اعتماد مصطلح "الباب" في التقسيم، وليس له الفضل في ذلك، فقد سبقه إلى ذلك الكثير من النحويين، نذكر منهم على سبيل المثال: سيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، والزجاجي في الجمل، وابن جني في اللمع، وأبا علي الفارسي في الإيضاح، وابن الدهان في الفصول؛غير أن ما تميز به ابن الأثير هو أنه لم يلتزم طريقة النحويين في التقسيم،فقد حصر مصطلح الباب في المسائل العامة، وجعل للمسائل الجزئية فصولا وفروعا

[1] ينظر على سبيل المثال: المقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والجمل في النحو للزجاجي، واللمع لابن جني .

[2] البديع، ج2، ص: 258.

وأنواعا، مخالفا بذلك النحويين الذين عمموا اسم الباب على كل المسائل النحوية فجعلوا لكل مسألة بابا، ولم يهتموا بتقسيم الأبواب وتفريعها إلى فصول أو أنواع أو فروع أو أقسام أو تعاليم كما فعل ابن الأثير، مما أدى إلى كثرة الأبواب في كتبهم واطراد مصطلح الباب في تسمية كل المسائل بما فيها المسائل الجزئية التي لا تستحق إفرادها بباب خاص، ولمعرفة حجم ورود هذه الأبواب في المصادر النحوية، حاولنا إحصاء أبواب بعضها، فتبين ما يأتي:

- الكتاب لسيبويه تضمن حوالي 585 بابا.
- المقتضب للمبرد تضمن حوالي 359 بابا.
- كتاب الجمل للزجاجي تضمن حوالي 145 بابا.
- الإيضاح للفارسي تضمن حوالي 73 بابا.

ولتوضيح طريقة تقسيم ابن الأثير لكتابه وتميزه فيها، ارتأينا من الضروري إجراء مقارنة بسيطة بينه وبين بعض النحويين، فوقع الاختيار على ابن السراج والزجاجي، وحصرت هذه المقارنة في بابين على سبيل التمثيل، هما: باب النداء وباب الحكاية.

لقد خص ابن السراج النداء بباب سماه "باب النداء" وأتبعه بباب سماه "باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادى والزيادة في آخره والحذف فيه"، وبابٍ آخر سماه "باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب"، وأردفه بأبواب أخرى هي: "باب الندبة" و"باب الترخيم" و"باب مضارع للنداء"[1].

أما الزجاجي فتعرض للنداء بقوله: "باب النداء"، و"باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما"، و"باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم"، و"باب ما لا يجوز إلا في إثبات الياء"، و"باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره"، و"باب الاستغاثة"، و"باب الترخيم"، و"باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا"، و"باب الندبة"[2].

[1] ينظر: الأصول، ج1، ص: 329 - 347 - 351 - 355 - 359 - 367.

[2] ينظر: كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص: 147 - 157 - 159 - 161 - 163 - 166 - 168 - 174 - 176.

أما ابن الأثير فخصص الباب الرابع عشر من القطب الأول للنداء، وجمع تحته كل ما يتعلق به من أقسام وحروف وأحكام وأنواع، وخص كل مسألة من هذه المسائل بفصل ثم فرعها إلى فروع. وبذلك تشكل الباب الرابع عشر من ثلاثة فصول، جُعل الفصل الأول في النداء، وتضمن أربعة فروع، وخُصص الفصل الثاني للترخيم، وقُسم أيضا إلى ثلاثة فروع، وأفرد الفصل الثالث للندبة، وجعل تحته ثلاثة فروع كذلك. ويمكن عرض هذا التقسيم كالآتي:

الباب الرابع عشر: في النداء وما يتبعه من الترخيم والندبة:

الفصل الأول: في النداء: الفرع الأول: في تعريفه،الفرع الثاني: في أقسامه، **الفرع الثالث:** في حروف النداء، الفرع الرابع: في أحكام النداء.

الفصل الثاني: في الترخيم: الفرع الأول: في تعريفه، **الفرع الثاني:** في تقسيمه، **الفرع الثالث:** في أحكامه، **خاتمة** لباب الترخيم.

الفصل الثالث: في الندبة: الفرع الأول: في تعريفها، **الفرع الثاني:** في تقسيمها، **الفرع الثالث:** في أحكامها.

يستخلص مما سبق أن ابن السراج والزجاجي جعلا لكل مسألة متعلقة بالنداء بابا خاصا، أما ابن الأثير فجعل النداء بابا عاما يشمل النداء والندبة والاستغاثة، ثم فصل فيه القول وقسمه إلى ثلاثة فصول، الأول في النداء والثاني في الترخيم والثالث في الندبة، وفرع هذه الفصول إلى فروع خصصت لتعريف هذه المصطلحات وذكر أقسامها وأحكامها.

ويتضح الاختلاف في التقسيم بين ابن أثير والزجاجي في باب آخر هو باب الحكاية، فالزجاجي خصص سبعة أبواب للحكاية وما يتعلق بها من مسائل جزئية هي: باب الحكاية، وباب القول، وباب الحكاية بـ"مَن"، وباب حكايات الأسماء الأعلام ب"مَن"، وباب حكايات النكرات ب"مَن"، وباب الحكاية بـ"أيّ"، وباب حكايات الجمل، وباب من الحكاية آخر. أما ابن الأثير فجعل الباب العشرين في الحكاية وما أشبهها، وقسمه إلى أربعة

فصول: الأول في الحكاية بـ"من"، والثاني: في الحكاية بـ"أيٍّ"، والثالث في الجمل المحكية، والرابع: في الإنكار، وهو قريب الشبه من باب الحكاية فألحقوه به كما يقول ابن الأثير[1].

يتبين من خلال هذين المثالين أن ابن الأثير اهتم، أكثر من غيره، بحسن التقسيم والتفريع والترتيب، كما اهتم بالتمييز بين المسائل العامة التي خصها باسم الباب، والمسائل الجزئية التي أدرجها تحت اسم الفصل، وهذا ما لا نجده عند غيره.

لقد حرص ابن الأثير على تقسيم الأبواب إلى فصول، وذلك وعيا منه بأن الأبواب تجمع الفصول[2]، غير أنه لم يلتزم بتقسيم هذه الفصول تقسيما متوازنا داخل الأبواب، حيث ضمن بعض الأبواب فصلين كما هو ظاهر في البابين الأول والثاني من القطب الأول، وضمن أخرى ثلاثة فصول كما هي الحال في الأبواب: السادس والسابع والتاسع من القطب الأول، وجعل تحت أبواب أخرى أربعة فصول كما في الأبواب: الثامن والعاشر من القطب الأول، والثامن من القطب الثاني، وضمن أبوابا أخرى خمسة فصول كما في الباب الثالث عشر من القطب الثاني، وبلغ عدد الفصول المضمنة تحت الباب الواحد عشرة فصول كما في الباب الرابع عشر من القطب الثاني. وبذلك يتضح أن توزيع الفصول داخل الأبواب تفاوت من باب إلى آخر، إذ تراوح بين فصلين وعشرة فصول في الباب الواحد. ويمكن أن نمثل لانعدام التوازن في التقسيم بالأبواب الآتية:

– الباب الأول من القطب الأول في: معرفة الألفاظ العامة الأوائل، تضمن هذا الباب **فصلين:** الفصل الأول: في ماهية النحو، والفصل الثاني: في أقسام اللفظ.

– الباب الثاني: في المعرب، اشتمل على مقدمة و**فصلين**، الفصل الأول: في المعرب من الأسماء، والفصل الثاني في المعرب من الأفعال.

---

[1] البديع، ج2، ص: 216.

[2] يقول بدر الدين العيني: "وقد ذكرنا أن الأبواب تجمع الفصول، كما أن الكتب تجمع الأبواب"، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار الفكر، بيروت، ج6، ص:173–174.

– الباب السادس: في المبتدأ، تضمن مقدمة **وثلاثة فصول:** الفصل الأول في تعريفه، والفصل الثاني في أنواعه ومراتبه، والفصل الثالث في متعلَّقات المبتدأ.

– الباب الثامن: في الفاعل، وتضمن **أربعة فصول**، الفصل الأول في حده، والفصل الثاني في إعرابه، والفصل الثالث في مراتبه، والفصل الرابع في أقسام الفاعل وأحكامها.

– الباب الرابع عشر من القطب الثاني: في الكتابة والهجاء، تضمن **عشرة فصول**، الفصل الأول: في الهمزة، والفصل الثاني: في الألف، والفصل الثالث: في الواو، والفصل الرابع: في الياء، والفصل الخامس: في (ما)، والفصل السادس: في (لا)، والفصل السابع: في(من)، والفصل الثامن: في اللام، والفصل التاسع: في المدغم، والفصل العاشر: في نوادر من الكتابة.

ج– مصطلح التعليم:

مصطلح "التعليم" من المصطلحات التصنيفية الفريدة التي استعملها ابن الأثير في ترتيب بعض المباحث النحوية، وتميز بها عن غيره من النحويين. فقد تبين بعد الرجوع إلى عدة مصادر نحوية أنها تخلو من ورود هذا المصطلح في أبوابها[1]. مما يؤكد أن مصطلح "التعليم" من المصطلحات الجديدة التي اعتمدها ابن الأثير في تبويب كتابه.

لقد أورد ابن الأثير مصطلح "التعليم" في كتابه سبع مرات، مفردا ومثنى ومجموعا، فالمفرد ورد في خمسة مواضع معرفا بأل "التعليم"، والمثنى ورد نكرة في موضع واحد "تعليمان"، والمجموع ورد نكرة كذلك في موضع واحد "تعاليم". ولتوضيح ذلك نستدل بقول ابن الأثير متحدثا عن الفرق بين "إنَّ" وأنَّ": "الحكم الثّالث: في الفرق بين"إنّ" و"أنّ"، وهو موضع كثير الاشتباه؛ فلذلك بسطنا القول فيه، وأوردناه في **أربعة تعاليم. التّعليم الأوّل:**

[1] ينظر على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والجمل في النحو للزجاجي، واللمع لابن جني، والإيضاح للفارسي، والفصول لابن الدهان، المرتجل لابن الخشاب، وغيرها.

القول الجامع في الفرق بينهما: أنّ الموضع الذي يدخلان عليه لا يخلو أن يكون مختصّا بإحدى الجملتين الاسميّة والفعليّة، أو شائعا فيهما. **التعليم الثاني:** قد يقع من المواضع ما يحتمل الاختصاص والشّيوع؛فيجوز فيه وقوع المفتوحة والمكسورة، وله أمثلة...**التعليم الثّالث:** الجملة الّتي تدخل عليها المكسورةُ باقيةٌ بعد دخولها على استقلالها بإفادتها،ولا تنتقل عن بابها، والجملة التي تدخل عليها المفتوحة تنقلها إلى حكم المفرد ... وتعاملها معاملة المفرد، ولا تصدّر بها الجملة كما تصدّر بأختها، بل إذا وقعت في موضع المبتدأ لزم تقديم الخبر عليها ... **التعليم الرّابع:** معنى ما تدخل عليه المفتوحة بدخولها: المصدرُ بعدَ أنْ كانَ مبتدأً أو خبراً، ويَنْسَبِكُ من مجموع الكلامِ معنَى ذَاكَ، تقول: بلغني أنّ زيدا قائم،معناه: بلغني قيام زيد، وبلغني ذاك..."[1]

ومما يدل على ذلك أيضا قوله عن الفرع الأول من المعرفة وهو المضمرات: "الفرع الأول في المضمرات، وفيه **تعليمان: التعليم الأول: في تعريفها:** وهي ثلاثة: ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وضمير الغائب. وتنقسم جميعها قسمين: متصل، ومنفصل ... **التعليم الثاني (في أحكامهما)**، وهي نوعان: النوع الأوّل: فيما يخص آحاد المضمرات..."[2]. يستنتجمن هذين النصين أن ابن الأثير قرن في النص الأول مصطلح "التعليم" بالحكم، فتحدث عن الحكم الثالث من أحكام "إنّ" و"أنّ" من خلال أربعة تعاليم. أما في النص الثاني فأدرج مصطلح "التعليم" تحت الفرع، إذ قسم الفرع الأول من الفصل الثاني: في المعرفة، إلى تعليمين، خص الأول بالتعريف والثاني بالأحكام. وبذلك يتضح أن ابن الأثير استثمر مصطلح "التعليم" في التبويب باعتباره يمثل رتبة من مراتب التفريع والتقسيم.

[1] البديع، ج1، ص: 548- 554

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 5- 6.

2- حسن التقسيم والترتيب للأبواب:

أشار المحقق في مقدمة الكتاب إلى أن كتاب البديع من أحسن كتب النحو تبويبا وترتيبا وتنظيما، وأن "ترتيب أبوابه لم يكن على منوال كتاب الجمل للزجاجيّ، ولا على ترتيب كتاب الفصول النحويّة لابن الدّهان، وإنما تَبِعَ طريقة جديدة تعتمد على تقسيم الكتاب إلى قطبين رئيسين، تحت كل قطب عشرون بابا، وقدّم أبوابا اعتاد المؤلفون تأخيرها كباب الوقف والحكاية، وأخّر أبوابا اعتاد النحاة تقديمها كباب النكرة والمعرفة وكذلك كان المؤلف- رحمه الله- دقيقا في تنظيم كل باب، وجمع المسائل النحويّة في الموضوع الواحد، وعرضها على هيئة أحكام، وهذا مسلك غريب لم يسبق إليه- فيما نعلم"[1]. وخلص إلى تأكيد تفرد ابن الأثير بهذه الطريقة وسبقه إليها، وحاول رصد أصول هذا الترتيب فأرجع ذلك إلى خبرة ابن الأثير في تبويب كتب الحديث، هذه الخبرة التي أفاد منها ووظفها في تبويب كتاب البديع وترتيبه على هذا الوجه الحسن. واستدل على ذلك بالباب الخامس عشر في العوامل بينا فيه طريقة التقسيم التي انتهجها ابن الأثير في كتابه، يقول: "وهذا التبويب وترتيب الأبواب لم أجد أحدا من العلماء- حسب علمي- سبق ابن الأثير إليه؛ فهو تقسيم علمي دقيق، وليس التبويب والترتيب الدقيقان مُسْتَغْرَبَيْنِ من ابن الأثير؛ فالسمة البارزة على مؤلفاته-رحمه الله- التبويب والترتيب، فكتبه في الحديث كلها جمع وتبويب، فجامع الأصول في أحاديث الرسول، والنهاية في غريب الحديث، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب، مرتبة ترتيبا أعجب المتقدمين والمتأخرين.ولم يكتف المؤلف-رحمه الله- بإبراز قدرته على التبويب فقط، بل نجده في كل باب يقسمه تقسيمات عجيبة دقيقة، ومن ثم يجمع الباب الواحد أشتاتا متفرقة، توزّع على الفصول والأنواع والفروع والتعاليم، ويبرز هذا في أكثر الأبواب، ومنها: الباب الخامس عشر (في العوامل): بدأه المؤلف- رحمه الله- بمقدمة، ثم قسّمه ثلاثة أقسام:

[1] البديع، ج1، ص: 140.

القسم الأول: في الأفعال. القسم الثاني: في الأسماء العاملة. القسم الثالث: في الحروف العاملة.

القسم الأول: في الأفعال، جعله ثمانية أنواع:

النوع الأول: في اللازم. النوع الثاني: في المتردد بين اللازم والمتعدي، ثم قسمه على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: أفعال معدودة استعملت متعدية ولازمة.

الضرب الثاني: أفعال متعدية بنفسها أصلا، ثم أدخلوا عليها حرف الجر على تأول.

الضرب الثالث: أفعال متعدية بنفسها، فإذا أدخلت عليها قرينة اللزوم صارت قاصرة.

النوع الثالث: في المتعدي إلى مفعول واحد. النوع الرابع: في المتعدي إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما.

النوع الخامس: في المتعدي إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما،

وجعله فرعين:الفرع الأول: في تعريفه.الفرع الثاني: في أحكامه (ذكر ثمانية أحكام).

النوع السادس: في المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، **وجعله فرعين:**

الفرع الأول: تعريفه.الفرع الثاني: في أحكامه (ذكر ستة أحكام) وخاتمة

النوع السابع: في كان وأخواتها، وجعله فرعين:

الفرع الأول: تعريفها ومعانيها.الفرع الثاني: أحكامها (ذكر عشرة أحكام).

النوع الثامن: في الأفعال التي لا تتصرف، وقسّم هذا النوع إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: في" عسى وأفعال المقاربة"، وجعله ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريفها.الفرع الثاني: أحكامها (ذكر خمسة أحكام).

الفرع الثالث: فيما أشبه عسى من أفعال المقاربة.

الفصل الثاني: في نعم وبئس، وجعله فرعين:

الفرع الأول: تعريفهما.الفرع الثاني:..."[1].

بهذه الطريقة رتب ابن الأثير مادة كتابه، وعلى هذا النهج سار في تقسيم أبوابه وفصوله.

[1] البديع، ج1، ص: 71- مقدمة المحقق.

3- التقديم والختم للأبواب:

إن من السمات المميزة لعمل ابن الأثير في ترتيب الكتاب وتبويبه، أنه جعل لبعض الأبواب مقدمات وخواتم، وذلك بخلاف ما كان معروفا عند النحويين الذين كانوا يكتفون بمقدمات الكتب دون خواتمها في غالب الأحيان. وقبل تفصيل القول في مسألة التقديم والختم عند ابن الأثير، تجدر الإشارة إلى أن الحديث سينصب على مقدمة الباب والفصل لا مقدمة الكتاب، لأن مقدمة الكتاب أمر شائع عند الكثير من النحويين. فالمعلوم أن جل كتب النحو وضعت لها مقدمات إلا ما ندر منها كالكتاب لسيبويه، والأصول في النحو لابن السراج، وكتاب اللمع لابن جني، أما التقديم والختم للأبواب فأمر نادر في كتب النحو، لذلك فاعتماد المقدمة والخاتمة في الباب أو الفصل عند ابن الأثير يُعد أمرا فريدا وسمة تميزه عن غيره. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

أ- مقدمات الأبواب والفصول:

الملاحظ أن ابن الأثير جعل المقدمة مكونا أساسيا من مكونات النظام الذي سار عليه في عرض بعض الأبواب والفصول النحوية وترتيبها،لذلك نجده ينص عليها في بداية الباب باللفظ "المقدمة". ويمكن حصر الأبواب التي وضع لها ابن الأثير مقدمات فيما يأتي: الباب الثاني، والسادس، والعاشر، والثالث عشر، والخامس عشر من القطب الأول، والبابان: الرابع، والخامس، من القطب الثاني.ونمثل لذلك بمثالين من القطبين، قال في الباب الثاني من القطب الأول: "**الباب الثّاني: من القطب الأوّل في المعرب، وفيه مقدّمة** وفصلان، **المقدّمة:**المعرب من الكلم قسمان: أحدهما أصل، والثاني فرع، وذلك أنّ الإعراب معنى زائد على الكلمة، فيقتضى سببا، والموجب لوجود الإعراب..."[1]. وقال في الباب الرابع من القطب الثاني: "**الباب الرابع في (التثنية)وفيه مقدمة وثلاثة فصول:** أما **المقدمة:** فيندرج في

[1] البديع، ج1، ص: 15.

معناها مع التثنية الجمع، فنقول: اعلم أن التثنية والجمع يخصّان الأسماء دون الأفعال والحروف.والأسماء تنقسم قسمين: قسم يثنّى ويجمع– وهو الأكثر–، وقسم لا يثنى ولا يجمع، وهو الأقل، وينحصر في أنواع..."[1]

والجدير بالذكر أن ابن الأثير لم يقتصر على وضع المقدمات للأبواب فحسب، ولكنه وضع مقدمات لبعض الأنواع والأقسام المدرجة تحت الأبواب، ومثال ذلك المقدمة التي وضعها للنوع الثالث من الباب العاشر من القطب الأول، يقول: "**النّوع الثالث:** في المفعول فيه،وهو الظرف، **وفيه مقدّمة، وفصلان، وخاتمة. المقدّمة:** اعلم أنّ المفعول فيه: اسم لظرفي الزّمان والمكان اللّذين هما من ضرورة المخلوقات، يتضمّنانها تضمّن الوعاء لما فيه، ولا يتصوّر فهمهما دون أن يتضمّنا معنى"في" من طريق المعنى والكناية، وأن يتعرّيا من لفظها، تقول: قمت اليوم، وجلست خلفك، أي: في خلفك"[2].

ومثاله أيضا المقدمتان اللتان وضعهما للقسمين الأول والثاني من الباب الخامس عشر من القطب الأول، يقول ابن الأثير: "**القسم الأوّل: في الأفعال، وفيه:مقدّمة،** وثمانية أنواع. **المقدّمة:**الفعل النّحوي له انقسام باعتبارات"[3]. ويقول: "**القسم الثاني** من الباب الخامس عشر، وهو باب العوامل في الأسماء العاملة، وفيه **مقدّمة،** وأربعة أنواع. أمّا **المقدّمة:** فقد سبق في أوّل الباب أنّ الفعل أصل في العمل، وأنّه قد حُمِلَ عليه أسماءٌ وحروف"[4].

---

[1] البديع، ج1، ص:72.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 150.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص: 431.

[4]المصدر نفسه، ج1، ص: 504.

ب- خواتم الأبواب والفصول:

كما وضع ابن الأثير لبعض الأبواب مقدمات، فقد وضع لبعضها خواتم، غير أنهاتختلف في مضمونها عن الخاتمة المعهودة التي تكون خلاصة لأهم الأمور والنتائج التي يتوصل إليها من خلال الدراسة والبحث أي باعتبارها "آخِر الأمْر" كما قال الثعالبي[1].

لقد اتضح أن ابن الأثير جعل بعض خواتمه مجالا لعرضِ بعض الأحكام المتعلقة بالمسائل التي درسها، أو استدراكِ بعض التفاصيل والتقسيمات التي لم يتيسر له الخوض فيها في سياق عرضه لهذه المسائل؛ وبذلك تصبح الخاتمة تكملة لكلام سابق أو مجالا لذكر أمثلة لما سبق الحديث عنه، ومن أمثلة الخواتم التي استكمل فيها الحديث عن مسألة سابقة، خاتمة أوردها في نهاية حديثه عن ظرف الزمان وظرف المكان خصصها للحديث عن عوامل الظروف، يقول: "**الخاتمة: في عوامل الظروف،** وهي على ضربين: مظهر، ومضمر. أمّا المظهر: فعلى ضربين: أحدهما: ما كان متعديا إلى المفعول، والآخر: ما لم يتعدّ إليه.فالمتعدّي: يتعدّى إلى ظرفي الزّمان، والمكان؛ مبهمهما ومؤقّتهما، معرفتهما ونكرتهما؛ لأنّه إذا كان متعدّيا إلى المفعول به فبالأولى أن يتعدّى إلى المفعول فيه، تقول: ضربت زيدا اليوم، ويوما، وحينا، وزمانا بعيدا، وزمن إمرة زيد، ولقيت زيدا مكانا بعيدا، وجهة الشّام، ونحو ذلك. وغير المتعدّي: يتعدّى إلى جميع ظروف الزّمان: مبهمها، ومؤقتّها، وإلى المبهم من ظروف المكان..."[2].

يتبين من هذا النص أن الخاتمة تضمنت حديثا مفصلا عن عوامل الظروف، حيث قسمها إلى ضربين: مضمر ومظهر، وقسم المظهر إلى ضربين: ما كان متعديا إلى المفعول، وما لم يتعد إليه، واسترسل في الحديث عن هذه الأضرب.

---

[1] ينظر: فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط:1، 1422هـ- 2002م ص: 38.

[2] البديع، ج1، ص: 166.

ومن نماذج هذه الخواتم خاتمة وضعها لباب التصريف، وخصصها لإتمام الحديث عن بناء كلمة وإلحاقها بكلمة أخرى، وقد أشار إلى أنه ذكر بناء الكلمة الصحيحة في أول الباب، وما كان من بناء الكلمة المعتلة يذكره في هذه الخاتمة، يقول: "**(خاتمة لباب التصريف):** من عاداتهم أن يضعوا في التصريف أمثلة في بناء كلمة على بناء كلمة أخرى، وهو نوع من الإلحاق؛ رياضة للخاطر وتمرينا على معرفة مواقع التصريف، ولم تنطق العرب به، ولا يخلو أن يكون البناء من حروف الصحة،أو حروف العلّة، **فما كان من حروف الصحة قد ذكرناه** في أوّل الباب مع الإلحاق، **وما كان من المعتلّ نذكره هاهنا في أنواع...**"[1].

ومن هذه الخواتم أيضا، خاتمة وضعها للباب العاشر في معرفة الأسباب المانعة من الصرف؛وقد خصصها للحديث عن الأسماء التي لا تنصرف وأقسامها، يقول: "**خاتمة: الأسماء التي لا تنصرف على ثلاثة أقسام: القسم الأوّل: لا ينصرف معرفة ولا نكرة،** وهو ستّة أنواع...**القسم الثاني: لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة،** وهو سبعة أنواع ... **القسم الثالث: لا ينصرف نكرة وينصرف معرفة،** وهو المعدول عن العدد عند الأكثر... وهذه الأقسام منها ما لا ينصرف مكبّرا ولا مصغّرا..."[2]

وخصص ابن الأثير بعض الخواتم لذكر بعض الأمثلة المُشكِلة من الباب، ومن أمثلة ذلك خاتمة جعلها لباب الترخيم، يقول فيها: "**خاتمة لباب الترخيم:في ذكر أمثلة منه مشكلة،** تقول في ترخيم" كروان" علما –على الأول–: يا كَرَوَ، وعلى الثاني: يا كَرَا، تقلب" الواو" ألفا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فأمّا قولهم: أطْرِقْ كَرَا، فيمن يريد: يا كَرَوانُ، فشاذّ من وجهين:حذفِ" يا" وهو نكرة، وترخيمِه وهو نكرةٌ، وقيل: إنّ" كَرَا" اسم ذَكَرِ الكَرَوان...وتقول

[1] البديع، ج2، ص: 603.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 282– 283.

في ترخيم "تَرْقُوَةٍ" و"عَرْقُوَةٍ"، على الأول: يا تَرْقُوَ، وياعَرْقُوَ، وعلى الثاني: يا تَرْقِي ويا عَرْقِي..."[1].

كما أفرد بعضا منها لاستعراض بعض الآراء والأحكام الإعرابية، ومثال ذلك خاتمة للمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، يقول فيها: "**خاتمة لهذا النوع:** قول العرب:" أرَيْتَكَ زيدا ما فعل"؛ لا موضع للكاف من الإعراب عند سيبويه، وهي للخطاب، وموضعها عند الكسائي نصب، وعند الفرّاء رفع وتكون للواحد والاثنين والجميع والمؤنّث، بلفظ واحد، ولا فرق بين وجود الكاف وعدمها؛ تقول: أَرَأَيْتَكَ زيداً ما صنع، وأَرَأَيْتَ زيدا ما صنع، وليست من رؤية القلب، ولا من رؤية العين، ولها في الكلام موضعان:..."[2].

نستخلص مما سبق بعض معالم منهج ابن الأثير في تبويب كتابه، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

– أن ابن الأثير جمع بين علم النحو وعلم التصريف في الكتاب، وقسمه بحسب ذلك إلى قطبين، حيث جعل القطب الأول في علم النحو، وجعل القطب الثاني في علم التصريف.

– ضمن القطب الأول عشرين بابا، افتتحها بباب في معرفة الألفاظ العامة، وختمها بباب في الحكاية. وضمن القطب الثاني عشرين بابا كذلك، بدأها بباب في النكرة والمعرفة وختمها بباب في جائزات الشعر.

– قسم الأبواب إلى فصول وجعل للفصول أنواعا وفروعا وأقساما وتعاليم.

– وضع لعدد من الأبواب والفصول مقدمات كان يفتتح بها الكلام عن مسائل الباب.

– جعل لعدد من الأبواب والفصول والفروع والأنواع خواتم جعلها تكملة لما سبق من مسائل الباب أو استدراكا لما فاته منها.

---

[1] البديع، ج1، ص: 422.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 276 – 458–459، وينظر: ج2، ص: 398– 402.

4- فوائد التبويب وغاياته عند ابن الأثير:

توقف بعض العلماء عند فوائد التبويب وأشاروا إلى المنافع التي تنتج عن تقسيم الكتب إلى أبواب، ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من تأمل بعض آرائهم هو أن المقصد الأسمى الذي يُحرص عليه في التبويب هو التيسير على المتعلم ومساعدته على التحصيل بأيسرالسبل، وترغيبه فيما يقبل على قراءته من مواد علمية بغبطة ونشاط، يقول الزمخشري في سياق حديثه عن فائدة تفصيل القرآن وتقطيعه سورا: " فان قلت: ما فائدة تفصيل القرآن وتقطيعه سوراً؟ قلت: ليست الفائدة في ذلك واحدة. ولأمر ما أنزل الله التوراة والإنجيل والزبور وسائر ما أوحاه إلى أنبيائه على هذا المنهاج مسوّرة مترجمة السور. **وبوّب المصنفون في كل فنّ كتبهم أبوابا موشحة الصدور بالتراجم.ومن فوائده: أنّ الجنس إذا انطوت تحته أنواع، واشتمل على أصناف، كان أحسن وأنبل وأفخم من أن يكون بيانا واحدا. ومنها أن القارئ إذا ختم سورة أو بابا من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأهز لعطفه، وأبعث على الدرس والتحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله.** ومثله المسافر، إذا علم أنه قطع ميلا، أو طوى فرسخا، أو انتهى إلى رأس بريد: نفس ذلك منه ونشطه للسير. ومن ثم جزأ القرّاء القرآن أسباعا وأجزاء وعُشُورا وأخماسا. ومنها أن الحافظ إذا حذق السورة، اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها لها فاتحة وخاتمة، فيَعظُمُ عنده ما حفظه، ويَجِلُّ في نفسه ويغتبط به ...ومنها أنّ التفصيل سبب تلاحق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض. وبذلك تتلاحظ المعاني ويتجاوب النظم، إلى غير ذلك من الفوائد والمنافع"[1].

ولخص ابن حمدون في حاشيته على شرح المكودي كلام الزمخشري الذي يبين فيه الغاية من تبويب كتابه فقال: "جرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لأمور منها: أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل، بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسألة طالع بابها فقط فيسهل عليه الأمر. ومنها: إذا ختم بابا حصل له

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى،2006م،ج1، ص: 80-81.

النشاط للآخر كالمسافر يفرح بقطع كل مسافة، ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سورا، وجزأه العلماء أحزابا"[1].

وسبق ابنُ السراج الزمخشريَّ وابنَ حمدون إلى بيان الفائدة من الأبواب وما تتضمنه من مسائل فيها دربة للمتعلم ودرس للعالم، فقال: "قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات **وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارًا كافيًا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب**؛ لأنه كتاب أصول ونحن نفرد كتابًا لتفريع الأصول ومزج بعضها ببعض ونسميه كتاب الفروع ليكون فروع هذه الأصول، إن أخر الله في الأجل وأعان"[2].

ويقول ضياء الدين المكي متحدثا عن الغاية من تبويب كتابه: "وسميته: "كفاية النحو في علم الإعراب"، وقسمته ثلاثة أقسام؛ إذ لا يبعد عنها كلام العرب كله: 1- القسم الأول في الأسماء، 2- القسم الثاني في الأفعال، 3- والقسم الثالث في الحروف. وبوبت كل قسم منها أبوابا، **وفصلت كل باب منها فصولا ليرجع كل شيء في نصابه، ويسهل حفظه على طلابه**"[3].

نخلص مما سبق إلى أن الغاية التعليمية كانت حاضرة في طريقة التبويب عند النحويين. وكذلك الأمر عند ابن الأثير، فقد تبين حرصه على تحقيق هذه الفائدة من طريقة تبويبه للكتاب؛ فتقسيمه إلى قطبين وتقسيم القطبين إلى أبواب وتقسيم الأبواب إلى فصول وأقسام وأنواع، وتقسيم الأقسام إلى فروع، كل ذلك يساعد طالب العلم على التحصيل ويحفزه على مراجعة المسائل التي يقبل عليها بحيوية ونشاط؛ ولقد أفصح في مقدمة كتابه عن حرصه على تحقيق هذه الفائدة في سياق حديثه عن الغاية من تأليفه حيث قال: "ورغبت إلي في جمع كتاب ينير طرق فهمه، وتتّضح مذاهب معرفته فأجبتك إلى ما سألت غيرَ ذاهبٍ بالإطالة إلى الإملال، ولا جانحٍ بالإيجاز إلى الإخلال، حسب ما طلبت أن يكون باسطا لما

---

[1] حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي، دار الفكر، بيروت، 2003م، ج1، ص: 25.

[2] الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص: 328.

[3] كفاية النحو في علم الإعراب، ضياء الدين المكي، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط:1، 2011م، ص:20.

أوجز فيه، مبيّنا لما أغلق من ألفاظه ومعانيه تقصر عن رتبته الشروح، ولا يقصر في البيان والوضوح، **جامعا لأبواب النحو وأحكامه، مشتملا على أنواعه وأقسامه** إلا ما عسى أن يشذّ منها أو وما لا تمسّ الحاجة إليه"[1].

- المطلب الثاني: مصادر منهج ابن الأثير في التبويب:

سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير اتبع طريقة جديدة في تصنيف مادة كتابه وأنه لم يلتزم طريقة النحويين في ترتيب كتبهم ولم يتقيد بالنظام الذي ساروا عليه في تبويبها. وأوردنا رأي ياقوت الحموي الذي وصف فيه مسلك ابن الأثير بالمسلك الغريب والتبويب العجيب. كما أوردنا رأي محققي كتاب البديع اللذين عبرا فيه عن إعجابهما بهذا المسلك وذهبا أبعد من ذلك حين جزما بأنهما لم يجدا أحدا من العلماء سبق ابن الأثير إلى هذا التبويب، وحاولا أن يتلمسا أصول هذا المسلك فأرجعا ذلك إلى اشتغال ابن الأثير بالحديث وتأثره بطريقة تبويبه لبعض كتبه الحديثية كجامع الأصول، ومنال الطالب، والنهاية في غريب الحديث. وبالإضافة إلى ما أشار إليه المحققان نضيف مصدرا آخر يرجح أن يكون ابن الأثير قد أفاد منه في الترتيب والتبويب هو علم الأصول. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

1- أثر منهج المحدثين في تبويب كتاب البديع:

سلف الذكر، في مقدمة البحث، أن ابن الأثير عُرف محدثا، وذلك لكثرة اشتغاله بالحديث وغريبه، فلا عجب أن يتأثر بأسلوب المحدثين ومنهجهم في التصنيف والتبويب، وأن ينقل تجربته في التبويب من كتبه في الحديث إلى كتابه البديع.

لقد حاولنا تلمس ما يدل على استفادة ابن الأثير من منهج المحدثين وبعض مصادرهم في ترتيب كتابه البديع، فوجدنا أن أوضَحَ مصدر يمكن أن يكون قد أفاد منه هو كتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول".

[1] البديع، ج1، ص:4.

لقد شرح ابن الأثير طريقته في تبويب هذا الكتاب، وخصص فصلا لبيان وضع الأبواب والفصول أشار فيه إلى أنه خالف بعض العلماء الذين اعتمدوا نظام المسانيد في ترتيب كتبهم، واقتدى بآخرين اعتمدوا نظام الأبواب، فرجح الأبواب على المسانيد، وفصل الكتاب إلى أبواب وفصول وأنواع وفروع وأقسام، يقول: "الفصل الثاني: **في بيان وضع الأبواب والفصول.** قد سبق في الباب الأول أن من العلماء من رتب كتابه على المسانيد، ومنهم من رتبه على الأبواب، **ورجحنا اختيار الأبواب** على المسانيد بما قدمنا ذكره، فلذلك اخترنا لكتابنا الأبواب على المسانيد، ولأن هذه الكتب الستة الأصول، جميعها مرتبة على الأبواب، فكان الاقتداء بهم أولى... ثم إنني عمدت إلى الأحاديث جميعها في هذه الكتب الستة، فاعتبرتها وتتبعتها، واستخرجت معانيها، فبنيت الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث، فكل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه. ثم إنني عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة في جميع الكتب **وفصلته إلى أبواب، وفصول، وأنواع، وفروع، وأقسام،** بحسب ما اقتضته القسمة التي تراها في الكتاب... ثم إنني عمدت إلى كل فصل وكل فرع وكل باب، فنضدت الأحاديث فيه، كل حديث يتلو ما يشبهه، أو يماثله أو يقاربه بحيث إنك إذا تجاوزت ذلك المعنى من ذلك الفصل لا تكاد تعود تراه في باقي الفصول إلا نادراً، لضرورة اقتضته، أو سهو"[1].

ومن النصوص التي توضح كيفية تقسيم الفصول وعرض مباحثها في جامع الأصول، قوله متحدثا عن النسخ: "**الفصل الثالث** في النسخ. وفيه **ثلاثة فروع: الفرع الأول: في حده وأركانه.** النسخ: عبارة عن الرفع والإزالة، في وضع اللسان العربي، وقد يطلق لإرادة نسخ الكتاب، والأول هو المقصود. وحدُّه: أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتًا مع تراخيه ...**وأما أركانه:** فأربعة: ناسخ: وهو الله تعالى، ومنسوخ: وهو الحكم المرفوع. ومنسوخ عنه: وهو المكلف، ونسخ: وهو قوله

[1] جامع الأصول في أحاديث الرسول، ج1، ص: 56-57.

الدال على رفع الحكم الثابت...**الفرع الثاني: في شرائطه:** شروط النسخ أربعة: ...**الفرع الثالث: في أحكامه...**"[1].

لقد أوردنا هذا النص على طوله لاشتماله على إشارات توضح الطريقة التي اعتمدها ابن الأثير في ترتيب الفروع داخل الفصل والكيفية التي عرض بها مضامين هذه الفروع، فقد قسم الفصل إلى ثلاثة فروع، وجعل لكل فرع عنوانا خاصا به، فالفرع الأول في الحد والأركان، والفرع الثاني في الشرائط، والفرع الثالث في الأحكام. كما أنه استعمل مجموعة من المصطلحات لتسمية القضايا المدرجة تحت الفصل كالحد والأركان والشرائط والأحكام. ومعظم هذه المصطلحات اعتمدها ابن الأثير في تصنيف القضايا النحوية ووصفها في كتابه البديع[2].

2- أثر منهج علماء الأصول في تبويب كتاب البديع:

أشرنا في المبحث المخصص لمصطلحات التبويب إلى أن ابن الأثير وظف بعض المصطلحات التصنيفية التي اعتمدها بعض علماء الأصول في ترتيب كتبهم وتبويبها، كمصطلحات: القطب والفرع والنوع والمقدمة الخاتمة،مما يعني أنه أفاد من طريقتهم في التقسيم والتبويب، حيث قسم كتابه إلى قطبين وقسم القطبين إلى أبواب وقسم الأبواب إلى فصول وأنواع، والأنواعَ إلى فروع؛ وبذلك استقام له بناء الكتاب وانتظمت عناصر تبويبه بدقة وإحكام.

لقد سبقت الإشارة إلى أن مصطلح "القطب" من المصطلحات الأساسية التي اعتمدها الغزالي في تبويب كتابيه "المستصفى" و"الاقتصاد في الاعتقاد" وجعلها على رأس مصطلحات التبويب الأخرى كالباب والفصل والنوع وغيرها، لذلك لا نستبعد أن يكون ابن

---

[1] البديع، ج1، ص: 146-149.

[2] ينظر على سبيل المثال: البديع، ج1، ص: 163- 214- 313 ، وج2، ص: 95- 105- 107 .

الأثير قد اطلع على هذين الكتابين واستلهم منهما طريقة تبويبه.فمن النصوص التي تدل على توظيف مصطلح القطب عند الغزالي قوله في "المستصفى": "**[القُطْبُ الثَّالِثُ** في كيفيَّة استثمارِ الأحكامِ من مثمرات الأُصولِ]. [صَدْر **القُطْب الثَّالِث** وفيه ثلاثة فنون]

[الفَنُّ الأَوّلُ في المنظُوم وكيفيَّة الاسْتدْلالِ بالصيغةِ من حيث اللُّغَةُ والوضْعُ]

[المُقَدمةُ وتشتمِلُ على سبعةِ فصولٍ]

[الفصلُ الأَوّلُ في مبدأ اللُّغات]

القُطْبُ الثَّالِثُ في كيفيَّةِ استثمار الأَحكامِ من مثْمِرَاتِ الأُصولِ

ويشْتمِلُ هذا **القُطْبُ** على صَدْرٍ ومُقَدّمةٍ وثلاثَةِ فُنُونٍ. صَدْرُ **القُطْبِ الثَّالثِ:** اعلمْ أَنَّ هذا **القُطْبَ** هو عُمْدةُ علمِ الأُصولِ"[1]. وقوله مفصلا القول في القطب الرابع: "**[القُطْبُ الرَّابِعُ** فِي حكمِ المُسْتَثْمِرِ وهو المُجْتَهِد]. [الفنُّ الأَوَّلُ في الاجْتهادِ]

[النَّظَر الأَوَّل في أَرْكان الاجتهاد وأَحْكامِهِ]

القُطْبُ الرَّابِعُ في حكم المستَثْمِرِ وهو المُجْتَهِدُ. ويشْتملُ هذا **القُطْبُ** على ثلاثةِ فنونٍ: فَنٌّ في الاجتهادِ، وفَنٌّ في التقليدِ، وفنٌّ في ترجيحِ المُجْتَهِدِ دليلًا على دليلٍ عند التَّعارضِ..."[2].

ومن النصوص التي تدل على توظيف مصطلحات التبويب بما فيها مصطلح "القطب" في كتاب "الاقتصاد في الاعتقاد" قوله متحدثا عن ترتيب الكتاب: "ولنفتح الكلام ببيان اسم الكتاب، **وتقسيم المقدمات والفصول والأبواب.** أما اسم الكتاب فهو الاقتصاد في الاعتقاد. وأما **ترتيبه** فهو مشتمل على أربع تمهيدات تجري مجرى التوطئة والمقدمات، **وعلى أربع أقطاب** تجري مجرى المقاصد والغايات... فهي إذن أربعة **أقطاب: القطب الأول:** النظر في ذات الله تعالى... **القطب الثاني:** في صفات الله تعالى...**القطب الثالث:** في أفعال الله تعالى... **القطب الرابع:** في رسل الله، وما جاء على لسان رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم

[1] المستصفى، ج1، ص: 180.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 342.

من الحشر والنشر والجنة والنار والشفاعة وعذاب القبر والميزان والصراط، وفيه أربعة أبواب..."[1].

المطلب الثالث: دور المصطلح النحوي في بناء الكتاب وتبويبه:

جعل ابن الأثير المصطلح والتعريف ركنين أساسيين في بناء الإطار العام للكتاب، ومكونين من مكونات تبويبه. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

1- المصطلح النحوي أساس التبويب في الكتاب:

لم تقتصر وظيفة المصطلح النحوي عند ابن الأثير في كتابه البديع على الدلالة على المفهوم فحسب، ولكنها تعدت ذلك إلى وظيفة تنظيمية تحول بموجبها المصطلح إلى تأدية دور كبير في تنظيم أجزاء الكتاب. فالمصطلحات النحوية هي الأساس الذي تبنى عليه أبواب الكتاب وفصوله، ولو لم تكن هناك مصطلحات لانتفت الأبواب والفصول، يقول د. سمير استيتية في إطار حديثه عن خصيصة من خصائص التفكير النحوي، سماها "النزعة التنظيمية": "ليس المصطلح ـ في أي مجال من مجالات العلم ـكلمة تعبر عن مضمون معين حسب، إنها أكثر من ذلك بكثير. ولك أن تتصور كيف يكون وضع المعلومات في مجال ما وليكن النحو مثلا، لو لم تكن ثمة مصطلحات في هذا العلم، ستنتفي الأبواب والفصول أولا؛ إذ إن الباب أو الفصل هو في حقيقته مصطلح؛ فالفاعل والمفعول، والفعل والمبتدأ، والخبر، والنعت، والمنعوت، والحال، والتوكيد، والعطف، إلى آخر ذلك من أبواب النحو، إنما هي مصطلحات"[2].

[1] الاقتصاد في الاعتقاد، ص: 10-11.

[2] اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط:1، 1425هـ-2005م، 342.

يفيد هذا الرأي أن أبواب الكتاب هي في حقيقتها مصطلحات، وهذه المصطلحات تلعب دورا تنظيميا كبيرا، إذ تدل عما تحتها من جزئيات الباب "وفي حال عدم وجود المصطلحات ستنتفي جزئيات هذا الباب أو ذاك بالتمام والكمال"[1].

إن هذا الدور التنظيمي هو الذي يجمع شتات المعلومات فيما سمي أبوابا وفصولا، ولولا التنظيم ما كان العلم، ولولا المصطلح ما كان التنظيم[2].

إن دور المصطلح النحوي في تبويب كتاب البديع واضح وجلي، فكل الأبواب والفصول وما يتفرع عنها هي في حقيقتها عبارة عن مصطلحات، ولولا وجود هذه المصطلحات ما وجدت هذه الأبواب والفصول. فكل مصطلح مرتبط بباب أو فصل أو فرع معين ويدل عليه، وكل مصطلح سمي به الباب فهو يدل على ما تحته من مصطلحات سميت بها الفصول، وكل مصطلح سمي به الفصل يدل على ما يتضمنه من مصطلحات وُسمت بها الفروع أو الأنواع وهكذا؛ وبذلك يتضح أن المصطلح الذي يؤسس عليه الباب ويسمى به هو أساس التفريع والتقسيم والتجزيء، وعليه تبنى كل المسائل الجزئية التي تتشكل منها الفصول، فإذا انتفى هذا المصطلح انتفت معه جزئيات هذا الباب، فلن يكون ثمة فعل متعد، وآخر لازم، وثالث محايد، وماض، ومضارع، وأمر، ولن يكون مبتدأ مؤخر ولا خبر مقدم، ولا خبر مفرد، وآخر جملة[3].

ولتوضيح أهمية المصطلحات في ترتيب كتاب البديع وتبويبه، وتوظيفها في تسمية الأبواب والفصول والأنواع والأقسام، سنكتفي بالتمثيل بباب من أبواب الكتاب يعكس هذا الأمر بوضوح، وذلك اختصارا وتجنبا للحشو والإطالة. يتعلق الأمر بالباب الخامس عشر من القطب الأول.

---

[1] اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، 342.

[2] المرجع نفسه، 342.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 342.

لقد خصص ابن الأثير الفصل الخامس عشر للعوامل، وقسمه تبعا لطبيعة العمل إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول في الأفعال، والقسم الثاني في الأسماء العاملة، والقسم الثالث في الحروف العاملة، ثم قسم هذه الأقسام إلى أنواع.

فالقسم الأول المخصص للأفعال قسم إلى ثمانية أنواع هي:

- النوع الأول: في اللازم.
- النوع الثاني: في المتردد بين اللازم والمتعدي.
- النوع الثالث: في المتعدي إلى مفعول واحد.
- النوع الرابع: في المتعدي إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما.
- النوع الخامس: في المتعدي إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما.
- النوع السادس: في المتعدي إلى ثلاثة مفعولين.
- النوع السابع: في (كان وأخواتها).
- النوع الثامن: في الأفعال التي لا تتصرف.

أما القسم الثاني المخصص للأسماء العاملة قسم إلى أربعة أنواع هي:

- النوع الأول: في اسم الفاعل والمفعول.
- النوع الثاني: في الصفة المشبهة.
- النوع الثالث: في المصدر.
- النوع الرابع: في أسماء الأفعال.

وأما القسم الثالث في الحروف العاملة، فقسم إلى خمسة أنواع هي:

- النوع الأول: في (إنَّ) وأخواتها.
- النوع الثاني: في المشبه بـ(ليس).
- النوع الثالث: في (لا) النافية.
- النوع الرابع: في الحروف العاملة في الأفعال.
- النوع الخامس: في الحروف الجازمة.

يعكس هذا المثال النهج الذي سار عليه ابن الأثير في ترتيب أبواب كتابه ترتيبا محكما، وتقسيمها تقسيما منظما،واعتماد المصطلحات النحوية عناوين لهذه الأبواب والفصول من بداية الكتاب إلى نهايته.

2- التعريف ركن من أركان التبويب في الكتاب:

تتجلى أهمية التعريف في تبويب الكتاب عند ابن الأثير في كونه جعله ركنا أساسيا في البناء العام لأبواب الكتاب وفصوله، فمن خلال المنهج الذي اتبعه في بسط فصول الكتاب، يظهر التعريف أول عنصر يبدأ به ابن الأثير في تناول المفهوم بالدراسة والشرح والتفسير، بل إنه يعتبره فرعا من الفروع أو فصلا من الفصول المكونة للباب.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله: "**الباب الأول:** من القطب الأوّل في معرفة الألفاظ العامّة الأوائل. من حق هذا الباب أن يذكر في أول القطب الثاني، وإنما بدئ به لأن مضمونه: أصل الكلام الذي مبنى هذا العلم عليه، والإشارة في الأحكام إليه، **وفيه فصلان:الفصل الأول: في ماهيّة النحو**"[1].

ومما يدل على ذلك قوله متحدثا عن الإعراب: "**الباب الرابع** من القطب الأوّل: في الإعراب، **وفيه فصلان: الفصل الأول: في تعريفه وانقسامه.** الإعراب هو: البيان، من أعرب عن الشيء إذا بيّنه وأوضحه.وحقيقته في العربيّة: تغيّر آخر الكلمة حسّا أو حكما، بحركة أو حرف، لاختلاف العامل لفظا، أو معنى، أو تقديرا، وقد سبق معنى هذا الحدّ في الباب الثّاني، فلم نعده"[2].

[1] البديع، ج1، ص:7.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص:44.

ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك قوله:"القسم الثاني من الباب الثاني عشر، وهو المجرور بالإضافة، وفيه فصلان: **الفصل الأول في تعريفها**:وهو نوع من الإسناد، يجرّ فيه الثّاني، بإسناد الأوّل إليه لفظا أو تقديرا، فالثّاني متمم للأوّل، ومعمول له"[1] .

ومن ذلك ما جاء في الجزء الأول، الباب الحادي عشر، حيث جعل الفصل الأول منه لتعريفها وجعل فرعا من هذا الفصل في حدها، يقول: "الباب الحادي عشر في المشبّه بالمفعول، وهو سبعة أنواع ... النوع الأوّل: في الحال:وفيه ثلاثة فصول: **الفصل الأوّل، في تعريفها**، وفيه فرعان: **الفرع الأوّل، في حدّها** وأقسامها"[2].

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن الأثير في حديثه عن الحروف حيث خص التعريف بفرع خاص، حيث قال: "الفصل الأوّل: في ذكر الحروف، ومعانيها، وفيه فرعان: **الفرع الأوّل: في تعريفها**:حروف الجرّ ثمانية عشر حرفا، وتسمّى حروف الإضافة؛ لأنّ وضعها: أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي– في ذلك – سواء، وإن اختلفت دواعيها"[3].

ومثال ذلك أيضا ما جاء في حديثه عن كان وأخواتها حيث قال:"النّوع السّابع: في "كان" وأخواتها، وفيه فرعان: **الفرع الأوّل: في تعريفها** ومعانيها. **أمّا تعريفها** فهي" كان" و"صار" و"أصبح" و"أمسى" و"أضحى" و"ظلّ" و"بات" و"ما زال" و"ما دام" و"ما انفكّ" و"ما فتئ" و"ما برح" و"ليس"، وما تصرف منها، إن كان متصرّفا، وما كان في معناها، ممّا يدلّ على الزّمان العاري عن الحدث"[4].

ومن أمثلته أيضا ما جاء في تعريف الإمالة حيث قال:"الباب الثالث عشر في الإمالة، وفيه خمسة فصول: **الفصل الأول: في تعريفها**: الإمالة لغة تميم وأسد وقيس وعامّة

---

[1] البديع، ج 1، ص: 282–283.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص: 183

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 239.

[4] المصدر نفسه، ج 1، ص: 460.

أهل نجد، فأمّا أهل الحجاز فلغتهم التفخيم إلّا في مواضع قليلة، والذين أمالوا فعلوا ذلك؛ لضرب من تجانس الحروف، وليجري اللّسان في النّطق علي طريقة واحدة"[1].

يلاحظ إذن أن ابن الأثير جعل التعريف مكونا أساسيا من مكونات الباب، وخصص له في مواطن كثيرة من الكتاب فصولا أو فروعا مستقلة، بل إنه جعله منطلق الحديث عن كل باب، لذلك نجده يقرنه دائما بالفصل الأول من الباب أو الفرع الأول من النوع، فصفة "الأول" ملازمة للفصل المخصص للتعريف في الكتاب، وفي ذلك تأكيد على أهمية مكون التعريف في إقامة أبواب الكتاب وترتيبها.

خلاصة الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل بعض القضايا العامة في الكتاب، ونقصد على وجه الخصوص قضيتين بارزتين هما: قضية الاستشهاد وقضية التبويب النحوي وعلاقتهما بالمصطلح النحوي في الكتاب، ففيما يتعلق بقضية الاستشهاد، حاول البحث الوقوف على علاقة الشاهد بالاصطلاح النحوي،وذلك من خلال البحث في كيفية توظيف الشاهد بكل أنواعه في خدمة المصطلح، والكشف عن دوره في توضيح دلالات الألفاظ، وشرح التعاريف وإقناع المخاطب بسلامتها ودقتها. أما فيما يتعلق بقضية التبويب النحوي، فقد حاول البحث إبراز علاقة هذه القضية بالمصطلح النحوي من خلال تتبع منهج ابن الأثير في التبويب، وكيفية توظيف المصطلحات النحوية في بناء أبواب الكتاب وفصوله. وبذلك خلص البحث إلى ما يأتي:

– أفضى تتبع قضية الاستشهاد فيالكتابإلى الوقوف على كيفية توظيف ابن الأثير للشواهد من القرآن الكريم والشعر على وجه الخصوص في خدمة المصطلح النحوي وبعض المسائل

[1] البديع، ج 2، ص: 334.

المتعلقة به كمسألة التعريف، حيث لعبت الشواهد دورا كبيرا في تحديد دلالات الألفاظ وشرح ألفاظ التعريفات وتفسير عباراتها.

– سار ابن الأثير على نهج النحويين في الاستشهاد، إذ اعتمد كل أنواع الشاهد في إثبات صحة بعض الأحكام النحوية أو شذوذها، أو في شرح دلالة مصطلح نحوي معين أو الزيادة في توضيح تعريف معين. فاتضح بذلك أن ابن الأثير اتخذ الاستشهاد وسيلة من وسائل الشرح والبيان وخاصة فيما يتعلق بتحديد المفاهيم والتعريفات.

– تتمثل أنواع الشواهد التي اعتمدها ابن الأثير في كتابه في: شواهد من القرآن الكريم، وشواهد من الشعر، وشواهد من كلام العرب إضافة إلى الأمثلة المصنوعة. وخلص البحث إلى أن ابن الأثير وظف كل هذه الأنواع من الشواهد في دراسته للمسائل النحوية وأحكامها، أما فيما يتعلق بالمصطلحات والتعريفات، فقد تبين أنه اقتصر على الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر والأمثلة المصنوعة.

– ارتبط الاستشهاد بصفة عامة في الكتاب بغايات محددة تتمثل في: الاستدلال على اطراد الحكم النحوي أو شذوذه، والاستشهاد لما خالف القياس، والاستشهاد لتعدد وجوه الاستعمال والأحكام الإعرابية، والاستشهاد لجائزات الشعر.

– اعتمد ابن الأثير الاستشهاد في الكثير من تعريفاته، وتبين أن الوظيفة الأساسية للاستشهاد في علاقته بالمصطلح، ارتبطت بالتعريف بشكل واضح.

– استشهد ابن الأثير في سياق التعريف بأنواع مخصوصة من الشواهد هي: القرآن الكريم والشعر والأمثلة الخاصة المصنوعة، وتبين أنه كان يجمع في الغالب بين أكثر من نوع من هذه الأنواع، كما أنه كان يلجأ في بعض الأحيان إلى التمثيل بالمحسوسات.

– اقترن الاستشهاد في سياق التعريف بوظيفتين أساسيتين هما: وظيفة الشرح والتفسير، ووظيفة التعريف.

– تميز كتاب البديع بنظام فريد في التبويب، وقد تبين أن ابن الأثير بنى كتابه على نظام غير مألوف لدى النحويين، لذلك سعى البحث إلى استكشاف منهج ابن الأثير في تبويبه للكتاب، والكشف عن مصادر هذا المنهج، وإبراز الدور الذي لعبه المصطلح النحوي في تشكيل أبواب الكتاب وفصوله.

– تميز الكتاب بوفرة مصطلحات التبويب التي وظفها ابن الأثير في بناء الكتاب، وتنوعها، حيث اعتمد مصطلحات: "القطب" و"الباب" و"الفصل" و"الفرع" و"القسم" و"النوع" و"التعليم". وكل هذه المصطلحات اطردت في كل أجزاء الكتاب.

– قسم ابن الأثير الكتاب إلى قطبين وضمن كل قطب عشرين بابا، وجعل لكل باب فصولا وجعل تحت كل فصل فروعا، وضمن كل فرع أنواعا وأقساما وتعاليم.

– تجلى دور المصطلح النحوي في تبويب الكتاب، في أن ابن الأثير جعل المصطلحات النحوية أساس أبواب الكتاب، فسمى الأبواب والفصول بهذه المصطلحات.

–تجلت أهمية التعريف في بناء الكتاب في كون ابن الأثيرجعل التعريف ركنا أساسيا من البناء العام لأبواب الكتاب وفصوله، فمنخلال المنهج الذي اتبعه في بسط فصول الكتاب، ظهر التعريف أول عنصر يبدأ به ابن الأثير في تناول المفهوم بالدراسة والشرح والتفسير، بل إنه اعتبره، في عدة مواضع، فرعا من الفروع أو فصلا من الفصول المكونة للباب.

خاتمة:

بعد هذه الرحلة العلمية المشوقة في كتاب البديع في علم العربية، والوقوف على الشخصية النحوية الفريدة لمجد الدين ابن الأثير، وتتبع معالم الوعي المصطلحي عنده، وقدرته على مجاراة النحويين في توظيف مصطلحاتهم وابتداع مصطلحات خاصة به، ورصد تميزه في تبويب كتابه، وتتبع مختلف القضايا المستخلصة من الكتاب ودراستها وإبراز علاقتها بالاصطلاح النحوي، يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يأتي:

– اهتم البحث بتحديد المفاهيم الأساسية التي بني عليها، وهي مفهوم المصطلح ومفهوم النحو ومفهوم المصطلح النحوي، وذلك من الناحية اللغوية والاصطلاحية العامة والاصطلاحية الخاصة عند ابن الأثير.

– تبين أن ابن الأثير لم يخصص حيزا للحديث النظري عن المصطلح وقضاياه، غير أنه أورد مجموعة من الأمور ذات الصلة المباشرة بالمصطلح، كحديثه عن الأسماء المنقولة عن وضعها العام الحقيقي إلى الوضع الخاص المجازي، وحديثه عن اتفاق العلماء وتواضعهم على المصطلحات.

– اتضح أن المصطلحات النحوية الواردة في الكتاب، تنقسم من حيث طبيعتها إلى مصطلحات بسيطة ومصطلحات مركبة، وأن المصطلحات المركبة تنقسم بدورها إلى صنفين: مصطلحات مركبة تركيبا إضافيا أو وصفيا أو مقيدا، ومصطلحات وردت في شكل عبارات اصطلاحية تختلف شكلا عن المصطلحات المفردة أو المركبة.

– تبين أن المصطلحات النحوية الواردة في الكتاب، تنقسم من حيث مصدرها إلى: مصطلحات بصرية المصدر، ومصطلحات كوفية المصدر، ومصطلحات ذاتية المصدر. والمقصود بذاتية المصدر المصطلحات التي ابتدعها ابن الأثير وتفرد بها.

– توصل البحث إلى رصد بعض ملامح الوعي المصطلحي عند ابن الأثير، منها أنه يتمتع بحس مصطلحي متميز، وأن له إلماما واسعا بدور المصطلح في فهم المسائل والأحكام النحوية، وأنه كان واعيا بأن لكل علم مصطلحاته، وبأن الاصطلاح هو اتفاق يحصل بين العلماء.

– تجلت مظاهر الوعي المصطلحي عنده في: ربطه المصطلح بالعلم الذي ينتمي إليه وعنايته بتحديد دلالة المصطلح وتعريفه في ذلك العلم، وتمييزه بين المستوى اللغوي والمستوى الاصطلاحي، وإحاطته بالحد وأنواعه، وتوظيفه لمجموعة من المصطلحات الخاصة عند أهل الاختصاص وأهل الاصطلاح.

– بخصوص قضايا المصطلح النحوي، تم التركيز على دراسة قضيتين رئيسيتين هما: قضية التعريف، وقضية الخلاف النحوي.

– فيما يتعلق بالتعريف، تبين أن ابن الأثير لم يتعرض له من الناحية النظرية، ولم يتحدث عن الحد وتفاصيله وجزئياته وأنواعه، كما فعل عدد من النحويين، ولكنه أورد إشارات تفيد إلمامه بمسألة الحد.

– اهتم ابن الأثير بتعريف المصطلحات النحوية وتحديد مدلولاتها بقدر عنايته بالمسائل النحوية والأحكام المتصلة بها والقضايا المتفرعة عنها، وقد تجلى ذلك في كل أبواب الكتاب، كما تجلى في منهجه في عرض مادته من بدايته إلى نهايته.

– ارتبط التعريف عند ابن الأثير بغايتين أساسيتين، الأولى تمثلت في تحقيق المقصد النحوي الخالص في تعريفاته، لذلك لم يهتم بالخوض في الحد وإشكالاته وشروطه وأنواعه. والثانية تعليمية، تتجلى في اعتماده أنواعا من التعريف تيسر للمتعلم ضبط المفاهيم واستيعابها، كالتعريف بالمثال، والتعريف بالضد، والتعريف بالمحسوس، وسلكه مسالك

مختلفة في التعريف كالاختصار فيه، والتقديم له، وغيرها من الوسائل المساعدة على الفهم والاستيعاب.

– استعمل ابن الأثير مصطلح "التعريف" بمفهومين: الأول بمعنى مرادف للحد، والثاني بمعنى أعم يتمثل فيذكر كل ما يتعلق بالمصطلح من معلومات، كذكر أقسامه وأنواعه وشروطه وأصنافه وخواصه، هذا فضلا عن حده.

– اتسم مذهب ابن الأثير في تعريف المصطلحات النحوية بالتنوع، وتجلى ذلك في: عنايته بذكر المعنى اللغوي وأصل الاشتقاق قبل التعريف، وتتبعه لألفاظ التعريف بالشرح والتفسير، وعنايته بتعليل تسمية المصطلحات المعرفة، وسلكه مسلك الاحتراز في التعريف، واعتماده بعض الوسائل المساعدة على إيضاح التعريف كوضع مقدمات له أو التمثيل له.

– اقتفى ابن الأثير أثر النحويين في تعريفاتهم، فنقل عنهم معظمها، غير أن من هذه التعريفات ما كان يورده ابن الأثير دون تدخل فيها، ومنها ما كان يتدخل فيه.

– وقف البحث على بعض ملامح التجديد عن ابن الأثير، فقد كان في بعض تعريفاته مجددا مبتدعا، وقد تجلى تجديده في صورتين، الأولى كان التجديد فيها في الصياغة لا في المضمون، والثانية كان فيها التجديد في الصياغة والمضمون معا.

– تعددت صور التعريف وأساليب عرضه عند ابن الأثير، فقد كان يقدم اللفظ المعرف على التعريف، أو يقدم التعريف على اللفظ المعرف، أو يذكر للمصطلح الواحد أكثر من تعريف، أو يذكر للمصطح الواحد عدة مرادفات له، أو يقدم التعريف الاصطلاحي ويؤخر التعريف اللغوي، أو يكتفي بالتعريف الاصطلاحي ويستغني عن التعريف اللغوي، أو يكتفي بالتعريف اللغوي ويستغني عن الاصطلاحي، كما نجده في بعض الأحيان يدخل التعاريف في بعضها.

– تنوعت تعريفات ابن الأثير في الكتاب، لتشمل: التعريف بالماهية، والتعريف بالمرادف،والتعريف بالسلب، والتعريف بالمثال،والتعريف بالضد، والتعريف بالأنواع، والتعريف بالوظيفة، والتعريف بالعلامة، والتعريف اللغوي، والتعريف التفسيري، والتعريف السياقي، والتعريف المصطلحي.

– بالنسبة لقضية الخلاف النحوي،تبين أنه لم يخصها ببحث نظري مستقل كما فعل بعض النحويين كابن الأنباري والعكبري وغيرهما. أما مظاهر الخلاف عنده فتجلت في مستويين: الخلاف في المسائل والأحكام النحوية، والخلاف في الاصطلاح النحوي والتعريف. وما تم التركيز عليه في البحث هو المستوى الثاني.

-تجلت مظاهر مخالفة ابن الأثير للنحويين في أمرين: مخالفتهم في الاصطلاح ومخالفتهم في التعريف، وتبين أنه سلك ثلاثة مسالك في هذه المخالفة، فالمسلك الأول رجح فيه مصطلحات البصريين وخالف الكوفيين، والمسلك الثاني مال فيه إلى بعض المصطلحات الكوفية وخالف البصريين ، والمسلك الثالث خالف فيه المذهبين معا.

– من القضايا العامة التي وقف عليها البحث، قضية الاستشهاد وقضية التبويب وعلاقتهما بالمصطلح النحوي.

– فيما يتعلق بقضية الاستشهاد، حاول البحث الوقوف على علاقة الشاهد بالاصطلاح النحوي، وذلك من خلال البحث في كيفية توظيف الشاهد بكل أنواعه في خدمة المصطلح، والكشف عن دوره في تحديد دلالات الألفاظ، وشرح ألفاظ التعريفات وتفسير عباراتها.

– وظف ابن الأثير كل أنواع الشواهد في دراسته للمسائل النحوية وأحكامها، أما فيما يتعلق بالمصطلحات والتعريفات، فقد اقتصر على الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر والأمثلة المصنوعة.

– اقترن الاستشهاد عنده بغايات منها: الاستدلال على اطراد الحكم النحوي أو شذوذه، والاستشهاد لما خالف القياس، والاستشهاد لتعدد وجوه الاستعمال والأحكام الإعرابية، والاستشهاد لجائزات الشعر.

– استشهد ابن الأثير في سياق التعريف بأنواع مخصوصة من الشواهد هي: القرآن الكريم والشعر والأمثلة الخاصة المصنوعة، وتبين أنه كان يجمع في الغالب بين أكثر من نوع من هذه الأنواع، كما أنه كان يلجأ في بعض الأحيان إلى التمثيل بالمحسوسات.

– فيما يتعلق بقضية التبويب النحوي،تبين أنه اتبعطريقة جديدة في تصنيف مادة كتابه ولم يلتزم طريقة النحويين في ترتيب كتبهم ولم يتقيد بالنظام الذي ساروا عليه في تبويبها.

– جعل ابن الأثير المصطلحات النحوية أساس التبويب في الكتاب، فسمى الأبواب والفصول بهذه المصطلحات، كما اعتمد التعريف ركنا أساسيا من البناء العام لأبواب الكتاب وفصوله.

– اتضح أن ابن الأثير تأثر في تبويب كتابه بأسلوب المحدثين والأصوليين ومنهجهم في التصنيف والترتيب، فقد وظف بعض المصطلحات التصنيفية التي اعتمدها بعض علماء الأصول في ترتيب كتبهم وتبويبها، كالقطب والفرع والنوع والمقدمة الخاتمة.

– تميز منهجه في التبويب بوضع مقدمات لعدد من الأبواب والفصول يُفتتح بها الكلام عن مسائل الباب، كما جعل لعدد من الأبواب والفصول والفروع والأنواع خواتم يمكن اعتبارها تكملة لما سبق من مسائل الباب أو استدراكا لما فاته فيها.

– اعتمد ابن الأثير"المقدمة" مكونا أساسيا من مكونات النظام الذي بنى عليه الأبواب والفصول، حيث جعل لبعض الأبواب والفصول مقدمات تشتمل على معطيات تتعلق بمسائل الباب وتوطئ للخوض فيها.

– استثمر ابن الأثير بعض خواتمه في عرضِ بعض الأحكام المتعلقة بالمسائل التي درسها، أو استدراكِ بعض التفاصيل والتقسيمات التي لم يتيسر له الخوض فيها، أو استعراض بعض الآراء والأحكام الإعرابية.

– تبين من دراسة المصطلح النحوي في كتاب البديع أن ابن الأثير من أئمة النحو المجددين، فقد تمكن بخبرته وتبصره وتبحره في علم النحو أن يبدع ويجدد على مستوى الاصطلاحات والتعريفات النحوية وكذا على مستوى تأليف الكتاب وتبويبه.

– تميز ابن الأثير بقدرته على مجاراة النحويين في تسمية المفاهيم النحوية واستعمال مصطلحات وعبارات اصطلاحية انفرد بها ولم يسبق تداولها في كتب النحو، ومن هذه المصطلحات:**"النكرة المؤقتة"**، و"المنادى الطويل"، و"البدل الكلي"، و"البدل البعضي" و"البدل الاشتمالي" و"الصّحيح حرف الإعراب"، و"المتردد بين اللازم والمتعدي" وغيرها.

– إن السمة الغالبة على المصطلحات التي ابتدعها ابن الأثير هي التركيب، غير أن صور تركيبها اختلفت من مصطلح إلى آخر، فمنها ما ورد في شكل مركبات إضافية مثل: أعرف المضافات، تنوين الفرق، تعريف الوضع وغيرها. ومنها ما ورد في شكل مركبات وصفية مثل: النكرة المؤقتة، المعرفة الوضعية، البدل البعضي وغيرها. ومنها ما ورد في صورة عبارات اصطلاحية، مثل: كامل أوصاف الاستحقاق، ناقص أوصاف الاستحقاق، أفعال مستعارة للاختصار، المعتد به اعتداد الظاهر في اللفظ، "كانَ المضمرُ فيها اسمُها"وغيرها.

– حاول ابن الأثير أن يجدد في بعض تعريفاته، وقد تجلى ذلك في صورتين: الأولى كان فيها مجددا على مستوى الصياغة والأسلوب مع الحفاظ على المضمون، والثانية كان فيها مجددا مبتدعا صياغة ومضمونا، مما سمح له بإنشاء تعريفات خاصة به.

– تبين أن كتاب البديع له قيمته العلمية التي تميزه عن غيره من كتب النحو، وتجعله كتابا فريدا يستحق كل عناية وتقدير قراءة ودرسا وتحليلا. والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

معجم المصطلحات النحوية المعرفة في كتاب

"البديع في علم العربية"

حرف الهمزة

(أ د و)

أدوات [الاستفهام]

"في أدواته، وهي: حروف، وأسماء، فالحروف: هي الأصل، والأسماء محمولة عليها... أمّا الحروف فهي: الهمزة وهل وأم. وأما الأسماء فعلى ضربين: ظروف وغير ظروف. فغير الظروف: مَنْ، وما، وأيّ، وكيف، وكم. والظروف: أين، وأنَّى، وأيّان، ومتى، وأيّ، وحين. تقول: أزيد عندك؟ وهل قام زيد؟ وأزيد في الدار أم عمرو؟ ومن عندك؟وما فعلت؟ وأيّ شيء قلت؟ وكيف أنت؟ وكم مالك؟ وأينَ زيدٌ؟ وأنّى شئتَ؟ وأيّان تقوم؟ ومتى تذهبُ؟ وأيَّ حينٍ تخرجُ؟ولكل واحدة من هذه معنى". ج2، ص: 217

(أ ن ث)

[التأنيث] الحقيقي

"فالحقيقي: ما كان له بإزائه نظير من الآخر نحو رجل وامرأة، وجمل وناقة، وحمار وأتان، وهذا لا يكون إلا في الحيوان، لهذا قيل في تعريفه:إنه ما كان له فرج".ج2، ص:45

[التأنيث] غير الحقيقي

"إذا كان الفاعل مؤنثا، فلا يخلو **تأنيثُهُ:** أن يكون حقيقيا، أو **غير حقيقيٍ وهو: ما لا ذكَر له بإزائه، أو ما ليس له فَرج**". ج 1، ص: 103

المؤنث

"والمؤنث من الأسماء على ضربين: مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة".ج2، ص:277

المؤنث بالعلامة

"المؤنث بالعلامة على ضربين: أحدهما بالتاء، والآخر بالألف، فالتاء نحو: حمزة وحمْدَة، والآخر بالألف على ضربين: مفردة، نحو: حُبْلى وشكرى، وألف وقعت بعد ألف زائدة فحركت فانقلبت همزة، نحو: حمراء وأصدقاء". ج2، ص:277

المؤنث بغيرالعلامة

"وأما المؤنث بغير العلامة فعلى ضربين: ثلاثي ساكن الأوسط، نحو: هنْد، ودعْد، والثاني على ضربين: ثلاثي متحرك الأوسط، نحو: قدَمٍ وعُنقٍ، والآخر ما زاد على الثلاثة، نحو: زينب وسعاد". ج2، ص: 277

[المؤنث] الحقيقي

"الباب الثاني من القطب الثاني (في المذكر والمؤنث)...وكل واحد منهما ينقسم إلى حقيقيومجازي.**فالحقيقى: ما كان له بإزائه نظير من الآخر نحو: رجل وامرأة، وجمل وناقة، وحمار وأتان، وهذا لا يكون إلا في الحيوان، ولهذا قيل في تعريفه: إنه ما كان له فرج**". ج 2، ص: 45

[المؤنث] المجازي

"الباب الثاني من القطب الثاني (في المذكر والمؤنث)...وكل واحد منهما ينقسم إلى حقيقي ومجازي... **والمجازي: شيء يختص باللفظ دون المعنى، فإن لفظ القمر مذكر ولفظ الشمس مؤنث**، وليس أحد اللفظين أولى بالتذكير والتأنيث من الآخر، وإنما ذلك لضرب من التصرف والاختيار من واضع اللغة، ومرجع هذا النقل".ج 2، ص:45

حرف الباء

(ب د أ)

الابتداء

"الابتداءُ: معنىً يتصف به الاسمُ، وهو الاهتمام بتقديم النطق به، وله وصفان: أحدهما سِلْبيٌ، والآخر إيجابي. أما السّلْبِيّ: فهو التعري من عَوامِلَ مخصُوصةٍ هي: كان، وظننْتُ، وإنَّ وأخواتُهُنَّ، وما ولا النافيتان، وما أُضْمِر وأُعْمِل من الأفعال، والباء في"بحسبك قول السوء"، و"من" في "ما من أحد قائم" في لغة تميم. وأمّا الإيجابيُّ: فهو أمران: أحدهما: التَّهيُّؤ لِدخولِ العواملِ التي تعَرَّى منها، والثاني الإسْنادُ إليه". ج 1، ص: 55

المبتدأ

"الباب السادس من القطب الأول: في المبتدأ ... ونظم حده بعد معرفة مواده: **كُلُّ اسمٍ عرَّيْتَه من عوامِلَ مخصوصةٍ وهيَّأْتَهُ لدُخولها عليه، وجَعَلْتَه أهلاً للإسنادِ إليه، فإذا تناولَ هذا المعنى الاسْمَ رَفَعَه لفظاً أو موضِعا، وسُمِيَّ مُبْتَدأً**". ج 1، ص: 55

(ب د ل)

البدل

"البدل وهو إبدال حرف وحركة". ج 2، ص: 708

"البدلُ جارٍ مَجْرى التوكيدِ والوصْفِ في الإفادةِ تَبْييناً وتحقيقاً، وإيضاحًا وتخصيصًا، وهو في الحقيقةِ: إعلامُ السَّامع بمجموعِ اسْمي المُسَمَّى على جهةِ البَيانِ، وإنَّمَا يُذْكَرُ الأَوَّلُ لنوع من التَّوطِئةِ، وليُفادَ بمجموعِهما ما لا يَحْصُلُ بِأحَدِهِماَ، تقولُ: ضَرَبْتُ زيداً أخاكَ، فالأخُ

ثَبَّتَ في النفسِ أنَّ المَضْروب زَيدٌ، الذي هو الأخُ، وأَوضَحَهُ وخَصَّصَه من غَيْرِه من الزَّيْدينِ". ج 1، ص: 342

بدل الاشتمال

"لا يخلو البدل: أن يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، أو لا علاقة بينهما. فالّذي بينهما علاقة، لا يخلو أن يكون هو هو، أو هو بعضه، والبعض لا يخلو أن يكون جزءا منه، أو وصفا فيه...**والذي هو وصفٌ له: يُسمى بَدَل اشتمال: نحو: أَعْجَبَني زيدٌ عِلْمُه**".
ج1،ص: 342- 343

بدل البعض

"لا يخلو البدل: أن يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، أو لا علاقة بينهما. فالّذي بينهما علاقة، لا يخلو أن يكون هو هو، أو هو بعضه، والبعض لا يخلو أن يكون جزءا منه، أو وصفا فيه...**والذي هو جزءٌ منه: يُسَّمى بَدَلَ البَعْضِ، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدا رأسه**".ج 1 ، ص: 342- 343

بدل الغلط

"لا يخلو البدل: أن يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، أو لا علاقة بينهما...**والذي لا تَعَلُّقَ له بالأَوَّلِ يُسَمَّى بدلَ الغَلَطِ، نحو : عَجِبْتُ منْ زَيْدٍ عَمْرٍو، أردت أن تقول: عجبت من عمرو، فسبق النطق ب"زيد" فاستدركته فقلت: ب"عمرو**".ج 1، ص: 342- 343

بدل الكل

"لا يخلو البدل: أن يكون بينه وبين المبدل منه علاقة، أو لا علاقة بينهما. فالّذي بينهما علاقة، لا يخلو أن يكون هو هو، أو هو بعضه... **فالذي هوَهوَ: يُسَمَّى بَدلَ الكُل من الكلِ نحو: قامَ زيد أخوكَ**".ج 1، ص: 342- 343

(ب ن ي)

البناء

"البناءُ: ثبوت الشَّيءِ على صورةٍ واحدةٍلا يُغَيِّرُها لَفْظاً، تقول: رأيت من جَاءَك

فـ"مَن" مَبْنِيَّةٌ على السكونِ، والنصبُ مقدَّرٌ فيها بـ"رَأَيْتُ" وهو إذاً ضَدُّ الإعراب".ج1، ص:48

المبني

"مالَزِمَ آخره إحْدى الحرَكاتِ الثلاثِ والسُّكونَ، وينقسمُ قسمين: أصلاً وفرعاً...الأصلي، وهو نوعان: النوع الأول: الحروف جميعها...النوع الثاني: بعض الأفعال".ج1، ص: 36

(ب ي ن)

البيان

"هو أن تُعرِّيها[النون] من الغُنة فتخرجها من الفم ولا تجدُ لها في الأنفِ أثرا". ج2، ص: 640.

حرف الثاء

(ث ن ي)

الاستثناء

" أَنْ يَخْرُجَ من الحُكْمِ ما لَوْلاَ هوَ لَدَخَلَ فيه وجوبا". ج 1، ص: 214

"قال قوم: هو أنْ تُخْرِجَ شيئا مما أَدْخَلْتَ فيه غَيْرَه، أو تُدْخِلَهُ فيما أَخْرَجْتَ مِنه غَيْرَه". ج1، ص: 214

"قال قوم: هو أنْ تُخْرِجَ بعضاً مِمَّا أَدْخَلْتَ فيه كُلاّهُ، أو تُدْخِلَ بعضاً فيما أَخْرَجْتَ منه كُلا لهُ".ج 1، ص: 214

"وقالَ آخرون: هو إِخْراجُ بعضِ ما يوجِبُه اللفظُ منْ عموم لفظٍ ظاهِر، أو عمومِ حُكْمٍ، أو عُمُومِ معنىً". ج 1، ص: 214

التثنية

"تعريف التثنية: وهي ضمُّ مُفرَدٍ غالباً، وتنقسم قسمين: لغويةٌ– وهي الأصُل– وصناعيةٌ – وهي الفَرْعُ–". ج 2، ص: 75

[التثنية] اللغوية

"التثنية: وهي ضم مفرد غالبا، وتنقسم قسمين: لغوية – وهي الأصل – وصناعية – وهي الفرع–.ولا يخلو الاسمان أن يكونا مختلفين لفظاً أو متفقين، **فالمختلفان بابهما اللغوية، وطريقه أنْ يُجْمَعَ بينهما بحرفِ العَطْفِ فتقول: قام زيد وعمرو**". ج2، ص: 75–76

[التثنية] الصناعية

"التثنية: وهي ضَمُ مفردٍ غالباً، وتنقسم قسمين: لغويةٌ، وهي الأصلُ، وصناعيةٌ، وهي الفرعُ.ولا يَخْلو الاسمانِ أنْ يَكونا مُخْتَلفَينِ لفْظًا أو مُتَفِقَيْنِ...**والمُتفِقَانِ بابهما الصناعية، على أنْ يتفقا عِدَّة وحَرَكَةً وسكونا ونضداً نحو: قام الزيدان والعمران**".ج 2، ص: 75-76.

حرف الجيم

(ج ر ر)

الجر

"والجرّ: اختصاص حرف الإعراب بالكسرة الّتي يحدثها عامل، نحو: مررت بزيد". ج 1، ص: 44

المجرور بالإضافة

"المجرور بالإضافة...وهو نوع من الإسناد يُجرُّ فيه الثَّاني بإسناد الأَوّل إليه لفظاً أو تقديراً، فالثاني متمم للأولِ، ومعمولٌ له". ج 1، ص: 283-284

(ج ز أ)

الشرط والجزاء

"في الشّرطو**الجزاء**، وفيه فصلان: الفصل الأوّل: في تعريفه، وذكر حروفه. وهو معنى من معاني الكلام التي انقسم إليها، كالخبر والاستفهام والتمني. وحرفه الّذي يحصل به الشّرط والجزاء في الأصل "إنْ"وحدها،وقد شبّهوا بها أسماء وظروفا. فالأسماء:"من" و"ما" و"أيّ" و"مهما"،والظّروف:" أين" و"متى" و"أنّى" و" أيّ حينٍ" و"أينما" و"حيثما" و"إذما" و"إذاما". ج1، ص: 625

(ج ز م)

الجزم

"والجزم: اختصاص حرف الإعراب بالسّكون أو الحذف اللّذين يحدثهما عامل، نحو: لم يضرب، ولم يغز، ولم يرم، ولم يخش، ولم يضربا، وأخواتها".ج 1، ص: 44

(ج م ع)

الجمع

"الجمع ضَمُ غير المُفرد إلى المفردِ". ج 2، ص: 88

"الجمع جمعان: جَمْعُ قِلَّةٍ، وجَمْعُ كَثْرةٍ". ج 2، ص: 178

"الجمع على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير". ج 2، ص:207

[الجمع] الخاص

"اعلم أن الجمع: ضم غير المفرد إلى المفرد...وينقسم قسمين: أحدهما: **خاص، وهو ما كان مقصوراً على المذكر**". ج 2، ص: 88.

الجمع السالم

"وما يجمع منها [أي الأسماء] فهو على ضربين: **ضرب: يجري في إعرابه مجرى التثنية بالحروف، وله لقبان أحدهما: الجمع السالم**، والثاني: الجمع الذي على حد التثنية". ج 2، ص: 88

الجمع الذي على حد التثنية

"وما يجمع منها [أي الأسماء]، فهو على ضربين: ضرب يجري في إعرابه مجرى التثنية بالحروف، وله لقبان، أحدهما: الجمع السالم، **والثاني: الجمع الذي على حد التثنية**".ج 2، ص: 88

[الجمع] المتوسط

"فاعلم أن الجمع: ضم غير المفرد إلى المفرد...وينقسم قسمين: أحدهما: خاص، وهوما كان مقصوراً على المذكر.**والثاني: متوسط، وهو ما كان مقصوراً على المؤنث**". ج 2، ص: 88

الجمع المكسر

"فاعلم أن الجمع: ضم غير المفرد إلى المفرد...وينقسم قسمين: أحدهما...**وضرب يجري في إعرابه مجرى الواحد بالحركات، وهو الجمع المكسر**، وهو عام في الغالب". ج2، ص: 88

جمع التكسير

"جمع التكسير...وهو: كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه، تشبيها بتكسير الآنية وانفكاك أجزائها. ويكون في الغالب لمن يعقل، ولما لا يعقل، نحو: رجال وهنود وجمال".
ج 2، ص: 106

"جمع تكسير على ضربين: جمع قلة، وجمع كثرة". ج2، ص: 108.

جمع في المعنى دون اللفظ[1]

"وينقسم الجمع باعتبار آخره ثلاثة أقسام: جمع في اللفظ والمعنى...**وجمع في المعنى دون اللفظ، وهو كل ما لم يكن له واحد من لفظه، نحو: قوم ورهط**، ومنه قوله

[1]المراد هنا اسم الجمع، وقد سماه ابن الأثير باسمه في عدة مواضع من الكتاب، منها قوله:" وتجوز إضافة هذه الأعداد إلى اسم الجمع، نحو: رهط ونفر وقوم وبشر، تقول: عندي ثلاثة نفر، ومنه قوله تعالى:﴿وَكانَ فِي المدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾" البديع 2ج ص:286،287.

تعالى:﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ فالنعمة مفردة في اللفظ مجموعة في المعنى". ج2، ص: 88

جمع القلة

"فجمع القلة ستة أبنية:أَفْعِلَةٌ، وأَفْعُلٌ، وأَفْعالٌ، وفِعْلَةٌ، وفَعَلَةٌ عند بعضهم، وجمع الصحة، نحو:أَحْمِرَة، وأَكْلُب، وأَجْمال، وصِبْيَة، وكَفَرَة، والزيدون والهندات ... والقليل: عبارة عمّا لا يتجاوز العشرة". ج 2، ص: 108.

جمع الكثرة

"فجمع القلة ستة أبنية:أَفْعِلَةٌ، وأَفْعُلٌ، وأَفْعالٌ، وفِعْلَةٌ، وفَعَلَةٌ عند بعضهم، وجمع الصحة، نحو:أَحْمِرَة، وأَكْلُب، وأَجْمال، وصِبْيَة، وكَفَرَة، والزيدون والهندات؛ **وما عدا هذه الأوزان فهو جمع كثرة**.والقليل: عبارة عمّا لا يتجاوز العشرة، **والكثير ما تعدّاها**". ج 2، ص: 108.

(ج م ل)

الجملة

"الجملة ... وتنقسم، في الأصل، قسمين، أحدهما: **جملة من فعل وفاعل، والآخر: جملة من مبتدأ وخبر**، وتتفرّع عليهما ثلاث جمل: جملة من شرط وجزاء، وظرف وجارّ ومجرور، فصار منقسما إلى خمسة أقسام".ج 1، ص: 72

الجملة الفعلية

"**ولا تخلو الجملة الفعليّة: أن يتصدّرها فعل، لفظا...أو تقديرا كقولك:إذا زيد زارني زرته، فـ" زيد" مرتفع بفعل مضمر، لأنّ"إذا" طالبة للفعل؛ إذ فيها معنى الشّرط**، وعليه قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّت﴾ و﴿إِذَا السَّماءُ انْفَطَرَتْ﴾، ومثله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ

اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التقدير: إذا انشقّت السّماء انشقّت، وإن استجارك أحد من المشركين استجارك".ج 1، ص: 72-73

(ج هـ ر)

الجهر

"إشباع الاعتماد في مخارجها [أي الحروف]، ومنع النفس أن يجري معها، حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت ... والجهرُ: الإظهارُ". ج 2، ص: 613

حرف الحاء

(ح ذ ف)

الحذف

"**في الحذف، وهو على ضربين: حذف حرف، وحذف حركة**، وكلاهما مقيس، وغَيرُ مقيس...". ج 2، ص: 484

[الحذف] المقيس

"في الحذف وهو على ضربين: حذف حرف، وحذف حركة، وكلاهما مقيس، وغَيرُ مقيس، **أما المقيس فهو: ما حذف للجازم، نحو:لم يسْعَ، ولم يَغْزُ، ولم يرمِ، ولم يضربْ، ولم يضربا، أو حذف للإضافة في التثنية والجمع، نحو: غُلامَيْ زيدٍ، وضارِبِي عَمرٍو، أو حذِف للنسب، نحو: كوفيّ وبصريّ**...وأما غيرُ المقيس ففي أحد عشرَ حَرْفاً: الهمزة، والألف...". ج 2، ص: 484

[الحذف] غير المقيس

"في الحذف، وهو على ضربين: حذف حرف، وحذف حركة، وكلاهما مقيس، وغَيرُ مقيس ... **وأما غيرُ المقيس ففي أحد عشرَ حَرْفاً: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والنّون، والهاء، والحاء، والخاء، والطاء والباء، والفاء، ونحو إسكان المتحرك، لضرورة الشّعر، وهو كثير**". ج 2، ص: 484

(ح ر ف)

الحرف

"الكلمةُ: إما أن تدُلَّ على معنىً بالوضع، أو لا تدُلَّ...**والتي تدل على معنى في غيرها هي الحَرْفُ**". ج 1، ص: 8

"وحدُّ الحرْفِ: كل كلمة دَلَّت على معنًى في غيرها ولم تكن أحدَ جُزْئَي الجُملة المفيدةِ سِوى النّداء، نحو"مِنْ" و"إلى"". ج1، ص: 9

[الحرف] الأغن

"وأما الأغَنُّ فهو النون الخفيفة، للغنة التي فيها". ج2 ، ص: 619

[الحرف] الخيشومي

"وأما الخيشومي، فهو النون الساكنة، وتسمى الخفيفة والخفية، لخفتها وخفائها في النطق". ج2، ص: 619

[الحرف] المتفشي

"وأما المتفشي فهو الشين، سُمي بذلك لاتساع مخرجها". ج 2، ص: 619

[الحرفِ] المستطيل

"وأما المستطيل فهو الضاد المعجمة، لأنها استطالت برخاوتها حتى اتصلت بمخرج الظاء، ويُسَمَّى المنفرد، لانفراده بمخرجه". ج 2، ص: 618

[الحرف] المكرر

"أما المكرَّرُ فهو الراء، لأن اللسان يتعثَّر فيه حتى كأنه ينطق بحرفين، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت". ج 2، ص: 618

[الحرف] المنحرف

"وأما المنحرف فهو اللام، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت، سُمِي بذلك لانحرافه عن إخوته شيئاً إلى الرِّخْوَةِ". ج 2، ص: 618

[الحرف] المهتوت

"وأما المهتوتُ فهو التاء، سُميت بذلك لضعفها وخفائها". ج 2، ص: 618

[الحرف] الهاوي

"وأما الهاوي فهو الألف:لِهُوِيِّهِ في الحَلْقِ، ولأن مَخرجه اتسع له الصوت أشدَّ من اتساع مخرَج أخويْهِ، وهما الياء والواو". ج 2، ص: 618

حرف الإنكار

"حرف الإنكار: وهو ألف، أو واو، أو ياء...". ج 2، ص: 445

حرف التذكير

"حرف التذكير، وهو أن يقول الرجل كلاماً، فيشذّ عنه بعض ما يريد أن يقوله، فينتهي لفظه إلى كلمة من كلامه، ويريد أن يتذكر ما قد نسيه، فيمد صوته بالحرف الآخِر الذي وصل إليه،فإن كان مفتوحا صارت الفتحة ألفا، وإن كان مضموما صارت الضمة واوا، وإن كان مكسورا صارت الكسرة ياء، وإن كان ساكنا حُرِّكَ بالكسرة، يقول في من قال: قام

زيد، إذا أراد أن يتذكر بعد قام، قال: قاما، ثم يقول: زيد، ويقول في الضم يقومو، ثم يقول زيد". ج 2، ص: 442

حرف التعليل

"حرف التعليل وهي كي". ج 2، ص: 444

حرف التفصيل

"حرف التفصيل، وهو"أمَّا"، ويُفصَّل بها ما أَجْملَ المدّعي، يقول القائل: قام زيد وعمرو، فتقول: أمَّا زيد فعالم وأما عمرو فلا". ج 2، ص: 440

حرف التقريب

"حرف التقريب، وهو" قد" وتخص الأفعال، وتتضمن معنى التقريب والتقليل، أما التقريب: فتقريب الماضي من الحال، تقول: قد جاء زيد، أي الآن، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، ولا بد فيه من معنى التوقع، وأما التقليل فيكون مع الحال عند الاستبعاد بمنزلة رب، يقول: ما يفعل زيد هذا، فيقول: قد يفعل، أي: ذلك قليل". ج 2، ص: 439

حرف الخطاب

"التاء في (أنت) حرف الخطاب، كالكاف في ذلك". ج2، ص: 9

حرف الردع

"حرف الردع، وهو "كلا"، قال سيبويه: "هو ردع وزجر"، وقال الزجاج:"هو ردع وتنبيه.ويقع جوابا: لمن قال لك: ما تنكره عليه، يقول: شتمك فلان، فتقول: كلا، أي: ارتدع عن هذا". ج 2، ص:441

حرف السكت

"وهو الهاء في قوله تعالى:﴿ما أغنى عني ماليهْ، هلك عني سلطانيَهْ﴾ وهي مختصة بحال الوقف، فإذا أدرجت الكلام سقطت". ج 2، ص: 443

حرف الكف

"حرف الكف: وهو "ما"". ج 2، ص: 444

حرف النهي

"حرف النهي وهو "لا"". ج 2، ص: 444

حرفا الاستفهام

"حرفا الاستفهام: وهما" أمْ" و"هلْ". ج 2، ص: 438

حرفا الاستقبال

"حرفا الاستقبال، وهما: السين وسوف، تقول: سيفعل وسوف يفعل، فالسين جواب: لن يفعل وسوف جواب: لا يفعل، وفي سوف زيادة على دلالة تنفيس، ومنه قولك: سوّفته أي: قلت له: سوف أفعل". ج 2، ص: 428

حرفا التفسير

"حرفا التفسير، وهما:"أيْ" و"أنْ"، يفسران الكلام ويشرحانه، تقول في نحو قوله تعالى:﴿واختار موسى قومَه﴾[1] أي: من قومه، كأنك قلت: معناه: من قومه، وتفسيره: من قومه". ج2، ص: 435

[1] سورة الأعراف: 155.

حرفا الخطاب

"حرفا الخطاب وهما: الكاف والتاء، ويلحقان علامة للخطاب، ويدخلان الأسماء والأفعال نحو: ذاك، وذلك وأولئك، وهاك، وهناك، ورويدك، وأَرَأَيْتَكَ، وأنتَ وأنْتِ". ج2، ص: 438

حرفا المصدر

"حرفا المصدر، وهما: "ما" و"أنْ" نحو: أعجبني ما صنعت وما تصنع، وأريد أن تفعل". ج 2، ص: 436

حرفا الوقف

"حرفا الوقف، وهما الشين والسين، أما المعجمة فتلحق كافَ المؤنث في لغة بني تميم، وتسمى الكشكشة، نحو: أكرمتكش، ومررت بكش، أما المهملة فتلحق كاف المؤنث في لغة بكر، نحو: أكرمتكس، ومررت بكس". ج 2، ص: 438

[الحروف] الأسلية

"وأما الأسلية فثلاثة أحرف: الصاد، والسين، والزاي، لأن مبدأها من أسلة اللسان". ج 2، ص: 616

الحروف الجازمة

"في الحروف الجازمة...وهي خمسة: "لمْ" و"لمَّا"، و"لام" الأمر، و"لا" في النهي، وحرف الشرط مع ما حمل عليه. وكلّهنّ يجزمن الفعل المضارع إذا وقع بعدهنّ، ولم يكن فيه مانع من نوني التأكيد و" نون" جماعة النّساء؛ فإنّه يكون مبنيّا". ج 1، ص: 619

[الحروف] الذلْقية

"وأما الذَّلْقية فثلاثة أحرف: الراء، واللام، والنون، لأن مبدأها من ذلْقِ اللسان، وهو طرفه". ج 2، ص: 617

[الحروف] الرخوة

"وأما الرخوة فهي ثلاثة عشر حرفا: الهاء والحاء، والغين، والخاء، والشين، والضاد، والصاد، والسين، والزاي، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، وسميت رخوة لضعف الاعتماد في مخارجها، فيجري الصوت معها. ألا ترى أنّك إذا وقفت على الشّين من: الطشّ، والضاد من:العضّ، أجريت فيهما الصوت وأمكنك مده". ج 2، ص: 614

[الحروف] الشجرية

"وأما الشجرية فثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد، لأن مبدأها من شَجْر الفم، وهو مَفْرجُه". ج 2، ص: 616

[الحروف] الشديدة

"وأما الشديدة فثمانية أحرف، يجمعها: (أجدك قطبت)، ومعنى الشديدة، أنها حروف قوية تمنع الصوت أن يجريَ معها، فينحصر في مخارجها، ألا ترى أنك إذا وقفت على الجيم فقلت: الحجُّ، وجَدْتَ صوت الجيم راكدا محصورا لا تقدر على مَدِّه". ج 2، ص: 614

"وأما الشديدة التي يخرج معها الصوت فحرفان: النون والميم، لأن الصوت فيهما غنة من الأنف، واللسان لازم لموضع الحرف". ج 2، ص: 616

[الحروف] الشفهية

"وأما الشفهية فأربعة أحرف، وهي: الفاء، والباء، والميم، والواو، لأنها من بين الشفتين". ج 2، ص: 617

الحروف العاملة

"الحروف العاملة كثيرة، فمنها ما يخصّ الأسماء، نحو:"إنّ" وأخواتها، وحروف الجرّ، و"ما"، و"لا"، ومنها ما يخصّ الأفعال، نحو:الحروف النّاصبة والحروف الجازمة". ج1، ص: 532.

[الحروف] اللثوية

"وأما اللثوية فثلاثة أحرف: الظاء، والذال والثاء، لأن مبدأها من اللثة". ج 2، ص: 617

الحروف اللهوية

"وأما اللهوية فحرفان: القاف والكاف، لأن مبدأهما من اللهاة". ج 2، ص: 616

[الحروف] اللينة

"وأما اللينة فهي ثلاثة أحرف: الألف، ثم الواو، ثم الياء، وتسمى حروف المد وحروف العلة، لأنها لانت في مخارجها واتسعت، ولامتداد الصوت بعد خروجها من موضعها، ولانقلاب بعضها عن بعض وتغيرها عن حالها". ج 2، ص: 616

الحروف المتقاربة

"الحروف المتقاربة: ما قرب مخارج بعضها من بعض". ج 2، ص: 628

[الحروف] المجهورة

"أما المجهورة فهي تسعةَ عشرَ حرفا، يجمعها "لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا" تكرر فيها الميم والألف، وإنما سميت مجهورة، لإشباع الاعتماد في مخارجها، ومَنْعِ النَّفَس أن يَجْرِيَ معها، حتى ينقضيَ الاعتماد ويجريَ الصوت، ألا ترى أنك إذا لفِظتَ بالعين اعتمدتَ على مخرجها بقوة، ومنعْتَ النفَس أن يخرج معها فخرج ظاهرا، والجهر: الإظهار". ج 2، ص: 613

الحروف المستعلية

"وأما المستعلية فسبعة أحرف، وهي الأربعة المطبقة، والغين، والخاء، والقاف، والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك، أطبقت أو لم تطبق". ج 2، ص: 615

"في الحروف المستعلية، وهي سبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف". ج 2، ص: 341

[الحروف] المستفلة

"وأما المستفلة– وتسمى المنخفضة– فماعدا المستعلية، وهي اثنان وعشرون حرفا، والاستفال ضد الاستعلاء، إذا نطقت بها وبالمنفتحة لم ترفع لسانك إلى الحنك". ج 2، ص: 615– 616

الحروف المشبهة بالفعل

"الحروف المشبهة بالفعل، وهي ستة: إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعل، وكأنَّ، ولكنَّ". ج 2، ص: 424

[الحروف] المُصْمتة

"وأما المصمتة فماعدا حروف الذلاقة وهي ثلاثة وعشرون حرفا...ولما كانت حروف الذلاقة على غاية من القوة والحركة، وكانت هذه بخلافها سميت مصمتة". ج 2، ص: 618

[الحروف] المطبقة

"وأما المطبقة فأربعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، ومعنى الإطباق: أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى عند النطق بها". ج 2، ص: 615

[الحروف] المنفتحة

"وأمّا المطبقة فأربعة أحرف: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء...**وأما المنفتحة فما عدا المطبقة، وهي خمسة وعشرون حرفا، والانفتاح خلاف الإطباق**". ج 2، ص: 615

الحروف الناصبة للأفعال

"فلنذكر الحروف النّاصبة للأفعال في فرعين: الفرع الأوّل: في تعريفها...
وهيأربعة:"أنْ" و"لنْ" و"كي" و"إذن"".ج 1، ص: 590

"الحروف الناصبة للفعل: وهي أربعة: أنْ، ولن، وكي، وإذاً". ج 2، ص:429

[الحروف] النِّطعية

"وأما النطعية فثلاثة أحرف: الطاء والدال والتاء، لأن مبدأها من نِطَعِ الغار الأعلى، وهو موضع التحزيز منه". ج 2، ص: 616

حروف البدل

"النوع الثاني في البدل، وحروفه أربعة عشر حرفا، تسعة من حروف الزيادة، وخمسة من غيرها، ولم يذكر سيبويه منها إلا أحد عشر حرفا، وهي: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والطاء، والدال، والجيم، وزاد غيره: الصاد، والزاي، واللام وزاد قوم: السين، والحاء، والفاء، والباء، فصارت ثمانية عشر حرفاً...وهو على ضربين: أحدهما: إبدال حرف من حرف بغير إدغام... والثاني إبدال". 484/2

حروف التحضيض

"حروف التحضيض، وهي أربعة: ألَّا، ولولا، ولوما، وهلَّا، تقول: ألَّا أكرمت زيدا، ولولا أحسنت إلى عمرو، ولوما قدمت خالدا، وهلَّا أعطيت بكرا، فمعانيها كلِّها الحثُّ على الفعل".428/2

حروف التنبيه والاستفتاح

"حروف التنبيه والاستفتاح، وهي ثلاثة: ها، وألاَ، وأمَا، تقول: ها إنَّ زيدا منطلق، وها أكرِمْ عمرا، وألاَ إن عمرا بالباب، وألاَ لا يفعل، وأمَا إنك خارج، وأمَا والله لأَفعلنَّ". ج 2، ص: 433

حروف التوكيد

"حروف التوكيد، وهي أربعة: إنَّ، اللام، والنون الثقيلة، والنون الخفيفة". ج 2، ص: 430

حروف الاستثناء

"حروف الاستثناء، وهي أربعة: إلا، وعدا،وحاشا، وخلا". ج 2، ص: 429

حروف الجر

"حروف الجر ثمانيةَ عشرَ حرفًا، وتسمى حروفَ الإضافةِ، لأن وضعها: أن تُفضيَ بمعاني الأفعال إلى الأسماء". ج 1، ص: 239

"حروف الجر، وهي ثمانية عشر حرفا: الباء، والتاء، واللام، والكاف، والواو، وعن، وفي وكي، ومذ، ومن، وإلى، وعلى، وعدا، وخلا، ورب، ومنذ، وحاشا، وحتى". ج 2، ص: 424

حروف الجواب

"حروف الجواب، وهي سبعة: نعم، وبلى، وأجل، وجِيْر، وأَي، وإِنْ، ولا". ج2، ص: 428

حروف الصفير

"وأما حروف الصفير فثلاثة: الصاد والسين والزاي، لأنك تَصْفِر عند النطق بها". ج2، ص: 618

حروف العطف

"حروف العطف: وهي عشرة: الفاء، والواو، وأو، ولا، وبل، وأم، وثم، وحتى، وإما، ولكنْ ". ج 2، ص: 424

"وحروفه تسعة: "الواو"، و"الفاء"، و"ثمّ"، و"لا"، و"بل"، و"لكنْ"، و"أم"، و"حتّى"، وزاد قوم: إمّا، وزاد آخرون: "ليس" و"كيف"، وقال آخرون: هي ثمانية، وأسقطوا "حتّى"، وقال قوم: هي ثلاثة:"الواو" و"الفاء" و"ثم"، وكلّ هذه أقوال، والأكثر على أنّها تسعة، أو عشرة، بزيادة "إمّا" ".354/1

حروف المعاني

"حروف المعاني أحد أقسام الكلام الثّلاثة، وهي قليلة؛ لأنّها أدوات تدخل على الأسماء والأفعال، وكلّها مبنيّة على الوقف أو الضّمّ، أو الفتح أو الكسر. وهي جميعها على خمسة أضرب: منها ما هو على حرف واحد من حروف المعجم، ومنها ما هو على حرفين، ومنها ما هو على ثلاثة أحرف، ومنها ما هو على أربعة أحرف، ومنها ما هو على خمسة أحرف.ثم منها: ما يخص الأسماء كحرف الجر، ومنها: ما يخص الأفعال كسوف، ومنها ما يشتركان فيه كألف الاستفهام، ومنها: ما ينفرد بمعنى ك" يا"، ومنها ما يشارك غيره في معناه، وهو الغالب عليها". ج 2، ص: 414

حروف [الاستفهام]

"أمّا الحروف فهي: الهمزة، وهل، وأم". ج 2، ص: 217.

حروف الامتناع

"حروف الامتناع، وهي ثلاثة: لو، ولولا، ولوما". ج 2، ص: 430

حروف النداء

"حروف النداء وهي خمسة:يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة". ج 2، ص: 428

حروف الندبة

"حروف الندبة وهي أربعة: يا، ووا، والألف، والهاء".ج 2، ص: 430

حروف النفي

"حروف النفي، وهي ستة أحرف: ما، ولا، ولم، ولما، ولن، وإنْ". ج 2، ص: 424

حروف الهجاء

"حروف الهجاء...وينتهي عددها إلى سبعة وأربعين حرفا: وهي قسمان: القسم الأول: الحروف المشهورة، المجمع عليها في اللسان العربي، تسعة وعشرون حرفا... وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء...القسم الثاني: قد أشبه بعض هذه الحروف بعضا فاكتسى طرفا من مخرجه، فتولد من ذلك حروف هي فروع على الحروف الأول المذكورة، وهي ثمانية عشر حرفا". ج 2، ص: 606

حروف الصلة

"حروف الصلة: وهي ستة أحرف: إنْ، وأنْ، والباء، ولا، وما، ومِنْ؛ والمراد بالصلة هنا الزيادة". ج 2، ص: 425

(ح ك ي)

الحكاية

"معنى الحكاية: أن تأتيَ بالشيء المحكيّ كما تأتي بالأمثال مذكّرِها ومؤنّثِها؛ فلا تغيّرُ صيغةَ المذكّرِ وإن خاطبت مؤنّثا، ولا المؤنّثِ وإن خاطبتَ مذكّرا، وهكذا الحكاية في الغالب". ج 1، ص: 704

(ح و ل)

الحال

"الحال: وصفُ هيئةِ الفاعلِ، أو المفعولِ به، وحقيقتُها: أنها هيئةُ الفاعل عند وجود الفعل منه، وهيئةُ المفعول عند حلولِ الفعل به، وتجيء منهما معا على الجمع والتفريق،

ومن المضاف إليه، وهي منصوبة لفظا وموضعا، تقول في الفاعل: جاء زيد راكبا، وخرج الأمير ماشيا، وتقول في المفعول: ضربت زيدا مذنبا، وأكرمت عمرا مُستحِقّا". ج1، ص: 183

الحال المؤكِّدة

"للحال شرائط- في الغالب- بها يصحّ أن تكون حالا...السادسة: **أن لا تكون الصفة خِلْقَةً فلا تقول: جاءني زيد أحمرَ، ولا جاءني عمرٌو طويلاً، إلا أن تُرِيدَ: مُتَحَمِّرا، أو متطاولا، وهي التي تسمى غيرَ مُنْتَقِلَة، وحالا مُؤكِّدَةً**". 1/ 186-187

الحال المُقَدَّرَة

"للحال شرائط- في الغالب- بها يصحّ أن تكون حالا... الخامسة: **أن تكون لما هو الفاعل عليه، طال الوقت، أو قصر؛ فلا يجوز أن تكون لما مضى، ولا لما يأتي؛ لأنّا قلنا: إنها هيئة الفاعل أو المفعول وصفتهما في ذلك الفعل، وما جاء منها مستقبلا فمؤوّل، وهو الذي يسمّى حالا مُقدَّرة**". ج 1، ص: 186.

"قد قلنا:إنّالحال لا يكون إلا لما هو الفاعل، أو المفعول عليه، فلا يكون لما مضى، ولا لما لم يأت، إلا على تأول، **وهو الذي يسمونه حالا مقدرة**، كقولهم: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، تقديره: مُقَدِّرًا به الصَّيْدَ غَداً".ج1، ص: 193

الحال المُنْتَقِلَة

"فالمنتقلة: ما جاز أن تفارق صاحبها، تقول: جاء زيد راكبا، فراكبا حال منتقلة، تزول عن "زيد"، ويصير غيرَ راكب". ج1، ص: 193

الحال غير المُنْتَقِلَة

"وغيرُ المُنْتَقِلَة: هي التي تلزم صاحبها، وتسمى حالا مُؤكِّدة، وهي التي تجيء على أَثَرِ جُمْلة مُنْعقدة من اسمين لا عمل لهما، أو من جملةٍ فعلية، يدل لفظ الحال على معناها، لتوكيد خبرها، وتقرير مُؤَدَّاهُ، ونفيِ الشكِّ عنه كقوله تعالى: ﴿فتبسم ضَاحِكاً﴾[1]، وقوله: ﴿وهو الحق مُصَدِّقاً﴾[2] ". ج 1، ص: 193

[1] سورة النمل: 19.

[2] سورة البقرة: 91.

حرف الخاء

(خ ب ر)

الخبر

"حد الخبر: ما احتمل الصدق أو الكذب، تقول: زيد قائم، وعمرو قام أبوه، فقيام زيد وأبي عمرو، يجوز أن يكون صدقا، وأن يكون كذبا، وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ أو حدثت به عنه". ج 1، ص: 66

(خ ف ف)

تخفيف الهمز

"ومعنى تخفيف الهمز: قلبه، أو حذفه، أو جعله بين بين، ومعنى جعله بين بين: أن تجعل الهمزة (بين الهمزة) وبين ما منه حركتها فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء". ج 2، ص: 325

(خ ف ي)

الإخفاء

"ومعنى الإخفاء: أن تكسوها[أي النون] غُنَّة مُشبعة تخفى فيها، وتخرجها من الأنف، كأنك لا تجد لها في الفم أثرا". ج 2، ص: 640

حرف الدال

(د غ م)

الإدغام

"الإدغام: هو التداخل، جيء به لضرب من التخفيف، فيرتفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة حرفا مشددا، حيث ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم". ج 2، ص: 620

[الإدغام] الجائز

"الإدغام: هو التداخل ... وينقسم إلى: واجب، وجائز، وممتنع ...**وأما الجائز: فهو أن يلتقي الحرفان متحركين في كلمتين، وقبلهما متحرك أو مدة، نحو: الجمل لك، والمال لزيد**".621/2.

[الإدغام] الممتنع

"الإدغام: هو التداخل... وينقسم إلى: واجب، وجائز، وممتنع ... **وأما الممتنع فأربعة أنواع: الأول: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني نحو: ظَلَلْتُ ورَسُولُ الحَسن. الثاني: أن يكون أحدهما للإلحاق نحو: مَهْدَدٍ. الثالث: أن يكون ما قبل الأول حرفا ساكنا غيرَ مدة نحو: وَلِيِّ يَحْيَى، وعدُوِّ وَليد. الرابع: أن يؤدي الإدغام إلى ما ليس بمثال للفعل نحو: ظُلَلٍ، وسُرُرٍ**". ج 2، ص: 621

[الإدغام] الواجب

"الإدغام: هو التداخل... وينقسم إلى: واجب، وجائز، وممتنع، **أما الواجب فنوعان: أحدهما: أن يسكن الحرف الأول ويتحرك الثاني، نحو: لم يبرح حاتم، ولم أَجْعَلْ لك. والآخر: أن**

يلتقي الحرفان في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، نحو: رَدَّ، ويَرُدُّ ومَرَدٌّ، لأنك إذا أدغمت الملحق فقد نقضت الإلحاق". ج 2، ص: 620-621

حرف الذال

(ذ ك ر)

[المذكر] الحقيقي

"الباب الثاني من القطب الثاني (في المذكر والمؤنث)...وكل واحد منهما ينقسم إلى حقيقيومجازي.**فالحقيقى: ما كان له بإزائه نظير من الآخر نحو: رجل وامرأة، وجمل وناقة، وحمار وأتان، وهذا لا يكون إلا في الحيوان، ولهذا قيل في تعريفه: إنه ما كان له فرج**". ج 2، ص: 45

[المذكر] المجازي

"الباب الثاني من القطب الثاني (في المذكر والمؤنث)...وكل واحد منهما ينقسم إلى حقيقيومجازي ...**والمجازي: شيء يختص باللفظ دون المعنى فإن لفظ القمر مذكر ولفظ الشمس مؤنث، وليس أحد اللفظين أولى بالتذكير والتأنيث من الآخر، وإنما ذلك لضرب من التصرف والاختيار من واضع اللغة، ومرجع هذا النقل**". ج 2: ص45

(ذ ل ق)

الذلاقة

"ومعنى الذلاقة: الاعتماد بالحرف على ذَلْق اللسان وهو طرفه". ج 2، ص: 617

حرف الراء

(ر خ م)

الترخيم

الترخيم– في اللغة– الرأفة والإشفاق، وقيل: التسهيل والتليين، **وهو – في العربية– حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة، تخفيفا**". ج1، ص: 413.

(ر د د)

المتردد

"الفعل النحويّ ينقسم–في عمله– إلى قسمين، مظهر ومضمر. أمّا المظهر: فينقسم ثلاثة أقسام: لازم، ومتعدّ، ومتردّد بينهما...**وأما المتردد: فهو: ما تعدى تارة بنفسه، وتارة بمُعَدٍّ**". ج1، ص: 433.

(ر ف ع)

الرفع

"فالرّفع:اختصاص حرف الإعراب بالضّمّة التي يحدثها عامل، نحو: هذا زيد". ج1، ص: 44.

(ر ك ب)

التركيب

"وأما التركيب فهو فرع على الإفراد، **وحقيقته: أن تجمع بين اسمين على غير جهة الإضافة، فتَجْعَلَهُمَا اسماً واحداً، وتبنيَ الأول منهما على الفتح نحو: حضرَموتَ، وبعلَبكَّ، ومعديكربَ، ويكون الإعراب جاريا على آخر الاسم الثاني**". ج 2، ص: 271

(ر و م)

الرَّوْمُ

"الرَّوْمُ، وهو صوت ضعيف يتبع الحرف". ج1، ص: 681

حرف السين

(س ف ل)

الاستفال

"والاستفال ضد الاستعلاء". ج 2، ص: 616

(س م و)

الاسم

"الاسم: كل كلمة دلت على معنى في نفسها مجردة من الزمان المختص لفظا، نحو: زيدٌ وضَرْبٌ". ج1، ص: 9

"الكلمة: إما أن تدل على معنى بالوضع، أولا تدل، فالعارية من الدلالة ملغاة. والدالة لا تخلو، أن تدل على معنى في نفسها، أو معنى في غيرها، فالتي تدل على معنى في نفسها تنقسم قسمين: أحدهما، أن تقترن الدلالة فيه بزمن مختص لفظا، والآخر أن تجرد من الدلالة عليه لفظا، فالأول: الفعل، والثاني: الاسم، والتي تدل على معنى في غيرها هي الحرف". ج1، ص: 8

[الاسم] المبهم

"في المبهم وهو قسمان: الموصلات[1]، وأسماء الإشارة، وأما أسماء الإشارة فهي أسماء محصورة في صورة مخصوصة، ولا تخلو أن تكون لمذكر أو مؤنث مفردين أو مثنيين أو مجموعين". ج2، ص: 39

الاسم العلم

"الاسم العلم على ثلاثة أضراب: إما أن يكون منقولا من نكرة، أو مشتقا منها أو أعجميا أعرب. فالمنقول على ضربين: منقول من اسم، نحو: أسد وحجر، ومنقول من صفة كعباس وقاسم، فهذان الضربان كانا نكرة فتعرفا بالاسمية، وأما المشتقة فنحو: عُمَرَ وعُثمانَ، اشتقا من عامر وعاثم وليسا بمنقولين...وأما الأسماء الأعجمية، فنحو إبراهيمَ، وإسماعيلَ، ونحو ذلك مما أعرب من كلام العجم". ج2، ص: 32

اسم الفاعل

"اسم الفاعل: ما جرى على فعله، كضاربٍ ومُخرِجٍ ومُنطلِقٍ، ومُستخرِجٍ، من: ضرب يضرب، وأَخرج يخرج، وانطلق ينطلق، واستخرج يستخرج، وكذلك ما جاء فيها على غير هذا الوزن، نحو: ضَرّابٍ، وضَروبٍ، ومِطعامٍ، وقَديرٍ". ج1، ص: 505

اسم المفعول

"وأما اسم المفعول: فهو الجاري على "يُفْعَلُ" من فعله: نحو: مَضروبٍ، ومُخرَجٍ، ومُستخرَجٍ، ومُنطلَقٍ به". ج1، ص: 505

[1] هكذا ورد اللفظ في الكتاب، ولعل فيه تصحيفا، والصواب هو: الموصولات، وما يؤكد ذلك ورود اللفظ بهذه الصيغة في عدة مواضع من الكتاب، ينظر: ج1، ص: 5- 27، وج:2، ص: 244-248.

أسماء [الاستفهام]

"في أدواته، وهي: حروف، وأسماء، فالحروف: هي الأصل، والأسماء محمولة عليها...**وأما الأسماء فعلى ضربين: ظروف وغير ظروف. فغير الظروف: مَنْ، وما، وأيّ، وكيف، وكم. والظروف: أين، وأنَّى، وأيّان، ومتى، وأيّ، وحين**".217/2

أسماء الأجناس

"أسماء الأجناس، كأُسامةَ: للأسد، وثُعالةَ للثعلب، وهي إما اسمٌ كزيد، أو كنيةٌ: كأبي عمرو، أو لقبٌ: كبطة". ج2، ص: 32

أسماء الإشارة

"وأما أسماء الإشارة فهي أسماء محصورة في صورة مخصوصة، ولا تخلو أن تكون لمذكر أو مؤنث، مفردين أو مثنيين أو مجموعين". ج2، ص: 39

أسماء الأفعال

"في أسماء الأفعال ... وهي قسمان: أسماء وحروف. أما الأسماء فعلى ضربين: متعدٍّ، وغير متعدٍّ، والمتعدي على ضربين: منفرد، ومضاف. أما المفرد فنحو: رويدَك زيدا...ومن المفرد: تَراكِ ومَنَاعِ أي: اتركها وامنعها...وأما المضاف فنحو: دونَكَ زيدا، وعندك عمرا، أي: الزمه، وحذَرَكَ زيدا، وحذارِكَ، أي: احذره. وأما غير المتعدي: فعلى ضربين أيضا: مفرد، ومضاف: فالمفرد نحو: صَهْ، ومَهْ، ونَزَالِ،أي: اسكت، وانزل. والمضاف، نحو: مكانَكَ، ووراءَكَ، إذا حذّرته شيئا خلفه وقدّامه...وأما الحروف فعلى ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدي: نحو: عليكَ زيدا، أي: خذه ...وغير المتعدي: نحو: إليك، أي: تَنَحَّ...".ج1، ص: 526-527

حرف الشين

(ش ب هـ)

المشابهة

"الفرع الأوّل: في تعريفها:اعلم أنّ المشابهة تقتضي تأثّرا، وهذا قياس في العربيّة مستمرّ؛ ألا ترى أنّ ما بني من الأسماء إنّما بني لشبه الحروف، وأنّ ما أعرب من الأفعال إنّما أعرب لمشابهته الأسماء، وأنّ ما أعمل من الأسماء، أو منع الصّرف فلمشابهتة الأفعال؟ فكذلك "ما" النّافية لمشاركتها"ليس" في نفي الحال، وفي الدّخول على المبتدأ والخبر، ودخول" الباء" في خبرها، حملها أهل الحجاز في العمل عليها بشريطة، فقالوا: ما زيد قائما". ج1، ص: 566

المشبه بالفاعل في اللفظ

"والمشبه بالفاعل في اللفظ وهو: اسم كان وأخواتها وما النافية، وخبرُ إنَّ وأخواتها ولا النافية". ج1، ص: 54

المشبّه بالمفعول

"في المشبّه بالمفعول، وهو سبعة أنواع، ثلاثة منها ترد في هذا الباب، وهي: الحال والتّمييز والاستثناء، واثنان يردان في باب العوامل، وهما: اسم"إنّ"، وخبر"كان"، واثنان محمولان على هذين الاثنين، وهما: اسم"لا" النافية، وخبر"ما" النافية". ج1، ص: 182

(شرط)

الشرط والجزاء

"في **الشّرط**والجزاء، وفيه فصلان: الفصل الأوّل: في تعريفه، وذكر حروفه. وهو معنى من معاني الكلام التي انقسم إليها، كالخبر والاستفهام والتمني. وحرفه الّذي يحصل به الشّرط والجزاء في الأصل "إنْ"وحدها،وقد شبّهوا بها أسماء وظروفا. فالأسماء:"من" و"ما" و"أيّ" و"مهما"،والظّروف:" أين" و"متى" و"أنّى" و" أيّ حينٍ" و"أينما" و"حيثما" و"إذما" و"إذاما". ج1، ص: 625

(ش ق ق)

"الاشتقاق، وهو أن يُشتق من الكلمة ما تَبْقى معه حروفُها، أو يذهبُ بعضها، فالباقي أصليٌّ والذاهب زائدٌ، نحو: صَيْرَفٍ وجَهْوَرٍ، فالياء والواو زائدتان؛ لأن الكلمتين من الصرف والجهر". 482/2

(ش م م)

الإشمام

"الإشمام، وهو أن تشير بعد الحرف إلى الضّمّة، ويختصُّ بالبصير دون الأعمى". ج1، ص: 680.

حرف الصاد

(ص ح ح)

الصحيح حرف الإعراب

"الصحيح حرف الإعراب، وهو: ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا واوا، ولا ياء".ج1، ص: 16

(ص د ر)

المصدر الذي يعمل عمل الفعل

"المصدر الذي يعمل عمل الفعل: ما كان مقدرا بـ"أنْ" والفعل، ولم يكن بتقدير الحال لأنّ" أنْ" لا تدخل على الحال".ج1، ص: 520

(ص ر ف)

الصرف

"الصرف: عبارة عن دخول التنوين". ج1، ص: 152

التصرف

"والتصرف: عبارة عن دخول الرفع والجر". ج1، ص: 152

"التصرف: عبارة عن التنقل في الأزمنة، والأمر، والنهي، واسم الفاعل والمفعول والمصدر، نحو: ضَرَبَ يَضْربُ ضَرْبًا، فهو ضارب، ومَضْروب، واضربْ، ولا تَضربْ". ج1، ص: 198

"المقصود من التصرف وقوع ذلك المعنى في زمن مختص".ج1، ص: 487

"التصرف: هو تنقل الفعل في الزمن الماضي، والحاضر، والمستقبل، والأمر والنهي والمصدر واسم الفاعل والمفعول".ج1، ص:478

التصريف

"التصريف: تغيير يلحق الكلمة في حروفها وبنائها، حركة وسكونا، وإنما سمي تصريفا لأنه يتصرف بالكلمة الواحدة على أبنية مختلفة، بزيادة ونقصان، وحذف، وقلب، ونقل". ج 2، ص: 127

حرف الضاد

(ض م ر)

الضمير المستكن

"الضمير المستكن على ضربين: أحدهما معتد به اعتداد الظاهر في اللفظ، وهو المستتر في فعل الغائب واسم الفاعل والمفعول والصفة واسم الفعل والظرف، والآخرُ غيرُ معتد به، وهو ما كان في فعل المتكلم والمخاطب وفعل الأمر والنهي للواحد". ج2، ص: 6-7

[الضمير المستكن] المعتد به اعتداد الظاهر في اللفظ[1]

"الضمير المستكن على ضربين: أحدهما **معتد به اعتداد الظاهر في اللفظ، وهو المستتر في فعل الغائب واسم الفاعل والمفعول والصفة واسم الفعل والظرف**". ج2، ص:6

[الضمير المستكن]غير المعتد به[2]

"الضمير المستكن على ضربين: أحدهما معتد به ... والآخرُ غيرُ معتد به، وهو ما كان في فعل المتكلم والمخاطب وفعل الأمر والنهي للواحد؛ وذلك أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة لا تسند البتة إلى مظهر ولا مضمر بارز، نحو: فَعَلَ ويَفْعُلُ؛ فإنه يسند إليه وإليهما، تقول:عمرو قام، وقام غلامه، وما قام إلا هو، وزيد يقوم، ويقوم غلامه، وما يقوم إلا هو، وكذلك اسم الفاعل في قولك: زيد ضارب، تسنده إلى المظهر في: زيد ضاربٌ غلامُه، وإلى المضمر البارز في: هند زيدٌ ضاربتُهُ هي". ج2، ص: 7

---

[1] يراد به: المستتر جوازا.

[2] يقصد به: المستتر وجوبا.

تاء الضمير

"وأمّا خواصّ الأفعال: فكذلك ترد في لفظها ومعناها.أمّا اللفظ: فترد فيه أوّلا، وآخرا ... وأمّا التي تَرِدُ آخِراً: **فَكَتَاءِ الضّميرِ نحو: قُمْتُ وقُمْتَ، وكالتاء التّي تثبتُ على صورتها وَصْلاً ووَقْفاً غالبا**، احترازٌ ممّن يقف على" قائمةٍ" بالتاء، دخلتْ أَمارةً على تأنيث الفاعل، نحو: قامتْ هندٌ وذهبتْ جُمْلٌ، وهاتان التاءان تخصّان الماضيَ الصّيغَةِ". ج1، ص: 11

المضمرات

"في المضمرات...وهي ثلاثة: ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وضمير الغائب". ج2، ص: 5

(ض ي ف)

الإضافة

"وهي علي ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة.وعلى ضربين آخرين: معنوية، لفظيّة". ج2، ص:43

"نوع من الإسناد يُجَرُّ فيه الثاني بإسناد الأول إليه لفظا أو تقديرا، فالثاني متمم للأول ومعمول له". ج1، ص: 283

"المجرور بالإضافة ... وهي على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى"من".الضّرب الأوّل: نوعان: أحدهما: إضافة محضة، والثاني: إضافة غير محضة.والنّوع الأوّل صنفان أحدهما: إضافة ملك نحو: دار زيد، وغلام عمرو، والثاني: إضافة تخصيص، نحو: سرج الدابّة، وغلام رجل". ج1، ص: 283

الإضافة غير المحضة

"...النوع الثاني: **الإضافة غير المحضة،** وهى أربعة أصناف: الصّنف الأوّل: اسم الفاعل، ... الصّنف الثّاني: الصّفةُ الجاري إعرابُها على ما قَبْلَها... الصنف الثالث: أَفْعَلُ، إذا أُضيفَتْ إلى ما هو بَعْضٌ له... الصّنف الرّابع: إضافة الموصوفِ إلى الصفةِ، والصفةِ إلى الموصوفِ، على تقدير مضاف محذوف. فالأوّل، نحو:"مَسْجِد الجامع" ... التقدير: مسجدُ الوقتِ الجامعِ ... والثّاني، نحو:"عليه سَحْقُ عَماقَة"[1]، و"خَلَقُ ثَوْبٍ ..." ج1، ص: 283- 290

إضافة تخصيص

"المجرور بالإضافة ... وهي على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى"من".الضّرب الأوّل: نوعان: أحدهما: **إضافة محضة،** والثاني: إضافة غير محضة.**والنّوع الأوّل صنفان** أحدهما: إضافة مِلْكٍ، نحو"دارُ زيدٍ، وغلامُ عمرٍو"، **والثاني: إضافة تخصيص، نحو: سرجُ الدَّابّةِ، وغلامُ رجلٍ**". ج1، ص: 283

إضافة محضة

"المجرور بالإضافة ... وهي على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى"من".الضّرب الأوّل: نوعان: أحدهما: **إضافة محضة،** والثاني: إضافة غير محضة.**والنّوع الأوّل صنفان أحدهما: إضافة مِلْكٍ، نحو"دارُ زيدٍ، وغلامُ عمرٍو"، والثاني: إضافة تخصيص، نحو: سرجُ الدَّابّةِ، وغلامُ رجلٍ**". ج1، ص: 283

إضافة ملك

"المجرور بالإضافة ... وهي على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى"من".الضّرب الأوّل: نوعان: أحدهما: إضافة محضة، والثاني: إضافة غير محضة.**والنّوع الأوّل صنفان**

[1]– الظاهر أن لفظة "عماقة" فيها تصحيف، والصواب هو "سحق عمامة" بالميم. قال ابن يعيش: "وقالوا: "عليه سَحقُ عمامةٍ، وجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وأَخلاقُ ثِياب، وهل عندك جائبَةُ خَبَرٍ، ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ"، ينظر: شرح المفصل ج2، ص: 169.

أحدهما: إضافة مِلْكٍ، نحو"دارُ زيدٍ، وغلامُ عمرٍو"، والثاني: إضافة تخصيص، نحو: سرجُ الدَّابّةِ، وغلامُ رجلٍ". ج1، ص: 283

أعرَفُ المضافات

"أَعرف المضافات: ما كان مضافا إلى أعرف المعارف...فأعرفها المضاف إلى المضمرات، والمضاف إلى المتكلم أعرف من المضاف إلى المخاطب...". ج2، ص:43

حرف الطاء

(ط ب ق)

الإطباق

"ومعنى الإطباق: أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى عند النطق ". ج2، ص:615

حرف الظاء

(ظ ر ف)

ظرف الزمان

"في ظرف الزمان...وهو عبارة عن مُدَّة حركة الفلك، فمُدة طلوع الشمس على قوم يسمى نهارا، ومُدة غيابها عنهم يسمى ليلا، وينقسم قسمين، مبهما ومؤقتا". ج1، ص:151

ظرف الزمان الذي ينصرف ويتصرف

"ظروف الزمان على أربعة أضرب:الضّرب الأوّل: **ينصرف، ويتصرّف، وهو كل ظرف كان على أصل وضعه، نحو: اليوم، والليلة،** فالصّرف: عبارة عندخول التنوين والتّصرّف: عبارة عن دخول الرّفع والجرّ". ج1، ص: 152

[ظرف الزمان] المؤقت

"في ظرف الزمان...وينقسم قسمين، مبهما ومؤقتا...**وأما المؤقت: فنحو: يوم، وليلة، شهر، وسنة**".ج1، ص:151

[ظرف الزمان] المبهم

"في ظرف الزمان...وينقسم قسمين، مبهما ومؤقتا...**أما المبهم، فنحو: الحين، والوقت، والزمان، وينقسم إلى موغل في الإبهام، وغير موغل فيه، أما الموغل، فنحو: وقت، وزمان... وأما غير الموغل، فنحو: حين**". ج1، ص:151

ظرف المكان

"في ظرف المكان...وهو محل الموجودات الحادثة، وينقسم قسمين...مبهما،ومؤقتا". ج1، ص: 160

[ظرف المكان] المؤقت

"في ظرف المكان...وهو محل الموجودات الحادثة، وينقسم قسمين...مبهما،ومؤقتا **أما المؤقت، فهو: ماله نهاية تحصُره، وحَدٌّ يحيط به، نحو: مكةَ، وبغدادَ، ودارٍ، ومسجدٍ**".ج1، ص:160

[ظرف المكان] المبهم

"في ظرف المكان...وينقسم قسمين...مبهما،ومؤقتا... **وأما المبهم: فهو: ما لا نهاية له تحصُرُه، مجازا، وتمثيلا، وإن كانت الأمكنة– في الحقيقة– محصورةً محدودة،** وهو على ضربين: الأول: ما أَوْغَلَ في الإبهام...الثاني: غيرُ موغل في الإبهام". 160/1

[ظرف المكان] الموغل في الإبهام

"في ظرف المكان...وينقسم قسمين...مبهما ومؤقتا...وأما المبهم: فهو: ما لا نهاية له تحصُرُه، مجازا، وتمثيلا، وإن كانت الأمكنة – في الحقيقة– محصورةً محدودة، وهو على ضربين: **الأول: ما أَوْغَلَ في الإبهام، نحو: مكانٍ، وجهةٍ، وأرضٍ، وهذا لا فائدة في ذكره مع الفعل إلا أن يوصف، أو يضاف؛فلو قلت: جلست مكانا وقعدت جهة، لم يحسن، فإن قلت: جلست مكانا واسعا، وقعدت جهة زيد، جاز وحسن**".160/1.

[ظرف المكان] غير الموغل في الإبهام

"في ظرف المكان...وينقسم قسمين...مبهما، ومؤقتا...وأما المبهم فهو... وهو على ضربين: الأول: ما أَوْغَلَ في الإبهام...**والثاني: غيرُ موغِلٍ في الإبهام، وهو الموضوع للجهات السِّتِّ، أو ما صلَح لها، وينقسم ثلاثة أقسام، قسمٌ يختصّ بواحد من الجهات، وقسمٌ يعمُّ الجهات، إلا أنّ له نوعَ تخصّصٍ بالإضافة، وقسم عامٌّ فيها بلا تَخصيصٍ**". ج1، ص: 160

الظروف المقطوعة عن الإضافة

"الظّروف المقطوعة عن الإضافة، وهي على ضربين: أحدهما: الظّروفُ الّتي يُقالُ لها الغايات، وهي: قبلُ وبعدُ، وفوقُ وتحتُ، وأمامُ وقُدّامُ، ووراءُ وخلْفُ، وأسفلُ وعلُ، ودونُ، وأوّلُ؛ وجميع هذه مبنيّاتٌ على الضّم، حيث قُطِعَتْ عن الإضافة، فالّذي هو حدُّ الكلام: أن يُنطق بهنّ مضافات لتحصل الفائدة، فلمّا قُطِعْنَ عن الإضافة صِرْنَ حدودا يُنتهَى عندها، فسُمِّيَتْ غايات، ولذلك بُنِيتْ، ولا تُبْنى إلا إذا كانت الإضافةُ مُرادةً، فإن لم تَنْوِها أعْرَبْتَهَا...الضّرب الثّاني: ما ليس بغاية من الظروف، نحو: أمسِ...". ج1، ص: 41-40

حرف العين

(ع ج ب)

التعجب

"التعجّب ... معناه شيء خفِيَ سَببُه، وخالف نظائره...وهو ضرب من الإخبار يصحّ فيه الصّدق والكذب، ألا ترى أنّك إذا رأيت شيئا لم ترَ مثلَه، أو استطرفْتَه، أو استبعدْتَ وقوعَهُ، تعجّبْتَ منه؟وما أحدث لك التعجُّبَ إلا خفاءُ سببه عليك، وما عَلمْتَ سبَبَه فليس بعجبٍ عندك". ج1، ص:496

(ع ر ب)

الإعراب

"الإعراب هو: البيان، مِنْ أعربَ عن الشيء إذا بَيَّنَه وأوضَحَهُ. وحقيقته في العربية: تغير آخر الكلمة حِساً أو حكما، بحركة أو حرف لاختلاف العامل لفظا، أو معنى، أو تقديرا."ج1، ص: 44

محل الإعراب

"وأما محل الإعراب: فهو مِنْ كلِّ كلمةٍ معربةٍ آخِرُهَا، حكما غالبا نحو زيد، ويضرب". ج1، ص: 47

المعرب

"وحدّ المعرب: كلّ كلمة يُغَيَّرُ حرف إعرابها حسّا أو حكما، بحركة أو حرف، لاختلاف العوامل لفظا، أو معنى أو تقديرا، فقولنا: حسّا، نحو: "زيد" و"يضرب" وحكما، نحو"عصاً، و"يسعى"، وقولنا: بحركة، كالرّفع والنّصب والجرّ، وقولنا: أو حرف، كالألف والواو والياء،

في الأسماء السّتّة، وفي كلا وكلتا، وقولنا: لفظاً، نحو:"من" و"لن"، وقولنا: معنى، نحو: الابتداء ورافع الفعل المضارع، وقولنا: تقديرا، نحو التحذير، و"أنْ" المضمرة".ج1، ص:15

المعرب من الأسماء

"في المعرب من الأسماء ... وهو: ما عَرِيَ من أوصافٍ ستةٍ فلم يشبه الحرف نحو: "الذي" أشبهَتْهُ باحتياجها في الإفادة إلى صِلَتِها، ولم يتضمن معناه نحو: "أمسِ"، تضمنت بِعَلَمِيَّتِها الألفَ واللامَ، ولم تقع موقعَه، نحو: "أينَ" في وقوعها موقعَ همزة الاستفهام، ولم يقع موقع فعلِ الأمر نحو "نَزَالِ"، ولم يقع موقع مُشَاكِلِهِ نحو: "قَطَامِ"، ولم يُضَفْ إلى غيرِ مُتَمَكِّنٍ نحو:﴿هذا يومَ لا يَنْطقون﴾ فيمن قرأ بالفتح، فيقتضي له وجود هذه الأشياء فيه ضد ما يستحقه من الإعراب، وهو: البناء". ج1، ص: 15.

[المعرب] كامل أوصاف الاستحقاق

"وينقسم المعرب قسمين:أحدهما: **كامل أوصاف الاستحقاق، فتجري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء، ويسمّى متمّكنا أمكنَ، نحو: رَجُلٍ وزَيْدٍ وعِلْمٍ، فاستحقّ الإعراب مطلقا؛ لمنافاة الحرف، واستحقّ كمال الإعراب؛ بانتفاء مشابهة الفعل**". ج1، ص: 16

[المعرب] ناقص أوصاف الاستحقاق

"وينقسم المعرب قسمين:أحدهما: كامل أوصاف الاستحقاق...**والثاني: ناقص أوصاف الاستحقاق، فلم يجر كمال أنواع إعراب الأسماء عليه، ويسمّى متمكّنا غيرَ أمكنَ، نحو: أحمدَ وفاطمةَ**". ج1، ص: 16

(ع د د)

العدد

"العدد على أربع مراتب: آحاد، وعشرات، ومئات، وألوف، وضعت لتدل على الأجناس ومقاديرها، ومداره على اثني عشرة كلمةً، وهي: الواحد، والاثنان، والثلاثة، والأربعة، والخمسة، والستة، والسبعة، والثمانية، والتسعة، والعشرة، والمائة، والألف، وكلها تدل على الأجناس والمقادير إلا الواحدَ والاثنين". ج2، ص:285

(ع د ل)

العدل

"وأما العدل: فهو فرع على ما عدل عنه، وذلك أن تذكر لفظا وتريدَ غيرَه، وكيفيتُه: أن تشتق من الاسم اسما وتُغيرَ بناءَه؛ إما للتسمية به، وإما لنقل معنى إلى معنى، وهو على ضربين: عَدْلٌ عن معرفة، وعَدْلٌ عن نكرة". ج2، ص:261-262

المعدول عن قياس الجمع

" المعدول عن قياس الجمع، نحو: جُمَع وكُتَعَ، فإنهما جَمْعُ جَمْعَاءَ وكَتْعَاءَ". ج2، ص:264

المعدول عن المعرفة

"أما المعدول عن المعرفة– وهو المراد للتسمية– فنحو: عُمَرَ وزُفَرَ، المعدولين عن عامر وزافر العلمين الجاريين قبل التسمية على الأفعال". ج 2، ص:262

المعدول عن النكرة

"وأما المعدول عن النكرة– وهو المراد لنقل المعنى– فنحو: مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ، المعدولةِ عن اثنينِ اثنينِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، للمبالغة". ج2، ص:262

المعدول عن نظائره

" المعدول عن نظائره مما يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة، نحو: آخَرَ وأُخَرَ، وكان الأصل فيه الآخَرَ والأُخَرَ، نحو: الأفْضَل والفُضَل". ج2، ص: 264

المعادلة

"ومعنى المعادلة: أن تسألَ عن اسمين، أو فعلين، فتُدخلَ "الهمزة" على الأول منهما، و"أم" على الثاني وتجعلَ المعنى المتعلقَ بهما متوسطا بينهما، تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ وأقام زيد أم قعد؟".ج1، ص: 365

(ع د ي)

المتعدي

"والمتعدي ما تعدى بنفسه إلى المفعول، وهو أربعةُ أضربٍ: ضربٌ يتعدّى إلى مفعول واحد،وضربٌ يتعدّى إلى مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما، وضربٌ يتعدّى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، وضربٌ يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين".ج1، ص: 433

المتعدي إلى مفعول واحد

"المتعدّي إلى مفعول واحد:ويكون فعلُه مؤثِّرا فيه، وغيرَ مؤثّرٍ، نحو: ضربتُ زيدا، وقتلتُ بكرا، وكأفعال الحواسّ الخمس:"رأيتُ" و"سمِعْتُ"، و"شَمِمْتُ"، و"ذُقتُ" و"لَمَسْتُ"". ج1، ص: 439

المتعدّى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما

"المتعدّى إلى مفعولينويجوز الاقتصار على أحدهما،وهو على ضربين: ضرب مُتعدٍّ بنفسه إلى المفعولين، نحو: كسوت زيدا ثوبا، وضربٌ متعدّ إلى الأوّل بنفسه، وإلى الثّاني بقرينة، نحو: أعطيت زيدا درهما؛ لأنّه من"عطا يعطو" إذا تناول، وأعطيت، إذا ناولت، ولك أن تقتصر على أحد المفعولين، إذا لم ترد البيان عنهما، فتقول: أعطيت زيدا، وكسوت ثوبا". ج1، ص: 442

المعتدي إلى مفعولين ولا تقتصر على أحدهما

"المتعدّي إلى مفعولين ولا تقتصر على أحدهما ...وهو سبعة أفعال:"ظننت" و"حسبت"، و"خلت" و"علمت" و"رأيت" و"وجدت"، و"زعمت" وتسمى أفعال الشك واليقين، وقد أضيف إليها أفعال أخرى، وهي" دَرَيْتُ" و"شَعُرْتُ"و"توهّمتُ" و"هَبْ"، وأدخل بعضهم:"سمّى" و" كنَّى" و"اتخذ" و"جعل"- في أحد أقسامها- مُدْخلَها في التّعدّي...". ج1، ص: 443

المتعدي إلى ثلاثة مفعولين

"المتعدي إلى ثلاثة مفعولين ... وهو سبعة أفعال: "أنبأ" و"نبَّأ" و"أخْبَر" و"خبَّر" و"أرى" و"أعْلَمَ"و"حدَّث، وبعضهم يدّعيها أربعة، وهي: "نبّأ" و"أنبأ" و"أرى" و"أعلم"". ج1، ص:454

(ع ر ف)

أعرف المضافات

"فأعرف المضافات: ما كان مضافا إلى أعرف المعارف". ج2، ص:43

المعرفة

"في المعرفة، وهي كل اسم خص الواحد من جنسه، وأنواعها ثلاثة: مظهر، ومضمر، ومبهم".ج2، ص: 4

(ع ط ف)

العطف بالحرف

"العطف بالحرف، ويسمى النسق...وهو: أن تجمع بين التابع والمتبوع في الإعراب لفظا وموضعا بحرف خارج منهما، مع اجتماعهما في الحكم واختلافهما. وحروفه تسعة: "الواو" و"الفاء" و"ثمّ" و"لا" و"بل" و"لكن" و"أم"و"حتّى" ".ج1، ص: 354- 355

العطف على عاملين

"ومعنى العطف على عاملين، هو: أن يتقدم مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومجرور، أو منصوب ومجرور، ثم تَعطِفُ عليهما من غيرِ إعادة العامل، ومثاله: قام زيدٌ وضربتُ عمرًا وبكرٌ وخالداً، فقد تقدّم مرفوع، ومنصوب، وهما:" زيدٌ" و"عمرٌو" ثم عطفت"بكرا" على "زيد"، و"خالدا" على"عمرو"، وهذا هو الذي وقع فيه الخلاف، كأنّك قلت: قام زيدٌ وضربتُ عمراً، وقام بكرٌ وضربت خالداً". ج1، ص: 382

عطف البيان

"والقول الجامع في عطف البيان أنّه: اسم يتبع الاسم الذي قبله، على جهة البيانِ له، ويكون بالألفاظ الجامدة، ويتنزل من الكلمة المتبوعة منزلةَ الكلمةِ المترجمةِ عما قبلها، فيكون الثاني معرِّفا للأول، لأنه أشهرُ أسماءِ المذكور أو كُنَاهُ، تقول: مررت بزيد أبي محمد، ففي الكنية بيانُ اختصاص "زيد" بالذكر". ج1، ص: 353

(ع ل ل)

المعتلُّ حرفِ الإعراب

"المعتلُّ حرفِ الإعراب، وهو ما كان حرف إعرابه ألفا أو ياء أو واوا". ج1، ص:19

(ع ل م)

العَلَمُ

"ما خَصَّ الواحد من جنسه، أو ما عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه".ج2، ص: 30

"وحقيقته: سمة وضعت للشيء يُعرف بها، لا لمعنى فيه". ج2، ص: 30

[العلم] المرتجل

"والمرتجل، فهو ما لا يقع إلا علما، ولم يستعمل قبل العلمية وهو على ضربين: قياسي، وشاذ". ج2، ص: 32.

[العلم] المرتجل الشاذ

"والشاذ: نحو: مَوْهَب، ومَحْبَبْ وحَيْوة، فإن القياس: مَوْهِب، ومَحَبّ، وحيَّة". ج2، ص:32

[العلم] المرتجل القياسي

"فالقياسي: نحو عمرانَ، وفقعس، ودعد". ج2، ص:32

[العلم] المركب

"وأما المركب فضربان: جملة وغير جملة". ج2، ص: 30

[العلم] المركب الجملة

"الأعلام تنقسم قسمين: الأولى: إلى مفرد ومركب، والثانية: إلى منقول ومرتجل.أما المفرد فنحو: زيد وعمرو، وأما المركب فضربان: جملة وغير جملة، **فالجملة نحو: تأبط شرا، وبرق نحره**". ج2، ص: 30

[العلم] المركب غير الجملة

"الأعلام تنقسم قسمين: الأولى: إلى مفرد ومركب، والثانية: إلى منقول ومرتجل.أما المفرد فنحو: زيد وعمرو وأما المركب فضربان: جملة وغير جملة...**وغير الجملة: اسمان جعلا اسما واحدا، وهي إما مركب نحو: سيبويه وعمرويه، وبعلبك ومعد يكرب، وإما مضاف نحو: عبد مناف وامرئ القيس وإما كنية نحو: أبي محمد وأبي عبد الله**". ج2، ص:30

[العلم] المفرد

"الأعلام تنقسم قسمين: الأولى: إلى مفرد ومركب، والثانية: إلى منقول ومرتجل.
أما المفرد فنحو: زيد وعمرو".ج2، ص: 30

[العلم] المنقول

"وأما المنقول فستة أنواع: منقول عن عين كأسد وثور، وعن معنى كفضل وسعد، وعن صفة كعامر وحاتم، وعن فعل، إما ماض كشَمَّر وبَذَّر، وإما مضارع كتَغْلب ويَعْصُر، وإما أمر كأطرِقَا...ومن صوت نحو: بَبَّهْ... وعن مركب: كتأبط شرا". ج2، ص:30-32

الأعلام لمن يعقل

"الأعلام تكون لمن يعقل، ولما لا يعقل،**أما من يعقل فنحو: زيد وعمرو وجبرائيل...**". ج2، ص:33

الأعلام لما لا يعقل

"الأعلام تكون لمن يعقل، ولما لا يعقل ... وأما مالا يعقل فأنواع منها: ما يُقتنى ويُتخذ من خيل وإبل وغنم وكلاب ونحو ذلك... ومنها:ما لا يُقتنى ولا يُتّخذُ ولا يؤلف، سموه بأعلام يفرقون بها بين الأجناس ... نحو أسامه وثعاله... ومنها: ماله اسم ولا كنية له: كقثم؛ لذكر الضبع، ومنها ماله كنية ولا اسم له: كأبو براقش، وأم رباح ومنها ما لا يعرف له اسم غير العلم كحمار قبان، وقد سمّوا به المذكر والمؤنث" ج2، ص: 33- 34

(ع م ل)

العامل

"العامل: ما أثر في غيره شيئا لم يكن لوْلاَ هُوَ، من حركة أو سكون أو حذف، وضعا أو اصطلاحا، نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بجعفر، ولن يخرج عمرو، ولم يضرب بكر، ولم يرم خالد". ج1، ص:430

(ع ل و)

الاستعلاء

"الاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك، أطبقت أو لم تطبق". ج2، ص:615

حرف الغين

(غ ي ي)

الغايات

"الظروف المقطوعة عن الإضافة، وهي على ضربين: أحدهما: الظروف التي يقال لها الغايات، وهي: قبلُ وبعدُ، وفوقُ وتحتُ، وأمامُ وقدامُ، ووراءُ وخلفُ، وأسفلُ وعلُ، ودونُ، وأولُ، وجميع هذه مبنيات على الضم، حيث قطعت عن الإضافة، فالذي هو حد الكلام: أن ينطق بهن مضافات، لتحصل الفائدة، فلما قُطِعن عن الإضافة صِرْن حدودا يُنتهى عندها، فسميت غايات". ج1، ص:41-42

حرف الفاء

(ف ت ح)

الانفتاح

"الانفتاح خلاف الإطباق". ج2، ص:615

(ف ص ل)

الفصل

"الفصل، وهو ضمير المرفوع المنفصل، للمتكلم، والحاضر، والغائب، نحو: أنا وأنت وهو، فيتوسط بين المبتدأ والخبر، إذا كانا معرفتين، أو كان الخبر أَفْعَلَ منْ كذا، لأنه أشبهَ المعرفة، بامتناع دخول لام التعريف عليه، ولابد أن يكون كناية عن الاسم المذكور، ويدخلُ قبل دخول العوامل اللفظية ومعها، لا يمنعها عن العمل؛ وجيء به إيذانا بأن الخبر خبرٌ لا وصفٌ وليفيد ضربا من التوكيد، ويسميه البصري فَصْلا والكوفي عِمادا تقول: زيد هو القائم، وزيد هو أفضل من عمرو". ج1، ص:59-60

(ف ع ل)

الفعل

"وحد الفعل: كل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمان مختص لفظا، نحو: ضرب ويضرب".ج1، ص:9

"الكلمة: إما أن تدل على معنى بالوضع، أو لا تدل، فالعارية من الدلالة ملغاة، والدالة لا تخلو أن تدل على معنى في نفسها، أو معنى في غيرها.**فالتي تدل على معنى في**

نفسها تنقسم قسمين: أحدهما، أن تقترن الدلالة فيه بزمن مختص لفظا، فالأول: الفعل، والثاني: الاسم".ج1، ص:8

الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفعولين

"وهو سبعة أفعال: "أنبأ" و"نبَّأ" و"أخبر" و"خبَّر" و"أرى" و"أعلم" و"حدَّث" "ج1، ص: 454

الفعل المتعدي إلى مفعولين

"وهو سبعة أفعال: "ظننت" و"حسبت" و"خلت" و"علمت" و"رأيت" و"وجدت" و"زعمت"، وتسمى أفعال الشك واليقين". ج1، ص: 443

[الفعل] المعتل

"وأمّا المعتلّ فهو: كلّ فعل حرف إعرابه ألف أو واو أو ياء، نحو: يسعى ويغزو، ويرمي". ج1، ص:34

"وأما المعتل فهو كل فعل وقعت في آخره ألف أو واو أو ياء، نحو: يسعى ويغزو ويرمي".ج1، ص:589

الفعل النحويّ

"الفعل النحويّ ينقسم- في عمله- إلى قسمين، مظهر ومضمر. أمّا المظهر: فينقسم ثلاثة أقسام، لازم ومتعدّ، ومتردّد بينهما...وأما المضمر: فهو أفعال دلّ عِلْمُهَا عليها فحذفت؛ اختصارا، فمنها ما يجوز إظهاره، ومنها ما لا يجوز".ج1، ص:432-433

أفعال الشك واليقين

"وهو سبعة أفعال: "ظننت" و"حسبت" و"خلت" و"علمت" و"رأيت" و"وجدت" و"زعمت"، **وتسمى أفعال الشك واليقين**". ج1، ص: 443

[الأفعال] غير المتصرفة

"وغير المتصرفة: أفعال معدودة، وهي: ليس، وعسى، ونعم، وبئس، وحبذا، وفعل التعجب". ج1، ص:432

[الأفعال] المتصرفة

"فالمتصرفة: ما تَتَقَلَّبُ في الزمان، والفاعل والمفعول، والمصدر، نحو: ضرب يضرب ضربا، فهو ضارب، ومضروب". ج1، ص:432

الفاعل

"الفاعل في أصل الوضع هو: من أظهر الفعل من العدم إلى الوجود، وهو الفاعل الحقيقي." ج1، ص:94

"اسم مفرد متمكن غالبا، ليس بشرط ولا استفهام يأتي بعد فعل نحوي على وضعه الأصلي، أو ما أشبه الفعل معتمدا، ويكون مسندا إليه، إيجابا أو سلبا، كقولك: قام زيد، ومات بكر، وما قام عمرو". ج1، ص:96

الفاعل الحقيقي

"الفاعل في أصل الوضع هو: **من أظهر الفعل من العدم إلى الوجود، وهو الفاعل الحقيقي**".ج1، ص:94

المفعول به

"وهو: من وقع به الفعل، وتتصل به الباء مع الفعل في جواب السائل، تقول: ضربت زيدا، فيقال: بمن أوقعت الضرب؟ فتقول: بزيد، ويقع به الفرق بين اللازم من الأفعال والمتعدي".ج1، ص:137

المفعول فيه

"في المفعول فيه وهو الظرف".ج1، ص: 150

"اعلم أن المفعول فيه اسم لظرفي الزمان والمكان اللذَيْن هما من ضرورة المخلوقات، يتضمنانها تضمن الوعاء لما فيه، ولا يُتَصور فَهْمُهما دون أن يتضمنا معنى"في" من طريق المعنى والكناية، وأن يتعريا من لفظها تقول: قمت اليوم، وجلست خلفك، أي: في خلفك". ج1، ص:150

المفعول له

"وهو الذي يقع جوابا لمن قيل له: لم فَعلْتَ فيقول: لكذا، فهو إذًا السببُ والعلةُ لوجود الفعل، ولا بد منه لفظا، أو تقديرا، لأنه لازمٌ فعلَ كلِّ مُكَلَّفٍ، وهو مقدر باللام. ومعنى" له" في قولهم: المفعول له: أن تكون تبيينا فاصلا بين المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، أو تكونَ راجعةً إلى اللّام، كأنّك قلت: باب الذي فُعِلَ الفعل له، أي: لأجله". ج1، ص:170.

المفعول المطلق

"في المفعول المطلق، وهو المصدر... وحده: كل اسم دل على حدث وضعاً، وزمان مجهول ضمناً، وهو وفعلُه من لفظ واحد غالبا، ألا ترى أن لفظ الضرب يدل على الحدث

بالوضع، وعلى الزمن المجهول بالتضمن، لأنه لا حَدَثَ إلا في زمان. وقولنا غالبا؛ احتراز ممّا لا فِعْلَ له، وممّا جاء من معنى الفعل". ج1، ص:122

(ف هـ م)

الاستفهام

"الاستفهام: معنى من معاني الكلام الأُوَل، كالأمر والنهي والدعاء والخبر الذي هو نقيضه،فإذا صدر ممّن يَجْهَلُ ما سأل عنه قيل له "استفهام، واستخبار، واستعلام، واسترشاد" ونحوُ ذلك من المعاني التي يطلب بها الإنسان معرفة ما لا يعرفه، كقولك: أزيد في الدار؟ وأقام عمرو؟ وأنت جاهل بكون زيد في الدار وبقيام عمرو، فإن صدر الاستفهام عن عالم بالشيء المستفهَمِ عنه سُمي تقريرا، وتثبيتا، وتنبيها، وإنكارا، وتوبيخا".ج2، ص:215

أدوات الاستفهام

"في أدواته، وهي: حروف، وأسماء، فالحروف:هي الأصل، والأسماء محمولة عليها...أما الحروف فهي: الهمزة وهل وأم، وأما الأسماء فعلى ضربين: ظروف وغير ظروف. فغير الظروف: مَنْ، وما، وأيّ، وكيف، وكم. والظروف: أين، وأنَّى، وأيّان، ومتى، وأيّ، وحين". ج2، ص:217

حرف القاف

(ق ب ل)

المستقبل

"والمستقبل: ما قُرِنَ به المستقبلُ من الأزمنة، نحو: هو يضرب غدا ويستخرج بعد غد. وهذا اللّفظ يشترك فيه الحال والاستقبال؛ فمنهم من يجعله أصلا في الحال، فرعا في الاستقبال، ومنهم من يعكس ذلك". ج1، ص:32

(ق س م)

القسم

"القسم جملة تتنزل منزلة المفرد في الفائدة، كالشرط، ويفتقر إلى جملة أخرى تتم بها الفائدة. ج1، ص:273

(ق ص ر)

المقصور

"في المقصور، وهو: كل اسم وقعت في آخره ألف ساكنة نحو: عصا وحبلى".ج2، ص:65

"المعتّل حرف الإعراب، وهو ما كان حرف إعرابه ألفا أو ياء أو واوا، وينقسم إلى أربعة أضرب، ورديف:**الضّرب الأوّل: الألف إذا كانت حرف إعراب، ولا يكون ما قبلها إلّا**

مفتوحا، لتعذّر النّطق، وسمي مقصورا، لأنه قصر عنه جميع أوجه الإعراب لفظا، أي:حبس، نحو: عصا ورحى". ج2، ص:65

[المقصور] المنصرف

"وهو[أي المقصور] على ضربين: منصرف، وغير منصرف.**فالمنصرف: يدخله التنوين، فيتجمع مع الألف وهي ساكنة فتحذف وتبقى الفتحة قبلها تدل عليها**". ج1، ص:19

[المقصور] غير المنصرف

"وهو[أي المقصور] على ضربين: منصرف، وغير منصرف ...**وغير المنصرف: ما لا يدخله تنوين نحو: حبلى وسكرى**".ج1، ص:20

(ق و ل)

القول

"وأما القول: فهو لقب لما ينطق به، مفردا ومركبا، مفيدا وغير مفيد". ج1، ص:8

حرف الكاف

(ك ش ك ش)

الكشكشة

"حرفا الوقف: وهما: الشين والسين، أما المعجمة فتلحق كاف المؤنث في لغة بني تميم، وتسمى الكشكشة، نحو: أكرمتكش، ومررت بكش. أمّا المهملة فتلحقكاف المؤنّث في لغة بَكْرٍ، نحو: أكرمتكس، ومررت بكس". ج2، ص:438-439

(ك ل م)

الكلمة

الكلمة: إما أن تدل على معنى بالوضع، أولا تدل، فالعارية من الدلالة ملغاة، والدالة لا تخلوأن تدل على معنى في نفسها، أو معنى في غيرها".ج1، ص:8

"أما الكلمة: فلها حقيقة ومجاز، أما الحقيقة فهو: كونُها عبارةعن اللفظ الواحد نحو، زيدٍ، وقام، ومِنْ، وأما المجاز فهو: كونها عبارة عن الجملة من الكلام تقول العرب: لفلان كلمة شاعرة أي: قصيدة، و"كلمة بليغة" أي خطبة". ج1، ص:7

الكلمة المهموزة

"والثّاني: ألا يكون قبل الهمزة ألف، وتسمّى الكلمة مهموزة، نحو:قارئ وبارئ، ومنشئ، ومبتدئ. ج1، ص:28

الكلم

"وأما الكلم: فهو اسم جنس للكلمة، مفيدا وغير مفيد، يعمها فما فوقها، لأن ما بينه وبين واحده تاء التأنيث جنس له، نحو: تَمْرةٌ وتَمْرٌ، وشجَرةٌ وشَجَرٌ". ج1، ص:7

الكلام

"أما الكلام: فهو لقب لما يُنطقُ به مركبا مفيدا، وهو مصدر، في قول، واسم مصدر هو التكلّم أو التكليم، في قول". ج1، ص:8

تمام الكلام

"تمام الكلام، وهو استيفاء الفعل فاعله". ج1، ص:204

حرف اللام

(ل ح ق)

الإلحاق

"في الإلحاق، وهو أن تُلْحِقَ كلمةً بكلمةٍ أخرى أكثرَ منها حروفا، فتُلْحِقَ ثلاثيا برباعي وخماسي، وتُلْحِقَ رباعيا بخماسي. والإلحاق يكون بحرف أصليّ وحرف زائد، ولا يكون واوا مضموما ما قبلها، ولا ياء مكسورا ما قبلها، ولا ألفا في حشو الكلمة، ويقع ثانيا، وثالثا، ورابعا، وخامسا". ج2، ص:486

(ل ز م)

اللازم

"في اللازم: وهو كل فعل لا يقتضي مع فاعله مفعولا، نحو: قام وقعد، فهو يعمل الرّفع في فاعله، ويقتصر عليه، فاحتاج–في تعديته– إلى قرينة تعدّيه إلى المفعول". ج1، ص:433.

"فاللازم:مالا يتعدى إلى مفعول، إلابمعد، نحو قام وقعد".ج1،ص :433

(ل غ و)

الإلغاء

"اعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام" ج2، ص: 257

حرف الميم

(م د د)

الممدود

"الممدود، وهو: كل اسم وقعت قي آخره همزة قبلها ألف، نحو: كساء ورداء، وحمراء وصفراء". ج2، ص:69

"الهمزة...إذا كانت حرف إعراب، على ضربين: أحدهما: أن يكون قبلها ألف، وتسمى الكلمة ممدودة، نحو: كساء، ورداء، وحرباء، وقراء، وحمراء، وهو على ضربين: مقيس، ومسموع". ج1، ص:28

الممدود [المقيس]

"في الممدودوهو: كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف، نحو كساء ورداء، وحمراء وصفراء، وهو ينقسم قسمين...**وقسم يعرف بالقياس كالمقصور: وهو ما كان له نظير من الصحيح يعرف به كما عرف المقصور بنظيره**".ج2، ص:69

الممدود [غير المقيس]

"في الممدود ... وهو ينقسم قسمين كالمقصور، **قسم لا مجال للقياس فيه، ومرجعه النقل، نحو السماء والعطاء، واللواء والحياء، والرخاء والغُثاء، وهو كثير في العربية**". ج2، ص:69

(م ض ي)

الماضي

"فالماضي: ما قُرِن به الزمانُ الماضي قلَّتْ حروفه أو كثرت، نحو: قام ودحرج وانطلق، واستخرج، تقول: قام أمسِ وانطلقَ عامَ أوَّلَ". ج1، ص:32

(م ك ن)

المتمكن الأمكن

"الصحيحُ حرفِ الإعراب، وهو: ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفاً ولا واواً، ولا ياءً، وهو على قسمين: القسم الأول: ما كان عاريا من مشابهة الحرف من كل وجه ومن مشابهة الفعل من وجهين مخصوصين، وهو: المُتَمكنُ الأَمْكنُ الجاري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء وهي: الرفع، والنصب، والجر، نحوُ رجلٍ، تقول: هذا رجل، ورأيت رجلا، ومررت برجل، ويُسمى مُنصرفاً، وله علامة تُؤْذِنُ بصَرْفِه، وهي تنوين التمكين". ج1، ص:16

"وينقسم المعرب قسمين: أحدهما: كامل أوصاف الاستحقاق، فتجري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء، ويسمى متمكنا أمكنَ نَحْوُ: رَجُلٍ وزيدٍ وعِلْمٍ، فاستحق الإعراب مطلقا، لمنافاة الحرف، واستحق كمال الإعراب، بانتفاء مشابهة الفعل". ج1، ص:16

المتمكن غير الأمكن

"وينقسم المعرب قسمين: أحدهما: كامل أوصاف الاستحقاق...**والثاني: ناقص أوصاف الاستحقاق، فلم يَجْرِ كَمَالُ أنواع إعراب الأسماء عليه، ويُسمى متمكناً غيرَ أمكن، نحوُ: أحمدَ وفاطمةَ**". ج1، ص:16

"الصحيح حرف الإعراب ... وهو على قسمين...**القسم الثاني: ما شابه الفعل من وجهين، باجتماع علتين فرعيتين ومخصوصتين من علل تسع، أو علة منها تقوم مقامهما....وهذا هو المتمكن غير الأمكن، ويسمى غير منصرف**". ج1، ص:16-17

(م ي ز)

التمييز

"التمييز: تخليص الأجناس المُحْتَمِلُهَا المَحَلُّ، بواحدٍ مَنْكُورٍ غالبا، يَحْسُنُ تقدير"مِنْ" في أكثره، وإن شئت قلتَ: هو رفعُ الإبهام الواقعِ في جملة، أو مفرد، بالنص على أحد مُحْتَمَلاتِهِ". ج1، ص:203

التمييز الذي يأتي بعد تمام الكلام

"التمييز...وهو ينقسم قسمين: أحدهما: **يأتي بعد تمام الكلام**، والآخر: يأتي بعد تمام الاسم.**القسم الأوّل كقولك:" طبت به"نفسا"، و"ضقت به ذَرْعاً"، و"تصبّب زيدٌ عرقاً" و"تفقّأ عمرو شحماً"، و"امتلأ الإناء ماءً"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾، والأصل فيه: طابتْ نَفْسِي، ذَرْعِي، وتصبّبَ عرَقُ زيدٍ، فالنفس هي الفاعلة، والياء مجرورة الموضع بالإضافة**". ج1، ص:203-204

التمييز الذي يأتي بعد تمام الاسم

"التمييز...وهو ينقسم قسمين: أحدهما: يأتي بعد تمام الكلام، والآخر: يأتي بعد تمام الاسم ...**القسم الثاني: ما يأتي بعد تمام الاسم، وهو على ثلاثة أضرب: أعداد، ومقادير، ومحمول عليها**". ج1، ص:203- 205

(م ي ل)

الإمالة

"الإمالة لغة تميم وأسد وقيس وعامّة أهل نجد...**وحقيقتُها: أن تُميل الفتحة نحو الكسرة ميلا خفيا، فتميلَ الألف لذلك نحو الياء، فالألف الممالة واسطة بين الياء والألف، وكسْرتُها واسطة بين الفتحة والكسرة**". ج2، ص:334

حرف النون

(ن ح و)

النحو

"النحو: القصد، نُقِلَ عَلَماً لهذا العِلْم المشار إليه،وهو: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحُكْماً، واصطلاحِ ألفاظِهِم حدّاً ورَسْماً". ج1، ص:7

(ن د ي)

النداء

"النداء: معنى من معاني الكلام التي انقسم إليها القسمة الأصلية، كالخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والقسم، ونحو ذلك. وهو في اللغة: الدعاء والطلب، تقول: ناديت زيدا، كما تقول: دعوت زيدا". ج1، ص:388

الندبة

"الندبة: الاسم من قولك: ندَبَ الميتَ يَنْدُبُه إذا تَفَجَّع عليه وذَكَرَ خِلالَهُ الجميلة في معرض المدح، وإظهاراً للجزع وقلة الصبر على فقده، وتعلُّلاً بمخاطبة الميت خطاب الحي، وإعلاماً من النادب بما آلت حاله إليه". ج1، ص:425

(ن س ب)

النسب

"النسب معنى طارئ على الكلمة، فافتقر إلى علامة تدل عليه كالتأنيث والجمع، والتصغير وغير ذلك من المعاني. والنحاة يسمونه تارة باب النسب، وتارة باب الإضافة". ج2، ص:184

النسب الحقيقي

"النسب ينقسم إلى: حقيقي وغير حقيقي. **فالحقيقي: ما كان مؤثرا في المعنى**". ج2، ص:185

النسب غير الحقيقي

"النسب ينقسم إلى: حقيقي وغير حقيقي. فالحقيقي: ما كان مؤثرا في المعنى...**وغير حقيقي: ما تعلق باللفظ لغير معنى نحو: كُرْسي، وبَرْدِيّ** ".185/2

(ن س ق)

النسق

"في العطف بالحرف، ويسمى النسق...وهو: أن تجمع بين التابع والمتبوع في الإعراب لفظاً وموضعاً بحرفٍ خارجٍ منهما، مع اجتماعهما في الحكم واختلافهما".ج1،ص:354

(ن ص ب)

النصب

"النّصب: اختصاص حرف الإعراب بالفتحة الّتي يحدثها عاملٌ، نحو: رأيت زيدا". ج1، ص:44.

(ن ق ص)

المنقوص

"أمّا الكسرة: فنحو: القاضي والرامي، ويسمى منقوصا، لأنه نُقِصَ الياءَ بعضُ الإعرابِ".ج1، ص:20

(ن ق ل)

النقل

"في النقل: وهو نقل حركة أو نقل كلام". ج2، ص:699

النقل اللازم

"في النقل...وهو على ضربين: لازم، وغير لازم. أما اللازم، فمنه: ما كان على فَعَلَ مما عَيْنُه باءٌ أو واوٌ، إذا بَنَيْتَه للمتكلم والمخاطب وجماعة المؤنث، فإنك تنقله إلى فَعُلَ وفَعِلَ، فتقول: قُلْتُ، وبِعْتُ، الأصل فيه: قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ، فلما نقلت صارت: قَوُلْتُ، وبَيِعْتُ، فحذفْتَ حركةَ الفاء، ونَقَلْتَ إليها حركةَ العين، فبقيت ساكنة، وبعدها ساكن، فحذفتها لذلك". ج2، ص:485

النقل غير اللازم

"في النقل...وهو على ضربين: لازم وغير لازم...**وأما غير اللازم، فنحو: الهمزة إذا تحركت، وكان قبلها حرف صحيح ساكن، أو ملحق به، نحو: كُفٍ، وجَيَلٍ**[1]**...فإن حركتها تنقل إلى الساكن.**" ج2، ص:485

(ن ك ر)

النكرة

"النكرة كل اسم صلح أن يكون لكل واحد من جنسه على طريق البدل". ج2، ص:1

"وقيل: كل اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة نحو: رجل وامرأة وفرس وجبل".1/2

النكرة غير المقصودة

"النكرة غير المقصودة، وهي أن لا تَخُصَّ منادىً بعينِه، وإنما تريد واحدا مجهولاً من جنسِه، وهو منصوب على أصل النداء، سواءٌ وَصَفْتَهُأمْ لم تَصِفْهُ، نحو: يا رجلاً، ويا رجلاً عاقلاً، فكلُّ مَنْ أجابَك، كان المنادى، كقوله:

فيا رَاكباً إمّا عَرَضْتَ فبلّغاً***نداماىَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيَا".

ج1، ص :392

[1] الأصل فيهما قبل تخفيف الهمزة :كُفْء وجَيْأَل.

(ن و ن)

التنوين

"التنوين: وهو على خمسة أضرب: الأول: تنوين التمكين...الثاني: تنوين الفرق: في أسماء الأفعال بين المعرفة والنكرة...الثالث: تنوين العوض...الرابع: تنوينالترنم...الخامس: التنوين الغالي". ج2، ص:446-447

تنوين الترنم

"تنوينُ الترنم: وهو اللاحقُ أواخرَ الآيِ والقوافي، كقوله تعالى: "سلاسلاً" و"قواريراً"، وكقول الشاعر:

أَقِلّي اللومَ عَاذِلَ والعِتابَنْ***وقولي إنْ أَصَبْتُ لقد أصَابَنْ". ج2، ص: 446-447

تنوين التمكين

"تنوين التمكين، وهو الدالُّ على تمكن الاسم وصَرْفِه، الدَّاخلُ على رجُلٍ وفَرَسٍ". ج2، ص:446

تنوين العوض

"تنوين العوض، وهو نوعان: أحدهما: عوض من المضاف إليه، نحو: يومئذٍ، ومررت بكُلّ قائماً، وَلَاتَ أَوانٍ، والآخرُ: عِوَضٌ من نون زَيْدِينَ، وهو الداخلُ على جمع التأنيث السالم نحو: هنداتٍ".ج 2، ص:446

التنوين الغالي

"التنوين الغالي: ويلحقُ القوافيَ المقيدةَ، كقوله:

وقاتِمِ الأعْمَاقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ". ج2، ص:447

تنوين الفرق

"تنوين الفرق في أسماء الأفعال بين المعرفة والنكرة، نحو: صهْ وصهٍ، وإيهِ وإيهٍ". ج2، ص:446

[النون] الثقيلة

"في نونَي التأكيد ... وهما نونان: خفيفةٌ وثقيلةٌ ... **والثّقيلة نونان، أولاهما ساكنة مدغمة في الثّانية**". 1/ 659.

نونا التوكيد

"في نونَي التأكيد ... وهما نونان: خفيفةٌ وثقيلةٌ، فالخفيفة ساكنةٌ، والثّقيلة نونان أولاهما ساكنةٌ مدغمةٌ في الثّانية، وجيء بهما لتوكيد الفعل وتثنيته". ج1، ص:659.

حرف الهاء

(هـ م ز)

همزة القطع

"همزة القطع هي: التي تثبُتُ في النطق وصلاً ووقفاً، وينقطعُ بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها، وهي ثابتةٌ بثبوت الحكمِ الذي تدل عليه من بنية أو معنى، وسواء أكانت أصليةً أو زائدةً، أو بدلاً، نحو: أَخْذٍ، وأحمرَ، وإِشَاحٍ في: وِشَاحٍ". ج2، ص:312

"في همزة القطع، وتدخل في الاسم والفعل والحرف، أمّا الاسم: فكلّ اسم في أوله همزة وليست من الأسماء العشرة، ولا من المصادر التسعة، فهي همزة قطع، نحوُ: أَخْذٍ، وأَسَدٍ، وإِبِلٍ، وأَمْرٍ، وأُجُدٍ، وإِصْطَبْلٍ، وإِعْصَارٍ، وإِكْرَامٍ". ج2، ص:320

همزة الوصل

"وأما همزة الوصل، فهي التي تثبت في الابتداء وتُحذَفُ في الوصل، لأنها إنما جيء بها توَصُّلاً إلى النطق بالساكن". ج2، ص:312

المهموز

"المهموز: وهو كلّ اسم في آخره "همزة"، وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون الحرف الّذي قبلها ساكنا، والآخر: أن يكون متحرّكا". ج1، ص:683

"وأما المهموز فعلى ضربين:أحدهما: أن يكون قبل همزته ألف،والثاني: ألا يكون قبلها ألف وتسمى الكلمة مهموزة نحو: قارئ، وبارئ، ومنشئ، ومبتدئ". ج2، ص:81

(هـ م س)

[الحروف] المهموسة

"وأما المهموسة فعشرة أحرف، يجمعها: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَةٌ)، وهي خلاف المجهورة، وسميت مهموسة لضعف الاعتماد في مخرجها حتى جرى معها النفس فأخفاها، والهمس: الصوت الخفي". ج2، ص:614

حرف الواو

(و ز ن)

الوزن

"والوزن: مقابلة الأصل بالأصل، والزائد بالزائد". ج2، ص:478

الميزان

"الميزان هو: الفاء والعين واللام، وضعا واصطلاحا بين أهل هذه الصناعة". ج2، ص:477

الموزون

"الموزون هو: الكلمة القابلة للوزن". ج2، ص:477

(و ص ف)

الوصف

"الوصف ... وهو: ما دل على أحوال الذات، أو بعضها إيضاحا للمعارف، وتخصيصا للنكرات. ويرد في الكلام على أربعة أضرب: الأوّل: للتّخصيص مما يحتمله أمثاله ... الثّاني: لمجرّد المدح والثّناء ... الثّالث: لمجرّد الذم والتحقير... الرّابع: لمجرّد التأكيد".ج1، ص:309

الوصف المحض الخالص في الوصفية

"وهو[أي الوصف]على ضربين: أحدهما: أن يكون وصفا محضا خالصا في الوصفيّة.والثّاني: أن يكون وصفا غيرَ محض، ولا خالصا في الوصفيّة.**أمّا الضّرب الأول: فلا يخلو الوصف فيه: أن يكون بذكر معنى في الموصوف، أو فيشيء من سببه**

غالبا...فالأوّل: يكون بالخَلْق، نحو: طويل، وقصير؛ وبالخُلُق، نحو: كريم، وبخيل؛ وبالعمل، نحو: ضارب، وراكب؛ وبالمصدر، نحو: عَدْل، وضَيْف؛ وبالنّسَب، نحو: مكّيّ، ومدنيّ؛ وبالجوهر، نحو: مررت برجل ذي مال.والثاني: يكون بما يتعلّق بالموصوف، من نسيب،أو صديق، أو جارٍ، أو مِلْكٍ، ونحو ذلك؛ تقول: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه، وعاقلٍ صديقُه، وصالحٍ جارُه، وحسنَةٍ دارُه، فكلُّ صفةٍ رَفَعَتْ ضميرَ الموصوفِ، رَفَعَتْ الذي هو مِنْ سبَبِه". ج1، ص: 309-310

الوصف غير المحض ولا الخالص في الوصفية

"وهو[أي الوصف]على ضربين: أحدهما: أن يكون وصفا محضا خالصا في الوصفيّة. والثّاني: أن يكون وصفا غيرَ محض، ولا خالصا في الوصفيّة...**الضّرب الثّاني: الوصف غير الخالص، هو ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، وموصول.أمّا المفرد: فكقولك: مررت بثَوْبٍ سَبْعٍ، وجُبَّةٍ ذِراعٍ، وأخذْتُ منك إبلاً مائةً ... وأمّا المضاف: فكقولك: مررتُ برجلٍ أيَّ رجُلٍ، وأيَّمَا رَجُلٍ، وكُلّ رَجُلٍ، ورَجُلِ رَجُلِ صِدْقٍ، وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ، وبرجلٍ مثلِكَ، وغيرِكَ ...وأمّا الموصول: فهو مشبَّهٌ بالمضاف، نحو قولك: مررت برجل أبٍ لَكَ، وصاحبٍ لَكَ، وأفْضَلَ منكَ**". ج1، ص: 311-312

الصفة المشبهة باسم الفاعل

"وهي كلُّ صفة لمْ تَجْرِ على فِعْلها، وإنّما هي مشبّهةٌ باسم الفاعل بالتذكير والتأنيث والتّثنية والجمع، كما كان اسم الفاعل مشبّها بالفعل، نحو: حسنٍ وكريمٍ وشديدٍ وسهلٍ وصعبٍ، تقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، وكريمٍ أبوه، وظريفةٍ أمُّه، وسهلٍ خُلُقُهُ، فترفع هذه الأسماء الظّاهرة بالصّفة كما ترفعها باسم الفاعل".ج1، ص:514

(و ص ل)

الصلة

"حروف الصلة، وهي ستة أحرف: إنْ، وأنْ والباء، ولا، وما، ومِن، **والمراد بالصلة هنا الزيادة**". ج2، ص:425.

الصلة

"أما الصلة فلا تكون إلا جملة خبرية، فعلية واسمية وظرفية وشرطية،تقول: الذي قام زيد، والذي زيدٌ غلامه عمرو، والذي خلفك زيد، والذي إن تأته يأتك عمرو، ولا بد أن تكون معلومة للمخاطب". ج2، ص:244

"والضابط في الصلة: أن كل ما تمكن في باب الأخبار، وصلح أن يقال فيه: صَدَقَ أو كَذَبَ، وجاز أن يوصف به النكرات، فجائز أن يكون صلة". ج2، ص:244

حروف الصلة

"**حروف الصلة، وهي ستة أحرف: إنْ، وأنْ والباء، ولا، وما، ومِن**، والمراد بالصلة هنا الزيادة". ج2، ص:425.

الكلمات الموصولة

"الكلمات الموصولة وهي التي لا تتم إلا بصلاتها، على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: أسماء: وهي: الذي والتي، وما يتعلق بهما من تثنية وجمع وتصغير، ومَنْ ، ومَا، وأيٌّ، وذا في أحد وجْهَيْ ماذا، وذو في لغة طيء. الضرب الثاني: حروف: وهي: أنَّ، وأَنْ وما. الضرب الثالث: فيه خلاف: هل هو اسم أوحرف، وهي: الألف واللام بمعنى الذي والتي، و"ما" عند سيبويه". ج2، ص:234

(و ك د)

التأكيد

"في التأكيد ... وهو: لفظ يَتْبَعُ الاسم المُؤكَّدَ، تثبيتا، وتقريرا، ورفعا للبس، وإزالة للاتساع". ج1، ص: 330

[التأكيد] اللفظي

"وينقسم قسمين: لفظي ومعنوي. أما اللفظي: فيكون بتكرار اللفظ، اسما وفعلا وحرفا، واحداً ومُثنى ومجموعا، معرفة ونكرة، ومظهرا ومضمرا، ومفردا وجملة. تقول في المظهر: قام زيد قام زيد، ورأيت زيدا رأيت زيدا، ورأيت زيدا زيدا، ورأيت زيدا رأيت، وزيد في الدار في الدار...وتقول في المضمر: ما ضربني إلا أنت أنت، وانطلقت أنت...".ج1، ص:331

[التأكيد] المعنوي

"وأما المعنوي: فهو بألفاظ وصيغ مخصوصة محصورة، معارفَ لا يُزادُ فيها ولا يقاس عليها، وهي: "نفسُه" و"عينُه" و"كلُّه" و"أجمعُ" و"أجمعون" و"جمعاءُ" و"جُمَعُ"، و"كِلا" و"كلتا"...تقول: قام زيد نفسه، ورأيت زيدا عينَه، وقام القوم كلهم، ومررت بالجيش أَجْمَعَ، ورأيت القوم أجمعين، ومررت بالقبيلة جمعاءَ، ورأيت النساء جُمَعَ، وقام الرجلان كلاهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، وقام القوم كلُّهم أجمعون، وأنفقت الدرهم أجمعَ أكتعَ أبصعَ". ج1، ص:332

فهرس المصادر والمراجع:

– الإبانة في اللغة العربية، العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط:1، 1420هـ/ 1999 م.

– أسرار العربية، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ط:1، 1420هـ/1999م.

– أسس المعجم المصطلحي التراثي، د. محمد خالد الفجر، دار كنوز للمعرفة، الأردن، ط:1، 1438هـ/2017م.

– الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د.محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1993م.

– أسس المنطق الصوري ومشكلاته، د. محمد علي أبو ريان و د. علي عبد المعطي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1976 م.

– الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول، دراسة وصفية تحليلية، مريم محمود مصطفى الشوبكي، دار الجنان للنشر، 2015م.

– الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:3، 1471هـ/ 1996م،

– الأضداد، أبو بكر بن الأنباري، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ/1987م،

– الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1418هـ/ 1998م.

– الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ – 2004 م.

– أمالي ابن الحاجب، جمال الدين ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ/1989 م.

– إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:1، 1406هـ/1982م،

–الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط:1961،4 م.

– الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط:6، 1416هـ/1996م.

– إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تح: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى،1408هـ–1987م.

– الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، أبو عثمان ابن الحاجب، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م.

– البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري،دار إحياء التراث العربي، ط:1، 1408هـ/ 1988 م.

– البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، لمملكة العربية السعودية، ط:1، 1420هـ.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، ط:1 ، 1384هـ/1964م.

– بيان المختصر– شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا،دار المدني، السعودية، ط:1، 1406هـ/1986م.

– التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، د.وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط:1، 1428هـ– 2007م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، 1408هـ/1987م.
- تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، 1980م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري البغدادي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط:1، 1406هـ/1986م.
- تراثنا الاصطلاحي: أسسه وعلاقاته وإشكالياته- بحوث في المصطلح اللغوي، د. محمد ذنون يونس الفتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2013م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط: 1، 2010م.
- تشكل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب، د. رياض عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2011م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:3، 1988م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 2001م.
- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق الجندي المالكي، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط:1، 1429هـ/2008م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: زين الدين المناوي، عالم الكتب، القاهرة، ط:1، 1410هـ/1990م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين ابن الأثير، تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، 1969م.

– جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط:1، 1420هـ/2000م.

– جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت،ط:1، 1987م.

– الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة وذ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1413هـ/1992م.

– حاشية أبي العباس ابن حمدون بن الحاج، على شرح أبي زيد عبد الرحمن المكودي، إشراف مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1424هـ/2003م.

– حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1417هـ/1997م.

– الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط:1، 1411هـ/1991م.

– الحدود لجابر بن حيان، المصطلح الفلسفي عند العرب، د. عبد الأمير الأعسم، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط:3، 2009م.

– الخلاف النحوي الكوفي، د. حمدي محمود حمد الجبالي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:4، 1418هـ/1997م.

– دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، دار قتيبة للنشر،1991م.

– دليل مكتبة المصطلح في الأدب واللغة واللسانيات، الدكتور رشيد سلاوي، منشورات مختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية، كلية الآداب ظهر المهراز بفاس، مطبعة بلال، ط:1، 2019م.

– دستور العلماء– جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.

– رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

– روضة الناظر وجنة المُناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، 1419هـ/1998م.

– سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1421هـ/2000م.

– الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: أحمد بن سليمانأبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض، ط:1، 1426 هـ/2005 م.

– الشاهد الشعري في النقد والبلاغة: قضايا وظواهر ونماذج،الدكتور عبد الرزاق صالحي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط:1، 1431هـ/2010م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت،لبنان، ط:1، 1419هـ/ 1998م .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله ابن عقيل تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط:20، 1400 هـ/1980م.

– شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي، تح: د.عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية،بيروت، 1989م.

– شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، ط:2، 1414هـ/1993م.

– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط:1، 1420 هـ/2000م.

– شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ، ط:1، 1410هـ/1990م،

– شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط:1، 2007م .

– شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2006م.

– شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق: د.محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط:1، 1417هـ/1996م.

– شرح حدود الأبدي في علم النحو، علي بن أحمد الرسموكي، تحقيق: د. البشير التهالي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:1، 1430هـ/2009م.

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

– شرح شذور الذهب ، محمد عبد المنعم الجَوجَري، تحقيق: د.نواف بن جزاء الحارثي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط:1،1423هـ/2004م.

– شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري"، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1427،1هـ/2007 م.

– شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط:11، 1383 هـ.

– شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2008 م.

– شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.هادي نهر، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2007م.

– بيان المختصر– شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط:1، 1406هـ/1986م.

– شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1422 هـ/2001 م.

– شرح المقدمة الآجرومية في أصول علم العربية، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2005م.

– شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ/2005م.

– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1418هـ/1997م.

– صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أبو العباس أحمد القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

– طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، 1413هـ/1992م.

– طبقات النحاة واللغويين، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، 1974م.

– طرر على ألفية ابن مالك، عبد الواحد بن أحمد السجلماسي، تحقيق: د. المصطفى لغفيري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015م.

– عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار الفكر، بيروت. (ب.ت).

– غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.(ب.ت).

– فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ الشنقيطي)، شرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط:1431،1هـ/2010 م.

– فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، : الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م.

– فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح، الإمام محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د.محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات، الإمارات العربية، ط:2، 1423هـ/ 2002م.

– القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزاباذي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة،ط:5، 1996م.

– قضية التعريف في البلاغة الإنجليزية د. محمد بوحمدي، ضمن كتاب: قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، منشورات كلية الآداب، وجدة، 1998م.

– قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، المشهور بـ «عقود الجمان في شعراء هذا الزمان»، كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار الموصلي،تحقيق: كامل سلمان الجبوري،دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط:1، 2005 م.

– الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحقيق: د.صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.

– كتاب الألفاظ (أقدم معجم في المعاني)، ابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط:1، 1998م.

– كتاب الأضداد، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،1407 /1987م.

– كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ويعرف بابن الحداد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1395هـ/1975م.

– كتاب الإيضاح، أبو علي النحوي (الفارسيّ)، تحقيق: د. كاظم بحر المُرجان، عالم الكتب، بيروت، ط:2، 1416هـ/1996 م.

–كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:3، 1408هـ/1988م.

– كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط:5، 1416هـ/1995م.

– كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: الدكتورمحمود محمد الطناحي،مكتبة الخانجي،القاهرة، مصر،ط:1، 1408هـ/1988م.

– كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

– كتاب الفصول في العربية، ابن الدهان، تحقيق: د.فائز فارس، دار الأمل، ط:1، 1431هـ/2010م.

– كتاب اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر، إربد، الأردن، ط:2، 1421هـ/2001م.

– كتاب النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط:1، 1401هـ/1981م.

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى،2006م.

– كفاية النحو في علم الإعراب، ضياء الدين المكي، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط:1، 2011م.

– الكليات، أبو البقاء بن يوسف الحسيني الكفوي تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:2، 1998م.

– الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين بن شاهنشاه، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000 م.

– كنز الدرر وجامع الغرر، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري،تحقيق: د. سعيد عبد الفتاح عاشور وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1391هـ/1972 م.

– اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:1، 1416هـ/1995م.

– لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت. (ب.ت).

– اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط:1، 1425هـ-2005م.

– اللَّمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعةالإسلامية،المدينة المنورة،المملكة العربية السعودية،ط:1424،1هـ/2004م.

– مثل المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: ذ.صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، ط:1، 1427هـ/2006م.

– المحاضرات والمحاورات، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ/2003م.

– المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1421هـ/2000 م.

– مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ /1999م.

– المدارس النحوية أسطورة وواقع، د.إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط:1، 1987م.

– المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط:7، 1968م.

– مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لأبي المظفر سبط ابن الجوزي، تحقيق: إبراهيم الزيبق، شركة الرسالة العالمية، ط1، 1434هـ/2013م.

– المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد بن عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م.

– مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط:1، 1412هـ/ 1992م.

– المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط: 1، 1982م.

– المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط:1، 1413هـ/1993م.

– المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط:2، 1418هـ/1997م.

– المصطلح النحوي دراسة في فكر ابن هشام، د. حسام عبد العزيز عبد الجليل، الصحوة للنشر، مصر، ط: 1، 1431هـ/2010م.

– المصطلح النحوي الفرَّائِي الكوفي في لسان العرب، د.علي أكرم قاسم، ود.حسن أسعد محمد، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 6، عدد 1، 2007م.

– المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، د.محمد الدحماني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللغة العربية، نوقشت بكلية الآداب وجدة سنة 2006م.

– المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، 1401هـ/1981م.

– المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، د. توفيق قريرة، دار محمد على للنشر، 2003م.

– مصطلحا الشاهد والاستشهاد– المفهوم، والأنواع، والوظائف، د.عبد الرزاق صالحي، مجلة دراسات مصطلحية،ع:6، منشورات معهد الدراسات المصطلحية، 1427هـ/2006م.

– مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، د.الشاهد البوشيخي، منشورات القلم، ط:1، 1993م.

– معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق: ذ. الأستاذ محمد علي النجار، وأحمد يوسف النجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف، مصر، ط:1، (ب. ت).

– معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط:1، 1993م.

– معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة، ط:1، 1432هـ/2011م.

– معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد نجيب سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط:1، 1405هـ/1985م.

– المعجم المفصل في علوم اللغة، د. محمد ألتونجي وراجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1414هـ/1992م.

– المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1414هـ/1992م.

– معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم،جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:1، 1424هـ/2004م.

– معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.

– المعين في طبقات المحدثين، شمس الدين أبو عبد الله بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط:1، 1404هـ.

– المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، 1381هـ/1961م.

– المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن،ط:1، 1425هـ/2004م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: 1، 1428هـ/2007م.

– المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، بيروت، 1415هـ/1994م.

– مقدمة في علم المصطلح، د.علي القاسمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987م.

– مقدمة في النحو، خلف بن حيان الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1961م.

– الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة ، بيروت، ط:1، 1407هـ/1987م.

– منال الطالب في شرح طوال الغرائب، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:2، 1417هـ/1997م.

– من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، دار الفكر، (ب.ت).

– من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب)، سيف الدين طه الفقراء، مجلة جامعة الشارقة، مج:12، ع:2، 1437هـ/ 2015م.

– منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه "النهاية في غريب الحديث والأثر"، د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، 2004م.

– موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط:1، 1996م.

– موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، د. يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط:1، 2012م.

– نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1412،1هـ/ 1992م.

– النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، 1963م.

– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط:2، 1995هـ.

– النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهرأحمد الزاوي–محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية (ب.ت).

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي،تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، 1398هـ/1978م.

فهرس محتويات البحث

مـقـدمـــة: 1

1- موضوع البحث وأهميته: 9

2- دوافع البحث: 10

3- **منهج البحث** 11

4- **صعوبات البحث:**.....12

5- **محتوى البحث:**.....13

تمهيـد.....16

1-التعريف بمجد الدين ابن الأثير:.....17

2- **كتاب "البديع في علم العربية" وقيمته العلمية:** 25

الفصل الأول: المصطلح النحوي ومظاهر الوعي المصطلحي عند ابن الأثير: 28

تقديم:.....29

المبحث الأول: مفهوم المصطلح النحوي ومصادره: 29

المطلب الأول: مفهوم المصطلح النحوي: 29

1-**تعريف "المصطلح" لغة واصطلاحا:**.....29

أ-**"المصطلح" في اللغة:**.....29

ب- المصطلح في الاصطلاح:.....31

ج- المصطلح في اصطلاح ابن الأثير: 33

2- تعريف النحو: 35
أ- النحو في اللغة: 35
ب- النحو في الاصطلاح: 36
ج- النحو في اصطلاح مجد الدين ابن الأثير: 37
3- مفهوم المصطلح النحوي: 39
المطلب الثاني: طبيعة المصطلح النحوي ومصادره في الكتاب: 42
1- طبيعة المصطلح النحوي: 42
أ- المصطلحات المفردة: 42
ب- المصطلحات المركبة: 43
2- مصادر المصطلح النحوي في الكتاب: 46
1.2. مصطلحات بصرية المصدر: 47
أ- مصطلح "الوصف": 49
ب- مصطلح الضمير/المضمر: 51
2.2. مصطلحات كوفية المصدر: 53
أ- مصطلح "الصلة": 54
ب- مصطلح "حروف الصلة": 55
ج- مصطلح "النصب على الصرف": 56
د- مصطلح "يلاقي و"لايلاقي": 56
3.2. مصطلحات مشتركة(بصرية وكوفية): 57

أ- المستقبل/ المضارع:.....58
ب-اللازم/ القاصر:.....59
ج- التمييز/ التفسير والمفسِّر والتبيين:.....60
د- القسَم ولام القسم/ اليمين ولام اليمين:.....62
4.2. مصطلحات خاصة (ذاتية المصدر):.....64
1.4.2.مصطلحات خاصة خالصة الذاتية:.....65
أ-"تعريف الوضع":.....66
ب- "التعريف الوضعي العَلَمِي":.....67
ج- "المعرفة الوضعية":.....67
د ـ"أعرف المضافات":.....70
هـ ـ"النكرة المؤقتة":.....70
و- "تنوين الفرق":.....71
ز-"الاستفهام الخطابيّ":.....72
ح- "كانَ المضمرُ فيها اسمُها":.....72
ط-"المنادى الطويل":.....73
ي- "مُشابِهُ المضاف":.....74
ك- "يأتي بعد تمام الكلام" و" يأتي بعد تمام الاسم":.....74
ل- " كامل أوصاف الاستحقاق":.....75
م- "ناقص أوصاف الاستحقاق":.....76
ن- " الصّحيح حرف الإعراب":.....76

س- "المعتل حرف الإعراب": 77
ع- "ما لم يسمّ به غير مسماه": 77
ف- "المتردد بين اللازم والمتعدي": 77
ص- "المعتد به اعتداد الظاهر في اللفظ": 78
ق- "غير المعتد به": 78
ر- "جمع في المعنى دون اللفظ": 79
ش- "الفعل النّحوي": 79
2.4.2. مصطلحات معدلة عن أصل سابق: 82
المبحث الثاني: ملامح الوعي المصطلحي ومظاهره عند ابن الأثير: 84
المطلب الأول: من ملامح الوعي المصطلحي عند ابن الأثير: 85
المطلب الثاني: من مظاهر الوعي المصطلحي عند ابن الأثير: 91
- خلاصة الفصل الأول: 98
الفصل الثاني: من قضايا المصطلح النحوي في كتاب "البديع في علم العربية": 100
تقديم: 101
المبحث الأول: قضية التعريف عند ابن الأثير: 101
المطلب الأول: مفهوم التعريف وأهميته عند ابن الأثير: 103
1- مفهوم التعريف لغة واصطلاحا: 103
2- مفهوم التعريف/ الحد في اصطلاح ابن الأثير: 104
3- أهمية التعريف والألفاظ الدالة عليه عند ابن الأثير: 105

4-الغاية من التعريف عند ابن الأثير: 108

5- **مصطلح "التعريف" بين المفهوم الخاص والمعنى العام:** 113

1.5.استعمال مصطلح "التعريف" بمفهوم الحد: 113

2.5. استعمال مصطلح "التعريف" بمعنى عام: 114

المطلب الثاني: منهج ابن الأثير في تعريف المصطلح النحوي: 117

1-العناية بذكر المعنى اللغوي وأصل الاشتقاق: 117

2- تتبع ألفاظ التعريف شرحا وتفسيرا: 118

3- تعليل تسمية المصطلح المعرَّف: 119

4- الاحتراز في التعريف: 122

5- التقديم للتعريف: 123

6- التمثيل للتعريف: 124

7- الإفادة من تعريفات النحويين: 127

المطلب الثالث: تعريف المصطلح النحوي بين الاتباع والابتداع: 129

1- مسلك الاتباع في التعريف: 129

2- مسلك الابتداع في صياغة التعريف: 137

المطلب الرابع: أنماط التعريف وصوره عند ابن الأثير: 141

1- تقديم اللفظ المعرَّف على التعريف: 141

2- تقديم التعريف على اللفظ المعرَّف: 142

3- ذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد: 145

4- ذكر مرادفات المصطلح المعرَّفِ: 146
5- تقديم التعريف الاصطلاحي وتأخير التعريف اللغوي وأصل الاشتقاق: 149
6- الاكتفاء بالتعريف الاصطلاحي والاستغناء عن التعريف اللغوي: 150
7- الاكتفاء بالتعريف اللغوي والاستغناء عن التعريف الاصطلاحي: 151
8- إدخال التعاريف بعضها في بعض: 151
المطلب الخامس: أنواع التعريف عند ابن الأثير: 153
1- التعريف بالماهية: 155
2- التعريف بالمرادف: 157
3- التعريف بالسلب: 157
4- التعريف بالمثال: 158
5- التعريف بالضد والنقيض: 162
6-التعريف بالأنواع والأقسام: 163
7- التعريف بالوظيفة: 165
8- التعريف المصطلحي: 165
9- التعريف التفسيري: 166
10- التعريف السياقي: 167
11- التعريف اللغوي: 169
المطلب السادس: ملاحظات حول التعريف عند ابن الأثير: 170
1-الاقتصاد في التعريف: 170
2- انعدام المناسبة بين المصطلح المعرَّف وألفاظ التعريف: 173

3- انعدام الدقة في عبارة التعريف: 174
المبحث الثاني: قضية الخلاف النحوي عند ابن الأثير: 176
المطلب الأول: مفهوم الخلاف النحوي: 176
المطلب الثاني: قضية الخلاف النحوي عند النحويين: 177
المطلب الثالث: ابن الأثير وقضية الخلاف النحوي: 181
المطلب الرابع: مظاهر الخلاف النحوي ونماذجه في كتاب البديع: 181
1-الخلاف في المسائل والأحكام النحوية: 182
2- الخلاف في المصطلح والتعريف: 187
1.2.الخلاف في المصطلح: 188
أ- مصطلح "المفعول المطلق": 189
ب- مصطلح "التمييز": 190
ج- مصطلح "العطف بالحرف": 192
د- مصطلح "اللازم": 194
هـ- مصطلح "حروف الجر": 196
و- مصطلح "ضمير الفصل": 196
ز- مصطلح "ضمير الشأن والقصة": 197
ح- مصطلح "النسب": 198
ط- مصطلح "التصغير": 199
2.2.الخلاف في التعريف: 200

المطلب الخامس: من مظاهر مخالفة ابن الأثير للنحويين:..... 202
1- مخالفته النحويين في الاصطلاح: 202
أ- ما وافق فيه ابن الأثير البصريين وخالف الكوفيين: 203
- مصطلح الصفة/ الوصف: 204
- مصطلح "ضمير الفصل": 207
ب- ما وافق فيه ابن الأثير الكوفيين وخالف البصريين:..... 208
- مصطلح "الصلة":..... 208
- مصطلح "النصب على الصرف":..... 209
ج- ما خالف فيه ابن الأثير البصريين والكوفيين: 210
- مصطلح "تنوين الفَرْقِ":..... 210
- مصطلح "تنوينُ العِوَضِ": 212
2- مخالفته النحويين في التعريف: 213
خلاصة الفصل الثاني: 217
الفصل الثالث: قضايا عامة في كتاب البديع: (قضية الاستشهاد - قضية التبويب) .. 221
تقديم:..... 222
المبحث الأول: قضية الاستشهاد وعلاقتها بالمصطلح النحوي عند ابن الأثير:..... 223
المطلب الأول: أهمية الاستشهاد في الدرس النحوي: 224
المطلب الثاني: أهمية الاستشهاد عند ابن الأثير:..... 225
المطلب الثالث: أنواع الشواهد في كتاب "البديع في علم العربية":..... 227

1- الشواهد من القرآن الكريم: 228

2-الشواهد من الحديث الشريف: 229

3- الأمثال والأقوال المأثورة: 231

4- الشواهد الشعرية في كتاب "البديع في علم العربية": 231

المطلب الرابع: من غايات الاستشهاد في كتاب البديع: 235

1- الاستدلال على اطراد الحكم النحوي أو شذوذه: 235

2- الاستشهاد لما خالف القياس في الاستعمال: 237

3- الاستشهاد لتعدد وجوه الاستعمال والأحكام الإعرابية: 238

4- الاستشهاد لجائزات الشعر: 239

المطلب الخامس: الاستشهاد وعلاقته بالمصطلح النحوي في كتاب البديع: 248

1- طبيعة الشواهد والأمثلة المستشهد بها في التعريف: 248

أ- التمثيل بالكلمات المفردة: 249

ب- التمثيل بالجمل المفيدة: 250

ج- الاستشهاد بآيات وألفاظ من القرآن الكريم: 251

د- الاستشهاد بالشعر: 252

هـ- الجمع بين شواهد متنوعة في التعريف: 252

و- التمثيل بالمحسوسات: 255

2- من وظائف التمثيل والاستشهاد في التعريف: 256

أ- وظيفة الشرح والتفسير: 256

ب- وظيفة التعريف: 257
ج- تيسير التعريف وتقريب المادة النحوية للمتعلم: 258
المبحث الثاني: قضية التبويب وعلاقتها بالمصطلح النحوي في كتاب البديع: 261
المطلب الأول: معالم منهج ابن الأثير في تبويب الكتاب: 262
1- مصطلحات التبويب في الكتاب: 263
أ- مصطلح القطب: 264
ب- مصطلح الباب: 267
ج- مصطلح التعليم: 273
2- حسن التقسيم والترتيب للأبواب: 275
3- التقديم والختم للأبواب: 277
أ- مقدمات الأبواب والفصول: 277
ب- خواتم الأبواب والفصول: 279
4- فوائد التبويب وغاياته عند ابن الأثير: 282
- المطلب الثاني: مصادر منهج ابن الأثير في التبويب: 284
1- أثر منهج المحدثين في تبويب كتاب البديع: 284
2- أثر منهج علماء الأصول في تبويب كتاب البديع: 286
المطلب الثالث: دور المصطلح النحوي في بناء الكتاب وتبويبه: 288
1- المصطلح النحوي أساس التبويب في الكتاب: 288
2- التعريف ركن من أركان التبويب في الكتاب: 291

خلاصة الفصل الثالث: 293

خاتمة: 296

معجم المصطلحات النحوية المعرفة في كتاب "البديع في علم العربية" 302

فهرس المصادر والمراجع: 388

فهرس محتويات البحث 404